النَّحو الصَّافِي

تسهيل شرح الجامي

تهذيب الفوائد الضِّيائية

لعبد الرَّحمٰن الجَامِي رحمه الله المُتوفّى ٨٩٨ هـ

إعداد وترتيب

محمّد أنور البدخشاني

شَيخ الحَدِيث بجَامِعة العُلوم الإسلاميّة
علّامه يوسف بنوري تاؤن كراتشي

www.islaminsight.org

النَّحْوُ الصَّافِيْ

تَهذِيبُ الفَوائِدِ الضِّيائِيَة

لِعَبدِ الرَّحمٰن الجَامي رحمه الله المُتوفّٰى ٨٩٨ هـ

إعداد وترتيب

محمد أنور البدخشاني

شَيخ الحَدِيث بجَامِعَة العُلوم الإسْلامِيَة
علامه يوسف بنوري تاؤن كراتشي

بسم الله الرحمن الرحيم

التمهيد

الحمد لله الذى أنزل آخر كتبه بالعربى المبين ، وأرسل متكلمًا بهذه اللغة السائدة رسوله الخاتم الأمين ، فأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله الى كافة العالمين ، وأصلي وأسلم على عبده الذى جاء بوحى عربى مبين ، وعلى آله وصحبه الذين بذلوا جهدهم فى سبيل الحق والدين.

أمّا بعد ! فان دعامة العلوم العربية وقانونها الأعلى هو علم النحو الذى يُستمدّ منه العون ، ويُستلهم منه الصواب ، ويُرجع اليه فى جليل مسائلها وفروع تشريعها ، ولن تجد علمًا منها يستقل بنفسه عن النحو ، وقواعده ، والاعراب وشواهده ، أو يستغنى عن معرفته أو يمكن السير فيه من غير نوره وهداه .

وهذه العلوم النقلية -التفسير والحديث والفقه- على عظم شأنها لا سبيل الى استخلاص حقائقها ، والوصول الى أسرارها بغير هذا العلم العظيم ، فهل ندرك مفاهيم كلام الله تعالى ونفهم دقائق تفسيره؟ وهل نعلم أحكام حديث الرسول ﷺ ولطائف تأويله؟ وهل يمكن الوصول الى أصول العقائد وأدلة الأحكام من غير الرسوخ فى مسائل النحو وقواعده؟ وقد أجمع الأئمة سلفًا وخلفًا على أن المجتهد لو جمع كل العلوم ولم يعلم النحو لا يصل الى رتبة الاجتهاد.

فان كثيراً من المعانى الدقيقة والأصول الموضوعة لا سبيل الى معرفتها والنفوذ اليها الا بعد البصيرة النحوية ،وهذه اللغة العربية التى أخذها المستعربون هى أداة مطيّة ومركب ذلول للابانة عن الأغراض والكشف عمّا فى النفوس باستعانة النحو واستخدام علوم أخرى من ناحية الفصاحة والبلاغة .

وأجرى هذا العلم كلام العجم فى حدود مضبوطة سليمة ، وان لم تكن اللغة طبيعتهم وفطرتهم ، ولكن كثرة الممارسة وطول المزاولة أقامت هؤلاء فى صف العرب العرباء ، فلا غلو ولا اغراق فى أن النحو وسيلة المستعرب ، وسلاح اللغوى ، وعماد البلاغى ، وزينة العجمى ، وهو المدخل الوحيد الى العلوم العربية والاسلامية جميعا ، ومن هنا وصفه الأعلام السابقون بأنه "ميزان العربية ومعيار القانون العربى" وشبهوا الكلام الخالى من رعاية النحو بالطعام الخالى من الملح ، وقالو : "النحو فى الكلام كالملح فى الطعام" فبدأ العباقرة من أسلافنا يجمعون أصول هذا العلم ويثبتون

قواعده بالأمثلة والشواهد ، يشرحون مشكلات عبارات كتب المتقدمين ، يجيبون عن الأوهام الواردة على أساليبهم وتعبيراتهم ، وعلى هذا المنهج المتوارث تعاقب طوائف النحاة ، وتوالت مساعيهم حتى أخذ الراية نابغ عن نابغ ، وجاء ألمعي اثر ألمعي ، وتسابقوا في هذا الميدان ساعين مخلصين ، حتى وصلت النوبة الى الشيخ الجامي رحمه الله تعالى ، فشرح "**الكافية**" لابن الحاجبؒ ، وفرغ من شرحه وعمره تسع وسبعون سنة ، وتوفي وعمره ثمانون.

ومع ذلك كلّه لما رأيت قصور العزائم ، وفتور الطبائع في تحصيل العلوم العربية قاطبةً ، وخاصةً في علم النحو الذي هو كالملح في الطعام ، أو أشد منه ، فاني وجدت الأساتذة والطلبة في المدارس العربية يرغبون عن المناهج الدراسية القديمة التي تورث الملكة والاستعداد للدارس والمدرّس ، ويرغبون في الأسئلة الاختبارية والمذكّرات اليومية ، والشروح الخالية عن القواعد والاستشهاد واللطائف والنكت العلمية الدقيقة ، حتى عجزوا عن فهم أقدم الكتب في المنهج الدراسي النحوي ، وأنفعها وأشهرها وأدقها في التعبير وأعجبها في الأسلوب ، وهو شرح عبد الرّحمن الجاميؒ على "المقدمة الكافية" لابن الحاجبؒ الذي سماه "الفوائد الضيائية" لأجل ولده ضياء الدين ، واكتفى المعلّقون عليها والمدرّسون بـ"قيل وقلنا" كما في "تحرير سنبت" و "التحفة الخادمية" وأمثالهما من "سؤال الكابلي" و "سؤال باسولي" وقد نهى النبي ﷺ عن "قيل وقال وكثرة السؤال واضاعة المال" فصاروا أبعد من النحو وقواعده ، والعلم وفوائده.

فأردت تصفية هذا الشرح العظيم "شرح الجامي" وتهذيبه وترتيبه وادماج المتن في الشرح ، كما فعل القزويني في "الايضاح" شرح "التلخيص" والحافظ العسقلانيؒ في شرح "نخبته" والامام علاء الدين السمرقندي في شرحه على "مختصر القدوري" المسمى بـ:"تحفة الفقهاء" والكاساني في شرحه "بدائع الصنائع" على "تحفة الفقهاء" وسميته بـ"النحو الصافي" أو "تسهيل شرح الجامي" فالمرجو من الله تعالى أن يصفوا قلبي ، ولساني ، وقلمي ، وأعمالي كلها ، ويسهّل صعوباتي وأن يتقبله يوم لا ينفع المرء الا القلب الصافي السليم ، ومنه البداية واليه النهاية ، وهو الموصل الى كل غاية.

وكتبه محمد أنور البدخشاني
بجامعة العلوم الاسلامية كراتشي
في ١٤١٧/١٢/٢٣هـ

كُتُب المؤلّف في نظر فضيلة الدّكتور بشّار عوّاد بن معروف البغدادى

رئيس جامعة بغداد سابقا وصاحب التاليفات القيّمة والتعليقات الشهيرة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله الطاهرين وصحابته أجمعين وبعد: فان من نعم الله عليّ وعميم احسانه اليّ أن وفقني الى مصاحبة أخي الأكرم العلامة المحدث الشيخ محمد أنور البدخشاني مدة من الزمن حيث يتولّى أستاذية الحديث بجامعة العلوم الاسلامية (علامه بنوری تاؤن کراتشی) وتباحثنا في الحديث وعلومه وفي العلوم الاسلامية عمومًا، واطلعت على تواليفه النافعة وأبحاثه الماتعة التي تسرّ كل محبّ للعلوم العربية والاسلامية، ولا سيّما تلخيصاته، وتسهيلاته، وتفهيماته، وشروحه لأمهات كتب العلوم بلغة سهلة ميسّرة وبليغة قوية في آن واحد مما أثلج صدري وأفرح قلبي وأطرب نفسي اذ طالما تمنّيت مثل هذا في جامعاتنا في بلاد العرب لكن أنّى ذلك والقوم ليس هنالك؟!!

فالحمد لله الذي عوّضنا بمثل هؤلاء العلماء الأعلام الذين أخذوا على عاتقهم حماية علوم العربية وللاسلام، وجاهدوا في نشرها واذاعتها بين الأنام لتعم فوائدها وترتجى عوائدها، وهذا من توفيق الله سبحانه وتعالى.

ومما نزهت نظري فيه كتابه النافع الماتع "البلاغة الصافية تهذيب مختصر التفتازاني" وكتابه "طريق الوصول الى علوم البلاغة" كتابان نافعان في هذا العلم المهم، وكَتَبَ في العقيدة "تلخيص شرح العقيدة الطحاوية" فأجاد وأفاد ويسّر وسهّل على كلّ أحد أن يفهم عقيدة الاسلام بعبارة سهلة ميسّرة، وكتب في النحو "مرآة النحو (تسهيل الضريرى)" و "النحو الصافى" تسهيل الفوائد الضيائية (شرح الجامى)" فيسّر هذا الكتاب المغلق الذي كان الطالب يجد صعوبة في فهمه وفك مغاليقه ويحتاج الى الأسئلة الفرضية لتطبيق عباراته ففتحها الشيخ العلامة حفظه الله وجعلها واضحة وضوح الشمس في رابعة النهار.

و كَتَبَ الشيخ العلامة حفظه الله تعالى فى الفقه وأصوله "أصول الفقه للمبتدئين" و "تيسير أصول الفقه" و "انتخاب أصول السرخسى" و "تسهيل أصول الشاشى" و كَتَبَ فى المنطق "تسهيل المنطق" وفى الفقه ايضا "تسهيل كنز الدقائق" وغيرها من الكتب الماتعة النافعة .

أما كتاباته فى الحديث وعلومه فهو فارس هذا الميدان وفى تيسير علومه لكل أحد ، فله "تسهيل شرح نخبة الفكر" و "تفهيم مصطلح الحديث" و "تلخيص مقدمة صحيح مسلم" وغيرها(مثل السعى الحثيث وتلخيص "تدريب الراوى").

وهذه الكتب كلّها بلغة القرآن التى ارتضاها الله سبحانه وتعالى لغةً لدينة وجعل رسوله وأصحابه وأوليائه يتكلمون بها ، فسار الشيخ العلامة البدخشانى على سيرتهم فى حجتها ونشرها وكتابة العلوم بها.

ولما كان هو فى ثغر من ثغور الاسلام (متصلا بالصين والروس السابق) حيث يتعرض هذا الدين الى شيئ من التحريف من قبل بعض الفرق الضالة فقد وجد من أهم الواجب عليه أيضا أن يؤلف باللغة الفارسية من أجل تفهيم أهل تلك البلاد المتكلمة بهذه اللغة وتبصيرهم بدينهم وعلومه ، فألّف حفظه الله أكثر من عشرين مصنفا فى هذه اللغة ، و من أبرزها ترجمة معانى القرآن الى الفارسية ترجمة أمينة وهو الموسوم "فتح الرحيم ترجمة القرآن الحكم" مع تفسيره على وفق أحدث التفاسير مستعينا اكثر من ثلاثين تفسيرا من التفاسير الكبرى.

وحق لم يُتقن عمله هذا الاتقان أن ينوّه بفضله ، فالتنويه هو أقل ما يكافأ به على احسانه العمل ، وأدعى له فى تجديد الأمل باعادة الافادة ، فألّف تحيّة لصديقنا العلامة المحدث الشيخ محمد أنور البدخشانى ، وأسأل الله سبحانه أن يزيد من توفيقه ليتحفنا بنفائس تأليفه ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

كتبه أفقر العباد

بشار بن عواد بن معروف البغدادى الأعظمى الدكتور

حامداً ومصلّياً

فى غرة ذى الحجة سنة ١٤٢٢هـ

كُتُب المؤلّف فى نظر فضيلة الدّكتور وهبة الزّحيلى

صاحب التاليفات القيّمة

فضيلة الأستاذ الجليل الشيخ الكبير محمّد أنور البدخشانى المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

وصلنى خطابكم الكريم وهديتكم القيمة: الكتب الخمسة، وذلك يدل على خلقكم الكريم، وأدبكم الجم العالى، فلكم منى خالص الشكر والامتنان والتقدير، وفى كتبكم خير وبركة وتيسير للعلم واذلال قياده، وهذا دليل على سعة الأفق العلمى والتمكن من تعبيد طريق الفهم أمام الاخرين.

وانى لأشكر تواضعكم أيضا وحسن ظنكم بى، فالمهم تحقيق الفائدة عن طريقى أو طريقكم.

بارك الله فى جهودكم العظيمة وفى متابعة سير التعليم فى أنحاء الهند باللغة العربية، فذلك ليس من السهولة، وحرصكم على العربية دليل على قوة الايمان والاخلاص لوصل الطلاب بمصادر المعرفة التى أغلبها بالعربية.

أرجو الله ان نلتقى بكم حين زيارتنا لفضيلة أخينا العلامة محمد تقى العثمانى فى ٩/٢٠ الشهر القادم، والله الموفق.

والسلام عليكم

اخوكم خادم العلم والعلماء

وهبة الزحيلى

ابن الحاجب و كتابه "المقدمة الكافية"

١- اسمه ونسبه ولقبه : هو أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبى بكر بن يونس جمال الدين الدونى [(١)] الاسنائى المالكى المصرى ، كان أبوه كرديا حاجبا للأمير (موسك الصلاحى) ابن خال السلطان صلاح الدين الأيوبى ، ومن أجل كون أبيه حاجبا لقب بابن الحاجب ، فصارت كنيته لقبه.

مولده ونشأته : ولد ابن الحاجب فى مدينة اسنا من صعيد مصر سنة سبعين وخمسمائة للهجرة على ما هو الراجح ، عاش ابن الحاجب فى صعيد مصر مع أبيه برهة من الزمان ، ثم انتقل مع والده الى القاهرة ، فاشتغل ابن الحاجب بالقاهرة فى صغره بالقرآن الكريم ، ثم تفقه على مذهب الامام مالك رحمه الله ، ثم اشتغل بالعربية والقرآن ، وبرع فى العلوم المختلفة ، وأتقنها وبلغ غاية الاتقان .

وكان له مدة اقامته بالقاهرة رحلات الى دمشق، وكان آخر تلك الرحلات سبع عشرة وستمائة للهجرة ، وسكن القدس وأملأ بها أيضا ، ودرّس فى دمشق بالجامع الأموى فى زاوية المالكية (الزاوية الخاصة لتدريس الفقه المالكى فى ذلك الوقت) ثم ترك دمشق وعاد الى القاهرة وجلس فيها للتدريس بالجامعة الفاضلية.

ثم غادر القاهرة فى أخريات حياته و ذهب الى مدينة

(١) منسوب الى دونة موضع الأكراد ببلاد المشرق،وقيل قرية من قرى نهاوند.

الإسكندرية للإقامة بها.

٣- **وفاته:** وتوفي ابن الحاجب بالإسكندرية في شهر شوال سنة ست وأربعين وستمائة للهجرة، ُودفن هناك، وأما قتله ببغداد ودفنه فيردّهما أن هلاكو دخل بغداد سنة ٦٥٦هـ بعد عشر سنوات من موت ابن الحاجب، فهل أحياه الله ثم قتله هلاكو، وثانيًا أن قصة موته بالإسكندرية فقد ذكرها ابن خلّكان وابن أبي شامة وهما معاصراه، فقولهما أوثق في شأن ابن الحاجب من قول غيرهما من المتأخرين[١].

٤- **أخلاقه وشخصيته:** وكان ابن الحاجب - كما قال ابن أبي شامة - ركنًا من أركان الدين في العلم والعمل، وكان ثقة حجة، متواضعًا، عفيفا، كثير الحياء منصفاً محبّاً للعلم وأهله، محتملا للأذنى، وصبورًا على البلوى، وكان من أذكى الأمة قريحةً، ومن أحسن خلق الله ذهنًا - كما قاله ابن خلّكان - وقال الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد: جمال الدين (ابن الحاجب) كان وحيد عصره علمًا وفضلا واطلاعًا، وقال الذهبي: إنه كان من أذكياء أهل زمانه وأبلغهم بيانًا.

٥- **ثقافته وعلومه:** يعدّ الإمام ابن الحاجب من أبرز فقهاء مصر والشام في العصر الأيوبي، تفقّه على مذهب الإمام مالك وتعمّق في دراسته وفهمه حتى استوعب الفقه ونبغ فيه، وبلغ مبلغًا عظيمًا، وصار رأسًا عند المالكية، وقد صنّف في الفقه المالكي كتبًا قيمة تعدّ من أمهات المراجع الفقهية، وخاصة كتابه جامع الأمهات وهو مختصر في

(١) شرح المقدمة الكافية بتحقيق وتعليق جمال عبد العاطي مخيمر أحمد ص ٢١.

الفقه المالكي، كما أنه صنّف في الأصول منتهى السئول والأمل في علمي الأصول والجدل ثم اختصره وسمّاه مختصر المنتهى وكان له عناية خاصة بالقراآت، وقد أجمعت المصادر التي ترجمت لابن الحاجب على أنه كان بارعًا في العلوم الأصولية (علم أصول الفقه والكلام، والجدل والمنطق) وتحقيق علم العربية (بأنواعه المعروفة) وأماليه تنبئ عن إلمامه وشغفه ومهارته بعلم التفسير والبلاغة، وتثمر مؤلفاته أنه كان فقيهًا، أصولياً، نظّارا، متكلماً، نحويا بلاغيا مُقرِءًا عروضيًا.

٦- **شيوخه:** وتلمذ ابن الحاجب لعدد كبير من علماء عصره والجهابذة المبرّزين في علوم الدين والعربية.

١- **القاسم بن فيرة الشاطبي الضرير** (المتوفى ٥٩٠هـ) المقرئ صاحب حرز الأماني ووجه التهاني في القراآت، وعدد أبياتها ثلاثة وسبعون ومائة وألف بيتٍ، وقلّ من يشتغل بالقراآت إلا حفظها.

٢- **أبو الجود اللخمي** غياث الدين الفرضي المقرئ النحوي الضرير وشيخ القراء بمصر والمتوفى سنة (٦٠٥هـ).

٣- **أبو الفضل الغزنوي:** محمد بن يوسف المقرئ الفقيه النحوي نزيل القاهرة، أخذ عنه السخّاوي وابن الحاجب وغيرهما، وتوفي سنة تسع وتسعين وخمسمائة (٥٩٩هـ).

٤- **أبو الحسن الإبياري:**

علي بن إسماعيل الفقيه الأصولي المتكلم، أخذ عنه الفقه، وتوفي سنة ثمان عشرة وستمائة للهجرة (٦١٨هـ).

٥- البوصيري:

أبو القاسم هبة الدين علي بن مسعود الأنصاري الكاتب الأديب، والمتوفى سنة ثمان وتسعين وخمسمائة للهجرة (٥٩٨هـ).

٦- القاسم بن عساكر: بن الحافظ أبي القاسم علي بن الحسن أبو محمد ابن عساكر الدمشقي، والمتوفى سنة ستمائة للهجرة، وسمع منه ابن الحاجب الحديث بدمشق، كما أنه سمع الحديث من الشيوخ الآتية أسماءهم:

٧- **إسماعيل بن صالح** بن ياسين المتوفى سنة ٦٤٦هـ .

٨- **أبو عبد الله بن حامد** الأتاجي المتوفى سنة ٦٤٦هـ.

٩- **أبو الثناء حماد** بن هبة الله الحراني المتوفى سنة ٦٤٦هـ.

١٠- **أمَ عبد الكريم** فاطمة بنت سعد الخير الأنصاري.

١١- وأخذ الفقه عن **أبي منصور الإبياري.**

٧- تلاميذه

وتَلْمَذَ عليه خلق كثير، ومن المعروفين منهم:

١- الرضي القسطنطيني المتوفى (٦٩٥هـ).

٢- زين المعروف بابن الرعاد محمد بن رضوان المحلي الشاعر النحوي الأديب والمتوفى سنة (٧٠٠هـ).

٣- جمال الدين ابن مالك محمد بن عبد الله الطائي الجياني الشافعي النحوي صاحب الألفية المعروفة والمدروسة في المعاهد والمدارس.

وذكر التاج التبريزي في شرحه على الكافية أن ابن مالك جلس في حلقة ابن الحاجب واستفاد منه.

ولد سنة ستمائة وتوفي سنة اثنتين وسبعين وستمائة (٦٧٢هـ).

٤- أحمد بن محسن الشيخ نجم الدين المعروفْ بابن ملّي. وتوفي سنة تسع وتسعين وستمائة (٦٩٩هـ).

٥- الملك الناصر داود بن الملك المعظم ملك دمشق، وتوفي سنة خمس وخمسين وستمائة (٦٥٥هـ).

قرأ هذا الملك الكافية على ابن الحاجب ثم نظم ابن الحاجب كافيته بأمر تلميذه الملك وسمّاه الوافية ثم شرح الوافية وسمّاه شرح الوافية.

٦- كمال الدين الزملكاني عبد الواحد بن عبد الكريم، والمتوفي سنة إحدى وخمسين وستمائة (٦٥١هـ).

٧- وأخذ عنه الحديث الحافظ عبد العظيم المنذري صاحب الترغيب والترهيب ومختصر سنن أبي داود والمتوفى سنة ٦٥٦هـ.

٨- والحافظ منصور بن سليم الإسكندري المتوفى ٦٧٧هـ.

٩- والحافظ عبد المؤمن الدمياطي المتوفى ٧٠٥هـ وآخرون من العلماء.

٨- آثاره الصرفية والنحوية وبقية مؤلفاته

يعدّ الإمام جمال الدين ابن الحاجب من كبار علماء النصف الأول من القرن السابع الهجري تألْيفًا وتصنيفًا، فقد بلغت آثاره الصرفية والنحوية وغيرهما ستة وعشرين مصنّفًا (على ما عثرتُ عليه) وكان صاحبَ قلم وفكر وتجديد ودراية وجدال ونقاش، ومخترع الأسلوب الخاص في عصره.

قال معاصره ابن خلّكان: وكل تصانيفه (ابن الحاجب) في نهاية الحسن والإفادة، وخالف النحاة في مواضع، وأورد عليهم إشكالات

والزامات تبعد الإجابة عنها[١].

وتلك المصنفات هي هذه:

١- المقدمة الكافية التي هي أساس موضوع بحثنا.

٢- شرح الكافية الإيضاح هو أول شرح كُتِبَ على الكافية.

٣- المقدمة الشافية في الصرف.

٤- شرح الشافية؛ فإنه شرح شافيته أولا كما شرح كافيته.

٥- الوافية نظم الكافية، نَظَمَ الكافية على رغبة الملك الناصر داود تلميذه صاحب دمشق ثم شرح الوافية بأمر الملك ورغبته.

٦- شرح الوافية له، وطبع شرحه هذا مع تحقيق طارق نجم عبد الله.

٧- الإيضاح شرح المفصّل للزمخشري.

٨- الأمالي النحوية، وقد طبع في مجلدين.

٩- المسائل الدمشقية، وهي في الحقيقة بعض أماليه.

١٠- وألّف كتاباً لابنه المفضل ولكن ولم أعثر على موضوعه

١١- شرح كتاب سيبويه الذي هو أساس الكتب النحوية ومنبعها الصافي.

١٢- شرح المقدمة الجزولية للجزولي النحوي الذي مرّ ذكره.

١٣- المكتفي للمبتدئ شرح (الإيضاح العضدي) لأبي علي الفارسي.

١٤- إعراب بعض آيات القرآن الكريم.

١٥- رسالة في استعمال لفظ العشر مع الأول والآخر.

---

(١) وفيات الأعيان : ٣٤٩/٣.

١٦- شرح المهادي في القراآت السبع لمحمد بن سفيان القيرواني.

١٧- القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة السماعية، وهي تشتمل على ثلاثة وعشرين بيتاً.

١٨- جمال العرب في علم الأدب.

١٩-المقصد الجليل في علم الخليل.

٢٠- معجم الشيوخ.

٢١- ذيل على تاريخ دمشق لابن عساكر.

٢٢- منتهى السؤل والأمل، في علمي الأصول والجدل.

٢٣- مختصر المنتهى.

٢٤- عيون الأدلة.

٢٥- جامع الأمهات في الفقه المالكي.

٢٦- عقيدة ابن الحاجب.

٩- الكافية أهميتها وشروحها

الكافية مقدمة في النحو موجزة، ومتن متين في قواعد الإعراب والبناء، وتمثل طورًا قديمًا من أطوار القرن السابع الهجري، كأنها مجمل من مفصّل الزمخشري، فقد انتظم ابن الحاجب فيها مسائل النحو انتظامًا وجيزاً سليماً وعجيبًا، فأعجب العلماء بها، وتداولوها بالدراسة، والتدريس، والشرح والتعليق، حتى أن بعض العلماء نظم فيها شعرًا وقال:

ما أبصرتْ عيني بمثل الكافية   مجموعة تروي المآرب شافيةً

يا طالبًا للنحو اِلزَم حفظها   واعلم يقينًا أنها لك كافية

وقال آخر:

صـاغ الإمـام الفـاضل ابـن الحـاجب
دررًا فأخفاهـا كغمـز الحـاجب
لمـّا تواتـر حسنهـا بيـن الـورى
قـالت: أنـا السحـر الحلال فحـاجّ بـي

ومما يدل على أهيمتها أن قام على شرحها عالمان معاصران لابن الحاجب (مع أن المعاصرة منافرة).

أحدهما الخبّاز الموصلي المتوفى ٦٣٨هـ، والثاني موفق الدين بن يعيش المتوفى ٦٤٣هـ.

وكما ذكرنا في السطور السابقة أن الملك الناصر بن الملك المعظم عيسى الأيوبي صاحب دمشق درس الكافية على ابن الحاجب، ثم أمره بنظمها، ثمّ طلب عنه شرح ذلك النظم.

شروح الكافية

ويبلغ عدد شروح الكافية عند بعض[1] المترجمين لابن الحاجب إلى اثنين وخمسين ومائة، وعند الآخرين يبلغ إلى عشرة ومائة شرح[2]، وبما أن الإيجاز وترك الإعجاز مطلوبنا نكتفي بذكر أهم شروحها، ونترك الاستيعاب والاستقصاء.

١- ومن أهم وأقدم شروح الكافية شرح ابن الحاجب نفسه، وهو المشهور باسم الإيضاح والمسمى بـ شرح المقدمة (الكافية) في علم

---

(١) الدكتور طارق نجم عبد الله.

(٢) الدكتور جمال عبد العاطي مخيمر أحمد.

الإعراب في نسخة المصنّف، وهذا الشرح هو أول المصادر التي اعتمد عليها شرّاح الكافية، وخاصّة الشيخ الرضي وعبد الرحمن الجامي، وبدأ ابن الحاجب شرحه هذا في جمادى الأولى من سنة ٦٢٤هـ وفرغ من تسويده سنة خمس وعشرين وستمائة (بعشرين سنة قبل وفاته).

٢- شرح أحمد بن شمس الدين بن الخبّاز الموصلي (٦٣٨هـ) واسمه النهاية في شرح الكافية.

٣- شرح موفق الدين، يعيش بن علي الحلبي المتوفى ٦٤٣هـ.

٤- شرح أحمد بن محمد بن الرصاص المتوفى ٦٥٨هـ، وسمّى شرحه منهج الطالب في شرح كافية ابن الحاجب.

٥- شرح جمال الدين أبي عبد الله محمد بن الطائي الجياني والمتوفى ٦٧٢هـ وشرحه مخطوط إلى الآن.

٦- شرح بدر الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن مالك المعروف بابن الناظم المتوفى ٦٨٦هـ.

٧- شرح رضي الدين محمد بن الحسن الأسترابادي المتوفى ٦٨٦هـ، وهو من أحسن شروحها إيضاحًا، وأكملها إحاطة، وأجملها أسلوبًا، وأسهلها بيانًا، وأكثرها استيعاباً للقواعد النحوية وشواهدها.

٨- شرح تاج الدين بن عبد الله بن أبي الحسن الأردبيلي التبريزي (المتوفى ٧٤٦هـ) وسمّاه مبسوط الأحكام في تصحيح ما يتعلق بالكلمة والكلام.

٩- شرح الإمام عماد بن يحيى بن حمزة العلوي المتوفى ٧٤٩هـ وسمّى شرحه الأزهار الصافية.

١٠- شرح نور الدين عبد الرحمن الجامي المتوفى (٨٩٨هـ) وسمّى شرحه الفوائد الضيائية لأجل ولده ضياء الدين وهذا هو الشرح

الذي درسناه دراسةً نقديةً وسهّلناه، وجدّدنا أسلوبه، وسمّيناه الدراسة النقدية للفوائد الضيائية أو الفوائد الصافية [1].

١١،١٢،١٣- وثلاثة شروح على الكافية لركن الدين الحسن بن محمد بن شرف شاه العلوي الأستراباذي المتوفى ٧١٥هـ.

١٤- شرح ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي صاحب[2] التفسير المعروف والمتوفى ٧١٦هـ، وعليه تعليق لمولى صادق الكيلاني، أكمله سنة ٩٦١هـ.

١٥- شرح نجم الدين أحمد بن مكي القرشي القمولي المخزومي والمتوفى ٧٢٧هـ.

١٦- شرح تقي الدين إبراهيم النيلي البغدادي المتوفى ٧٣٧هـ وسمّاه التحفة الشافية.

١٧- شرح أحمد بن الحسن الجاربردي المتوفى ٧٤٦هـ، وسمّى شرحه شكوك على الحاجبية وله شرح على شافية ابن الحاجب أيضاً، وقرأت شرحه على الشافية حين دراستي الشافية عند مولاي وعمّي المرحوم المغفور له المولى محمد شريف البدخشاني.

١٨- شرح جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري المتوفى ٧٦١هـ.

١٩- شرح السيد الشريف الجرجاني المتوفى ٨١٦هـ وهو باللغة الفارسية، وذكره الجامي باسم الترجمة الشريفية.

---

(١) كما أن لطف الله بن محمد الظفيري المتوفى ١٠٣٥هـ لخّص شرح الرضي وسمّاه المناهل الصافية تعليق الدكتور نجم طارق عبد الله على الكافية ص ٤١.

(٢) هو في الحقيقة مختصر لشرح مير مرتضى الشيرازي على الكافية.

٢٠- وشرح آخر للسيد الشريف على الكافية بالعربية.

٢١- شرح شمس الدين أحمد بن عمر الزاولي الدولة ابادي المتوفى ٨٤٨هـ، وهو المعروف بـ الحواشي الهندية.

٢٢- شرح شهاب الدين أحمد بن عمر الزاولي الدولة آبادي المتوفى ٨٤٠هـ، ويسمّى بـ شرح الهندي على الكافية.

٢٣- شرح حاجي بابا إبراهيم بن عثمان الطوسيوي المتوفى ٨٧٠هـ، واسم شرحه أوفى الوافية على الكافية.

٢٤- شرح علاء الدين البسطامي الشهير بـ (مصنفك) المتوفى ٨٧٥هـ.

٢٥- شرح عبد الله بن يحيى الناظري، ألّفه سنة ٨٩٦هـ وسمّى الناظري شرحه اللآلي الصافية في سلك معاني ألفاظ الكافية.

٢٦- شرح محمود بن أدهم، وقد ألفه حوالي سنة ٩٠٠هـ (بعد الجامي بثلاث سنوات).

٢٧- شرح خالد بن عبد الله الزهري المتوفى ٩٠٥هـ.

٢٨- شرح الشيخ عيسى بن محمد الصفوي المتوفى ٩٠٦هـ.

٢٩- شرح عيسى بن محمد بن عبد الله بن محمد الأبجي المتوفى ٩٥٣هـ، والشارح معروف بـ الصفوي ويقال له قطب الدين أبو الخير.

٣٠- شرح أحمد بن محمد بن يوسف الخالدي الصفدي، المتوفى ١٠٣٤هـ.

٣١- شرح محمد بن عز الدين المفتي والمتوفى ١٠٥٠هـ.

٣٢- شرح نعمة الله بن عبد الله الموسوي التستري الجزائري المتوفى ١١١٢هـ.

٣٣- شرح حسين بن أحمد زيني زاده، ألّفه سنة ١١٦٧هـ، ويعرف بـ شرح زيني زاده.

٣٤- شرح محمد عبد الحق حيدرآبادي أكمله سنة ١٢٨٦هـ، ويعرف بـ تسهيل الكافية.

٣٥- حل تركيب الكافية لبرهان الدين بن شهاب الدين عبد الله جان، باللغة الفارسية.

٣٦- شرح صفي الدين نصير، ويسمى غاية التحقيق وهو في الحقيقة تسهيل لشرح الدولة آبادي.

٣٧- شرح بالفارسية لابن عبد النبي بن علي أحمد نكريّ، وسمّى شرحه جامع الغموض وهو في الحقيقة ترجمة للفوائد الضيائيّة مع شيئ من الزوائد.

واكتفينا من عشرة ومائة شرح بسبعةٍ وثلاثين، رومًا للإيجاز وفرارًا من الإعجاز.

١٠- مصادر ومآخذ ابن الحاجب في الكافية

لا يختلف أحد من دارسي الكافيْة و لا مدرسيه على أن كتاب سيبويه الذي شرحه ابن الحاجب هو الدستور والأساس في الكافية، والإيضاح، والوافية وشرحها، فإن صاحب الكافيْة أمعن النظر فيه طويلا، ووقف على أسراره ودقائقه، واعتمد عليه، وتأثر به أكثر مما تأثر بغيره، فإن كتاب سيبويه هو أول كتاب شامل لأبواب النحو، ولسعته وشموله أطلق عليه اسم البحر فكتاب سيبويه من هذه الناحية لا يضاهيه كتاب في علمه واستيعابه، كما أنه طالع مفصّل الزمخشري ودرسه درسًا غائرًا، وبالغ في اهتمامه به، وشرحه شرحًا مطوّلا سمّاه (الإيضاح) باسم شرحه

على الكافية، فإن كتاب المفصّل هي الكتاب الثاني بعد كتاب سيبويه في الشمول والاستيعاب، فليس في الكتب التي صُنِّفت بعد سيبويه وقبل الزمخشري مما وصل إلينا كتاب يستوعب جميع المباحث النحوية، بل إنما هي مؤلفات في موضوعات خاصة، وبعضها خلط بين المباحث الصرفية والنحوية، فكتاب الزمخشري المفصل هي المرحلة الثانية لنمو النحو وارتقائه وشموله.

وأخذ عن كشّافه في مواضع متعددة، وأيضا كان لابن الحاجب تعلق خاص بمصنفات أبي علي الفارسي، فقد ظهر هذا التعلق جليا حين شرح كتاب الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي، وسمّاه المكتفى للمبتدئ وأخذ من المغاربة من الجزولي، حيث شرح مقدمته المسماة بـ القانون وأخذ منه كثيراً من آراء الجزولي.

ولعل رعاية الإيجاز والاختصار منع ابن الحاجب عن إحالة الأقوال والآراء إلى أصحاب هذه الكتب.

وكذلك استفاد ابن الحاجب من الأصول لابن السراج و الجمل للزجاجي، والخصائص و اللمع لابن جنّي، وغيرها من مؤلفات متقدمي النحاة، والدليل على أخذه من هؤلاء المصنفين ورجوعه إلى مؤلفاتهم أن شارحي الكافية - ومن أشهرهم الشيخ الرضي- ينسبون الأقوال والآراء المذكورة في الكافية إلى كتب هؤلاء، ويثبتونها بالإضافة إليهم.

وبالجملة أنّ أهم مصادر الكافية هي الكتب الآتية:

كتاب سيبويه، ومفصّل الزمخشري، وكشّافه، والإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي، والمقدمة الجزولية المسماة بالقانون، والأصول

لابن السراج، والجمل للزجاجي، واللمع والخصائص لابن جنّي.

فأخذ التنسيق والتبويب والاستيعاب عن كتاب سيبويه، والاختصار والإيجاز عن قانون الجزولي، والاستدلال والأسلوب عن مفصّل الزمخشري، والتطبيق والأمثلة عن اللمع والخصائص لابن جنّي.

منهج ابن الحاجب

نهج ابن الحاجب في الكافية منهج المتقدمين عليه بعد القرن الخامس الهجري، في ضبط القواعد ورعاية الأصول، ولحاظ الإيجاز وإرادة الإعجاز، وقلّة الأمثلة، وعدم المبالاة بالشواهد إلا نادرًا، وأسلوبه كلامي وعقلي أكثر من أن يكون نحويًا وأدبيًا، والأصل في اختيار هذا الأسلوب الصعب الموجز أن مؤلفي النحو والصرف بل البلاغة قبل القرن الخامس الهجري كان دأبهم سرد القواعد والأمثلة، ثم التطبيق، ثم التأييد بالشواهد من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وكلام الفصحاء نظمًا ونثرًا، ولا يأتون بالحدود المنطقية ولا يبالون ما هو الجنس في التعريف؟ وما هو الفصل؟ وماذا دخل في التعريف وماذا خرج عنه؟ وكتاب سيبويه الذي أثنى عليه جميع المصنّفين بعده، وجعلوه أساساً، وأخذوه نبراساً أصدق شاهد وأسطع برهان على ما قلنا من عدم مبالاة المتقدمين بالتعريفات والحدود المنطقية والمناقشات العقلية، وإنما هجمت هذه المصائب على كتب النحو والبلاغة بعد ارتقاء المنطق وغلبته على العلوم العربية، وجعله المشارع الأدبية الصافية مكدّرة، واستيلائه على الأساليب العربية الخالصة، واتزان النقل بميزان العقل، والرغبة إلى الصعوبة، والنفرة عن اليسر وترجيح العسر.

الجامي عصره وحياته العلمية والعملية

١- الوضع السياسي في عصره:

وكانت منطقة إيران تنقسم في هذا العصر إلى قسمين:

(١) شرق إيران، وكان تحت سيطرة السلاطين التيموريين، وعاصمتهم هراة مسكن الجامي.

(٢) والجنوب الغربي من إيران، وقد تعاقبت على حكمها أسرتان معروفتان آنذاك: قره قوينُه، وهم أصحاب الخروف الأسود، وآق قوينُه، وهم أصحاب الخروف الأبيض. والمهم عندنا هو القسم الأول الذي يرتبط بموضوعنا (أي شرق إيران) فإنه هو عاصمة موطن الجامي.

ففي سنة (٧٨٢هـ) قام تيمور لنـ (الأعرج) المغولي للاستيلاء على خراسان، ففتح مدينة هراة عنوةً، وهدم أسوارها وأسقط قلاعها وبروجها، وذبح وقتل آلافا من سكّانها، فبقي سلطانه عليها إلى أن توفي سنة (٨٠٧هـ) وبعد موته خلفه ابنه (شاه رخ) فجعل هراة مقرًا له وعاصمة لمملكته، وكان عمره حينئذ ٢٨ سنة (ثماني وعشرين سنة) وكانت ولادته سنة ٧٧٩هـ (سبعمائة وتسع وسبعين للهجرة).

فوسّع شاه رخ وأيّد سلطانه على مملكته على رغم الاضطرابات التي كان يثيرها أقاربه على خلافه.

وأدخل مازندران في حدود مملكته سنة ٨٠٩هـ واستولى على ما وراء النهر سنة ٨١١هـ وعلى فارس سنة ٨١٧هـ وعلى كرمان سنة ٨١٩هـ وعلى آذربيجان سنة ٨٢٣هـ، وبهذه الاستعمارات تمكنت حكومته وسيطرته على

هذه البلاد، واستمر حكمه إلى أن توفي سنة ٨٥٠هـ وهو في الثانية والتسعين من عمره.

وبعد وفاة شاه رخ بدأت الاضطرابات وحدثت الفتن، فأخذت دولة التيموريين تنحل وتضعف يومًا فيومًا على يد أصحاب الخروف الأسود (قره قويُنه) في أول الأمر، ثم على يد أصحاب الخروف الأبيض (آق قويُنه) إلى أن جاء من تصدى لهم من قادة التيموريين، واستطاع من بعدها أن يستولي على هراة السلطان حسين بايقرا آخر ملوك التيموريين، وذلك سنة ٨٧٢هـ بعد قتال طويل وخاص وقع خلاله معارك ضارية.

وباستيلاء السلطان حسين عاد الأمن والاستقرار في البلاد، وعمّ الخير والسلام مدة حكمه الذي استمرّ خمسة وثلاثين عامًا، عُمِّرت فيها خراسان، وصارت مدينة هراة عاصمة المملكة ومن أهم المراكز الحضارية والتجارية المزدهرة.

٢- الوضع الثقافي:

قد ظهر مما ذكرنا في الوضع السياسي بفترتين طويلتين من الأمن والاستقرار على رغم الاضطرابات والفتن التي أشرنا إليها.

ففي عهد السلطان شاه رخ كانت هراة معهدًا بل مهدًا للعلم والعلماء أصحاب الفضل والأدب، وما زال بعض آثاره هذا السلطان موجودة إلى الآن في هراة، وقد ذكر مؤرخوا هراة أن شاه رخ كان له ابن يقال له باي سنقر مرزا، قد اشتهر باي سنقر بترغيبه وتشجيعه في هذه الفترة، وفي عهده بدأ التحقيق والمقابلة بين نسخ الشاهنامه للفردوسي، وكُتبت عليها المقدمة باي سنقرية وبفضل تشجيعه كثر الخطاطون المهرة في استنساخ الكتب والدواوين، وحدث فنّ التذهيب والنقاشي.

وقد كتب باي سنقر بيده في هراة نسخة من القرآن الكريم، وهو المعروف بالقرآن الباي سنقري، وهو بقطع كبير للغاية وبخط ممتاز، وتوجد

أوراق منه في المكتبة الرضوية في مشهد (إيران) وكانت مكتبة باي سنقر - في هراة - من أغنى الخزائن العلمية والأدبية.

ولاشك أنه قد جاءت الفتن والحوادث، وتأثر بها العلم والعلماء والأدب والأدباء بوفاة السلطان شاه رخ، ولكن عاد الأمن والاستقرار بالسرعة بعد أن تولى الحكم السلطان حسين بايقرا، فصارت أيام سلطنته فترة ذهبية تنفجر فيها ينابيع العلوم والفنون، وذلك لما يتمتع هذا السلطان من الفضل والذكاء والموهبة.

. وقد صارت هراة في عصره مركزا للعلم والعلماء، ونموذجًا للحضارة والمدنية، واجتمع فيها كبار العلماء، وألّف أعظم المؤلفين أحسن آثارهم في عصر هذا السلطان.

وعاش في هذا العصر الميمون مولانا نور الدين عبد الرحمن الجامي، وهو من مشاهير العلم والأدب والمعرفة، وعاش في هذا العصر في هراة الوزير العالم والشاعر الأديب الأمير على شير النوائي أكبر وزراء السلطان حسين بايقرا، وكان ذا مكانة خاصة بعد نظام الملك، وله بضعة آلاف بيت من الشعر باللغة التركية والفارسية، وقد توفي سنة ٩٠٦هـ ودفن في هراة.

وقد تمكن الجامي في خلال هذه الفترة الطيبة من تأليف أفضل آثاره وأكبرها، وهو الفوائد الضيائية - موضوع بحثنا - وكان السلطان الموصوف يوقّره ويقدّره ويبالغ في احترامه، ويقبل شفاعته للوزراء والأمراء والدراويش في كل أمر من الأمور.

وبالجملة يعدّ عصر الجامي عصر نهضة علمية، وحركة ثقافية ظهر فيها كثير من الأدباء والشعراء والمؤرخون، وصنّفت فيه مصنفات علمية، وازدهرت فيه كثير من الفنون.

١- اسمه وكنيته ولقبه

هو عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجامي[١] الشيرازي، الملّقب بـ نور الدين والمكنّى بـ أبي البركات ولقبه عند البعض عماد الدين والظاهر أن عماد الدين كان لقبه أولاً، ثم اشتهر بـ نور الدين.

وأمّا نسبته فقد أجمع أصحاب التراجم أنه منسوب إلى جام فعُرِف بالجامي، و جام ولاية بخراسان القديم (الواقع الآن تحت استيلاء إيران) فقد انتقل والده مع جدّه عن بلده الأصلي دشت - محلة من أعمال أصفهان - إلى جام.

٢- مولده: وولد الجامي في قرية (خرجرد) من قرى ولاية جام الواقعة بين مشهد وهراة في عشاء الثالث والعشرين من شعبان سنة (٨١٧هـ) ثماني مائة وسبع عشرة من الهجرة النبوية الشريفة.

وقد أشار الجامي إلى مكان ولادته وتخلّصه الشعري بقوله:

مولدم جـــــام ورشحه ء قلمم
جرعه ء جام شيخ الإســـلامي است
لا جرم در جـــــريده ء اشعـــار
به دو معنى تخلصـــم جامي است

ومعناه: أن مولدي في جام وقد شربت قلمي جرعة من جام شيخ الإسلام (والدي أحمد) فطبعاً يعرفونني في صحيفة الأشعار بـ الجامي فنسبتي إلى الجام لهذين المعنيين.

وللجامي منظومة بالفارسية بلغت ثمانين بيتا، نظمها قبل وفاته

---

(١) انظر: شذّرات الذهب ٣٦٠/٧، والبدر الطالع ٣٢٧، وهدية العارفين ٥٣٤/١.

بخمس سنين، لـخّص فيها حياته، وبيّـن أحواله، وما جرى عليه في حياته، وقال في أولها مشيراً إلى تاريخ مولده ما معناه أنّي في سنة سبع عشرة وثمانمائة من الهجرة النبوية حيث انتقلت سرادقات الجلال من مكة إلى المدينة، هَوَيْتُ كسَير الجناح من علياء العزّ إلى حضيض الهوان والمذلّة، أي ولدتُ في هذه السنة.

ثم يشير إلى تاريخ نظم القصيدة المذكورة ويقول: وها آنذا اليوم في الثالث والتسعين وثمانمائة أمضي زمان العمر في هذه الدنيا[(١)].

٣- نسبه: فقد ذكر بعض المصادر أنه ينتهي إلى الإمام محمد بن الحسن الشيباني تلميذ الإمام الأعظم أبي حنيفة رحمه الله، وشيبان قبيلة معروفة، ولها رجال معروفون بالفضل والذكاء والسخاء والشجاعة، مثل المثنى بن حارثة الشيباني صاحب معركة (ذي قار) ومعن بن زائدة الشيباني أحد الأجواد المشهورين عند العرب، وأحمد بن حنبل إمام الحديث والفقه وأصولهما.

٤- أمّا أسرته: فقد تزوّج الجامي ابنة مرشده في الطريقة النقشبندية الشيخ سعد الدين الكاشغري، فوُهِبَ منها أربعة أبناء، توفي الأول بعد ولادته بيوم، وتوفي الثاني بعد سنة من ولادته، والثالث هو ضياء الدين يوسف الذي ألّف الفوائد الضيائية لأجله وسمّاه بهذا الاسم.

وأمّا الرابع فهو ظهير الدين عيسى ولد بعد تسع سنوات من ولادة أخيه ضياء الدين، وتوفي ظهير الدين بعد أربعين يومًا من ولادته[(٢)].

٥- نشأته وثقافته: نشأ الجامي في بيت من بيوت العلم المعروفة في ذلك الزمان، وكان جدّه شمس الدين محمد الدشتي من مشاهير أهل العلم

---

(١) انظر: الجامي عصره وحياته (ص ٧٣ و٧٥).

(٢) الجامي عصره وحياته (ص ٩٤ و ٩٧).

والتقوى، كما أنه كان مرجعا للقضاء والإفتاء في ولاية جام، وكذلك أبوه نظام الدين أحمد بن محمد الدشتي لم يكن أقلّ من جدّه في العلم والشهرة، فإنه كان من المجتهدين في الفقه الحنفي، كما أنّه كان متمكنا في العلوم الأدبية والعربية[(١)].

٦- رحلاته إلى البلدان: ولما انتقل مع أبيه من مسقط رأسه (جام) إلى هراة كان صغيراً، فألحقه أبوه بالمدرسة النظامية، فاتصل بشيوخها وأساتذتها، وجلس في درس الشيخ جنيد الأصولي الذي كان مشهوراً بالمهارة في العلوم العربية، واستفاد من شهاب الدين الجاجرمي وغيرهما، ثم سافر إلى سمرقند، واتصل بأهل العلم فيها، وحضر درس خواجه علي السمرقندي، وأخذ من القاضي موسى الرومي وغيرهما من مشائخ سمرقند.

وبما أن الجامي قد نشأ في جوّ علمي ومدارس الجهد والسعي، وطاف البلاد رغبة في العلم وتحصيله، وقد وهبه الله تعالى ذكاءً فائقة وطبعا وّقّادًا يعدّ من الدارسين الحارصين في شتّى العلوم وأصنافهما المختلفة من العقلية والنقلية، والأدبية والعربية، قال صاحب البدر الطالع اشتغل الجامي بالعلوم أكمل اشتغال حتى برع في جميع المعارف وأنواع العلوم[(٢)].

٧- ردّ الجامي على كتب ابن سينا: ولتبحّر الجامي في العلوم العقلية ونضجه فيها واطلاعه على مكنوناتها أصبحت له مقدرة عالية وفكرة ناضجة حتى استطاع أن ينظر في تلك العلوم بنظر دقيق، ويقضي فيها بما هو الحق عنده، ويفرق فيها بين ما يراه نافعاً وما يراه ضارّاً.

فنراه يهاجم على ابن سينا[(٣)]، ويهاجم على كتبه ومؤلفاته، مثل كتابه

---

(١) انظر: مقدمة الحيوري في شرح الجامي المحشى.

(٢) البدر الطالع ٣٢٧/١.

(٣) نور دل از سينه ء سينا مجوي. روشنى از چشم نابينا مجوى

الشفاء و القانون و الإشارات فيقول إنها (تلك الكتب) تؤدي إلى الكفر والضلال، ويذكر رأيه في الفلسفة قائلاً بالصراحة: إنّ معظمها (معظم آراء ابن سيناء) على السفه[١].

وليس هو أول من ردّ على فلسفة ابن سينا، فإن الإمام الغزالي قد ردّ عليه وعلى الفارابي وأمثالهما في كتابه المعروف تهافت الفلاسفة.

٨- نصيحته للمتعلمين

ويقول في نصيحته للمتعلمين: ولا تسلك طريق الجدل (الكلام) فإنه لا يهدف إلا إلى هدم الأوضاع، وتعوزه الأدلة والبراهين، ولا تتحدث عن المنطق فإنه لم تحلَّ من مشكلاته، أي عقبة على وجه الإطلاق، ولم يتضح (إلى الآن) من حدوده أو دلائله شيء، سواء كان من أجناسه العالية أو أنواعه السافلة، وإذا لم يكن أساس علمك كتاب الله فإنه بعيد عن الحكمة، وما لم تكن نفسك متعودةً على الرياضة فلن يجديك تحصيل العلوم الرياضية فتيلا[٢].

٩- منهج الجامي للعلماء

ويقول الجامي في الجزء الأول من ديوانه (سلسلة الذهب) ما معناه: وابحث عن كتاب الله فإنه واضح وجدير بالقراءة، سليم كطبع الرجل العارف، وعن حديث الرسول الصحيح النابع من أخلاقه وسيرته، وعن كتب (هي) مثل صحيح البخاري وصحيح مسلم، فهي بعيدة كل البعد عن الشك والريبة، وخذ من التفاسير ما هو مشهور، وما هو بعيد عن تحريف المبتدعين، و(خذ) من أصول الشرع وفروعه ما هو أليق وأولى، ومن فنون الأدب كالنحو والصرف وما

---

(١) الجامي عصره وحياته ص ٧٨.

(٢) الجامي عصره وحياته ص ٧٩.

يتلاءم هذه العلوم. وابحث في رسالات أهل الكشف والشهود، وفي مقالات أهل الذوق والوجدان عمّا يزيل حجاب الجهل والغموض أمامك، واتجه إلى دواوين الشعراء والفصحاء وقصائد الناظمين المبرّزين، فإذا تجمّعت لديك هذه المعارف فاعتزل الدنيا وما فيها(١).

ونستدل مما ذكرنا على اتجاهات الجامي الثقافية التي تكونت منها معارفه وعلومه التي ظهرت في مجموعة كبيرة من مؤلفاته العربية والفارسية في مختلف العلوم والفنون، فكان الجامي نحوياً، متكلماً متصوّفاً، منطقياً، عروضياً أصولياً، مفسّراً، وكان له إلمام شديد بالأدب والشعر والمنطق، والفلسفة، ورغّب في الكتاب والسنة والأخلاق والأدب العربي.

١٠- أساتذته وشيوخه: وقد أشرنا في السطور السابقة إلى أنّ الجامي تعلم من أبيه (نظام الدين أحمد بن محمد الجامي) العلوم العربية أولا، ثم حضر درس الشيخ جنيد الأصولي ودرس عنده شرح المفتاح والمطول، و أخذ من شهاب الدين الجاجرمي تلميذ التفتازاني، واستقى من منبع خواجه علي السمرقندي تلميذ السيد الشريف، كما أنه أخذ عن القاضي موسى الرومي أيضا، والقاضي هذا هو شارح ملخص الهيئة، وكتابه معروف باسم شرح الجغميني وكان يدرس في المدارس العربية قبل سنوات، ودرس الجامي عنده شرح التذكرة في الهيئة، ولم يعترف لأحد منهم بالشيخوخة مثل ما اعترف لأبيه، حيث يقول: إنني لم أدرس عند أيّ من الأساتذة بشكل يكون لهم الغلبة والتفوّق عليّ، ولم يثبت لأيّ منهم حق الأستاذية عليّ، وإني في الحقيقة تلميذ لأبي الذي تعلّمت منه اللغة(٢).

وليس فيه غرور ولا إنكار عن مرتبة أساتذته، وإنما هو مبالغة في مدح

---

(١) الجامي عصره وحياته ص ٧٩ و ٨٠.
(٢) هراة تاريخها آثارها رجالها ص ٨٧.

أبيه، واعتراف بأنّ لتربية أبيه أثراً كبيراً في شخصيته وثقافته، وما استفاد عن غير أبيه فقليل في مقابلة ما أخذ عن أبيه من العلوم والتزكية والأخلاق.

وأخذ علم التزكية عن سعد الدين الكاشغري وخواجه عبيد الله الأحرار السمرقندي المدفون في تاشكند الآن.

١١- تلاميذه: لم أجد فيما عندي من التراجم غير تلميذين له: ١- عبد الغفور بن علي اللاري المتوفى ٩١٢هـ وهو المشهور بـ مولانا عبد الغفور وقد لقّبه أستاذه الجامي بـ رضي الدين وقد روي أنه من أولاد سعد بن عبادة رضي الله عنه من كبار الأنصار، وهو من أرشد تلاميذ الجامي وأذكاهم وحامل علومه ومعارفه وآدابه، درس أكثر مصنفات الجامي على حضرته، وأخذ منه الطريقة فاستنار بنور معرفته.

وكتب المولى عبد الغفور حاشية على الفوائد الضيائية وصل فيها إلى بحث المركبات واخترمته المنية، فلم يكمّل البغية، ثم كمّلها إلى آخر الكتاب، عبد الحكيم السيالكوتي المتوفى ١٠٦٧هـ، ويُعرف كتابه باسم التكملة.

٢- وتلميذه الثاني إبراهيم بن محمد عصام الدين الأسفرائني المتوفى ٩٤٣هـ، وله حاشية على الفوائد الضيائية ناقض فيها عبد الغفور اللاري كثيراً وردّ عليه في بعض الأحيان رداً شديداً، كما أنّ له شرحاً على الكافية، وشرحاً على التلخيص باسم الأطول وحاشية على تفسير البيضاوي، وله ذيل على نفحات الإنس للجامي.

واكتفى أصحاب التراجم بهذين التلميذين لكمال شهرتهما.

***

١٢- شخصية الجامي وأخلاقه

ويمكننا من دراسة ما ذكرنا من نشأة الجامي وثقافته أن ندرك جانباً كبيراً من شخصيته وأخلاقه.

١- فمن أهم صفاته البارزة تقديره وحبّه العلم الذي رُبِّيَ ونشأ في أجوائه، وفني عمره في سبيل دراسته، ووقف له نفسه، وبقي ملازما له طول حياته، يضاف إلى ما وهبه الله من ذهن وقّاد وذاكرة قوية امتاز بها على أقرانه، وكان يشار إلى علمه وفضله في حلقات العلماء.

ومما يدل على حبّه العلم وما يوصل إليه أنه يقول بالنسبة إلى أهمية الكتاب العلمي ما معناه: لا يوجد في العالم بأسره صديق خير من الكتاب، وليس هناك شئ يزيل الهمّ في هذه الدنيا المليئة بالأحزان سوى الكتاب، وكلما خلوتَ به تنال منه راحةً لا حد لها، ولا يصيبك أذىً منه على الإطلاق[1].

ويقول في موضع آخر ما معناه: إن الكتاب هو أنيس وحدتك، والكتاب هو نور صبح المعرفة، وهو أستاذك الذي يعلّمك دون أجرة أو منّة، فافتحه كلّ لحظة لتنال قسطاً من المعرفة، وكذلك يقول: شمّر ساعد الجدّ في طلب العلم، وانفض يدك عن باقي الأعمال.

٢- ومن محاسنه أنّه كان مبتعداً عن الرياء والنفاق، ومراقباً ربّه في أقواله وأفعاله، معرضاً عن العلائق الدنيوية، أي غير الضرورية منها، مشغولاً

(١) الجامي وعصره وحياته ص ١٢٢-١١٩.

بالأذكار والرياضيات والجهد والعبادة، وكان الجامي رحمه الله خاشعاً متواضعاً إلى حد النهاية، ولا يجلس على الأرض إلا متوجهاً إلى القبلة، وإذا رأى شخصاً جائيًا إليه تظهر البشاشة والسرور في وجهه.

وهذا علي شير النوائي كبير وزراء السلطان حسين بايقرا يقول: على الرغم ما للجامي من إحاطةٍ بالعلوم بالإضافة إلى موهبته الشعرية فقد كان بسيطاً في كل حركاته، وأقواله، وطعامه ولباسه، واشتهر بذلك بين أصحابه، وذا ع صيته حتى كان الناس يقدمون من نواح عديدةٍ لزيارته، والتمتع بلقائه.

٣- ومن صفاته أنه دائم الصمت في المجالس والمحافل، وكثيرا ما يجلس ساكتًا، ويطلب من الجالسين أن يتحدّثوا قائلا: تحدّثوا، ليس عندي ما أقول وكان الجامي مشهورا بالغنى، وعزة النفس، ولهذا لاتراه يلجأ أو يخضع لأحد طمعًا في عطاء، بل كان يغضب على اللئام المكتسبين المتسابقين إلى موائد السلطان، وإلى طعامه وشرابه وجوائزه، وإنكاره على هؤلاء مذكور في شعره الفارسي[١].

وكان من طبعه الكرم، ومساعدة الفقراء، والمساكين، والأيتام والأرامل، وحماية المظلومين.

٤- ومن سيرته الدعوة إلى الخي،ر والمحبة، يقدّم نصائحه للناس عامّة حاكمين ومحكومين، وله أشعار بالفارسية نصح فيها السلاطين والأمراء.

٥- وكان الجامي صاحب ذوق لطيف واحساس دقيق، وكان يتتبع الظرفاء ولطائفهم، وكتب فخر الدين الصفي كتابًا باسم لطائف الطوائف وخصص الفصلين فيه بعنوان (لطائف عارف جامي) وذكر فيهما ما يقرب من ثلاثين حكاية ولطيفة للجامي[٢].

(١) الجامي عصره وحياته ص ١١٣.

(٢) الجامي عصره وحياته ص ١١٧-١١٨.

١٣- عقيدة الجامي: وبما أنه درس جميع أنواع العلوم التي كانت رائجة في عصره، وأتقن العلوم العقلية، ورسخ في العلوم الشرعية، وحصلت له مقدرة فائقة على سبر الحقائق العلمية، مع ما أحباه الله من ذكاء وفطنة، ونفس صافية زكية كان يعرف المسائل بالحس بعين أهل الظاهر، وبالمعنى بقلب أهل الباطن، ويشرب رحيقها بعلم الشريعة، ويتسنم عبيرها بقين أهل التزكية، فكان لا يلابس عقيدته أيّ هوى غير اتباع طريقة الشريعة الصافية النابعة من نصوص كتاب الله تعالى وسنة نبيه الكريم ، ومن عللها وإشاراتها، ولم يُربه ولم يُـمِله أيّ تعصّب أو تطرف في زمن كثرت فيه الاختلافات واختصام المخالفين من أهل الفلسفة والكلام والرفض والاعتزال والإرجاء.

ووضع في كتابه المنظوم (سلسلة الذهب) لبيان اعتقاده عنواناً باسم اعتقاد نامه ولخّص فيه اعتقاده، في ضمن العقيدة التي يجب أن يكون عليها كل مسلم، ثم تحدّث فيه عن الأمور الآتية:

١- الإقرار بوجود الحق تعالى، بجميع صفاته (إجمالاً) وبعلمه وإرادته، وقدرته، وسمعه وبصره، وكلامه، وأفعاله (تفصيلا).

٢- وأشار إلى وجود الملائكة والإيمان بها، وإلى الإيمان بالأنبياء.

٣- وصرّح بفضيلة النبي ، وبأنه خاتم الأنبياء، ثم تحدّث عن شريعته ومعراجه. وانتقل بعد ذلك إلى معجزات سائر الأنبياء وكتبهم السماوية.

٤- ثم تكلم عن قدم كتاب الله تعالى.

٥- كما أنه أثبت فضيلة الأمة الإسلامية وشرف أهل البيت والصّحابة.

٦- ثم ذكر أن تكفير أهل القبلة (الذين لا ينكرون شيئاً من ضروريات الدين) غير جائز.

٧- واعترف بعذاب القبر وسؤال منكر ونكير.

٨- وقال بحقية النفختين والميزان والصراط.

٩- وتحدث أخيراً عن خلود الكفار في النار، وخروج العصاة منها

بالشفاعة (أو بمغفرة الله).

١٠- وأشار إلى أن الكوثر حق، وبيّن التفاوت في درجات الجنة، والخلود فيها وأثبت رؤية الله سبحانه في الجنة.

١١- وألّف كتاباً في معجزات النبي وسمّاه شواهد النبوة فيبحث فيه عن سيرته ، وعن فضائل الصحابة وأهل البيت، فيذكر الخلفاء الراشدين على ترتيب أهل السنة والجماعة، ونقدّم عن كتابه سلسلة الذهب أشعاره بالفارسية في هذا الصدد:

خاصه ء اهل بيت واصحـــاب	كه از همه بهتر اند در هــر باب
وزميان همه نبود حـقـيـــق	بخلافت كسـى به از صـديـــق
وزپي او نبـــود احـــرار	كس چو فاروق لايـق ايـن كـار
بعدِ فاروق جز بـه ذي النـورين	كار ملّت نيافت زينـــت وزيـــن
بود بعد همه به علم ووفـــا	اسد الله خـــاتم الخلفـــا
لعنى كه از رافضى شـود واقع	شود آن لعن هـم بـــدو راجـع

هذه هي عقيدة الجامي إلى أن لقي ربه، ولكن هذه العقيدة لم يرض بها بعض المتعصبّين من أهل الأهواء، فرأى الجامي منهم أذى كثيرا.

تصلّب الجامي في عقيدته وما أصابه لأجلها

وللجامي قصة مؤلمة مع هؤلاء المتعصّبين من الروافض في بغداد أثناء سفره إلى الحجاز لأداء فريضة الحج:

وتلك أنهم اتّهموه ببعض مالم يقله، وزادوا من عندهم على بعض ما قاله في سلسلة الذهب من الأشعار، فعقدوا له مجلسا في أوسع مدارس بغداد، وحضر المجلس القضاة والأمراء، وانتهى المجلس بالانتقام من الجامي بأن حلقوا له نصف شاربه بالسكين (الموسى) والنصف الآخر قرضوه بالمقراض، ثم أركبوه - معكوسا - على الحمار، بعد أن ألبسوه قلنسوة من خشب وطافوا به أنحاء بغداد[1].

---

(١) الجامي وعصره وحياته ص ٩٩-١٠٠.

وسلسلة طريق الجامي كما يلي

نور الدين عبد الرحمن الجامي عن سعد الدين الكاشغري، عن نظام الدين خاموش، عن خواجه علاء الحق والدين المعروف بالعطار، عن بهاء الدين النقشبندي عن خواجه أمير كلا.

ويقول الجامي في بعض أشعاره ما معناه: التحقت بالصوفية صفاة القلوب، فليس هدفهم من العلوم سوى الأعمال وقد تأثر الجامي في تصوفه بابن العربي، وأعجب به أشدّ الإعجاب، فشرح كتابه فصوص الحكم كما سيأتي ذكره.

١٥- أنموذج من أشعاره العشقية:

جامى چون شدى در عاشقى پير
سبك روحى كن ودر عاشقي مير
قومى كه نيامدند در عشق تمام
خوانند هواى نفس را عشق به نام[1]
كى شايد شان در حرم عشق مقام
خود هست برايشان سخن عشق حرام
با عشق توام هوا نماندست وهوس
با آتش سوزنده چسان ماند خس
خواهد زتو مقصود دل خود همه كس
جامى از تو همين تو را مى خواهد وبس

---

(١) مولانا رومى مى فرمايد:

عشق هاكزپى رنگى بود   عشق نبود عاقبت ننگى بود

١- ثناء العلماء والسلاطين عليه:

١- يقول القاضي الرومي (صاحب شرح الجغميني في الهيئة) : لم يتعد أحد من نهر جيحون إلى هذا الطرف (سمرقند) منذ بنيت سمرقند مثل الشاب الجامي في جودة الطبع وقوة التصرف[١] وأصلح مواضع من كتابه فأعجبه.

٢- وشهد بفضله وذكائه أحد من درس معه من أقرانه، وهو أبويوسف الفنري السمرقندي الذي كان من تلاميذ القاضي الرومي، وقال: إن كان يقوم بإصلاح بعض الأخطاء التي صدرت من القاضي الرومي، فيتصرف في بعض أقواله التي جاءت في بعض مؤلفاته تصرفاتٍ لم تخطر على خاطر القاضي، فيتعجب القاضي من فهمه وفطانته[١].

٣- فهذا السلطان حسين بايقرا الذي يعدّ من الأدباء والشعراء كان يقدر الجامي حق قدره وينزله منزلة عالية ويقبل شفاعته للوزراء والأمراء وأهل العلم، في أمرين من الأمور الممكنة. وينتظر السلطان الفُرصَ والمناسبات لإظهار هذا التقدير، كما أنه عندما علم بقدومه من الحج - والسلطان بمرو - أرسل إليه الهدايا مع رسالة كتب في أولها:

أهلاً بمقدمك الشريف فإنّه فرح القلوب ونزهة الأرواح

وليس هذا فقط، بل خصّص السلطان حسين هذا في كتابه (مجالس العشاق) المجلس الخامس والخمسين لشرح أحوال الجامي، فيقول فيه: كان من لا يفي الحديث بوصف كلامه السامي مولانا عبد الرحمن الجامي أوحد عصره في علوم الظاهر والباطن، وقد ترك من ورائه مصنّفات كثيرة خالدة على

---

(١) هراة تاريخها آثارها رجالها ص ٧٨.

(١) الجامي عصره وحياته ص ٧١.

Scanned with CamScanner

صفحات الزمن، وأجاد في كل ضروب الشعر من قصيدة، وغزل، ومثنوي، ورباعي، وقطعة، ومعمّى، وألّف (الكتب) على طريقة الصوفية مثل حضرة الشيخ محي الدين ابن العربي، والشيخ صدر الدين القونوي، ووجد في مجموعة ملفّ الجامي ومذكّراته إحدى وعشرين رسالة معظمها في جواب استفتاآت أرسل إليها السلطان حسين[١].

٤- وهذا السلطان محمد الفاتح العثماني يدعوه إليه (بعد عودته عن سفر الحج) ليزوره، ولكن الشيخ الجامي يعتذر بالرغبة في سرعة العود إلى هراة لأهله، وهذا أوضح برهان لاستغنائه عن السلاطين وحاجتهم إليه[٢].

٥- إن السلطان بايزيد خان أرسل إلى الجامي جوائز سنية ودعاه للإقامة في مملكته، فرجّح الجامي الإقامة بهراة في ظل السلطان حسين بايقرا[١].

٦- محاكمة الجامي بين الصوفية والحكماء والمتكلمين

يقول المولى علي الفناري (وهو قاضي الجيش للسلطان محمد خان):

إن السلطان قال لي يوماً: إن الباحثين عن علوم الحقيقة (المتكلمون والصوفية والحكماء) لابد من المحاكمة بين هؤلاء الطوائف، فقلت له (للسلطان) : لا يقدر على المحاكمة بين هؤلاء إلا المولى عبد الرحمن الجامي ثم يقول الفناري: فأرسل السلطان محمد خان رسولاً إلى الجامي مع جوائز سنية، والتمس منه المحاكمة المذكورة، فكتب رسالة للسلطان وحاكم فيها بين هؤلاء الطوائف في ست مسائل، منها: مسألة الوجود، فأرسل تلك الرسالة إلى

---

(١) مجلّة الشاعر ص ١٢٢، للدكتور أحمد كمال الدين حلمي.

(٢) نشأة النحو ص ٢١٨، والجامي عصره وحياته ص ١٠٢.

(١) الشذرات الذهب ٣٦١/٧ والبدر الطالع ٣٢٧/١.

السلطان محمد خان، وقال: إن كانت الرسالة مقبولةً يلحقها بيان باقي المسائل، وإلا فلا فائدة في تضييع الأوقات، فوصلت رسالة الجامي إلى بعد وفاة السلطان محمد خان، قال المولى محي الدين الفناري: فبقيت الرسالة عند والدي المولى علي الفناري[٢]، وهذه الرسالة قد طُبعت مع أساس التقديس للإمام فخر الدين الرازي رحمه الله، فتشرفت بمطالعتها.

٧- وهذا مير عليشر النوائي كبير وزراء السلطان حسين بايقرا والأديب العالم الذي يرجع إليه الفضل في رواج السوق الأدبية والعلمية في أواخر القرن التاسع الهجري يتخذ الجامي صديقاً ومرشداً يسلك طريق التصوف تحت إرشاده وهدايته، ثم يؤلّف منظومةً مشتملة على سبعين بيتاً يذكر فيها مراسم غراء الجامي وسيرته ومراسمه ومآثره بعد موته.

٨- ويقول ابن العماد الحنبلي في شذرات الذهب: كان الجامي مشتهراً بالفضائل، وبلغ صيت فضله الآفاق، وسارت بعلومه الركبان[١].

٩- ويقول الشوكاني في البدر الطالع : كان للجامي شهرةً بالعلم في خراسان وغيرها من الديار[٢].

١٠- ويقول خليل الله خليلي السفير السابق لمملكة أفغانستان (في عهد ظاهر شاه الملك المخلوع) في كتابه المعروف هراة تاريخها آثارها رجالها : الجامي من أكابر الأدباء والشعراء والعارفين واللغويين والمحدثين والمفسرين، وقلّما يوجد له نظير من المتأخرين[١].

---

(٢) الشقائق النعمانية على هامش وفيات الأعيان ص ٣٩٠ - ٣٩١.

(١) شذرات الذهب ٣٦١/٧.

(٢) البدر الطالع ٣٢٧/١.

(١) هراة تاريخها آثارها رجالها ص ٢٩.

١٧- وفات الجامي: توفي الجامي الثامن عشر من المحرم سنة (٨٩٨هـ) ثمان وتسعين وثمانمائة للهجرة النبوية في مدينة هراة بناحية خيابان، وحضر جنازته عدد كثير من العلماء والأمراء والقضاة والأجناد وعامّة الناس، كما أنه شيّع جثمانه - في غاية الإجلال والاحترام - خلق كثير من الناس، وكان من جملة المشيّعين السلطان حسين بايقرا، حيث اتجه إلى منزل الجامي - على الرغم من ضعفه ومرضه - دامع العينين محترق الفؤاد، ودفن الجامي جوار مرقد شيخه ومرشده سعد الدين الكاشغري من أئمة الطريقة النقشبندية.

وقد استخلص تاريخ وفاته بحساب الجمل من الآية الكريمة ﴿ومن دخله كان آمنا﴾ وكتب على اللوحة ونُصب على قبره.

كما استخرجوا بالفارسية ما يلي:

آه از فراق جامي، آه از فراق جامي (مرتين)

١٨- آثار الجامي ومؤلفاته

ولقد ظهر أكثر مؤلفاته القيمة الممتعة في أواخر سني حياته، وهذا الفوائد الضيائية موضوع بحثنا فرغ عن تبييضه قبل موته بسنة (٨٩٧هـ) وذلك للاستقرار والأمن الذين كانا سائدين في الفترة الأخيرة من حياته مع رعاية السلاطين له وتقديرهم إياه تقديراً خاصاً، فصنّف الجامي في علوم مختلفة متنوعة بعضها المنثور وبعضها المنظوم، ومنها بالعربية ومنها بالفارسية اللغتين السائدتين في هذا العصر.

١- آثاره بالعربية

١- تفسير القرآن الكريم:

قال: يختلج في صدري أن أرتّب في التفسير كتابا جامعا لوجوه اللفظ

والمعنى، لا يدع دقيقةً إلا أبداها، محتوياً على نكات البلغاء، ومنطوياً على إشارات العرفاء (أي تفسيراً جامعاً بين الدراية والإشارة) فوصل إلى قوله تعالى: ﴿وإيّاي فارهبون﴾ ثم تأخر إلى أن اخترمته المنية.

٢- الدرة الفاخرة: وهي رسالة في تحقيق المذاهب الثلاثة (الصوفية والمتكلمين والحكماء) وبيان آراء المتقدمين وتقرير قولهم في وجود الواجب لذاته وحقائق أسمائه وصفاته.

٣- رسالة في شرح لا إله إلا الله وهي رسالة صغيرة في التوحيد تقع في اثنتي عشرة صفحة.

٤- رسالة في شرح دعاء القنوت في ورقتين.

٥- شرح الرسالة العضدية لعضد الدين عبد الرحمن بن أحمد المتوفى ٧٥٦هـ.

٦- شرح فصوص الحكم لابن العربي، فرغ من تأليفه سنة ٨٩٦هـ.

٧- الفوائد الضيائية، وهو موضوع بحثنا نقداً ودراسة، وسنتكلم حوله بالتفصيل إن شاء الله تعالى.

٢- آثاره بالفارسية

١- أشعة اللمعات وهو شرح لكتاب اللمعات للشيخ فخر الدين إبراهيم الهمداني المشهور بالعراقي.

٢- بهارستان، ألّف الجامي هذا الكتاب لأجل ابنه ضياء الدين يوسف، وكان في ذلك الوقت في العاشرة من عمره، وفيه حكايات الأولياء، وعظماء الصوفية، وكلام الحكماء، وعدالة السلاطين، وذكر أحوال الشعراء، وأورد فيه بعض الأمثال والحكم مع البحث عن الجود والكرم.

٣- تاريخ هراة: ذكر فيه ما جرى قبله في هراة من الأوضاع السياسية والثقافية، والاقتصادية وما وقع هناك من المناظرات والمناقشات بين العلماء

Scanned with CamScanner

في عصر الإمام الرازي.

٤- الأربعين في الحديث النبوي باسم (چهل حديث) ترجم فيه الأربعين للإمام النووي نظماً، وأكمله في أربعين قطعةً، وفي كلّ قطعة ترجمة لحديث، وفرغ عن تأليفه سنة ٨٨٦هـ.

٥- ديوان قصائد وغزليات: وهو ديوان شعري يتألف من ثلاثة أقسام:

القسم الأول يتضمن أشعار الجامي أيام شبابه، وسمّاه فاتحة الشباب.

والقسم الثاني يشتمل على أشعاره في منتصف عمره وسمّاه واسطة العقد.

والقسم الثالث كان فيه أشعار أواخر حياته، وسمّاه خاتمة الحياة.

٦- رسالة أركان الحج: ذكر فيها مناسك الحج على طريق الحنفية.

٧- رسالة تجنيس خط: وهي رسالة منظومة من مفردات اللغة العربية التي حدثت لها بعض التحريف والتبديل، والتي تحتوي على أكثر من معنى، وقد طبعت في الهند.

٨- رسالة في القوافي: باسم الرسالة الوافية في علم القافية وهي مختصرة وافية لقواعد القوافي، طلب تأليفها بعض أعزة أصحابه، ونسخة مخطوطة منها محفوظة عند الراقم البدخشاني.

٩- رسالة في شرح رباعيات: وهي رسالة في التوحيد ومعرفة الله تعالى وشرح تجليات جماله تعالى على طريقة الصوفية.

١٠- رسالة صغيرة في المسمّى بحث فيها الجامي عن المعمّى ومفهومه وأنواعه وغرضه.

١١- رسالة في السلسة النقشبندية (ذكر فيها أسماء أكابر الشيوخ، وأعمالهم وأورادهم ومريديهم المعروفين).

١٢- رسالة في علم العروض مثل رسالة القافية.

١٣- رسالة في الوجود بحسب القسمة العقلية.

١٤- رسالة أخرى كبيرة في المعمّى: وهي رسالة منثورة في أصول

المعمّى وقواعده.

وذكر الجامي أنه أتمّها سنة ٨٥٦هـ.

١٥- مجموعة الرسائل: وهي مجموعة من الرسائل والمكاتبات التي كان الجامي يخاطب بها أرباب الجاه والجلال، وأصحاب الفضل والكمال، وهي ممزوجة بالنظم والنثر، واستخدم فيها بعض المعمّيات والإلغاز.

١٦- رسالة نى نامه: وهي رسالة شرح الجامي فيها البيت الأول من المثنوي لشيخ الطريقة جلال الدين الرومي.

وذلك البيت كما يلي:

بشنو از نيى چون حكايت مى كند

وزجدايها شكايت مى كند

١٧- رسالة باسم سخنانِ خواجه «پارسا» وهي رسالة صغيرة تتألف من خمس صفحات ذكر فيها الجامي سيرة محمد ارسا البخاري وعاداته وطريقته وأخلاقه وسلوكه مع المريدين.

١٨- شرح حديث أبي رزين العقيلي.

١٩- شرح مختصر الوقاية لعبيد الله بن مسعود البخاري.

٣٠- شواهد النبوة: بدأ الجامي فيه خطبته بالعربية ثم ذكر سبب تأليفه أن جماعة من أصدقائه وفي رأسهم الوزير الكبير مير علي شير النوري طلبوا منه أن يكتب كتاباً في السيرة النبوية بالفارسية، فامتثل أمرهم وألّف هذا الكتاب.

٢١- لجّة الأسرار: وهي قصيدة موجزة في التصوف.

٢٢- لوائح: وهي رسالة مختصرة معروفة بـ لوائح الجامي بالنثر الفارسي تتألف من مقالات في موضوعات التصوف.

٢٣- لوامع أنوار الكشف والشهود على قلوب أرباب الذوق والوجود: وهي شرح للقصيدة الخمرية الفارضية.

٢٤- مثنويات هفت اورنگ: وهي عبارة عن سبع مثنويات أنشدها

في مناسبات مختلفة وفترات متنوّعة، و هفت اورنـ معناها (الكواكب السبعة).

٢٥- مناقب شيخ الإسلام خواجه عبد الله الأنصاري.

٢٦- مناقب الشيخ جلال الدين الرومي.

٢٧- نفحات الأنس: شرع في تأليفه بطلب مير علي شير النورئي سنة ٨٨١هـ وأتمّه سنة ٨٨٣هـ، ويشتمل هذا الكتاب على شرح وبيان سيرة اثنين وثمانين وخمسمائة شخص (٥٨٢) من كبار رجال التصوف، وعلى شرح حال أربع وثلاثين نسوةً من الصوفيات.

٢٨- نقد النصوص في شرح الفصوص لمحي الدين بن العربي، وخرج في هذا الكتاب الفارسي بالعربي وأسلوبه مبسوط واضح، وأتمّه الجامي في ٨٦٣هـ، وقد طبع في بمباي سنة ١٣٠٧هـ.

١- وجمعوا مؤلفاته في كامة جامي بحساب الجمل، وتيسر لي منها ٣٥ مؤلفا.

١٩- منهج الجامي في شرحه

٤- منهجه في النكات الآتية:

١- وقد حرص الجامي في شرحه هذا على إبقاء ترتيب ابن الحاجب في كافيته في سرد المباحث والموضوعات، ولم يخرج عنه قط، فكل ما جاء في شرحه من زيادات واستطرادات وتفريعات يندرج في دائرة تلك المباحث التي أوردها ابن الحاجب حسب ترتيبه في المتن.

ويتضح هذا التأسي والاتباع في أكثر من موضع:

١- ذكر ابن الحاجب بحث التنوين وأنواعه في آخر الكتاب (الكافية) فالشارح الجامي أيضاً أوردهما في آخر الكتاب (الفوائد الضيائية) تأسّيا بصاحب المتن، بخلاف الشيخ الرضي، فإنه أورد بحث التنوين وأنواعه في ضمن خواص الاسم.

٢- والثاني حذف همزة (ابن) عند كونه صفة لعلم ومضافاً إلى علم آخر، فإن الرضي ذكره في باب المنادى، على حين يذكره الجامي - اتباعا لابن الحاجب - في باب التنوين عند ذكر حذف التنوين من العلم الموصوف بابن، ومضاف إلى علم آخر ليناسب ترتيب صاحب المتن.

٣- إنّ الجامي رحمه الله نثر عبارة المتن في شرحه - مع بقاء الامتياز بينهما - واجتهد في إزالة إغلاقات المتن وحلّ معقّداته، بزيادة مضافات وموصوفات، ومفاعيل مقدّرة، حينما أن الشيخ الرضي يذكر حصة من عبارة المتن أولاً، ثم يبدأ في توضيح القواعد ونقدها وإيراد الأمثلة لها وتقديم الشواهد مع بعض الردود على ابن الحاجب.

٤- قد يكتفي ابن الحاجب بالحدود والتعريفات الاصطلاحية ولا يهتمّ بالتعريفات اللغوية، فيأتي الشارح ويذكر التعريفات والمفاهيم اللغوية تتمياً للبحث وتسهيلاً على الطالب.

الأمثلة: ١- نرى أن المصنف عرّف الكلام اصطلاحا (الكلام ما تضمن الكلمتين بالإسناد) واكتفى به، وجاء الشارح وقال: الكلام في اللغة ما يتكلم به قليلا كان أو كثيرا. ٢- وكذلك عرّف المصنّف الكلمة وترك تعريفات اللفظ والوضع والمعنى والمفرد، فالشارح ذكر في تعريف كل واحد منها وبيّن فوائد القيود في تعريف المصنّف.

٣- وكذلك عرّف الشارح الدلالة والإسناد، والخاصة تتميماً للمرام، وتكميلاً للكلام مع أن المصنّف لم يتعرّض لتعريفات هذه الأمور.

٤- وبالغ الشارح الجامي - بخلاف سائر شارحي الكافية - في إبراز وبيان فوائد القيود الاحترازية، وفي دفع ما يرد على المصنف من اعتراضات فرضية أو واقعية.

٥- وقد حرص الجامي حرصاً شديداً على إيفاء وإظهار المراد من كلام

وعبارات ابن الحاجب في الكافية بذكر الوجوه التي يحتملها كلامه، وربما شرح عبارة المتن كلمةً كلمةً أو جملةً جملة، ومن هنا كثر إيراده واستعماله لكلمة أي التفسيرية.

٦- وعلى رغم سائر الشارحين كثيراً ما يذكر إعراب كلام ابن الحاجب، ومن ذلك في بيان حكم المعرب يقول ابن الحاجب: وحكمه أن يختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً فقال الشارح: (لفظا أو تقديراً) نصب على التمييز، أي يختلف لفظ آخره أو تقديره، أو على المصدرية.

وأمثلته كثيرة إلى آخر الشرح.

٧- إنه ردّ على الرضي كثيراً إمّا صراحة، وإمّا إشارة، ولكن ما أخذ واستفاد من كتابه (شرح الكافية) أكثر، وكثرة الأمثلة لصنيعه هذا في الفوائد الضيائية أغنانا عن تقديمها.

ولولا مخافة الإملال لقدمنا أمثلة مقارنة بين كلام ابن الحاجب في الكافية وبين كلام الزمخشري في المفصّل ثم ترجيحه كلام ابن الحاجب.

٨- المنابع التي استقى منها الجامي

وبعد الاستقصاء وتقليب ظهر أنه راجع في أثناء الشرح إلى الكتب الآتية:

١- المفصّل للزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨هـ.

٢- واللباب على الكافية.

٣- والحواشي الهندية على الكافية لشهاب الدين بن شمس الدين بن عمر الدولة آبادي، صاحب متن إرشاد النحو والمتوفى ٨٤٩هـ.

٤- والإيضاح شرح الكافية لابن الحاجب وهو أول شرح للكافية وأساس لجميع شروحها.

والإيضاح شرح المفصّل لابن الحاجب.

٦- وشرح السيد شريف المتوفى ٨١٦هـ بالفارسية، وعبّر عنه الجامي بالترجمة الشريفية.

٧- وشرح رضي الدين محمد بن الحسن الاسترآبادي المعروف بـ الشيخ الرضي والمتوفى ٦٨٨هـ، وهو من أكمل شروح الكافية وأجمعها وأجملها قبل شرح الجامي، ولحمة شرح الجامي وسداه من هذا الشرح.

٨- والكشاف للزمخشري صاحب المفصّل.

٩- والمفتاح للسكّاكي المتوفى سنة ٦٢٦هـ.

١٠- والمقتضب للمبرد.

١١- ومعاني القرآن.

١٢- والأصول لابن السراج للفراء.

١٣- والإيضاح لأبي علي الفارسي.

١٤- وكتاب سيبويه، ولكن الراجح أن الجامي نقل عن هذه الكتب الخمسة بالواسطة، كما أنه أخذ عن السيرافي والجزولي والأندلسي بواسطة.

١٥- والألفية لابن مالك المتوفى ٦٧٢هـ.

١٦- والصحاح للجوهري.

١٧- والمتوسط شرح الكافية لركن الدين بن محمد بن شرف شاه الاسترابادي.

١٨- ونهج البلاغة للشريف الرضي الموسوي حقيقة، وينسب إلى علي رضي الله عنه كذبا، ومقام علي رضي الله عنه أعلى وأرفع عن أمثال هذه الموضوعات.

وأكثر الجامي في الأخذ عن الرضي، ثم عن الزمخشري (عن مفصّله وكشّافه)، ثم عن الإيضاحين شرح الكافية وشرح المفصّل، كلاهما لابن الحاجب، كما أنه لم يترك الاستفادة من شرح السيد الشريف الجرجاني في موضع.

المقارنة بين شرح الجامي وبين شرح الرضي والعلوي

وقد اخترت من بين شروح الكافية (التي هي أكثر من مائة وعشرة) ثلاثة هي شرح رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (ت ٦٨٦هـ) وشرح الإمام عماد الدين يحيى بن حمزة العلوي (ت ٧٤٩هـ) وشرح نور الدين عبد الرحمن الجامي (ت٨٩٨هـ)، وقد فرغنا عن منهج الجامي، فنقدّم منهج الرضي والعلوي.

١- أولاً شرح الرضي: هو الشرح الذي اشتهر بين الدارسين اليوم، وهو أكثر شروح الكافية انتشاراً وذيوعاً بين العامّة والخاصة، وصار معهوداً (في البلاد العربية) أنه إذا أطلق لفظ شرح الكافية لا يفهم منه سوى شرح الرضي، فهو في الواقع أكبر شروحها وأدقها وأجمعها لمسائل النحو.

وبعد الدراسة العميقة يظهر من هذا الشرح النكات الآتية:

١- كثيراً ما تابع الرضي ابن الحاجب فيما ذهب إليه، ونقل عنه في أكثر من موضع.

٢- كان في بعض المواضع يوجّه كلام ابن الحاجب بما يستقيم ويوافق المذهب الصحيح.

٣- وقد أكثر الرضي من استدراكاته وإشكالاته على ابن الحاجب في كثير من التعريفات والمسائل النحوية، وله في تلك رأي وقول تفرد به، ويجد هذا وأكثر منه كلّ من طالع شرح الرضي بالاستيعاب والدقة والإمعان وأسلوبه أسلوب أدبي لغوي نحوي وعلمي دقيقيذكر الأصول ويستشهد لها بالفروع.

٢- ثانيا: شرح عماد العلوي: (الأزهار الصافية) ويلاحظ في هذا

الشرح ما يلي بوضوح: ١- كثرة النقل عن ابن الحاجب دون إشارة في أكثر مواضع الكتاب تقريباً.

٢- وأطلق على شرح ابن الحاجب (الإيضاح) لفظ الشرح الأمّ (أي الأصل).

٣- تابع ابن الحاجب فيما ذهب إليه من أقوال واختيارات وترجيحات.

٤- لم يخالفه إلا في المسائل التي ترتبط بالعقيدة، فإن العلوي قد صرّح بأن مذهبه مذهب أهل الحق (على زعمه) وهو مذهب الزيدية والمعتزلة، بينما أنّ مذهب ابن الحاجب هو مذهب الأشعرية.

وكان قليلاً ما يستدرك ويعترض عليه في بعض المسائل.

٥- فقد دأب الجامي في شرحه على نقل عبارات ابن الحاجب عن إيضاحه (شرح الكافية وشرح المفصل) وعن شرح الوافية من غير إشارة إلى المنقول عنه، ولا الدلالة عليه إلا إذا أراد الاعتراض والرد عليه، أو تأييد رأيه بكلام ابن الحاجب. كما أنه جعل لحمة شرحه وسداه من شرح الرضي، ومع ذلك لم يذكره إلا نصراً لمذهبه وتأييداً لرأيه أو رداً عليه وجرحاً على كلامه، أو إشارةً إلى مرتبته ومقامه في علم النحو والأدب العربي، وقد أكثر من الكشاف والمفصّل (كلاهما) للزمخشري، ومن اللباب والحواشي الهندية وعن كتاب سيبويه (من غير إشارة إليه) ويذكر مذاهب النحاة، ثم يرجّح بعضها على بعض، وينقّد على أئمة النحو كمجتهد وإمام في هذا الفنّ، ونقّد على ابن الحاجب في موضع، وضعّف رأيه، كما أنه اعترض على الرضي والزمخشري في مواضع، ويقارن بين كلام الزمخشري وابن الحاجب، وقد يرجّح كلام هذا ويقوّي رأي ذلك، كما يردّ على بعض شراح الكافية من غير التصريح باسمه.

٨- أسلوب الجامي: وكان الأسلوب المستخدَم قبل المائة السادسة هو ذكر القواعد والأصول النحوية، ثم التطبيق بالأمثلة وسرد الشواهد من الكتاب والسنة، وكلام الأقدمين من الشعراء ومن الأمثلة السائرة، ولكن بعد غلبة

Scanned with CamScanner

العلوم العقلية وحلول المنطلق في العلوم العربية من أوائل المائة السادسة جاء المصنّفون بالتعريفات والحدوذ المنطقية والجنس والفصل، والطرد والعكس، فكدّروا مشارع النحو والبلاغة ومناهل العلوم الأدبية بل الشرعية على الطالب، فصار أحسن الكلام أصعبه، وأفصح البيان أعقده، ثم حدثت حادثة أخرى، وهي الصراع والحرب الكلامي بين الماتن والشارح، فجاء الشارحون بتأويلات باردة وتكلفات واهية في شرح كلام الماتن، فسمّوها تحقيقات وتدقيقات، فهذا إيضاح شرح الكافية لابن الحاجب نفسه قارنه بـ شرح الجامي وقابله بشرح الرضي تجد بينهما بونا بعيداً ومفازة شاسعة.

وبما أن منهج ابن الحاجب في كافيته كان منهجاً كلامياً وأسلوباً جدلياً، وكان منحاه عقلياً ومنطقياً واختار فيه الإيجاز والإعجاز، جاء أسلوب الجامي في المائة التاسعة أسلوباً عقليا وكلاميا قبل أن يكون أسلوبا نحوياً وأدبياً، واستخدم لفظ الدور في مواضع من شرحه، واستعان بالموجود القائم بذاته (الجوهر) والموجود القائم بغيره (العرض) كما أنه استخدم لفظ الموجود الذهني والخارجي، ولفظ المحكوم عليه والمحكوم به وجاء بلفظ الماهية و الأفراد في أوّل المرفوعات، ولفظ الكلي والجزئي في بحث الوضع وفي بحث الحاصل والمحصول، وفي بحث المعرفة والنكرة.

كما أنه جعل المصادرة على المطلوب دليلاً على ضعف الاستدلال بـ الواهب المائة الهجان وعبدها وأشار إلى ضرورة التعريف قبل التقسيم في بحث الاستثنا، ثم قال: ولمّا كان معلوميته بهذا الوجه (ما يطلق عليه لفظ المستثنى) غير المحتاج إلى التعريف كافيةً في تقسيمه قسّمه إلى قسمين[١] وأما بحث عن الجنس والفصل الواقعين في التعريفات فأكثر من يعدّ

---

(١) ص ١٥٣ طبع المطبعة الكريمية.

ويحصى، وكذلك التأويلات لحلّ التعقيدات التعبيرية في كلام المصنف والتكلّفات لإصلاحها وتصحيحها، والإنكار على بعضها ظاهرة وواضحة أمام الدارس الممعن، والمدرّس المتقن.

ولو لا مخافة الإطناب لقدّمنا أنموذجات كثيرةً من الكتاب.

٥- فهذا الكتاب ليس في النحو فقط، بل هو في الحقيقة مشتمل على البلاغة ونكاتها المرعية، والكلام وأسلوبه العقلي الإلزامي، والمنطق ومنهجه البرهاني، والنحو وقواعده الأدبية وأمثلتها، والاستشهادات المؤيدة لها، وتطبيق تلك القواعد على جزئياتها، وقد يتصدى مؤلفه لذكر القواعد الاختلافية بين أئمة النحو وأساطينه، كما أنه فصّل بين القواعد السمعية والاجتهادية، ولا يبالي بالتنقيد على ابن الحاجب ومن قبله، وتقديم فكرته الخاصة بعد نقد القواعد الاجتهادية، فكأنّه إمام نقّاد متقدم ولد متأخراً، ومما يوجب الثقة على هذا الكتاب، ويعجب القارئ أنه أُلِّفَ في آخر لمحات حياته، وبعد نضجه العلمي والعملي، وممارسته قواعد العلوم العقلية وأصول العلوم العربية وشاهد الفنون الأدبية.

أعلام النحويين الذين ذكرهم الجامي في شرحه

١- الزمخشري مؤلّف المفصّل و الكشّاف والمتوفى ٥٣٨هـ

٢- صاحب اللباب (لباب الإعراب) تاج الدين محمد بن أحمد الأسفرائني المتوفى ٦٨٤هـ.

٣- شهاب الدين الدولة آبادي المتوفى ٨٤٩هـ الذي ذكره بعنوان صاحب الحواشي الهندية.

٤- السيد الشريف الجرجاني المتوفى ٨١٦هـ الذي يعبّر الجامي عن كتابه بـ الترجمة الشريفة.

Scanned with CamScanner

٥- الإمام عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني إمام النحو والبلاغة والمتوفى ٤٧١هـ.

٦- الإمام وصاحب الكتاب المعروف سيبويه المتوفى ١٨٠هـ.

٧- الخليل بن أحمد المتوفى ١٧٤هـ.

٨- المبرد المتوفى ٢٨٥هـ.

٩- الأخفش الصغير وتلميذ سيبويه المتوفى ٢١٥هـ.

١٠- أبو إسحاق الزجاج المتوفى ٣١٦هـ.

١١- ابن جنّي صاحب المخصّص والمصنّف والمتوفى ٣٩٢هـ.

١٢- الكسائي المتوفى ١٩٣هـ.

١٣- الفراء المتوفى ٢١٥هـ.

١٤- الشيخ رضي الدين صاحب الشرح المعروف والمتوفى ٦٨٨هـ.

١٥- ابن درستويه المتوفى ٤٧٩هـ.

١٦- أبو علي الفارسي المتوفى ٣٧٢هـ.

١٧- أبو عمرو بن العلاء المازني النحوي المقرئ المتوفى ١٥٧هـ.

١٨- يونس بن حبيب المتوفى ٣٣٧هـ.

١٩- أبو القاسم الزجاجي المتوفى ٣٣٧هـ.

٢٠- السكاكي صاحب المفتاح أبو يعقوب يوسف المتوفى ٦٢٦هـ.

٢١- السيرافي المتوفى ٣٦٨هـ.

٢٢- الجزولي عيني أبو موسى المتوفى ٦٠٥هـ من علماء القرن السادس الهجري.

٢٣- علم الدين قاسم بن أحمد الأندلسي المتوفى ٦٦١هـ.

٢٤- ابن مالك صاحب الألفية المتوفى ٦٧٢هـ.

٢٥- الجوهر صاحب الصحاح (في اللغة) والمتوفى ٤٩٨هـ.

٢٦- ابن كيسان المتوفى ٢٩٩هـ.

٢٧- ابن السراج المتوفى ٣١١هـ.

٢٨- عنبسة بن معدان الفيل المتوفى ٩٣هـ.

٢٩- المازني بكر بن أبي عثمان المازني المتوفى ٢٤٠هـ.

٣٠- عيسى بن عمر الثقفي المتوفى ١٤٩هـ.

١٠- الحواشي والتعليقات على شرح الجامي

١- حاشية عبد الغفور اللاري المتوفى ٩١٢هـ، فقد وصل إلى بحث المركبات، فأخذته المنية، وكمّل الحاشية عبد الحكيم بن شمس الدين السيالكوتي المتوفى ١٠٦٧هـ، ولعبد الحكيم هذا تعليق على حاشية اللاري، كما أن لنور محمد المدقق أيضاً تعليق غير كامل على هذه الحاشية.

٣- حاشية عصام الدين إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الاسفرائني المتوفى ٩٤٣هـ، وعلّق على حاشية عصام الدين حسين أفندي، ومحمد أمين بن عبد الحي الاسكدارمي المتوفى سنة ١١٤٩هـ.

٣- حاشية عصمة الله بن محمود البخاري المتوفى...

٤- حاشية وجيه الدين العلوي الكجراتي المتوفى ٩٩٨هـ.

٥- حاشية الحافظ التاشكندي إلى المرفوعات ص ٩٢.

٦- حاشية عبد الرحمن بن محمود الاسفرائني.

٧- حلّ الآيات والأبيات لشمس الدين محمد عبد الرحمن الأصفهاني.

٨- حاشية محرم أفندي البوسنوي الإسلام بولي.

٩- حاشية محمد صادق الكابلي.

١٠- شرح باسم سؤال الكابلي، لملا محمد عمر الكابلي.

١١- الشرح باسم المقدمة الباسولية والمعروف بـ سؤال الباسولي لمحمد وسيم لل الأفغاني.

١٢- حاشية لملا جمال الدين بن نصير أو ناصر من علماء القرن الحادي عشر الهجري، وألّف حاشيته ١٠١٩هـ.

Scanned with CamScanner

١٣- حاشية محمد بن عمر الكابلي.

١٤- حاشية نعمت الله بن عبد الله الجزائري المتوفى ١١١٢هـ.

١٥- تعليقة لحسن البحري أولها: سبحان مولى المحامد.

١٦- وتعليقة للمولى علي بن أمر الله كتبها باسم السلطان سليم بن سليمان خان، وهو إلى قوله: ينجرّ بالكسر.

١٧- ولمصلح الدين محمد اللاري المتوفى ٩٧٩هـ حاشية على الجامي ناقش فيها عصام الدين وعبد الغفور الاري في أكثر المواضع.

١٨- حاشية لشاه محمد بن أحمد السمرقندي.

١٩- حاشية نور الحق بن الشيخ عبد الحق الدهلوي المتوفى ١٠٧٣هـ.

٢٠- حاشية ابن طورسون عبد الله الرومي المتوفى ١٠١٠هـ.

٢١- حاشية الشيخ الشريف الروشني المعروف بفاضل أمير (ت ٩٨٧هـ).

٢٢- حاشية عيسى بن مخمد الصفوي الأيجي (المتوفى ٩٥٥هـ).

٢٣- حاشية حسين القراوي.

٢٤- حاشية إبراهيم بن محمد الميموني الشافعي المتوفى ١٠٧٩هـ.

٢٥- حاشية أحمد بن إبراهيم الحلبي المتوفى ٩٧١هـ.

٢٦- حاشية بابا سيد بن محمد البخاري (الحاشية السلطانية على الفوائد الضيائية).

٢٧- حاشية عبد الله الأزهري (القول الشافي على كلام ملا جامي).

٢٨- حاشية عبدالرحيم بن عبدالكريم الصفيوري (حلّ شواهد الفوائد الضيائية).

٢٩- حاشية عبدالكريم الكرماني ألّفه سنة ١٠٣٥هـ.

٣٠- حاشية عصمت سهارنفوري المتوفى ١٠٣٩هـ.

٣١- حاشية عنايت الله بن نعمت الله البخاري (م١٢٧٣هـ).

٣٢- حاشية محمد بن أحمد السمرقندي.

٣٣- حاشية محمد شمس كوهستاني ألّفها سنة ٩٥٢هـ.

٣٤- حاشية محمد بن موسى البسنوي فيها ردّ على العصام.

٣٥- حاشية وجيه الدين الأرنجالي.

هذا ما تيسّر لي من الحواشي والتعليقات على الفوائد الضيائية.

***

Scanned with CamScanner

شرح الخطبة والديباجة بالإيجاز

المحامد كلها مختصة بالحريّ واللائق بها، وبمتولي أسبابها والموفّق لها وهو الله تعالى، والصلوات على رسوله العالي درجةً والمرتفع قدرًا، والمخبر عن أحكامه وحيًا، وعلى أهل بيته من أمّهات المؤمنين، وذرّياته الطيبات، وأصحابه المتسنّين والمتمسّكين بالآداب والسنن التي جاء بها وعلمها إياهم.

وجه التأليف

أما بعد فهذه الأبواب والأبحاث الذهنية أو المكتوبة والمرتّبة (قبل الخطبة) كما يدل عليه لفظ (نظّمتها) فوائد كاملة وكافية لحل وشرح مشكلات «الكافية» تأليف العلامة المشهور في مشارق الأرض ومغاربها، وهو الشيخ وإمام العلوم ابن الحاجب ستره الله تعالى بغمد غفرانه ورَحِمَه، وأدخله وسط جنانه.

وإنما نظّمتُ ورتبتُ تلك الفوائد والأبحاث التي هي كاللآلي في خيط التقرير الذي هو إثبات الشئ في محله المناسب، وفي سلك التحرير الذي هو التلخيص والتهذيب، عن الحشو والتطويل لولدي العزيز ضياء الدين (هذا لقبه) يوسف (هذا اسمه) حفظه الله سبحانه عن كل ما يوجب الحزن والهمّ فيما يستقبل أو في ما مضى.

وسمّيت تلك الفوائد المنظومة (المرتّبة) بـ (الفوائد الضيائية) لأن هذا الولد هو الباعث أو السبب الأول لجمعه هذا الكتاب وتأليفه.

أللهم انفع به ولدي (ضياء الدين) وجميع المبتدئين من الطلاب وأصحاب تحصيل العلوم العربية.

وأعترف أنه لا يمكن حصول التوفيق إلا بفضل الله تعالى وتوفيقه ورحمته، وهو حسبي في إلهام الحق وحلّ المشكلات، وهو نعم الوكيل الذي يفوّض الأمر إليه لا إلى غيره.

وجه عدم تصدير الكافية بحمد الله

واعلم أن الشيخ رحمه الله لم يُصدّر رسالته «الكافية» بـ «حمد الله» سبحانه، كما هو الأمر في الحديث، وكما هو فعل السلف، أي لم يجعله جزءاً منها كتابةً، لأجل كسر النفس والتواضع، بإيهام وتخييل أن هذا الكتاب «الكافية» من حيث أنه تأليفه ليس ككتب العلماء السّلف رحمهم الله، حتى يبدأ بالحمد على طريقتهم، وإنما يكون الاقتداء بالسلف ممدوحاً فيما إذا كان مثل عملهم، لا مطلقا.

(ولا يكون مخالفاً بهذا الترك) ولا يكون كتابه أقطع وقليل البركة، لأنه لا يلزم من عدم الابتداء بالحمد كتابةً عدم الابتداء به مطلقا (فإن انتفاء الخاص لا يستلزم انتفاء العام) ولإمكان ابتدائه بالحمد قولاً ولفظاً، من غير أن يجعله جزءً من كتابه تحريراً، إذ لم يقيّد «الابتداء» في الحديث باللفظ أو الكتابة، فبأيّهما جاء المبتدئ في عمل يكون ممتثلاً للأمر.

تعريف علم النحو وغايته وموضوعه

١- **تعريفه:** هو علم بأصول يُعرف بها أحوال أواخر الكلمات إعراباً وبناءً، ويُعرف بها كيفية تركيب بعضها مع بعض في إفادة المعنى.

٢- **غايته:** قال الشارح في شرح تعريف المعْرب : «لأن الغرض من تدوين علم النحو أن يعرف به أحوال أواخر الكلمة في التركيب من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف أحكامها بالسماع منهم» وقيل غرضه: صون اللسان والقلم أو صون الكلام والكلم عن الخطأ اللفظي والكتابي نظمًا ونثرًا، ورعاية النكات التي اعتبرها البُلغاء في حوارهم ومقالاتهم.

٣- **موضوعه:** الكلمة والكلام أو اللفظ العربي من حيث معرفة الإعراب والبناء والتركيب.

سبب الابتداء بتعريف الكلمة والكلام: وبدأ الشيخ كافيته بتعريف الكلمة والكلام، لأنه يبحث في هذا الكتاب «الكافية» عن أحوالهما، **(وكل ما يبحث في علم عن أحواله فهو موضوع ذلك العلم، فهما موضوعان لعلم النحو) فمتىٰ لم يعرفا (بوجه من الوجوه) كيف يبحث عن أحوالهما؟ وكيف يجعلان موضوعين للقضايا النحوية؟**

تعريف الكلمة

الكلمة: لفظ وضع لمعنى مفرد.

وجه ذكر تعريف الكلمة قبل تعريف الكلام: وإنّما قدّم الكلمة على الكلام لوجهين: **الأول:** أن أفراد الكلمة، مثل زيد، وقائم، و «في» والدار، وضرب، وعمرو، جزء من أفراد الكلام، نحو زيد قائم وضرب عمرو، وفي الدار رجل، فـ «زيد قائم» فرد من الكلام وكذلك «ضرب عمرو» و«في الداز رجل» فردان منه، وفي كلّ كلام فردان من أفراد الكلمة، كما هو الظاهر.

والثاني: أن مفهوم الكلمة جزء من مفهوم الكلام، لأنه يقال في تعريف الكلام: «هو ما تضمّن الكلمتين بالإسناد» ولمّا كانت الكلمة جزءً من مفهوم (من تعريف) الكلام صارت معناها (وهو لفظ وضع لمعنى مفرد) أيضاً جزء منه، فصار الكلامُ كلاً والكلمةُ جزءً منه، ولاشك أن الجزء مقدم على الكل طبعاً، فقدم ذكراً أيضاً.

المعنى اللغوي للكلمة

وهنا في لفظ «الكلمة» ثلاثة أمور:

لفظ «ال» ولفظ «كلم» و«التاء» في آخره، فنبحث عن الثلاثة بالترتيب إن شاء الله تعالى.

فالكلمة: - في اللغة - مشتق من «الكَلْم» بتسكين اللام، كما أن الكلام مشتق منه أيضاً، والكَلْمُ معناه الجرح، ويقال للمفرد «كلمة»، وللمركب التام «كلام» لتأثير معانيهما في النفوس مثل تأثير

الجرح في الأبدان، وقد جعل بعض الشعراء تأثيرهما المنفي أقوى من تأثير السنان حيث قال:

جراحات السنان لها التيامُ ولا يُلتام ما جرح اللسان

١- وأمّا الكَلِم بكسر اللام [١]- فجنس للكلمة لا جمع، كما أن تمراً جنس وواحده تمرة، كذلك كَلِمٌ جنس واحده كلمة، بدليل أن المفرد المذكر وقع صفةً له في القرآن الكريم كما في قوله تعالى: ﴿إليه يصعد الكلم الطيّب﴾ ولو كان «الكلم» جمعاً لا يقع «الطيب» صفة له، لعدم المطابقة بين الموصوف الجمع والصفة المفرد.

[٢]- وقيل: «الكلم» جمع، حيث لا يطلق إلا على الثلاث فصاعداً، ولو كان جنساً لجاز إطلاقه على القليل والكثير كسائر الأجناس.

وأما الجواب عن «الكلم الطيب» فإن الكلام بتقدير المضاف في جانب الموصوف، أي بعض الكلم الطيب، فا «الطيب» صفة للبعض لا للكلم، فلا يثبت منه الجنسية.

٢- واللام في «الكلمة» للجنس، أي حقيقة الكلمة لفظ وضع الخ.

٣- و«التاء» للوحدة ولا حرج في الجمع بين الجنس والوحدة، فإنه يقال: هذا الجنس (مفهوم) واحد، وذلك المفهوم الواحد (كمفهوم الحيوان) جنس، فلا منافاة في اتصاف الجنس بالوحدة والوحدة بالجنس، كمامرّ في هذين المثالين.

ويمكن أن تكون اللام للعهد الخارجي بإرادة الكلمة المعهودة المذكورة على ألسنة النحاة، ولا يمكن أن تكون للعهد الذهني؛ لأنه

حينئذ يكون تعريفًا لكلمة غير معينة.

١- **واللفظ في اللغة:** الرمي (الإلقاء من الفم) يقال: أكلت التمرة ولفظتُ النواة، أي رميتها، وقد يكون بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق.

وفي الاصطلاح: ما يتلفظ به الإنسان، حقيقةً كان أو حكماً، مهملاً كان أو موضوعاً، مفرداً كان أو مركباً، فالملفوظ الحقيقي كزيد، وضَرَبَ، والحكمي كالضمير المستتر في زيد ضرب، واضرب، لأن ذلك الضمير لا يدخل تحت مخرج الحرف والصوت قط، ولم يوضع له لفظ يدل عليه، والتعبير عنه بـ: «هو» و«أنت» وأمثالهما من الضمائر المنفصلة إنما يكون مجازاً واستعارةً، حيث استعير المنفصل للمستتر (بعلاقة اقتضاء كل واحد منهما المرجع السابق) ثم أجروا عليه أحكام اللفظ، فيكون لفظاً حكماً دون حقيقةً.

وأمّا المحذوف فهو لفظ حقيقة، لأنه قد يتلفظ به الإنسان في بعض الأحيان.

وكذلك كلمات الله تعالى، وكلمات الملائكة، والجنّ داخلة في اللفظ الحقيقي، لأنها أيضاً مما يتلفظ به الإنسان في بعض الأحيان.

ولعدم قصد الوحدة قال المصنّف: «الكلمة لفظ» ولم يقل «لفظة» لأن المطابقة مع «الكلمة» في التأنيث غير لازمة، لكون الخبر «لفظ» غير مشتق، ولأن «لفظ» أوجز من «لفظة» لعدم التاء فيه.

٢- **والوضع في اللغة:** وضع شيئ على شيئ آخر.

وفي الاصطلاح: تخصيص شيئ بشيئ بحيث متى أطلق أو أحسّ

الشيئ الأول فهم منه الشيئ الثاني، كما إذا أطلق زيد يفهم منه الشخص المعينّ، وإذا أحسّ الدخان يفهم منه النار، ويسمّى الأول الدال، والثاني المدلول.

الإشكال: وقد خرج عن تعريف الوضع وضع الحرف، فإن الحرف إذا أطلق (أي استعمل) لا يفهم منه المعنى بدون ضمّ كلمة أخرى إليه.

والجواب عنه بوجهين: الأول: أن المراد من «الإطلاق» الإطلاق الصحيح، ولا شك أن الإطلاق الصحيح في الحرف إنما يكون بعد ضمّ كلمة أخرى إليه.

والثاني: أن المراد بالإطلاق استعمال أهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم، وإنما يكون استعمال الحرف في المحاورات وبيان المقاصد بعد ضمّ كلمة أخرى إليه لا وحده، وعلى هذا الجواب لا حاجة إلى اعتبار قيد «الصحيح» في التعريف بأن يقال: المراد من الإطلاق «الإطلاق الصحيح».

٣- المعنى في اللغة: ما يقصد بشيئ، أي المقصود من الشيئ.

وفي الاصطلاح: هو على وزن مَفْعَلٌ إمّا اسم مكان بمعنى محل القصد، فذكر الظرف وأريد المظروف، وهو نفس القصد بمعنى المقصود، وإمّا مصدر ميمي (أي المقصد) بمعنى اسم المفعول، وهو المقصود، وإمّا مخفّف معنيّ اسم مفعول كمرميّ.

الإشكال على تعريف الكلمة

١- الإشكال: وقد ذُكِرَ من قبل أن الوضع إنما يكون بإزاء

المعنى، فذكر المعنى بعد الوضع تكرار. **والجواب عنه:** أن ذكر المعنى بعد ذكر الوضع مبني على تجريد الوضع وتخليته عن المعنى، ثم ذكر المعنى بعده صراحةً، كما في قوله تعالى: ﴿سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام﴾ فإن الإسراء إنما يكون في الليل ومع ذلك ذكر الليل بعده لأجل التجريد.

فائدة قيد «الوضع والمعنى»: فخرج بقوله «وُضِعَ» المهملات، والألفاظ الدالة على المعنى بالطبع، كأح أح الدال على وجع الصّدر، إذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص أصلاً، نعم بقيت حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب، لا بإزاء المعنى، ويقال لها حروف المباني، فخرجت بقوله «لمعنى» إذ وَضْعُ تلك الحروف لغرض التركيب لا بإزاء المعنى.

٢- الإشكال: وقد خرج عن تعريف الكلمة بعض الكلمات الموضوعة بإزاء ألفاظ أخرى، لا بإزاء المعاني، كالخبر بإزاء «قائم» والمبتدأ بإزاء «زيد» في زيد قائم، وكذا لفظ الخبر والجملة بإزاء زيد قائم، وإِضْرِبْ، فالأولى جملة خبرية، والثانية جملة إنشائية، فكيف يصدق عليه أنه وُضِع لمعنى؟

والجواب عنه: أن المراد من «المعنى» ما يتعلق به القصد، سواء كان لفظاً أو غيره.

٣- الإشكال: كيف تقول: الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد؟ وهنا بعض الكلمات المفردة قد وضع بإزاء الألفاظ المركّبة، كلفظ الجملة والخبر، فالجملة مثل لا تضرب، والخبر مثل: زيد قائم - واعلم أن

الجملة عامة قد تكون خبرية، وقد تكون إنشائية، وأمّا الخبر فخاص - فكيف يكون ذلك البعض موضوعاً لمعنى مفرد؟

والجواب: أن كلاً من زيد قائم، ولا تضرب (أي المدلول) وإن كان في نفسها مركّباً، ولكن بالنسبة إلى الألفاظ التي يدل عليها مفرد، لأن جزء لفظ «الخبر والجملة» لا يدل على جزء تلك الألفاظ التي هي معان لهما، يعني يكون للفظ جزء وللمعنى جزء، ولكن لا يدل جزء اللفظ على جزء ذلك المعنى.

وقد أجيب عن الإشكال الثاني والثالث بجواب واحد، وهو أنه ليس هناك (في صورة الاسم، والفعل، والحرف والخبر والجملة وغيرها) لفظ وضع بإزاء لفظ مفرد أو مركب، بل وضعت تلك الألفاظ بإزاء مفهومات كلية أفرادها ألفاظ، كلفظ الاسم وأمثاله، فإنها وضعت بإزاء معان كلية أفرادها زيد، وضَرَبَ، ومِنْ، وزيد قائم، ولا تضرب، ولاشك أن هذه الأفراد ألفاظ بعضها مفرد وبعضها مركّب.

واعترض على هذا الجواب بأنه لا يشملُ وضع الضمائر الراجعة إلى ألفاظ مخصوصة، فإن وضع تلك الضمائر ليس بإزاء مفهوم كلي أفراده ألفاظ، بل بإزاء ألفاظ مخصوصة جزئية، وشرح هذا الاعتراض موقوف على تمهيد مقدمةٍ:

وهي أن وضع اللفظ للمعنى على أربعة أقسام:

١- قد يكون خاصاً لموضوع له خاص، كزيد ورجل.

٢- وقد يكون عامّاً لعامّ، كوضع أن كل وزن فاعل لذات من قام به الفعل، كعالم لمن قام به العلم، وضارب لمن قام به الضرب،

ويقال للأول: الوضع الشخصي وللثاني الوضع النوعي.

٣- وقد يكون عاماً لخاص، كوضع أسماء الإشارة والمضمرات والموصولات والحروف، فإن الملحوظ عند وضعها هو المفهوم الكلي، ولكن لا يوضع اللفظ له، بل يجعل ذلك المفهوم مرآةً لملاحظة الأفراد، ثم يوضع اللفظ لتلك الأفراد التي هي جزئيات خاصة.

٤- وقد يكون خاصّاً لعام، وهذا مجرد احتمال عقلي لم يوجد له مثال، بل لا يمكن مثاله[1].

وأمّا الجواب: فإن المصنف (ابن الحاجب) لا يقول بكون الوضع في أسماء الإشارة عاماً والموضوع له خاصّاً، بل الوضع والموضوع له كلاهما عامّان فيها، ولكن بشرط استعمال ذلك العام في الجزئيات، فلا يرد عليه الاعتراض بكون الموضوع له ألفاظاً خاصّة في أسماء الإشارة.

٤- قوله مفرد: وهو باعتبار الإعراب يحتمل ثلاثة أوجه:

الأول: هو مجرور وصفة للمعنى، وتعريفه حينئذ: «ما لا يدل جزء لفظه على جزئه» (سواء كان له وللفظه جزء أم لا) ولكن فيه إشكال لأنه يلزم أن يكون اللفظ موضوعاً لمعنى هو مفرد قبل وضع اللفظ له، مع أن المعنى إنما يكون مفرداً أو مركباً بعد وضع اللفظ له بل بعد دلالته عليه، ولا مخلص إلا أن يقال: إن في كلام المصنف مجازاً، حيث جعل المعنى مفرداً باعتبار ما يؤول ويرجع إليه المعنى من كونه

(١) مسلّم الثبوت ص ١٢٦ بتغيير وتوضيح (طبع مصر).

Scanned with CamScanner

مفرداً في المستقبل بعد الوضع، كما في الحديث الشريف: «من قتل قتيلاً فله سلبه» فقد قيل للكافر الذي يُقتَلُ في المستقبل «قتيلاً» بمعنى المقتول مع أنه حيّ يقاتل المسلمين.

والثاني: أنه مرفوع وصفة للفظ، فيكون تعريفه حينئذٍ: «ما لا يدل جزءه على جزء معناه» (سواء كان لهما جزء أم لا) ثم النكة في إيراد أحد وصفي اللفظ جملةً فعليةً وهو «وُضِعَ» مع نائب فاعله، والآخر مفرداً وهو لفظ «مفرد» هو التنبيه على تقديم الوضع على الإفراد، لأنه ذكر الوضع بصيغة الماضي، والإفراد بصيغة اسم المفعول.

والثالث: أنه منصوب - وإن لم يساعده رسم الخط - على أنه حال، إمّا من الضمير المستتر في «وضع» وإمّا من «المعنى» الذي هو مفعول به بواسطة حرف الجرّ (اللام) ولكن في كونه حالاً من «اللفظ» أو «المعنى» إشكال، لأنه يلزم أن يكون اللفظ أو المعنى مفرداً قبل الوضع، أي كان اللفظ أو المعنى مفرداً ثم وضع اللفظ له، مع أن الوضع يكون مقدماً على الإفراد، فكيف يصح أن يكون حالاً عنهما.

والجواب: أن الوضع مقدم على الإفراد ذاتاً، وإن قارنه زماناً كتقدم حركة اليد على حركة المفتاح ذاتاً وقرانهما زماناً، وهذا التقديم الذاتي يكفي لصحة الحالية، فالقران الزماني لا يضرّ فيها.

فائدة قيد «مفرد» والمقارنة بين تعريف ابن الحاجب وتعريف الزمخشري

وذكر قيد الإفراد (مفرد) في تعريف الكلمة لإخراج المركّبات

كلها تامّة كانت أو ناقصةً، فخرج عن الحدّ من المركبات الناقصة مثل «الرجل» و «قائمة» و«بصريّ» وأمثالها مما يدل جزء لفظه على جزء المعنى، كما يدل «الألف واللام» على شيئ و«رجل» على شيئ آخر، وكذلك «قائم» على معنى و «التاء» على معنى آخر و «بصرة» على شيئ و «يا النسبة» على شيئ آخر.

ولكن لشدة الامتزاج بين أجزاء هذه المركبات عدّ كل واحد منها لفظة واحدة، وأعرب بإعراب واحد.

وبقي عبد الله وأمثاله من الأعلام المركبة داخلاً في تعريف الكلمة مع أنه أعرب بإعرابين.

الجرح على ابن الحاجب: ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم النحو (وهو معرفة أحوال أواخر الكلمة ولحاظ جانب الألفاظ، ورعاية إعرابها وبنائها، وصيانة الكلام عن الخطأ اللفظي) أنه لو كان الأمر بالعكس (أي إخراج عبد الله وأمثاله من تعريف الكلمة، وإبقاء «الرجل» وإمثاله داخلاً فيه) لكان أنسب بمقاصد النحو.

تعريف الكلمة عند الزمخشري والجرح عليه:

قال في «المفصّل» : «هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع» فمثل عبد الله علماً خرج عن تعريف الكلمة، فإنه لا يقال له: لفظة واحدة، بل لفظتان، وبقي مثل الرجل، وقائمة، وبصرى، وأمثالها مما يعدّ لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه، ثم أخرجها بقيد الإفراد، ولو لم يخرجها الزمخشري وترك قيد الإفراد لكان أنسب بغرض علم النحو، لما عرفت.

سبب عدم ذكر الدلالة في تعريف ابن الحاجب

واعلم أن الوضع يستلزم الدلالة، لأن تعريف الدلالة: «هي كون الشيئ بحيث يفهم منه شيئ آخر» فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة، ومن ثمّ بعد ذكر الوضع - كما فعله ابن الحاجب - لا حاجة إلى ذكر الدلالة، ولكن الدلالة (لكونها عامة من الوضعية وغيرها) لا تستلزم الوضع، لجواز أن تكون عقليةً، كدلالة لفظ «ديز» المهمل المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ، وأن تكون طبيعية، كدلالة «أُح أُح» على وجع الصدر، فبعد ذكر الدلالة لابد من ذكر الوضع - كما في «المفصّل».

أقسام الكلمة مع الإشارة إلى تعريفها

وهي على ثلاثة أقسام: اسم، وفعل وحرف.

لأنها إن دلّت على المعنى بنفسها - من غير الحاجة إلى ضم كلمة أخرى إليها - ولم يقترن ذلك المعنى بأحد الأزمنة الثلاثة فهي الاسم، وإن دلت على المعنى بنفسها واقترن ذلك المعنى على أحد الأزمنة الثلاثة فهي الفعل، وإن دلّت على المعنى بعد ضمّ كلمة أخرى إليها فهي الحرف.

فعلم ١- أن **الاسم**: كلمة تدل بدل على المعنى بنفسها ولا تدل على أحد الأزمنة الثلاثة. ٢- **والفعل** كلمة تدل على المعنى بنفسها،

وتقترن على أحد الأزمنة الثلاثة. ٣- **والحرف** كلمة لا تدل على المعنى بنفسها بل بعد ضمّ كلمة أخرى إليها، كرجل، وضرب، و«من» و «إلى» في قول القائل «سرتُ مِن البيت إلى السوق» ف «من» و«إلى» لايدلان على المعنى وهو الابتداء والانتهاء إلا بعد ضمّ «البيت» و «السوق» إليهما، وبما أن وجه التسمية يتعلق باللغة لا بالنحو، لا حاجة إلى ذكره وصرف القرطاس لأجله.

وكذلك ذكر نكتة تكرار التعريفات ثلاث مرّات: إشارةً وتنبيهاً وتصريحاً من النكات البلاغية التي يبحث عنها في علم البلاغة، فلا نعرّج على كتابتها، ولو لم تكن أمثال تلك التكلّفات الباردة لتخرّج الطالب في علم النحو والعلوم الأدبية في مدة يسيرة، ولم يضيّع العمر والأوقات سنوات عديدة في إيقاد الحرب بين المصنف والشارح.

تعريف الكلام

الكلام في اللغة: ما يُتكلم به قليلاً كان أو كثيراً.

وفي الاصطلاح: ما تضمن كلمتين بالإسناد.

شرح التعريف وفوائد القيود: ١- فقوله «ما» يتناول المهملات، والمفردات، والمركبات الكلامية (التامة) وغير الكلامية (الناقصة).

٢- وبقيد «تضمّن كلمتين» خرجت المهملات والمفردات.

٣- وبقيد «الإسناد» خرجت المركبات غير الكلامية، مثل غلامُ زيدٍ، ورجل فاضلٌ، وبقيت المركبات الكلامية (التامة) **والإسناد:** هو

نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى بحيث تفيد المخاطب فائدة تامّة، نحو قائم.

أمثلة المركبات الكلامية: مثل ضرب زيد، وضربت هند، وزيد قائم، (في الخبرية) ومثل إضربْ، ولا تضرب (في الإنشائية) فإن «إضرب» و «لا تضرب» أيضاً تضمّنا كلمتين إحداهما ملفوظة، والأخرى منوية، (وهي «أنتَ» في كليهما) وبينهما إسناد يفيد المخاطب فائدة تامّة.

١- الإشكال وجوابه: فماذا تقول في هذه الأمثلة: زيد أبوه قائم، وزيد قام أبوه، أو قائم أبوه؟ فإن كل واحد منها كلام، وقد تضمّن ثلاث كلمات دون كلمتين، فقد خرجت عن تعريف الكلام.

والجواب: أن الكلمتين أعمّ من تكونا حقيقةً أو حكماً، فالأخبار - أبوه قائم، قام أبوه، قائم أبوه - فيها وإن كانت مركبات، لكنها في حكم الكلمة المفردة، أعني بتأويل قائم الأب، فإن المضاف والمضاف إليه مفرد حكمي.

٢- الإشكال الثاني وجوابه: وقد دخل في تعريف الكلام مثالان: جسق مهمل، وديز مقلوب زيد، فإن المسند إليه فيهما مهمل (وهو جسق وديز) وليس بكلمة موضوعة للمعنى فتضمن الكلام مهملا وموضوعاً أي كلمة وغير كلمةٍ.

والجواب: أنه في حكم «هذا اللفظ مهمل» ولا شك أن «اللفظ» ليس بمهمل، بل هو موضوع لما يتلفظ به الإنسان.

المقارنة بين تعريف ابن الحاجب وتعـــريف الزمخشري للكـلام

واعلم أنه يظهر من كلام ابن الحاجب أن «ضربت زيداً قائماً» أو نحوه بمجموعه كلام، لأنه قال: «ما تضمّن كلمتين» أي لفظ يكون في ضمنه كلمتان أُسندت إحداهما إلى الأخرى، فيشمل التعريف الفعل، والفاعل، والمتعلقات، مثل المفعول والحال، بخلاف تعريف صاحب «المفصّل» (الزمخشري) فإنه قال: «والكلام هو المركب من كلمتين أُسنِدَت إحداهما إلى الأخرى» فإنه صريح في أن الكلام هو «ضربت» - الفعل والفاعل - فقط، والمتعلقات خارجة عنه، لأنه قال: «هو المركب من كلمتين» فجعل أجزاء المركب اثنين، وأمّا ابن الحاجب لم يصرّح بالتركيب من كلمتين، بل قال: ما يوجد فيه كلمتان أسندت إحداهما إلى الأخرى.

الفرق بين الجملة والكلام

واعلم أن صاحب «المفصّل» وصاحب «اللباب» ذهبا إلى ترادف الكلام والجملة، وكلام المصنّف أيضاً يشير إلى ذلك، فإنه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الإسناد مطلقاً، ولم يقيّده بكونه مقصوداً لذاته، حتى تخرج الجملة من تعريف الكلام، ومن جعل الكلام أخصّ من الجملة، قيّد الإسناد بكونه مقصوداً لذاته، لإخراج الجملة عنه، وإذا

كان الكلام خاصاً فتصدق الجملة على الجمل التي وقعت أخباراً أو أوصافاً، أو قسماً، بخلاف الكلام فإن الإسناد في تلك الجمل ليس مقصوداً لذاته، فلا تكون كلاماً، نعم، وفي بعض تعليقات «الكافية» أن المراد بالإسناد عند المصنف أيضاً هو الإسناد المقصود لذاته، فعلى هذا الاعتبار يكون الكلام أخصّ من الجملة عند ابن الحاجب أيضاً.

أقسام الكلام

ولا يحصل الكلام إلا من اسمين: نحو زيد قائم ويقال لها «الجملة الاسمية» أو من اسم وفعل، نحو ضرب زيد، ويقال لها: «الجملة الفعلية» لأن الكلام لابد له من الإسناد، ولا يمكن الإسناد إلا بين اسمين، أو بين اسم وفعل، حيث يكون المسند والمسند إليه إمّا اسمين أو اسم وفعل لا غيرهما.

ولايرد الإشكال بـ «يا زيد» المركب من حرف واسم، فإنه في تقدير «أدعو زيدا» فالياء قائم مقام المسند والمسند إليه (الفعل والفاعل) كما أن «نعم» يقوم مقام الجملة في محل السؤال.

١- تعريف الاسم: هو ما دل على معنى في نفسه، غير مقترن بأحد الأمنة الثلاثة.

وقال المصنف في «الإيضاح» شرح «المفصّل» للزمخشري: (بعد ذكر تعريف الاسم هذا) «الضمير في لفظ (في نفسه) يرجع إلى «معنى» أي ما دل على معنى باعتباره في نفسه، وبالنظر إليه في نفسه، لا

باعتبار أمر خارج عنه، كقولك: «الدار في نفسها حكمها كذا» أي لا باعتبار أمر خارج عنها، ولذلك قيل: «الحرف ما دل على معنى في غيره» أي حاصل في غيره، أي باعتبار متعلقه، لا باعتباره في نفسه».

واعلم أن الشارح الجامي رحمه الله أراد أن يصبّغ كلام المصنف هذا - في الإيضاح - صبغاً عقلياً ويلوّنه لوناً منطقياً، فاستعان بما ذكره بعض المحقّقين في تقسيم الموجود إلى الجوهر والعرض، ثم أراد التطبيق عليه وطوّل الكلام فيه وأطنب، وأوّل معاني الاسم، والفعل، والحرف، وأتعب، حتى استوعب بحثه الصفحتين، ثم لم يأتِ بما وجب، بل أشكل وأصعب ونحن نقدّم هذا البحث بأسهل ما يمكن، وأوجز ما نستطيع إن شاء الله تعالى.

٢- أقسام الموجود:

واعلم أن الموجود على قسمين: خارجي، وهو الذي يكون موجوداً في خارج العقول والأذهان، وذهني، وهو الذي يكون موجوداً في العقول والأذهان فقط.

ثم كل واحد منهما على قسمين: موجود قائم بذاته، وموجود قائم بغيره. ١- فالموجود الخارجي القائم بذاته يقال له: الجوهر - كالجدار وسائر الأجسام - ٢- والموجود الخارجي القائم بغيره يقال له العرض، كالسواد والبياض القائمان على الجدار وعلى سائر الأجسام.

١- والموجود الذهني القائم بذاته هو معنى الاسم، والفعل.

٢- والموجود الذهني القائم بالغير ولأجله هو معنى الحرف.

والمراد بكون معنى الاسم والفعل قائماً بذاته أن العقل يدركه في

حد ذاته، ولا يحتتاج في إدراكه إلى ضمّ كلمة أخرى إليه ويقع محكوما عليه وبه.

والمراد بكون معنى الحرف قائماً بغيره أن العقل لا يدركه إلا بعد ضمّ كلمة أخرى إليه، وبعد تصوّر معنى تلك الكلمة المضمومة إليه، ولا يقع محكوماً عليه ولا به، وقد عبرّوا عن الأول بالاستقلال بالمفهومية، وعن الثاني بعدم الاستقلال بالمفهومية.

٣- أنواع معاني الحروف:

ولكل حرف معنيان: معنى جزئي خاص، ومعنى كلّي عام، نحو «من» و «إلى» فمعناهما الخاص وهو الابتداء الواقع من البصرة والانتهاء الواقع إلى الكوفة، ولاشك أن هذا المعنى يحتاج في تعقّله ووجوده في الذهن إلى تعقّل مفهوم السير من البصرة، وإلى تعقّل بمفهوم الوصول والانتهاء إلى الكوفة، وهذا هو المعنى الحرفي غير المستقل، ومعناهما العام: هو مطلق الابتداء ومطلق الانتهاء، وهذا المعنى الكلي العام معنى اسمي مستقل بالمفهومية، لا يحتاج في فهمه إلى ذكر شيئ آخر، ويقع محكوماً عليه وبه، ولا يكون آلة لملاحظة غيره.

وحينما نقول إن المعنى الحرفي غير مستقل بالمفهومية، حتى نحتاج في فهمه إلى ضمّ كلمة أخرى إليه نريد المعنى الأول من الحروف لا الثاني، لأنه معنى اسمي، ويعبرّ عن ما يضمّ إلى الحروف لفهم معناها بمتعلقات الحروف، نحو السير الواقع بين البصرة والكوفة، فلا يفهم الابتداء الخاص وكذا الانتهاء الخاص إلا بعد ذكر السير الواقع بينهما

فـ «من» و «إلى» آلتان لملاحظة ذلك السير.

٤- المراد من كون المعنى في نفسه وفي غيره:

فالمراد من «كون المعنى في نفسه» هو استقلاله بالمفهومية - كمعنى الاسم والابتداء المطلق - ومن «كونه في غيره» هو عدم استقلاله بالمفهومية - كمعنى الحرف - مثل «من» و «إلى».

وكذا المراد من «كون المعنى في نفس الكلمة» هو دلالتها عليه من غير حاجة إلى ضمّ كلمة أخرى إليها لاستقلاله بالمفهومية، ومن «كون المعنى في غيرها» هو عدم دلالة الكلمة عليه بنفسها، بل تحتاج - في دلالتها عليه - إلى ضمّ كلمة أخرى إليها، لعدم استقلاله بالمفهومية، ففي عبارة «الكافية» يحتمل أن يكون ضمير «في نفسه» راجعاً إلى «ما» في «ما دل» و «ما» عبارة عن الكلمة، فيكون المعنى «على معنى كائن في نفسه» أي في نفس ذلك المعنى، وفي عبارة «المفصل» الضمير راجع إلى الاستقلال بالمفهومية، ومرجع كونه في غيره وفي غير الكلمة أيضاً واحد، وهو عدم الاستقلال بالمفهومية، فلا منافاة بين العبارتين (عبارة الكافية وعبارة المفصّل) في المعنى فقط، فإنه لم يرجع الضمير إلى «ما» الذي هو عبارة عن الكلمة كما في الإيضاح (كأنّ الله خلقنا لدفع هذه النزاعات اللفظية الواهية).

٦- الإشكال على تعريف الاسم وجوابه:

وحاصل الإشكال: أن بعض الأسماء لازمة الإضافة مثل ذو، وفوق، وتحت، وقدّام، وخلف، وأمثالها قد خرج عن تعريف الاسم

ودخل في تتعريف الحرف، فلم يبق تعريف الاسم جامعاً، ولا تعريف الحرفْ مانعاً، والدليل عليه أن هذه الأسماء تدل على معانيها باعتبار غيرها، وهو ما أضيفت إليه تلك الأسماء، أي لا يفهم معانيها إلاّ بعد ضمّ متعلقاتها التي أضيفت إليها تلك الأسماء (نحو ذو مال، وفوقك وتحت السماء وخلفك وقُدّامك).

والجواب: أنه ظهر من التحقيق السابق أن التعريف لا يختلّ بهذه الأسماء، لأن معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية مدرَكةٌ في حد ذاتها، وإنما يلزم تصور متعلقاتها التي تضاف إليها إجمالاً، «نحو صاحب شيئٍ، وفوق شيئ، وتحت شيئ، وقدّام شيئ، وخلف شيئ» وتبعاً من غير حاجة إلى ذكرها عقلاً، ولكن لمّا جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافةً إلى متعلقات مخصوصة استُعمِلت مضافةً إليها لفهم تلك الخصوصيات التي هي الغرض من وضعها، لا لأجل فهم أصل معناها.

والحاصل أن الأسماء المذكورة لا تحتاج إلى شيئ في الدلالة علي أصل معانيها - كما يحتاج الحرف - وإنما تحتاج إلى ذكر المتعلقات الخاصة لأجل الدلالة على الخصوصيات المطلوبة من وضعها مضافة فهي دالة على معانيها باعتبار نفسها، لا باعتبار غيرها، فهي داخلة في تعريف الاسم دون الحرف.

٧- فوائد القيود: ١- فخرج بقيد «في نفسه» الحرف عن تعريف الاسم، لأنه كلمة دلت على معنى في غيره، وهذا القيد صفة

أولي للمعنى. ٢- وبقوله: «غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة» خرج الفعل عنه، لأن الفعل أيضاً دال على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني وهو الحدث، ولكن هو مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، فخرج بقيد «غير مقترن» الذي هو صفة ثانية للمعنى.

٨- التمهيد لدفع الإشكال: واعلم أن أسماء الأفعال على أربعة أقسام: **الأول:** ما كان منقولاً عن المصادر الأصلية صراحةً نحو رويد بمعنى أمهل، فإنه قد يستعمل مصدراً أيضاً يعني بمعنى «نفس الإمهال» أو غير صريح نحو هيهات بمعنى بَعُدَ فإنه وإن لم يستعمل مصدراً، ولكنه على وزن المصدر وهو قوقاة مصدر قوقي - (صوت الدجاجة).

والثاني: أن يكون منقولاً عن المصادر التي كانت في الأصل أصواتاً، ثم جُعِلَ مصدراً، نحو صه بمعنى السكوت، ثم نقل إلى اسم الفعل بمعنى: أُسكُت.

والثالث: أن يكون منقولاً عن الظرف، نحو أمامك زيداً، بمعنى: قَدِّم.

والرابع: أن يكون منقولاً عن الجار والمجرور، نحو عليك زيداً بمعنى: خذ زيداً، وكذلك اعلم أن المراد من عدم الاقتران هو عدمه بحسب الوضع الأول.

والإشكال: هو أن التعريف غير صحيح لخروج أسماء الأفعال منه، ودخول الأفعال المنسلخة عن الزمان، والفعل المضارع فيه، لأن أسماء الأفعال مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة، والأفعال المنسلخة غير مقترنة

به لانسلاخها عن الزمان، والفعل المضارع غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، بل مقترن بزمانين (الحال والاستقبال).

والجواب عن أسماء الأفعال أنها غير مقترنة به باعتبار وضعها الأول، وهو كونها في الأصل مصدراً أو أصواتاً أو ظرفاً أو جاراً أو مجروراً، فإن المراد من عدم اقتران الاسم بأحد الأزمنة الثلاثة هو عدم الاقتران بحسب الوضع الأول.

أما الجواب عن الأفعال المنسلخة، نحو عسى وكاد فإن معانيها مقترنة به بحسب الوضع الأول - قبل انسلاخ الزمان عنها -.

وأما الجواب عن الفعل المضارع فإنه لمّا دلّ على زمانين معنيّين من الأزمنة الثلاثة، فيدل على زمان معينّ بالطريق الأولي، لأن الواحد في ضمن الاثنين، ولا يلزم منه عموم المشترك، أي إرادة المعنيين (الحال والاستقبال) من لفظ واحد في آن واحد، لأن الدلالة شيئ، والإرادة شيئ آخر، فلا يلزم من دلالة المضارع على زمانين إرادتهما معاً، والممنوع هو هذا، دون الأول.

خواص الاسم

وذكر المصنف من خواص الاسم الكثيرة خمسةً منها لأهميتها وكثرة تداولها، وشدّة الحاجة إليها.

وهي: دخول اللام، والجرّ، والتنوين، والإسناد إليه، والإضافة.

تعريف الخاصة وأقسامها:

والخواص جمعُ خاصة، وهي في اللغة: الأمر المختص بالشيئ، وفي

الاصطلاح: هي ما يختص بالشيئ ولا يوجد في غيره.

وهي على قسمين: ١- شاملة لجميع أفراد موصوفها، كالكاتب بالقوة للإنسان. ٢- وغير شاملة له، كالكاتب بالفعل له، وخواص الاسم من القسم الثاني - كما سيأتي -.

١- الأول: دخول لام التعريف: ولعدم كون «الميم» مشهوراً في التعريف لم تبق الحاجة إلى ذكر حرف التعريف مقام «لام» التعريف.

مذهب الأئمة في أداة التعريف

١- فعند «سيبويه» هي «اللام» وحدها، زيدت عليها همزة الوصل لتعذّر الابتداء بالساكن.

٢- وعند الخليل هي «أل» كهَلْ، أي الهمزة واللام كلاهما.

٣- وذهب المبرّد إلى أنهما «الهمزة» المفتوحة وحدها، وزيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام.

فاختار المصنّف مذهب سيبويه فقال: «دخول اللام» ولم يقل: دخول «أل» أو «الهمزة».

الحكمة في جعل حرف التعريف من خواص الاسم: وإنما اختُصّ دخول حرف التعريف بالاسم، لأن حرف التعريف إنما وضع لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ بالمطابقة، ولاشك أن المعنى المستقل بالمفهومية والمدلول عليه مطابقةً إنما هو معنى الاسم، لأن الحرف لا يدل على معنى مستقل بالمفهومية، والفعل يدل على معنى

مستقل بالمفهومية، وهو الحدث، ولا يكون ذلك المعنى مدلولاً مطابقياً له، لأن المعنى المطابقي للفعل (وهو المركب من الحدث والنسبة والزمان) غير مستقل بالمفهومية لتوقف فهمه على النسبة، ولأجل علم دخول حرف التعريف على الموصولات وأسماء الإشارة جعل خاصة غير شاملة للاسم.

٢- **والثاني دخول الجرّ**: والحكمة في جعل «الجرّ» من خواص الاسم أنه أثر حرف الجرّ في كل اسم مجرور، لفظاً كان ذلك الحرف، نحو الجرّ في «مررتُ بزيد» أو تقديراً، نحو الجرّ في غلام رجل، فإنه بتقدير غلام لرجل، ولاشك أن دخول حرف الجرّ بقسميه خاصّ بالاسم، لأن حرف الجرّ موضوع لإيصال معنى الفعل إلى الاسم فينبغي أن يدخلَ على الاسم، ويفضي معنى الفعل إليه، فأثره وهو الجرّ أيضاً مخصوص به، وبما أن الإضافة اللفظية - نحو ضارب زيد - فرع للإضافة المعنوية - نحو غلام زيد - فتختصّ بما تختصّ به الإضافة المعنوية وهو الاسم، ويكون أثرها يعني الجرّ أيضاً مختصاً بالاسم.

٣- **والثالث: دخول التنوين**: وهو في اللغة: مصدر نونّته، أي أدخلته نوناً، فسمّى المفعول (النون) باسم المصدر وهو التنوين.

وفي الاصطلاح: نون ساكنة تَتْبعُ حركة الآخر، لا لتأكيد الفعل - كما تكون نون التأكيد الخفيفة -.

أقسام التنوين: وهو على خمسة أقسام:

١- **تنوين التمكّن**: وهو ما يدل على أن في الكلمة أكثر إمكاناً

لقبول الإعراب، حتى يدخله الكسرة والتنوين، ولذا لا يدخل التنوين في غير المنصرف، مثل تنوين زيدٌ في جاء زيدٌ.

٢- **وتنوين التنكير**: وهو الفارق بين المعرفة والنكرة، فهو دليل على أن مدخوله غير معينّ، مثل تنوين «صَهٍ» (اسم الفعل) أي أسكت سكوتاً مّا غير معلوم المقدار وغير معلوم الوقت.

وإذا قلت: «صَهْ» من غير تنوين فمعناه أسكت الآن، أي سكوتا معلوماً.

وفي «الرضي» شرح «الكافية» «لا أرى منعاً من أن يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معاً، فأقول: «التنوين في رجل يفيد التنكير أيضاً (كما يفيد التمكّن) فإذا جعلتَ الاسم النكرة علماً (تزول النكارة) وتمحّض للتمكن»».

٣- **وتنوين العوض**: وهو ما لحق الاسم عوضاً عن المضاف إليه، كتنوين يومئذٍ، أي يوم إذ كان كذا، فالمضاف هو اليوم، والمضاف إليه جملة (كان كذا)، فحذفت الجملة تخفيفاً، وألحق التنوين بـ «إذ» عوضاً عن الجملة المحذوفة لئلا تبقى الكلمة ناقصة، ومثله حينئذٍ، وساعتئذٍ وعامئذٍ، ومنه قوله تعالى: ﴿وجعلنا بعضهم فوق بعض﴾ أي فوق بعضهم.

٤- **وتنوين المقابلة**: وهو ما يقع في مقابلة نون جمع المذكر السالم، كتنوين مسلمات، فإن الألف فيه علامة الجمع، كما أن الواو علامة الجمع في جمع المذكر السالم نحو مسلمون، ولكن لم يوجد في

Scanned with CamScanner

«مسلمات» ما يقابل نون جمع المذكر السالم، فزيد التنوين في آخره ليكون مقابلاً للنون فيه.

٥- وتنوين الترنّم: وهو ما لحق آخر الأبيات والمصاريع لتحسين الإنشاء والتغزّل، لأن «الترنّم» في اللغة: التغني، وبهذا النون يسهل ترديد الصوت في الخيشوم، وذلك الترديد من أسباب حسن الغناء.

واعلم أن خواص الاسم هي الأقسام الأربعة الأولى، دون الخامس، لأنه يلحق (كما ذُكر) آخر الأبيات والمصاريع لتحسين الصوت، وآخر البيات والمصاريع قد يكون اسماً، وقد يكون فعلاً، وقد يكون حرفاً، فكيف يختص بالاسم؟.

٤- والرابع الإسناد إليه: أي كون الاسم مسنداً إليه، مختص به لا يوجد في غيره، بخلاف كونه مسنداً، فإنه يوجد في الفعل أيضاً، وإنما يكون هذا المعنى مختصاً بالاسم؛ لأن الفعل قد وضع، لأن يكون مسنداً أبداً، فلا يصلح، لأن يكون مسنداً إليه، وإلاّ يلزم خلاف وضعه.

٥- والخامس الإضافة: أي كون الاسم مضافاً بتقدير حرف الجرّ، نحو غلام زيد، وأمّا الإضافة بذكر حرف الجر لفظاً فقد يوجد في الفعل أيضاً، نحو «مررتُ بزيد» فقد أضيفت فعل المرور إلى زيد، ولكن مع ذكر حرف الجرّ.

الدليل على اختصاص الإضافة بالاسم: وإنما يعرف اختصاص الإضافة بالاسم من أجل اختصاص لوازمها به، وهي التعريف، والتخصيص (في الإضافة المعنوية) والتخفيف (في الإضافة اللفظية) فإنها

توجد في الاسم فقط، وإنما أريد من «الإضافة» المصدَرِ كون الاسم مضافاً دون مضافاً إليه، لأن الفعل والجملة قد يقعان مضافاً إليه أيضاً، فكون الشيئ مضافاً إليه ليس من خواص الاسم، لوجوده في الفعل، كما في قوله تعالى: ﴿يومَ ينفع الصادقين صدقهم﴾ فـ «يومَ» مضاف و «ينفع» مضاف إليه، وقال بعضهم «ينفع» وإن كان فعلاً صورةً، ولكنه في الحقيقة بتأويل المصدر الذي هو اسم، أي يوم نفع الصادقين، فعلى هذا تكون الإضافة مطلقاً - سواء كان بمعنى كون الشيئ مضافاً أو بمعنى كونه مضافاً إليه - من خواص الاسم -.

التقسيم الأول للاسم باعتبار الإعراب والبناء

وهو على قسمين: معرب ومبني.

١- **تعريف المعرب**: هو في اللغة: من أعرب بمعنى أوضح، فالمعرب هو محل إيضاح المعاني المقتضية للإعراب، وفي **الاصطلاح**: هو الاسم الذي رُكِّبَ مع عامله، ولم يشبه مبني الأصل، والمراد بـ «مبني الأصل» اللفظ الذي كان في أصل وضعه مبنياً، وهو الفعل الماضي والأمر بغير اللام، والحروف، ولمّا قيل: «الذي ركّب مع عامله» دخل في تعريف المعرب كل اسم مركب مع عامله اللفظي أو المعنوي، نحو زيد و قائم وهؤلاء في قولك زيد قائم وقام هؤلاء، فإن «زيد وقائم» مركبان مع العامل المعنوي، وهؤلاء مركب مع عامله اللفظي وهو «قام» ثم لمّا قيل: «ولم يشبه مبني الأصل» خرج عنه «هؤلاء» لمشابهته بالحرف في الاحتياج إلى المشار إليه، كالحرف يحتاج إلى ضمّ

كلمة أخرى في الدلالة على معناه. وكذلك خرج عن تعريف المعرب الأسماء غير المركبة أصلاً، نحو الأسماء المعدودة، مثل ألف، با، تا، زيد، عمرو، بكر.

محل النزاع بين المصنف وبين الزمخشري والشيخ عبد القاهر

واعلم أنهم لم يختلفوا في المعرب اللغوي بالفعل، فإنه لا يكون معرباً إلا بعد إجراء الإعراب في آخره، وبعد التركيب مع العامل، وإنما اختلفوا في المعرب الاصطلاحي، فاعتبر العلامة الزمخشري مجرد الصلاحية لاستحقاق الإعراب بعد التركيب - وإن لم يكن مركّبا مع العامل بالفعل، ولكن إذا رُكّب معه صار معرباً - وهو الظاهر من كلام الإمام عبد القاهر أيضاً، واعتبر المصنف مع تلك الصلاحية استحقاق الإعراب بالفعل بأن يكون مركّبا مع العامل، ومن ثمّ اعتبر التركيب في تعريف المعرب.

فعلى هذا تكون الأسماء المعدودة - المذكورة سابقاً - داخلة في تعريف المعرب عندهما، وخارجةً عنه عند المصنف.

سبب عدول المصنف عن التعريف المشهور للمعرب

وكان التعريف المشهور للمعرب عند الجمهور هكذا: «المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل» وترك المصنف هذا وجاء بالذي فرغنا عن بيانه، فما هي الحكمة فيه؟

واعلم أن الغرض من تدوين علم النحو هو معرفة أحوال أواخر

الكلمة في التركيب لمن لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف أحكامها بالسماع منهم، وأمّا من له معرفة بأحكامها كذلك، فهو مستغنٍ عن النحو، ولا فائدة له معتداً بها في معرفة اصطلاحاتهم، فالمقصود من معرفة المعرب - لمن لا يعرف أحكام لغة العرب - أن يعرف أنه مما يختلف آخره في كلامهم، ليجعل آخر المعرب مختلفاً في كلامه ومحاوراته، فيطابق كلامه كلامهم.

فمعرفة كونه معرباً مقدّم على معرفة أنه يختلف آخره باختلاف العوامل، لأن كون اللفظ معرباً شيئ وكونه مختلف الأواخر شيئ آخر، لأن آخر الشيئ ليس عينه، فمعرفة وصف آخر الشيئ - وهو الاختلاف هنا - لا تستلزم معرفة وصف الشيئ كاملاً، أي معرفة اختلاف آخر المعرب لا تستلزم معرفة نفس المعرب.

فلو كان المعرب عين اختلاف الآخر ثم عُرِفَ به يلزم تقدّم الشيئ - وهو اختلاف الآخر - على نفسه، لأنه من حيث أنه نفس المعرب الذي معرفته قبل معرفة اختلاف الآخر - مقدم، ومن حيث أنه وصف للآخر مؤخر، فيلزم تقدم الشيئ على نفسه.

وملخّص الجواب: أنه لمّا كان تعريف الجمهور مستلزماً للدّور و هو تقدّم الشيئ على نفسه، تركه المصنف وجاء بتعريف آخر، وجعل تعريفهم من أحكام المعرب.

حكم المعرب: وحكمه أن يختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً.

أنواع اختلاف الآخر: وهو على نوعين: ١- اختلاف الآخر ذاتاً (إذا كان الاسم معرباً بالحروف) وهو أن يتبدل حرف بحرف إمّا حقيقةً، كما في الأسماء الستة، وإمّا حكماً كما في التثنية وجمع المذكر السالم في حالتي النصب والجرّ، نحو رأيتُ مسلمين ومررتُ بمسلمين، ورأيتُ مسلمين ومررت بمسلمين.

٢- واختلاف الآخر صفةً (في المعرب بالحركة)، وهو أن تتبدل صفة (حركة) بصفة (حركة) أخرى إمّا حقيقةً، نحو جاءني زيدٌ ورأيتُ زيداً ومررتُ بزيد، وإمّا حكما، كما في جمع المؤنث السالم، في حالتي النصب والجرّ، نحو ررأيت مسلمات ومررتُ بمسلمات، وكذا في غير المنصرف، نحو رأيتُ أحمدَ، ومررتُ بأحمدَ، فتبديل الحركة فيهما حكمي، كما هو الظاهر.

والمراد باختلاف العوامل اختلافها في العمل، لا في الاسمية، والفعلية، والحرفية، ومن ثمّ لا يكون آخر المعرب في هذه الأمثلة: إنّ زيداً مضروب، وإني ضربت زيداً، وإني ضارب زيداً، مختلفاً في الإعراب مع اختلاف العوامل، لأن اختلافها ليس لأجل العمل، فإن عمل كلّها هو النصب، بل لأجل اختلاف النوعية، وهو كون بعضها حرفاً وبعضها فعلاً وبعضها اسماً.

أنواع الاختلاف اللفظي والتقديري: والاختلاف اللفظي على نوعين: ١- حقيقي، كما في قولك: جاءني زيد، ورأيتُ زيداً ومررتُ بزيد.

٢- وحكمي: نحو رأيتُ أحمدَ ومرتُ بأحمدَ، في المعرب بالحركة، ورأيت مسلمين ومررت بمسلمين، (في المعرب بالحروف) والاختلاف التقديري أيضاً على نوعين: **١- تقديري حقيقي:** نحو قولك: جاءني فتىً، ورأيتُ فتىً، ومررتُ بفتىً، فإن أصله فتيٌ، وفتياً وفتيٍ، انقلبت الياء ألفاً، فصار الأعراب تقديرياً.

٢- وتقديري حكمي: نحو جاءتني حبلى، ورأيتُ حبلى ومررتُ بحبلى، فاختلاف الأواخر لأجل اختلاف العوامل، في هذه الأمثلة تقديري إمّا حقيقة وإمّا حكماً.

الإشكال وجوابه: وهو أن المعرب الذي ركّب مع العامل ابتداءً ولم يسبقه معرب آخر (نحو زيد في جاءني زيد) ليس حكمه كذلك، أي لا يجري عليه حكم المعرب، لأنه لا يتحقق فيه اختلاف العوامل، ولا اختلاف آخر المعرب، إذ ليس قبله عامل ولا معرب، بل حدث فيه الإعراب بدخول العامل عليه.

والجواب الأول: إنا نقول: هذا حكم آخر من أحكام المعرب، والاختلاف حكم آخر، يعني من حكمه اختلاف الآخر إذا تعدد العامل، ومن حكمه حدوث الإعراب إذا ورد عليه عامل ابتداءً، فلو لم يدخل أحد الحكمين في الآخر فلا فساد فيه، فإن للمعرب أحكاماً كثيرة لم تذكر في «الكافية» والثاني: أن اختلاف الآخر ليس من خواصه الشاملة حتى يوجد في جميع أفراد المعرب.

تعريف الإعراب: هو في اللغة الإيضاح والإظهار، أو الإزالة،

فإنه يوضح المعاني المقتضية للإعراب، أو يزيل فساد التباس بعضها ببعض، **وفي الاصطلاح**: هو ما اختلف آخره به، أي شيئ - حرفاً كان أو حركةً - اختلف آخر المعرب بسببه، واعلم أن العامل والمعنى المقتضي للإعراب (مثل الفاعلية والمفعولية والإضافة) وإن كانا سببين لاختلاف آخر المعرب، ولكن هما سببان بعيدان له، والإعراب هو السبب القريب، والمتبادر من السببية المفهومة من «الباء» هو السبب القريب، فلا يدخلان في تعريف الإعراب.

وأمّا اختلاف آخر «غلامي» في قولك: جاءني غلام، ورأيتُ غلامي، ليس لأجل أنه معرب، بل من حيث أنه مضاف إلى ياء المتكلم، وهو يقتضي كسرة ما قبله.

الحكمة في اختلاف الإعراب: وإنما يختلف آخره ليدل ذلك الاختلاف على المعاني الواردة على المعرب متعاقبةً (وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة) فكما أن تلك المعاني لا تجتمع في محل واحد كذلك علاماتها ترد متعاقبة ولا تجتمع في اسم واحد، فأصل الإعراب يدل على تلك المعاني،، واختلافه يدل على اختلافها.

وإنّما جعل الإعراب في آخر الاسم المعرب، لأن نفس الاسم تدل على المسمّى، والإعراب يدل على صفته من كونه فاعلاً أو غير ذلك ولاشك أن الصفة متأخرة عن الموصوف، فكذا الدال عليها يكون متأخراً عن الدال على الموصوف.

أنواع الإعراب: وأنواع إعراب الاسم ثلاثة: الرفع والنصب

والجرّ، واعلم أن هذه الثلاث مختصة بالحركات والحروف الإعرابية، و«الضم والفتح والكسر» مختصة بالحركات البنائية، وأمّا «الضمّة والفتحة والكسرة» فغالبة في الحركات البنائية ومستعملة في الحركات الإعرابية قليلاً .

وجه كون أنواع الإعراب ثلاثة: وإنما تكون ثلاثةً:

١- فإنّ الرفع (حرفاً كان أو حركة وكذا نظائره) علم الفاعلية وما يلحق به من المبتدأ والخبر وغيرهما.

٢- والنصب علم المفعولية وما يلحق به من المفاعل الخمسة والأسماء المنصوبة.

٣- والجرّ علم الإضافة - كون الشيئ مضافاً إليه -.

وأما وجه تخصيص كل واحد بكل واحد من غير عكس فخارج عن موضوع النحو، وتدقيق عقلي بحت لا طائل تحته ولا جدوى فوقه.

تعريف العامل: ولما ذُكِرَ في بيان «حكم المعرب» أنه يختلف آخره باختلاف العوامل، مسّت الحاجة إلى معرفة العامل، فقال: «العامل ما به يتقوّم المعنى المقتضي للإعراب» أي العامل (لفظياً كان أو معنوياً) هو ما يتقوّم (أي يحصل) به المعنى المقتضي للإعراب (من الفاعلية والمفعولية والإضافة).

المثال التطبيقي: ففي «جاء زيد» جاء عامل، إذ به يحصل معنى الفاعلية في «زيدٌ» فجعل الرفع علامةً لها.

وفي «رأيتُ زيداً» رأيتُ عامل، إذ به حصل معنى المفعولية في

زيداً، فجعل النصب علامةً لها، وفي «مررتُ بزيد» الباء عامل، إذ به حصل معنى الإضافة (كونه مضافا إليه) في زيد، فجعل الجرّ علامةً لها.

أنواع الاسم المعرب باعتبار الإعراب

والاسم بهذا الاعتبار على سبعة أنواع:

١- **فالمفرد المنصرف**: أي الاسم الذي لا يكون مثنىً، ولا مجموعاً ولا غير منصرف، كزيد ورجل.

٢- **والجمع المكسّر المنصرف**: أي الجمع الذي لم يسلم فيه بناء الواحد، ولا يكون غير منصرف، كرجال وطلبةٍ، فالإعراب في هذين القسمين من الاسم على أصله من وجهين: الأول أن الإعراب فيهما بالحركة، وهو الأصل في الإعراب، والثاني: أن الإعراب فيهما بالحركات الثلاثة، والأصل في الإعراب أن يكون في الأحوال الثلاث بالحركات الثلاث، فرفعهما بالضمّة، ونصبهما بالفتحة، وجرهما بالكسرة، نحو جاءني رجل، ورأيت رجلاً، ومررتُ برجل، ونحو جاءني طلبةٌ، ورأيتُ طلبةً، ومررتُ بطلبةٍ.

٣- **وجمع المؤنث السالم**: (الذي يكون جمعه بالألف والتاء) رفعه بالضمّة، ونصبه بالكسرة مثل جرّه، فيكون نصبه تابعاً لجره مثل أصله الذي هو جمع المذكر السالم، فإن نصبه بالياء مثل جره، نحو جاءتني مسلماتٌ، ورأيتُ مسلماتٍ، ومررتُ بمسلماتٍ.

٤- **وغير المنصرف**: (الذي سيأتي تعريفه) رفعه بالضمة، ونصبه

وجرّه بالفتحة، أي كون جرّه تابعاً لنصبه، نحو رأيت أحمد ومررتُ بأحمد.

٥- والأسماء الستة المكبرّة غير المضافة إلى ياء المتكلم: رفعها بالواو ونصبها بالألف، وجرّها بالياء، نحو أخوك، وأبوك، وحموكِ[١] وهنوك[٢]، وذو مال، فإن إعراب هذه الأسماء بالحروف الثلاثة في الأحوال الثلاث، وهناك أربع فوائد:

١- فأمّا إذا كانت مصغّرةً نحو أخيٍّ و أبيٍّ، فيكون إعرابها بالحركة.

٢- وكذلك إذا كانت تثنيةً أو جمعاً فإعرابها كإعرابهما أي بالحروف.

٣- وإذا لم تكن مضافةً أصلاً، فأيضاً يكون إعرابها بالحركة، نحو جاءني أخٌ ورأيتُ أخاً ومررت بأخٍ.

٤- وإذا كانت مضافةً إلى ياء المتكلم فحالها كسائر الأسماء المضافة إليه من كون إعرابها تقديرياً، وكون ما قبل الياء مكسوراً نحو جاءني غلامي، ورأيت غلامي، ومررت بغلامي.

ما حملهم على جعل إعراب هذه الأسماء بالحروف؟ وإنما جُعِلَ

---

(١) والحم: قريب المرأة من جانب زوجها، فلا يضاف إلا إليها.

(٢) والهن: الشيئ المنكر الذي يستقبح ذكره، كالعورة الغليظة، والصفات الذميمة، الأفعال القبيحة.

إعراب هذه الأسماء بالحروف، لأنهم جعلوا إعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف، فأرادوا أن يجعلوا إعراب بعض الأسماء الآحاد أيضاً كذلك، لئلا يكون بين التثنية والجمع وبين الآحاد منافرة تامة ووحشة، ثم إنما اختارو لدفع هذه الوحشة ستة أسماء، لأن إعراب المثنى ثلاثة وإعراب المجموع ثلاثة، فجعلوا في مقابلة كل إعراب اسماً برأسه، وأمّا لماذا اختاروا هذه الستة من بين الأسماء الكثيرة، فالجواب إنما اختاروها لثلاثة أوجه:

١- لمشابهة هذه الستة المثنّى والمجموعَ في تعدد معناها.

٢- ولوجود حرف صالح للإعراب في أواخرها حين الإعراب.

٣- ولأن إعراب هذه الستة بالحروف مسموع من أهل اللغة دون غيرها.

٦- والمثنّى وكلا واثنان: (وكذا كلتا واثنتان) رفعها بالألف ونصبها وجرّها بالياء، وشُرِطَ في إلحاق «كلا» وكلتا» بالتثنية في الإعراب أن يكونا مضافين إلى مضمرٍ، لأن «كلا» (وكذا كلتا) باعتبار لفظه مفرد (لأنه ليس له مفرد آخر) وباعتبار معناها مثنى _حيث يدل على التعدد) فلفظه يقتضي الإعراب بالحركة، ومعناه يقتضي الإعراب بالحروف، فرُوعِيَ فيه كلا الاعتبارين، ففي الإضافة إلى المظهر الذي هو الأصل رُوعي جانب لفظه الذي هو الأصل في علم النحو، وأعرب بالحركات التي هي الأصل (لأن الحروف تتولد من الحركات كما هو الظاهر) ولكن يكون حركاته تقديرية لأن آخره ألف يسقط بالتقاء

الساكنين، فلا يبقى محلّ الإعراب، نحو جاءني كلا الرجلين، ورأيت كلا الرجلين، ومررت بكلا الرجلين، وأمّا إذا أضيف إلى المضمر الذي هو فرع اسم الظاهر، فرُوعيَ جانب معناه الذي هو الفرع (عند النحاة) وأعرب بالحروف التي هي أيضاً فرع للحركات، نحو جاءني كلاهما، ورأيت كليهما، ومررت بكليهما، ومن أجل ذلك شُرِطَ في إعرابه بالحروف أن يكون مضافاً إلى مضمر.

٧- وجمع المذكر السالم: وعشرون وأخواتها رفعها بالواو، ونصبها وجرّها بالياء.

وهنا تنبيهات لابد من ذكرها: ١- والمراد بجمع المذكر السالم كل ما جُمِعَ بالواو والنون رفعاً، والياءِ والنونِ نصباً وجراً، وإن لم يكن له واحد مذكر من جنسه، نحو سنين وأرضين، فإنّ واحدهما سنة وأرض، وفي حكم هذا الجمع أولو جمع ذو، من غير لفظه.

٢- وإنما ألحق «عشرون وأخواتها» بالجمع لأنها ليست بجمع، وإلا فيلزم أن يطلق «ثلاثون» على التسعة، و«الأربعون» على اثني عشر، لأن أقل الجمع ثلاثة، فعلم أنها ليست بجمع، والثاني أنها تدل على عدد معين، والجمع يدل على عدد مبهم.

٣- وأمّا جعل إعراب المثنّى وما يلحق به، وإعراب جمع المذكر السالم وملحقاته بالحروف، فأمر سمعي خارج عن مدارك العقول والقياس، فلاحاجة إلى تكلفات واهية باردة عقلية لا طائل تحتها ولا جدوى فوقها.

مواضع الإعراب اللفظي والتقديري

وقد أشار المصنف في «بيان حكم المعرب» إلى أن الإعراب قد يكون لفظياً، وقد يكون تقديرياً، ثم أراد تفصيل مواضعها بعد بيان أنواع المعرب باعتبار الإعراب (حرفاً وحركةً) وقال: **التقدير فيما تعذّر** كعصاً وغلامي مطلقاً، أو استثقل كقاضٍ رفعاً وجراً، ونحو مسلمي رفعاً، واللفظي فيما عداه.

١-وإنّما يكون تقدير الإعراب في اسم امتنع ظهور الإعراب فيه ١- إمّا لعدم قبول آخره الإعراب لكونه ألفا مقصورة، كعصاً بالتنوين وحُذِفَ الألف لالتقاء الساكنين، (لأن أصله عَصَوٌ، فانقلبت الواو لأجل حركتها وفتح ما قبلها ألفا ثم التقى الساكنان (التنوين والألف) فحذفت الألف وبقي التنوين).

٣- وإمّا لشغل آخره بالياء المقتضية كسر ما قبلها، نحو غلامي، ويكون الإعراب في هذين القسمين تقديراً في الأحوال الثلاث كلّها، وهذا هو معنى قوله مطلقاً.

٢- أو يكون تقدير الأعراب في اسمٍ أُستُثقِلَ ظهور الإعراب في لفظه، بأن يكون الاسم قابلاً للحركة الإعرابية، ولكن يكون ظهور الإعراب في اللفظ ثقيلاً على اللسان، وهذا الاستثقال ١- إما في المعرب بالحركة، نحو «قاض» في حالتي الرفع والجرّ، فإن آخره ياء مكسور ما قبلها قد حذفت بالتقاء الساكنين، أو لم يحذف مثل «القاضي» لاستثقال الضمة والكسرة على الياء، بخلاف حالة النصب،

فإن الفتحة على الياء ليست بمستثقل.

٢- وإمّا في المعرب بالحروف، نحو مسلمّي في حالة الرفع فقط، نحو جاءني مسلمي، فإن أصله مسلموي، وسقط النون لأجل الإضافة، فاجتمع الواو والياء، والسابق منهما (الواو) ساكن، فانقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، وكُسِرَ ما قبل الياء، فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ، فصار الإعراب في حالة الرفع تقديرياً، بخلاف حالتي النصب والجرّ، فإن الإدغام لا يخرج الياء عن حقيقتها، لأن الياء المدغمة أيضاً ياءٌ، بخلاف الواو المنقلبة ياءً، فإنه تبدلّت وتغيرّت حقيقتهما، نعم، وقد يكون الإعراب بالحروف تقديرياً في الأحوال الثلاث، نحو جاءني أبو القوم، ورأيت أبا القوم، ومررت بأبي القوم، فإن حرف الإعراب - الواو والألف والياء - سقط عن اللفظ بالتقاء الساكنين.

الفرق بين التعذر والاستقلال

والفرق بين التقدير لأجل التعذّر والتقدير لأجل الاستثقال: أن في الأول إظهار الإعراب في اللفظ ممتنع، وفي الثاني إظهاره ممكن، ولكنه ثقيل على اللسان، والإعراب اللفظي فيما عداه ما ذكر من مواضع الإعراب التقديري التي لا يكون إظهار الإعراب متعذراً ولا ثقيلاً فيها.

بحث غير المنصرف

وهو في اللغة: غير قابل للزيادة، لأن الانصراف من الصرف، وهو الزيادة، فالمنصرف هو القابل لزيادة الكسرة والتنوين، وغير المنصرف هو غير القابل لهما.

وفي الاصطلاح: هو اسم فيه سببان من الأسباب التسعة، أو واحد منها يقوم مقام السببين، وتلك الأسباب هي:

عـدل وصف وتأنيث ومعرفه وعجمــة ثم جمع ثم تـركيــب
والنون زائدةً من قبلهـا ألـف ووزن فعل وهذا القول تقريب

في إعراب قوله: «زائدة من قبلها ألف» وجهان:

١- فقوله: «زائدة» منصوب على أنه حال، إذ المعنى «وتمنع النون الصرف حال كونها زائدةً» وقوله: «ألفٌ» فاعل الظرف أعني «من قبلها» أو مبتدأ وخبره الظرف المتقدم، ولا يخفى أنه لا يفهم من هذا التوجيه (الثابت من بيان الإعراب) زيادة الألف، مع أنها أيضاً زائدة، ولهذا يعبرّ عنهما بالألف والنون الزائدتين.

٢- ولو جُعِلَ «ألف» فاعلاً لقوله: «زائدة» و (جعل) الظرف متعلقاً بالزيادة (ب زائدةً) وأريد بزيادة الألف قبل النون اشتراكهما (في أمرين) في وصف الزيادة، و(في) تقدم الألف على النون في هذا الوصف فُهِمَ زيادتهما جميعاً.

وهذا (أي المذكور من الاشتراك والتقدم) كما إذا قلتَ : «جاء زيد راكباً من قبله أخوه» فإنه يدل على اشتراكهما في وصف الركوب وتقدّم أخيه عليه في هذا الوصف.

معنى قوله: «وهذا القول تقريب» يعني ١- أن ذكر العلل (والأسباب) بصورة النظم تقريب لها إلى الحفظ، لأن حفظ النظم أسهل. ٢- أو القول بأن كل واحد من الأمور التسعة علّة قول تقريبي؛

لا تحقيقي، إذ العلّة في الحقيقة اثنتان منها لا واحدها. ٣- أو القول بأنها تسع تقريب إلى الصواب، لأن في عددها خلافاً، حتى قال بعضهم (سبب منع الصرف) اثنان، وقال بعضهم أحد عشر، وقال بعضهم تسعة، فالقول بأنها تسعة أقرب إلى الصواب بالنسبة إلى سائر الأقوال.

الأمثلة: مثل عمر، وأحمر، وطلحة، وزينب، وإبراهيم، ومساجد، ومعديكرب، وعمران، وأحمد.

حكم غير المنصرف: أي الأثر المرتّب عليه بعد وجود علتان فيه أو علة واحدة تقوم مقامهما : هو عدم دخول الكسرة والتنوين فيه.

واعلم أن الفعل فرع الاسم من وجهين: الأول احتياجه إلى الفاعل الذي يكون اسماً، والثاني اشتقاقه من المصدر الذي هو اسم أيضاً، وكذلك في كل علة فرعية بالنسبة إلى ما لا يكون فيه تلك العلّة، مثل العدل فإنه فرع المعدول عنه، والوصف فرع الموصوف، والتأنيث فرع التذكير، لأنك تقول قائم ثم قائمة، والتعريف فرع التنكير، لأنك تقول رجل ثم الرجل، والعجمة في كلام العرب فرع العربية، لأن الأصل في كل كلام أن لا يخالطه غيره من ألسنة أجنبية، والجمع فرع الواحد، والتركيب فرع الإفراد، وهكذا في سائر العلل، فإذا كانت في الاسم علتان كانت فيه فرعيتان، فيشبه الفعل في كونه فرعاً للاسم من جهتين - كمامرّ - فَمُنِعَ من الاسم غير المنصرف الإعراب المختص بالاسم وهو الجرّ، والتنوين الذي هو علامة التمكن،

كأنّه حدث في رسميته ضعف بهذه المشابهة، فعجز عن قبول ما يختص بالاسم وما هو علامة كونه معرباً، هذا هو الوجه العقلي التكلفي، وأما الوجه السمعي الأصلي الصادق، فإنا سمعنا أهل اللغة يتكلمون، ويتلفظون بغير الكسرة والتنوين، وبغير أن يخُرجوا له وجهاً أو علةً.

ما يجوّز دخول الكسرة والتنوين على غير المنصرف

ويجوز صرفه للضرورة أو للتناسب نحو قوله تعالى: ﴿إنا أعتدنا للكافرين سلاسلاً وأغلالاً﴾، أي لا يمتنع تغيير غير المنصرف إعراباً بأن يدخله الكسرةُ والتنوينُ، لا أن تزول عنه العلتان الموجبتان لمنع الصرف، أو ما يقوم مقامهما، وإنما جاز صرفه لأحد الأمرين: ١- إما لضرورة وزن الشعر ورعاية القافية لأنه كثيرا ما يقع من منع صرفه تغيّرٌ يخرجه عن الوزن، أو انزحاف يخرجه عن السلاسة وسهولة الأدء، فمثال جواز صرفه لتغيّر الوزن قول الشاعر:

صُبّت عليّ مصائب لو أنها   صُبّت على الأيام صرن لياليا

فجاز دخول التنوين على «مصائب» لأنه يقع من منع صرفه تغيرّ يخرجه عن الوزن، ومثال جواز صرفه للاحتراز عن الزحاف قول الشاعر:

أعد ذكر نعمانٍ لنا إنّ ذكره   هو المسك إذا ما كررته يتضوع

أي تفوح منه الرائحة الطيبة، فإنه لو فتح نون «نعمان» لأجل منع صرفه يستقيم الوزن، ولكنه يقع فيه زحاف (حذف حرف السابع من

ميزانه وهو مفاعيلن) ويخرجه عن السلاسة وسهولة الأداء، وإنما يعرف هذا بالطبع السليم المنصبغ بعلم العروض والقافية .أو الذوق العربي الفطري، ومثال جواز صرفه لرعاية القافية قول الشاعر:

سلام علـــى خير الأنـــــام وسيـــــد

حبيـــب إلـــه العـــالمين محمـــد

بشيرٍ نذيـــرٍ هاشمـــيٍ مكـــرمٍ

عطوفٍ رءوفٍ مّـــن يسمّـــىٰ بأحمـــد

فإنه لو قال «بأحمدَ» بفتح الدال لا يخلّ بالوزن، ولكنه يخلّ بالقافية، فإن حرف الروي في سائر الأبيات الدال المكسورة.

٢- وإمّا للتناسب، نحو قوله تعالى: ﴿سلاسلاً وأغلالاً﴾ فجاز دخول التنوين على «سلاسل» ليحصل التناسب بينه وبين المنصرف «أغلالاً» لأن رعاية التناسب بين الكلمات القرآنية أمر مهمّ عند البلغاء، وإن لم يصل إلى حدّ الوجوب والضرورة.

العلة القائمة مقام العلتين: وما يقوم مقام العلتين اثنان: الجمع وألفا التأنيث المقصورةُ والمدودةُ.

١- والمراد بالجمع: هو الجمع الذي وَصلَ إلى انتهاء الجمعية، أي جُمِعَ مرتين، فلا يقبل الجمعية بعدهما، نحو أكاليب في جمع الكلب، فإنه جمع أولاً بالأكلب، ثم بالأكاليب، وكذلك أساور، جمع أسورة، وهو جمع سوار، وأناعيم جمع أنعام، وهو جمع نَعَم، وهذا في الجمع المتكرر جمعيته حقيقةً، وفي حكم هذا الجمع ما لم يجُمِع مرتين، ولكن

هو على وزن هذا الجمع، نحو مساجد ومصابيح فإن مثلهما يعدّ أيضاً جمعاً حكمياً، ويكون قائما مقام السببين. فتكرار الجمعية كان حقيقةً أو حكماً كالعلّتين في تأثيره في منع الصرف.

٢- والألف المقصورة: مثل حبلى، والممدودة مثل حمراء، وإنما تكونان قائمتين مقام السب بين، لأنهما لازمتان لمدخولهما لا تفارقانه أصلاً، فلا يقال في «حبلى» حبل (بحذف الألف المقصورة) ولا في «حمراء» حمر، فيجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تأنيث آخر، فصار التأنيث كأنه مكرر، بخلاف تاء التأنيث (في طلحة) فإنها ليست لازمة لمدخولها بحسب الوضع الأول، لأن وضعها الأول للفرق بين المذكر والمؤنث، ولو صارت لازمةً لعارض العلمية لم يكن لزومها قوياً مثل اللزوم الوضعي، فلاتكون قائمة مقام السببين.

١- تعريف العدل: هو في اللغة: التجاوز، وفي الاصطلاح: هو إخراج الاسم عن صيغته الأصلية (إلى أخرى) تحقيقاً أو تقديراً.

شرح التعريف ولابد هنا من معرفة أمور:

١- المراد من «صيغته الأصلية» صورة الاسم التي يقتضي الأصل، والقاعدة أن يكون الاسم عليها.

٢- والمتبادر من «خروج الاسم عن صيغته الأصلية» أن تكون مادته باقيةً فيه بعد الخروج أيضاً، والتغيرّ إنما وقع في صورته فقط.

٣- ولاشك أن خروج الاسم عن صيغته الأصلية يستلزم دخوله في صيغة أخرى مغايرة للأولى.

٤- والمراد من «الخروج التحقيقي»» هو خروجه عن أصل محقّق واقعي يدل عليه دليل آخر أيضاً غير منع الصرف.

٥- والمراد من «الخروج التقديري» هو خروجه عن أصل مقدّر مفروض لا يكون أيّ دليل على تقدير ذلك الأصل غير منع الصرف، أي منع الصرف يقتضي أن يكون له أصل، لا دليل آخر.

الإشكالات الأربعة: الأول: أنه دخل في تعريف العدل الأسماء المشتقة، فإنها أخرجت عن صيغتها الأصلية - وهي صيغة المصدر - إلى أخرى، وهو صيغ نفسها.

والثاني: أنه دخل في التعريف الأسماء المحذوفة الأعجاز (الأواخر) مثل يد ودم،،، فإنهما في الأصل يدو ودمو، فأخرجا عن صيغتهما الأصلية إلى يد ودم.

والثالث: أنه دخل في التعريف المغيّرات القياسية، أي الأسماء التي غيّرت عن أصلها موافقا للقياس، نحو قائلٌ وبائع، فإن أصلهما «قاولٌ وبايعٌ» ثم انقلبت الواو والياء بعد الألف الزائدة همزةً.

والرابع: أن المغيّراتِ الشاذّة نحو أَقْوُسٍ وأَنْيُبٍ (من الجموع الشاذة) أيضاً دخلت في تعريف العدل، لأنها مخرَجٌ" عن صيغتها الأصلية، وهي الصيغة الموافقة للقياس، فإن أقوسٍ وأنيبٍ هما مخرجان عن أقواس وأنياب (من الجموع القياسية).

الأجوبة: فالجواب عن الأول: أن صيغة المصدر ليست صيغةً أصلية للمشتقات، بل لها صيغ خاصة، فبإضافته الصيغة في قوله «عن

صيغته» إلى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلّها عن التعريف.

والجواب عن الثاني: أن المتبادر من خروج الاسم عن صيغته الأصلية أن تكون مادته باقية (بعد تغيير الهيئة) وإنما وقع التغيير في الصورة والهيئة فقط، فالأسماء المحذوفة الأعجاز لم تبق مادتها كاملة لحذف أواخرها، فخرجت عن التعريف.

والجواب عن الثالث: أن خروج الاسم عن صيغته الأصلية يستلزم دخوله في صيغة أخرى مغايرة للأولى، ومعنى مغايرتها للصيغة الأولى أن لا تكون الثانية داخلةً تحت أصل وقاعدة مثل الأولى، بخلاف المغيّرات القياسية فإن الصيغة الثانية بعد التغيير أيضاً تكون داخلة تحت أصل وقاعدة، فخرجت عن التعريف.

والجواب عن الرابع: أنه لا نسلّم أن المغيّرات الشاذة مخرَجةٌ عن الصيغ الأصلية، فإن الظاهر أن مثل أقوسٍ وأنيبٍ من الجموع الشاذة ليست مخرجة عمّا هو القياس فيها، أعني أقواساً وأنياباً، بل إنما جمع القوس والناب ابتداءً على أقوس وأنيبٍ على خلاف القياس، من غير اعتبار جمعها على أقواس وأنيا، ثم إخراج أقوسٍ وأنيب عنهما.

والجواب الثاني عن جميع الإشكالات: واعلم أنه إذا كان الغرض من التعريف بيان حقيقة المعرّف، أو امتيازه عن جميع ما عداه فلابد أن يكون مساوياً له، حتى لا يخرج عن أفراده شيئ، ولا يدخل في أفراده شيئ من أفراد غيره، أي يكون مانعاً عن دخول غيره وجامعاً لأفراده.

وأما إذا كان المقصود منه امتياز المعرّف عن بعض ما عداه، فجاز أن يكون التعريف بالأعم من المعرّف، كتعريف الإنسان بالحيوان فقط.

فيمكن أن يقال: إن المقصود من تعريف العدل امتيازه عن بعض ما عداه، وهو بقية أسباب منع الصرف، لا عن كل ما عداه، فلمّا حصل بتعريفه هذا الامتياز، لا بأس بكونه أعمّ من المعرّف، فحينئذٍ لا حاجة في تصحيح هذا التعريف إلى ارتكاب تلك التكلّفات (الأربعة التي ذكرنا في الجواب الأوّل).

كون الاسم غير منصرف مقدم على اعتبار العدل فيه

واعلم أن العلل والأدلة النحوية من قبيل النكات بعد الوقوع، وأدلة اجتهادية ظنية، فإن أصحاب الذوق وأهل اللغة الطبيعية لم يصرحوا ولا أشاروا إلى شيئ من الوجوه والأسباب والعلل المذكورة لإثبات الإعراب والبناء وما يعرض عليهما من التغيرّات.

فإنّا نعلم قطعاً أنهم لما وجدوا «ثلاث» و«مثلث» و«أُخَر» و «جمع» و«عمر» غير منصرفٍ، ولم يجدوا فيها سبباً ظاهراً غير الوصفية (في الأربعة الأوّل) أو العلمية (في عمر) احتاجوا إلى عتبار سبب آخر، ولم يصلح للاعتبار إلا العدل، فاعتبروه في تلك الأسماء، لا أنهم تنبّهوا للعدل فيما عدا عمر من هذه الأمثلة، ثم جعلوه غير منصرف للعدل وسبب آخر.

الشرطان لاعتبار العدل: ولابد في اعتبار العدل من شرطين:

أحدهما وجود الأصل للاسم المعدول، وثانيهما اعتبار إخراجه عن ذلك الأصل، إذ لا يتحقق الفرعية (التي تجعل الاسم مشابهاً للفعل) بدون اعتبار ذلك الإخراج.

ففي بعض تلك الأمثلة (ثلاثَ، ومثلث، وأخرَ، وجمع) يوجد دليل غير منع الصرف على وجود المعدول عنه، فوجود الأصل في هذه الصورة محقق بلاشك، وفي بعضها (كعمر وزفر) لا دليل على وجود الأصل غير منع الصرف، فيقدّر ويفرض له أصل ليتحقق العدل وإخراجه عن ذلك الأصل.

سبب انقسام العدل إلى التحقيقي والتقديري

فانقسام العدل إلى التحقيقي والتقديري إنما يكون باعتبار كون ذلك الأصل محققاً أو مقدّراً لا باعتبار الإخراج، لأن اعتبار إخراج المعدول عن ذلك الأصل ليتحقق العدل، لا دليل عليه غير منع الصرف، يعني هناك أمران: وجود الأصل، واعتبار إخراجه عن ذلك الأصل، فلوجود الأصل (في التحقيقي) يوجد دليل آخر غير منع الصرف، وأمّا في اعتبار إخراجه عن ذلك الأصل فلا دليل غير منع الصّرف، فكون العدل تحقيقاً أو تقديرياً باعتبار وجود الأصل، وعدمه، لا باعتبار الإخراج وعدمه.

أمثلة العدل التحقيقي

كثلاثَ، ومثلثَ، وأُخرَ، وجُمَعَ

١-٢ والدليل على أصل «ثلاث» و «مثلث» أن في معناهما

تكراراً دون لفظهما، والأصل أنه إذا كان المعنى مكرراً يكون اللفظ أيضاً مكرراً، كما في جاءني القوم ثلاثةً ثلاثةً، فعلم أن أصلهما لفظ مكرر وهو ثلاثة ثلاثة، فالسبب في منع صرف «ثلاث» و«مثلث» وأمثالهما العدل والوصف، لأن الوصفية العرضية التي كانت في «ثلاثة ثلاثة» صارت أصلية في ثلاث ومثلث، لأنهما أخرجا عنها وجعلا وصفاً، ومنه قوله تعالى: ﴿مثنى وثلاث ورباع﴾.

٣- وأمّا «أخر» فإنه جمع أخرى مؤنث «آخر» الذي هو اسم التفضيل، لأن معنى «آخر» أكثر وأشدّ تأخراً ثم نقل إلى معنى غير، وقياس اسم التفضيل أن يستعمل بأحد الأشياء الثلاثة من اللام والإضافة وكلمة «مِن» ولمّا وجدناه بدون أحد هذه الثلاثة علمنا أنه معدول من أحد منها، ومنه قوله تعالى: ﴿فعدة من أيام أخر﴾.

٤- وأمّا «جُمَعُ» فهو جَمعَاء مؤنث أجمع، وما يكون على وزن فَعْلاَءَ مؤنث أفعل، فقد يكون صفةً نحو حمراء وتجمع على فُعلٍ نحو حُمْرٍ، وقد يكون اسماً، نحو صحراء، وهو قد يجمع على فعالى، صحارى، وقد يجمع على فعلاوات، نحو صحراوات، و «جمعاء» إن كان صفةً يجمع على فُعْلٍ نحو جُمْعٍ، وإن كان اسماً يجمع على فَعَالِي نحو جمَاعِي، أو على فعلاوات نحو جمعاوات، فـ «جُمَعُ» إمّا معدول عن جُمْعٍ، أو جمَاعِي أو جمَعَاوَاتٍ، وأيّاً كان فقد تحقّق فيه العدل، فأحد السببين فيه العدل التحقيقي، والآخر الوصفية الأصلية، وإن صار بالغلبة في باب التأكيد اسماً، ولكن لا يضره.

والسببان في أجمع وأخواته وزن الفعل والوصفية الأصلية.

أمثلة العدل التقديري: نحو عمر وزفر، وقطام وأمثاله، وأمّا عمر وزفر فإنهما لمّا وجدا غير منصرفين، ولم يوجد فيهما سبب ظاهر غير العلمية، أُعتبر فيهما العدل، ولكن لمّا كان اعتبار العدل موقوفاً على وجود الأصل، ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف، قدّر أن أصلهما عامر وزافر، ثمّ عدلا عنهما إلى عمر وزفر.

وأما قطام فمعدول عن قاطمة - اسم امرأة - والمراد بأمثال قطام كل اسم كان على وزن فَعَالِ وكان علماً للفجور، وما في آخره راء نحو حَضَار - علماً للكوكب - وطَمَارِ - علماً لموضع مرتفع - يكون مبنياً لا حاجة إلى ذكرها في باب غير المنصرف المعرب.

وإنما يعتبر العدل في قطام عند بني تميم فإنهم اعتبروا العدل في قطام وأمثاله حملاً لغير ذوات الراء (مثل قطام) على ذوات الراء، مثل حضار وطمار، فإن سبب البناء فيهما هو العدل الاعتباري، ولمّا اعتبروا العدل في المبنى من وزن فَعَالِ، لأن نزال اسم الفعل بمعنى انزِل معدول عن الأمر الذي هو مبني الأصل، فصار مبنياً، وكذلك لمّاعتبر العدل في ذوات الراء لحصول البناء، ثم حمل غير ذوات الراء عليها في إعتبار العدل أيضاً، لتحصيل سبب البناء اعتبروه في المعرب غير المنصرف (وهو قطام وأمثاله) حملا له على نظائره، وإلاّ فهو معرب غير منصرف للتأنيث والعلمية، فلا حاجة إلى اعتبار العدل فيه، ومن ثمّ قيل إن ذكر باب قطام في أمثلة العدل التقديري غير مناسب، لأن تقدير العدل في

عمر وزفر لأجل منع الصرف، وفي قطام وأمثاله لأجل الحمل على نظائره المبنية، وإيراد قطام في باب غير المنصرف إنما يكون عند بني تميم فقط، فإن الحجازيين يجعلونه مبنياً فلا يكون مما نحن فيه.

٢- الوصف

تعريف الوصف: هو في اللغة: المعنى القائم بالغير، سواء دل على كماله أو على نقصه – أي على مدحه أو على ذمّه –.

وفي الاصطلاح: هو كون الاسم دالاً على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها، ثم تكون هذه الدلالة على نوعين: **الأول:** باعتبار الوضع، مثل أحمر، فإنه يدل على ذات مّا أخِذَت مع بعض صفاتها – وهي الحمرة – وضعاً.

والثاني: بحسب الاستعمال، مثل «أربع» في «مررت بنسوةٍ أربع» فإن الأربع موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد – وهي ما فوق الثلاث وما دون الخمس – فلا وصفية فيه بحسب الوضع، بل قد تعرضه الوصفية كما في هذا المثال، فإنه لما جعل وصفاً للنسوة التي هي من قبيل المعدودات، علم أن معناه مررتُ بنسوة موصوفة بالأربعية، وهذا معنى وصفي عَرِضَ لهِ في الاستعمال، لا أصلي بحسب الوضع، ولا شك أن المعتبر في منع الصرف هو الوصف الأصلي لأجل أصالته لا العرضي.

شرط كون الوصف سبب لمنع الصرفْ وثمرته: وشرطه أن يكون في الأصل، فلا تضرّه الغلبة، أي شرط الوصف في كونه سبباً

لمنع الصرف أن يكون وصفاً في أصل وضعه بحيث وُضِع وصفاً لشيئ، لا أن صار وصفاً له بسبب الاستعمال، وبعد ذلك سواء بقي على وصفيته الأصلية أو زالت عنه، فلا تضرّ الوصفيةَ الأصليةَ غلبةُ استعمالها اسماً.

مفهوم غلبة الاسمية: ومعنى الغلبة: اختصاص ذلك الوصف ببعض أفراده بحيث لم تبق الحاجة في الدلالة عليه إلى قرينة، **مثالها:** أنّ «أسْوَدَ» كان موضوعاً لكل ما فيه سواد، ثم كثر استعماله في الحيّة السوداء، حتى لا يحتاج في فهمها عنه إلى قرينة، فالحيّة السوداء فرد من مطلق ما فيه سواد.

فائدة هذا الشرط إيجاباً وسلباً: أمّا سلباً فصار «أربع» في مررت بنسوةٍ أربعٍ منصرفاً لعدم أصالة وصفيته، لأنه وضع لمرتبة معينة من الأعداد.

وأما إيجاباً فصار «أسود، وأرقم» اسمين للحية الأول للحية السوداء، والثاني للحية التي فيها سواد وبياض غير منصرفين، وكذلك صار «أدهم» اسماً للقيد من الحديد (لما فيه من الدهمة أعني السواد) غير منصرفٍ فإن هذه الأسماء (الثلاثة) وإن خرجت عن الوصفية الأصلية لغلبة الاسمية، ولكنها بحسب أصل الوضع أوصاف لم يُترك استعمالها في معانيها الأصلية بالكلية، فالسبب لمنع الصرف فيها الوصفية الأصلية ووزن الفعل.

وَضَعُفَ منعُ الصرف في الأسماء الثلاثة الآتية : في «أفعى» اسماً

للحية، على زعم اشتقاقه من الفعوة بمعنى الخبث، وفي «**أجدل**» اسماً للصقر على زعم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة. وفي «**أخيل**» اسماً لطائر ذي خيلان على زعم اشتقاقه من الخال، وجه ضعف منع الصرف فيها هو عدم الجزم باشتقاقها وعدم كونها أوصافا في الأصل، فإنه لم يقصد بها المعاني الوصفية أصلاً، لا وضعاً ولا استعمالاً، مع أن الأصل في الاسم هو الانصراف.

٣- التأنيث بالتاء

ومن أسباب منع التصرف التأنيث، وهو قد يكون لفظياً، أي بالتاء نحو طلحة، وقد يكون معنوياً، أي لا تكون علامة التأنيث في اللفظ نحو زينب.

شرط التأنيث بالتاء: وشرطه في سببية منع الصرف العلمية، أي كون مدخول تاء التأنيث علماً، لأن الأعلام تكون محفوظةً عن التغيير بقدر الإمكان، فيصير التأنيث لازماً للكلمة لأجل العلمية، لأن العلمية وضع ثانٍ للاسم، وكل حرف داخل في الوضع يكون لازماً لا ينفك عن الكلمة، ولزوم التأنيث كسبب آخر مثاله نحو طلحة، فهذا غير منصرف للعلمية والتأنيث.

شرط التأنيث المعنوي: وللتأنيث المعنوى شرطان: شرط الجواز، وشرط الوجوب، فشرط جواز كونه سبباً هو العلمية مثل التأنيث بالتاء، وشرط وجوب كونه سبباً هو أحد الأمور الثلاثة: ١- إمّا أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف، مثل زينب، ٢- وإمّا أن يكون متحرك

الأوسط مع كون حروفه ثلاثة، نحو سقر، (علماً لطبقة من طبقات النار) ٣- وإمّا أن يكون عجمياً مثل ماهُ وجُور-علمين للبلدتين-

التفريع على الشرطين: فـ: «هند» جاز صرفه لعدم وجود شرط الوجوب، لكونه ثلاثة أحرف، وساكن الأوسط وعربياً، وجاز عدم انصرافه لوجود شرط الجواز، وهو العلمية مع التأنيث المعنوي، وأمّا زينبُ، وسقرُ، وماهُ وجورُ فغير منصرفةٍ لوجود شرط الوجوب، ففي الأول الزيادة على ثلاثة أحرف، وفي الثاني تحرك الأوسط، وفي الثالث والرابع العجمة، والسبب الآخر في الكل العلمية.

وإن جعل الاسم الذي فيه التأنيث المعنوى علماً لمذكر فشرط تأثيره في منع الصرف الزيادة على ثلاثة أحرف، لأن الحرف الرابع قائم مقام تاء التأنيث وفي حكمه، فلابد من وجوده.

أثر هذا الشرط إيجاباً وسلباً: أمّا سلباً فـ «قَدَمٌ» منصرف إذا جعل علماً لمذكر، لأن التأنيث الأصلي المعنوي زال بالعلمية للمذكر من غير أن يقوم حرف مقامه، فبقيت العلمية وحدها، وهي لا تكفي في منع الصرف، وأمّا إيجاباً فعقرب إذا جعل علماً للمذكر فهو غير منصرف، لأن التأنيث المعنوى وإن زال بالعلمية للمذكر، ولكن الحرف الرابع قائم مقامه، بدليل أنه إذا صُغّر لا يظهر التاء المقدّرة لوجود بدله، وهو الحرف الرابع، بخلاف «قدم» فإنه إذا صغّر يظهر التاء المقدّرة، ويقال: قُدَيمة، كما هي قاعدة التصغير أنه يرد اللفظ إلى أصله.

٤- المعرفة

والمراد به التعريف الحاصل في الاسم المعرفة؛ لأنه هو السبب لمنع الصرف لا ذات المعرفة.

وشرطها أن تكون علميةً، أي المعتبر في منع الصرف هو التعريف الذي يحصل بالعلمية، لا غيره من أنواع التعريف، لأن التعريف الحاصل بالمضمرات والمبهمات (أسماء الإشارة والموصولات) لا يوجد إلا في المبنيات، ومنع الصرف من أحكام المعربات، والتعريف باللام والإضافة يجعل غير المنصرف منصرفاً - لقبوله الكسرة بسببهما - فلم يبق إلا التعريف العلمي.

٥- العجمة

وهي كون اللفظ غير عربي، أي مما وضعه لمعناه غير العزب، ولها في تأثير منع الصرف شرطان: **الأول**: أن تكون علمية أي حاصلةً في ضمن العلم في لغة العجم.

ثمّ كونه علماً في اللغة العجمية إمّا حقيقةً، نحو إبراهيم فإنه كان علماً في العجمية، واستعمله العرب أيضاً علماً، أو حكماً، نحو قالون (اسم أحد رواة القرآت السبعة) فإنه كان في العجم اسم جنس (أي الشي الجيّد) فنقله العرب إلى العلمية من غير تصرف فيه، وجعلوه اسماً لأحد رواة القرآت السبعة لجودة قراءته، فكأنه كان علماً في العجمية أيضاً، فصار محفوظاً عن التغيير كما هو شأن الأعلام.

والشرط الثاني: أحد الأمرين: إمّا كونه متحرك الأوسط، نحو

شَتَرَ (اسم حصنٍ بديار بكر) وإمّا الزيادة على ثلاثة أحرف، نحو إبراهيم.

التفريع على الشرطين: فـ «نُوحٌ» منصرف لعدم وجود الشرط الثاني، وهو تحرك الأوسط أو الزيادة على ثلاثة أحرف.

فإن قيل: إن «هند» جاز عدم انصرافه مع عدم الشرط الثاني فيه، وهو تحرّك الأوسط، أو الزيادة على ثلاثة أحرفٍ، أو العجمة، ولماذا لا يجوز عدم انصراف «نوح» عند عدم الشرط الثاني؟

فالجواب: أن العجمة في (نوح) سبب ضعيف؛ لأنه أمر معنوي، ليس له أيّ علامة في اللفظ، فلا يجوز اعتبارها مع سكون الأوسط، وأمّا التأنيث (في هند) فان له علامة مقدّرة تظهر في بعض الأحيان – كحين التصغير – فله نوع قوّة، فجاز أن يعتبر مع سكون الأوسط، ويُجْعَلَ الاسم غير منصرفٍ، وجاز أن لا يعتبر فيكون الاسم منصرفاً.

وإن قيل: قد أُعتُبِرتْ العجمة مع سكون الأوسط، في «ماه» و «وجور» – كما سبق – فلماذا لم تعتبر معه في «نوح» ؟

نقول في الجواب: إن اعتبار العجمة فيهما ليس لمنع الصرف، بل لتقوية السببين الآخرين – وهما التأنيث المعنوي والعلمية – حتى لا يزاحمهما سكونِ الأوسط، وهنا في (نوح) ليس سبب آخر (غير العجمْة) مع العلمية، حتى تكون العجمة لتقويتهما – كما كان في هند – وشَترٌ وإبراهيمُ غير منصرف لوجود الشرط الثاني فيهما، وهو تحرّك الأوسط في «شَتَرَ» والزيادة على ثلاثة أحرف في «إبراهيم».

أسماء الأنبياء عليهم السلام أكثرها غير منصرف: واعلم أن أسماء الأنبياء عليهم السلام ممتنعة عن الصرف إلا ستة، بل إلا ثمانية، وهي محمدٌ وصالحٌ وشعيبٌ وهودٌ (لكونها عربيةً، أي ليس فيها سبب آخر غير العلمية) ونوحٌ ولوطٌ (لسكون أوسطهما وإن كان فيهما عجمة) وشيثٌ وعُزيرٌ، وجعل سيبويه هوداً كنوح، أي أنه اسم أعجميٌ، ولكن صار منصرفاً لسكون الأوسط، وإلاّ ففيه العلمية والعجمة - والدليل على كونه أعجمياً أنه قبل إسماعيل عليه السلام، والعرب من وُلْدِ إسماعيل.

٦- الجمع القائم مقام السببين

وله شرطان: صيغة منتهى الجموع، وخلوّه عن التاء الذي يُبدَّلُ في حالة الوقف هاءً.

والمراد بصيغة منتهى الجموع: الصيغة التي لا تجمع جمع التكسير مرة أخرى؛ كأنّ جمعيتها وصلت إلى الانتهاء، فلا تقبلُ الجمعية بعد ذلك الانتهاء، ولذلك سمّيت «صيغة منتهى الجموع» وعلامة تلك الصيغة أن يكون أولها مفتوحاً وثالثها ألفاً بعده حرفان، كمساجد أو ثلاثة أوسطها ساكن كمصابيح، وقد تنتهي الجمعية جمع التكسير بمرة نحو مساجد، فإنه ما جمع مرّتين، بل مرّة واحدة، وقد تنتهي بمرّتين، نحو أكالب في جمع كلب، فإنه جمع أوّلاً بأكلب، ثمّ بأكالب، وأناعيم في جمع نَعَم، فإنه جمع بأنعام ثمّ بأناعيم.

واعلم أن الجمع المغيّر لبناء الواحد هو جمع التكسير لا الجمع

السالم، فمن الممكن أن لا يُجمع الاسم مرّة ثانية جمع التكسير، ويُجمع جمع السلامة، كما يجمع «أَيْمَنُ» على أيامن، ويجمع أيامن على أيامنين، ويجمع «صاحبة» على صواحب وهو على صاحبات.

والحكمة في اشتراط «صيغة منتهى الجموع» هي كون الجمعية مصونةً عن قبول التغيرّ، حتى تؤثّر في منع الصرف.

والوجه في اشتراط عدم دخول التاء الذي يبدّل عند الوقف هاءً أن تلك الصيغة لو كانت مع تاء كانت على زنة المفردات، كفَرازنَةٍ (جمع فِرزان) فإنها على وزن كراهيةٍ وطواعيةٍ، وهما بمعنى الكراهة والطاعة - الذين هما مفردان - فيدخل (بسبب وزن المفرد) في قوة جمعيته فتور، فلا تقوم مقام السببين، فيكون الاسم منصرفاً، وأما **فوارهُ** وأمثاله مما كان فيه لام الكلمة هاء فهي غير منصرفة، لأن هاءها ليس مبدلاً عن تاء التأنيث، بل هي أصلية.

ولا حاجة إلى زيادة قيد لإخراج «مدائني» عن صيغة منتهى الجموع؛ لأنه مفرد محض لا جمعية فيه لا في الحال ولا في المآل، وإنما الجمع «مدائن» وهو غير منصرف.

والحاصل أن صيغة منتهى الجموع على قسمين: ١- ما يكون بغير تاء نحو مساجد، ومصابيح. ٢- وما فيه تاء نحو فرزانةٌ، فالأول غير منصرف لوجود شرطها وهو عدم وجود التاء فيه، والثاني منصرف لوجود التاء وعدم وجود الشرط فيه.

الإشكالان وجوابهما: الأول: أنّ «حَضَاجِرَ» علم جنسٍ للضَبُعِ

(نوع من السبع يخرج الأموات من القبور ويأكلها) ويطلق على القليل والكثير، فلا جمعية فيه، فكيف يكون غير منصرف؟ لأن نفس صيغة منتهى الجموع ليست من أسباب منع الصرف، بل لابد من معنى الجمعية أيضاً فيها، وحضاجر ليس فيه معنى الجمعية، فالمناسب أن يكون منصرفاً.

والجواب عنه: أن حضاجر وإن لم يكن جمعاً باعتبار الاستعمال، ولكنه منقول عن الجمع، فباعتبار الأصلية صار غير منصرف، لا باعتبار الجمعية الحالية؛ لأنه كان في الأصل جمع حِضجِر بمعنى عظيم البطن، ثم سمّى به الضبع مبالغةً في عظم بطنها، كأنّ كل فرد منها جماعة من هذا الجنس.

وليس (حضاجر) علماً لأنثى الضبع، بل للجنس الشامل المذكر والمؤنث، فلا يكون فيه تأنيث ولا علمية حتى لا يحتاج إلى الجمع الأصلي، بل يحتاج إليه.

الإشكال الثاني: أنّ «سراويل» اسم جنس للثوب الذي يلبس بدل الإزار، ويطلق على الواحد والكثير، وليس فيه جمعية أصلاً، لا حالا ولا وضعاً، فكيف يكون غير منصرفٍ؟

والجواب عنه: بوجهين: **الأول:** أنهم اختلفوا في صرفه وعدم صرفه، وإذا كان منصرفاً فلا إشكال حتى يحتاج إلى الجواب. **والثاني:** أنهم اختلفوا أيضاً في أنه هل هو أعجمي أو عربي؟ - ١- فإذا كان أعجمياً فمنع صرفه - وهو الأكثر - لحمله على موازنه، أي لحمله

على ما يكون موازناً له من الجموع العربية، كأناعيم ومصابيح، فسراويل في حكم هذه الجموع من حيث الوزن، فهو وإن لم يكن من قبيل الجمع حقيقةً، ولكنه من قبيله حكماً.

ومن لطائف ابن الحاجب رحمه الله أنه أجاب عن الإشكال بحضاجز بتعميم الجمع أصلاً وحالاً، وعن الإشكال بسراويل بتعميمه إلى الحقيقي والحكمي، فلم يدّع وجود سبب آخر حتى يحتاج إلى الجواب.

٢- وإذا كان عربياً فمنع صرفه لأجل كونه جمع «سِرولة» تقديراً، لا أنه جمع حقيقي؛ لأنه في الحقيقة اسم جنس يطلق على الواحد والكثير؛ فإنه لما وُجدَ غير منصرف وكان فيه وزن الجمع لا معناه، ونفس الوزن بدون الجمعية معنىً لا يكون كافياً لسببيته لمنع الصرف قَدَّروا وفَرَضُوا أنه جمع سروالة، فكأنّه سمّى كل قطعة من السراويل «سروالة» ثمّ جمع لفظ «سروالة» على سراويل، فالمصنف (ابن الحاجب رحمه الله) جعل الجمعية قسمين: حقيقيةً وتقديريةً، كالعدل االتحقيقي والتقديري، ولكن لم يصرّح بالقسمة هنا، كما صرّح بها هناك.

مورد النزاع في نحو جوار (كل جمع منقوص على وزن فواعل)

ونحو جوارٍ، أي كل جمع منقوص على فواعل يائياً - كان - كجوار، «من جرى يجري» أو واويا، كدواعٍ «من دعايدعو» في حالتي الرفع والجر يكون كقاضٍ، يعني يكون رفعه وجره تقديراً ونصبه لفظاً

بالفتحة من غير تنوين، فصورته صورة قاضٍ في حذف الياء عنه، وإدخال التنوين عليه، تقول: جاءتني جوارٍ ومررت بجوارٍ، مثل جاءني قاضٍ ومررت بقاضٍ، وتقول في حالة النصب: رأيت جواريَ بإثبات الياء وفتحها، ففي حالة النصب لا إشكال، لأن الجمعية مع وزنها باقية، وإنما الإشكال في حالتي الرفع والجر لتغيّر الوزن وعدم بقاء الصيغة لأجل الإعلال، لأن بعد الألف فيه حرف واحد، فمحل النزاع هو حالتا الرفع والجرّ فقط.

وقد اختلف النحاة في أن نحو جوارٍ في هاتين الحالتين منصرف أو غير منصرف؟

١- فذهب بعضهم إلى أن الاسم منصرف والتنوين فيه علامة انصرافه، أي تنوين التمكن، لأن الإعلال المغيرّ لوزن الاسم يتعلق بجوهر الكلمة، فهو مقدّم على منع الصرف الذي هو من أحوال الكلمة وأوصافها بعد تمامها بالإعلال، فأصل جوارٍ في حالة الرفع جواريٌ بالضم والتنوين؛ لأن الأصل في الاسم الانصراف، فوقع الإعلال على ما هو الأصل من كونه منصرفا، ثم أسقطت الضمة للثقل، والياء لالتقاء الساكنين (بين التنوين والياء) فصار جوارٍ على وزن سلام وكلام، فلم يبق على صيغة منتهى الجموع، فهو بعد الإعلال أيضاً منصرف، والتنوين فيه للإنصراف - كما كان قبل الإعلال.

٢- وذهب بعضهم إلى أنه بعد الإعلال غير منصرف، لأن الجمعية معنىً مع صيغة منتهى الجموع موجودة فيه، فإن المحذوف

بمنزلة المقدّر، ولأجل أن المحذوف كالمقدّر لا يجري الإعراب على الراء، لأنه ليس آخر الكلمة، بل آخرها هو الياء هالمحذوفة، وإذا كان غير منصرف فالتنوين فيه تنوين العوض، فإنه لمّا أسقط التنوين الذي هو علامة الصرف، عُوِّضَ عن الياء المحذوفة هذا التنوين، وكذلك الحال في حالة الجرّ بلا تفاوت، وهو هو اختيار المصنف.

٣- وفي لغة بعض العرب إثبات الياء في حالة الجر كإثباته في حالة النصب، تقول: مررتُ بجواري (بفتح الياء) كما تقول: رأيتُ جواريَ، فصاحب هذه اللغة يجعل حالة الجرّ مثل حالة النصب، كما أنه يقدّم منع الصرف على الإعلال، أي يجعل الاسم غير منصرف أولاً لوجود صيغة منتهى الجموع فيه، ثم يعلّه، ففي هذه الصورة تكون الياء - في حالة الجرّ - مفتوحة، وبما أن الفتحة خفيفة لم يقع في هذه الحالة إعلال، وأمّا في حالة الرفع فأصل جوارٍ جواريُ بالضمة وبلا تنوين، فحذفت الضمة للثقل، وعوّض عنها التنوين، فسقط الياء لالتقاء الساكنين (الياء والتنوين) فصار جوارٍ، فعلى هذه اللغة لا إعلال قبل منع الصرف إلا في حالة واحدة، وهي حالة الرفع، بخلاف اللغة المشهورة فإن فيها الإعلال في حالتين كما عرفتَ.

التركيب: هو في اللغة: جعل الشيئ مركباً من أجزاء يحتاج بعضها إلى بعض.

وفي الاصطلاح: هوصيرورة كلمتين أو أكثر كلمةً واحدةً بحيث لا يكون أحد جزئيه حرفاً [1]، ولذلك النجم وبصري منصرفان، وإن

كانا علمين؛ لأن أحد جزئيهما حرف، وهو «أل» في الأول، وياء النسبة في الثاني.

شروط تأثير التركيب: وله ثلاثة شروط، واحد إيجابي، واثنان سلبيان، أما الإيجابي فكونه علماً ليأمن من الزوال، فيحصل له قوة التأثير في منع الصرف، وأما السلبيان فأحدهما أن لا يكون تركيباً إضافياً، لأن الإضافة تخرج المضاف إلى الصرف حتى يقبل الكسرة، فكيف تؤثر في المضاف إليه ضدّ الصرف، وثانيهما أن لا يشتمل على إسناد؛ لأن الأعلام المشتملة على الإسناد من قبيل المبنيات، فكيف تكون غير منصرف، نحو تأبّط شراً (أخذ الشر تحت إبطه) فإنها باقية حين العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية من الاشتمال على الإسناد والبناء، لأن التسمية إنما تكون بتلك الأعلام لدلالتها على قصة غريبة، فلو تطرق إليها التغيرّ لأمكن أن تفوت تلك الدلالة، ولمّا كان مثل سيبويه ونفطويه، ومثل خمسة عشر وستة عشر مبنياً - كما يأتي في بحث المبني - ما بقي الحامل على ذكر شرط يخرج هذه الأمور عن المركب أو التركيب.

مثال الاسم الذي فيه التركيب المعهود: نحو «بعبلك» فإنه علم لبلدة ومركب من بعل هو اسم صنمٍ وبكّ هو اسم صاحب هذه البلدة، فجعلا اسماً واحداً من غير أن يقصد بينهما أيّ نسبة إضافية كانت أو إسنادية أو غيرهما.

---

(١) وقيل: هو ضمّ كلمة إلى كلمة على وجه لا يكون بينهما نسبة.

٨- الألف والنون الزائدتان

ولهما وصفان: الزائدتان، والمضارعتان، أما تسميتهما بالزائدتين فإنهما من الحروف الزوائد العشر التي جمعت في قول القائل «اليوم تنساه» وفي قول الشاعر:

هويت السمان فشيبنني وكنتُ قدماً هويت السماناً

وأما تسميتهما بالمضارعتين فلمشابهتما بألفي التأنيث في منع دخول تاء التأنيث عليهما، وكونهما سبباً لمنع الصرف لأجل تلك المشابهة لا للزيادة، واعلم أن مدخولهما على قسمين: ١- إمّا اسم جامد، كعمران وعثمان. ٣- وإمّا صفةً مشتقةً، كسكران، وعطشان.

شرطهما: فإن كانتا في اسم جامد فشرطهما العلمية، أي كون مدخولهما علماً؛ ليمتنع دخول تاء التأنيث عليهما (لأن الأعلام تكون مصونة عن الزيادة والنقصان) فيتحقق ويتأكد شبههما بألفي التأنيث، كعمران، فإنه غير منصرف للعلمية والألف والنون الزائدتين.

وإن كانتا في صفة فاختلف في شرطهما، **فقيل:** شرطهما انتفاء وزن فعلانة في مونث تلك الصفة، سواء كان لها مؤنث (ولكن على وزن فعلى) أو لم يكن لها مؤنث قط، وفائدة انتفاء «وزن فعلانة» علم دخول تاء التأنيث عليهما لتبقى مشابهتهما بألفي التأنيث على حالها، ومن ثمّ كان «عريان» - إذا جعل علماً - منصرفا لوجود مؤنثه على وزن فعلانة وهي عريانة.

وقيل: شرطهما (بعد كون مدخولهما صفةً) وجود مؤنثها على

وزن فعلى؛ كسكران، فإن مؤنثه سكرى على وزن فعلى.

التفريع على هذا الشرط: فندمان إذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لكون مؤنثه ندمى دون ندمانة، وبمعنى النديم منصرف بالاتفاق، لوجود مؤنثه على فعلانة وهي ندمانة، دون فعلى وسكرانُ غير منصرف بالاتفاق لوجود مؤنثه على فعلى وهي سكرىٰ دون سكرانة على وزن فعلانة.

واختلف في لفظ «رحمان» منكّراً هل هو منصرف لعدم وجود مؤنثه على وزن فعلى، أو غير منصرف لعدم وجود مؤنثه على فعلانة؛ لأنه لم يُسمع له مؤنث، لا فعلى ولا فعلانة، بل هو صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره -تعالى لا على مذكر ولا على مؤنث.

٩- وزن الفعل وشرطه

هو في اللغة: عبارة عن الهيئة الحاصلة للفظ الفعل من ترتيب حروفه وحركاته وسكناته.

وفي الاصطلاح: وجود تلك الهيئة في اسم من الأسماء، ولذلك عرفه الشارح بقوله: هو كون الاسم على وزن يعدّ من أوزان الفعل، ولا شك أن نفس وجود هذا الوزن في الاسم لا يكفي لمنع صرفه، بل شرطه لسببية منع الصرف أحد الأمرين: ١- إمّا أن يختص هذا الوزن في لغة العرب بالفعل، حتى لا يوجد في الاسم العربي إلا منقولاً من الفعل، نحو شَـمَّرَ، وبَذَّرَ. وعَثَّرَ، وخَضَّمَ، كلها على وزن صيغة الماضي المعلوم من باب التفعيل، فـ : «شَـمَّرَ» معناه الفعلي جمع ذيله

واعلم أن «أربع» إذا جعل علماً يكون غير منصرف لأجل العلمية ووزن الفعل، مع أنه يقبل التاء في المعدود المذكر، كما تقول أربعة رجال، وكذلك «أسود» غير منصرف للوصفية ووزن الفعل، وهو يقبل التاء، لأنه يقال للحية الأنثى أسودة، وهما غير منصرفان.

والجواب: أن المراد من قبول التاء قبولها قياساً وباعتبار أصل الوضع، فلاشك أن دخول التاء على أربع» ليس مطابقاً للقياس، لأن القياس هو دخول التاء في عدد المؤنث لا في عدد المذكر.

وأن أسود باعتبار وصفيته الأصلية لا يقبل التاء، لأن معناه شيئ ذو سَواد، وإنما جاء التاء بعد جعله اسماً للحية السوداء.

ثمرة الشرط الثاني: ومن أجل لشتراط عدم قبول التاء يكون أحمر غير منصرف لوجود الشرطين فيه، وهما الزيادة في أوله وعدم قبوله التاء، ويكون «يَعْمَلٌ» منصرفاً لقبوله التاء لمجيئ يعملةٌ للناقة القوية على العمل والسير.

التمهيـــد

واعلم أن أسباب منع الصرف باعتبار شرطية العلمية أو سببيتها لها على ثلاثة أقسام: **أحدها** ما لا يحتاج إلى العلمية شرطاً، كالعدل ووزن الفعل، (ف) «ثلاث» و«مثلث» غير منصرفين لأجل العدل والوصفية، ولا علمية فيهما، وكذلك أحمر غير منصرفٍ لوزن الفعل والوصفية، وقد يحتاجان إليها سبباً كما في أحمد وعمر. **والثاني**: ما لا يحتاج إلى العلمية أصلاً، كالجمع وألفا التأنيث، والوصف، **والثالث**:

Scanned with CamScanner

ما يحتاج إلى العلمية شرطاً وسبباً، كالتأنيث - اللفظي والمعنوي، والعجمة، والتركيب، والألف والنون الزائدتان، فإن كل واحد من هذه الأسباب الأربعة مشروط بالعلمية.

طريق تنكير العلم وجعل غير المنصرف منصرفاً

وما فيه علمية مؤثرة إذا نكّر صرف، أي كل اسم غير منصرف توجد فيه العلمية **مؤثّرةً، إمّا لأجل** السببية كما في العدل ووزن الفعل، وإمّا لأجل الشرطية، كما في التأنيث - اللفظي والمعنوي - والعجمة، والتركيب والألف والنون المزيدتين إذا جعل ذلك الاسم نكرةً صار منصرفاً؛ لأنه إما أن يبقى بلاسبب كما في الأربعة الأخيرة؛ فإن انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط، وإمّا أن يبقى مع سبب واحد فقط، كما في الأولين.

ولتنكير العَلَم طريقان: **الأول:** أن يؤوّل العلم بواحد من الجماعة المسمّاة بذلك العَلَم، يعني أريد من زيد فرد غير معينّ مسمّى بزيد، أي فرد كان؛ لأن المسمّى بزيد كثيرون، كما تقول: هذا زيد، وتريد به شخصاً معيناً، ورأيت زيداً آخر، أي فرداً غير معينّ مسمّىً بزيد بقرينة توصيفية بآخر نكرةً.

والثاني: أن يُذكَرَ العَلَمُ ويراد به الوصف الذي هو مشهور به، كما يقال: «لكل فرعون موسى» وليس المراد من فرعون الطاغي المعروف، ولا من موسى الرسول الذي كلّمه الله تكليماً، بل معناه

لكل مبطل محق، فـ «مُحقّ ومُبطل» نكرة أريد بهما كل من يتّصف بالحق والباطل، والدعوة إليهما.

التضاد بين العدل ووزن الفعل: وهما متضادان؛ لأن للأسماء المعدولة أوزاناً مخصوصةً بالاستقراء ليس شيئ منها من أوزان الفعل المعتبرة لمنع الصرف، فلا يكون مع العلمية إلا أحدهما، إما العدل وإما وزن الفعل.

الإشكال وجوابه: أمّا الإشكال: فإن القول بتضادهما غير صحيح؛ لأن «اِصْمِتْ» بكسر الهمزة والميم (علماً للمفازة) من أوزان فعل الأمر، مع وجود العدل فيه؛ فإنه أمر من «صَمَتَ يَصْمُتُ» (نصر ينصر) وقياسه أن يأتي بضمتين (ضم الهمزة والميم) ولكن لمّا جاء بكسرتين علم أنه معدول عمّا فيه ضمّتان.

وأما الجواب: فإن كون «اِصْمِتْ» معدولاً عن «اُصمُت» أمر غير محقق لم يثبت بالدليل؛ لجواز مجيئ «اِصمِت» من «صَمَتَ يَصْمِتُ» (ضرب يضرب) وإن لم يكن هذا الورود مشهوراً، فالأوزان التي يوجد فيها العدل تحقيقاً أو تقديراً لا تجامع وزن الفعل.

نعم، يوجد في «آخر» (اسم التفضيل) العدل ووزن الفعل كلاهما.

والجواب الثاني: أن مجرد وجود أصل محقّقٍ لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي، بل لابد من وجود أمرين آخرين، أي شرطين: الأول اقتضاء منع الصرف اعتبار العدل، والثاني اعتبار خروج الصيغة عن

Scanned with CamScanner

ذلك الأصل، وفي «اِصمِتْ» لا يقتضي منعُ الصرف اعتبار العدل، ولا خروج الصيغة لوجود السببين فيه غير العدل، وهما العَلمية والتأنيث، وكذلك في «آخر» لا حاجة إلى اعتبار العدل؛ لوجود الوصفية ووزن الفعل فيه، فلم يبق الإشكال في «آخر» أيضاً.

اختلاف سيبويه والأخفش تلميذه

واعلم أنه إذا كان في اسمٍ الوصفية ووزن الفعل، نحو أحمر، أو الوصفية والألف والنون الزائدتان، مثل سكران، لاشك أنه غير منصرف لوجود السببين فيه، ثم إذا جعل ذلك الاسم علماً تزول الوصفية؛ للمنافاة بين الوصفية والعلمية؛ إذ الوصفية تدل على العموم والنكارة، والعلمية تدل على الخصوص والتعينّ، فبعد جعله علماً أيضاً يكون غير منصرف لوجود وزن الفعل والعلمية، أو الألف والنون الزائدتين مع العلمية، ثم إذا نكّر (بعد العلمية) هل يصير منصرفاً لبقاء سبب واحد، أو يكون غير منصرف لعود الوصفية الأصلية؟ فقد اختلف فيه سيبويه والأخفش:

١- فاعتبر سيبويه (بعد التنكير) الوصفية الأصلية وجعل أحمر وأمثاله غير منصرف للوصفية الأصلية (العائدة بعد زوال العلمية) وسبب آخر كوزن الفعل (في أحمر) والألف والنون المزيدتين (في سكران)

وقد أورد على سيبويه بأنه كما لا مانع من اعتبار الوصفية الأصلية لا باعث على اعتبارها أيضاً، فلم اعتبرها، وذهب إلى ما هو

خلاف الأصل، أعني عدم الانصراف؟

وقيل في الجواب عنه: إن القياس على أسود وأرقم هو الباعث على اعتبار الوصفية الأصلية؛ لأنهما مع زوال الوصفية الأصلية عنهما غير منصرفين في حين غلبة الاسمية على الوصفية فيهما، وقيل في ردّ هذا الجواب: إن قياس مثل أحمر على أسود وأرقم غير صحيح؛ لأن الوصفية ما زالت عنهما بالكلية، بل بقي فيهما شائبة من الوصفية؛ لأن الأسود اسم للحية السوداء، والأرقم اسم للحية التيّ فيها سواد وبياض، ففيهما شمّة الوصفية، فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في أحمر بعد التنكير، لأن الوصفية قد زالت عنه باكلية، فقياسه عليهما قياس مع الفارق، فرجّح الشارح الجامي رحمه الله مذهب الأخفش الآتي، وقال: «وهذا القول أظهر».

٢- وذهب الأخفش إلى أن مثل أحمر علماً بعد التنكير منصرف؛ فإن الوصفية الأصلية قد زالت بالعلمية، والعلمية بالتنكير، والزائل لا يعتبر من غير ضرورة، فلم يبق فيه إلا سبب واحد، وهو وزن الفعل في أحمر، والألف والنون الزائدتان في سكران، وهذا القول (قول الأخفش) أظهر، لأن الوصف المعدوم من كل وجه لا يؤثر في منع الصرف.

جواب سؤال نشأ من اعتبار الوصفية الأصلية

ومن اعتبار الوصف الأصلي بعد التنكير في مثل أحمر علماً لا يلزم

اعتباره في حال العلمية أيضاً حتى يلزم كون حاتم [١] وأمثاله غير منصرف للوصفية الأصلية والعلمية؛ لأن في اعتبار الوصفية الأصلية مع العلمية جمعاً بين المتضادّين لأجل حكم واحد، وهو منع الصرف، نعم يمكن اعتبار الوصفية الأصلية مع سبب آخر غير العلمية، كما في أسود وأرقم، حيث اعتبرت الوصفية الأصلية مع وزن الفعل.

وقد أورد على هذا الدليل بأنّ التضاد إنما يكون بين الوصفية المحقّقة وبين العلمية، لا بين الوصفية الزائلة والعلمية، فمن اعتبار الوصفية الأصلية والعلمية في حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين.

وقيل في الجواب: إن تقدير أحد الضدّين بعد زواله مع ضد آخر لأجل حكم واحد، وإن لم يكن من قبيل اجتماع الضدين حقيقة، ولكن يشبهه، فاعتبارهما معاً غير مستحسن، فمعنى قوله: «يلزم اعتبار المتضادين في حكم واحد» يلزم اعتبارهما صورةً وشبهاً، وهذا غير محمود عند البلغاء.

متى تدخل الكسرة على غير المنصرف؟

وجميع أنواع غير المنصرف ينجرّ بالكسر لأجل دخول لام التعريف عليه، أو لأجل كونه مضافاً، سواء كان ذلك الكسر لفظاً، كما في مررت بمساجدكم، أو تقديراً، نحو لقيت بحبلاكم، وكذا الحكم في مررت بالمساجد ومررت بالحبلى، وإنما زيد قوله: «بالكسر»

(١) واعلم أن معنى الحتم هو الوجوب، والحاتم الواجب، والمراد من أمثال حاتم كل عَلَم كان في الأصل وصفاً ثم جعل علماً.

بعد قوله: «ينجر» لأن الانجرار قد يكون بالفتح، أي يكون الجرّ تابعاً للنصب كما في غير المنصرف، و لم يقل: «ينكسر» بدون ذكر الانجرار؛ لأن الكسر يطلق على الحركات البنائية أيضاً، فيتوهم صيرورته مبنياً.

المذاهب في أن الاسم في هذه الحالة منصـــرف أو غيـــر منصرف؟

أي هل يصير الاسم بعد دخول اللام أو الإضافة منصرفاً أو هو غير منصرف، ولكن يقبل الكسرة؟ وللنحاة فيه اختلاف:

١- فمنهم من ذهب إلى أنه منصرف مطلقاً، (بقيت العلتان فيه بعد دخول اللام أو الإضافة أو لم تبق) لأن عدم انصراف الاسم كان لمشابهته الفعل، فلمّا ضعفت تلك المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم - أعني اللام أو الإضافة - صارت جهة الاسمية قوية، فرجع إلى أصله الذي هو الصرف، فدخله الكسر دون التنوين لعدم اجتماعه مع اللام والإضافة.

٢- ومنهم من ذهب إلى أنه غير منصرف مطلقاً، وأمّا دخول الكسر مع كونه غير منصرف، فإن الممنوع من غير المنصرف أصالة هو التنوين، وعدم دخول الكسر إنما يكون بتبعية التنوين، ولمّا ضعفت مشابهته بالفعل لم تؤثر إلا في سقوط التنوين دون تابعه، وهو الكسر، فعاد الكسر إلى حاله، وسقط التنوين لامتناعه من الصرف.

٣- ومنهم من ذهب إلى أن العلتين إن كانتا باقيتين مع اللام أو الإضافة فالاسم غير منصرف، وإن زالتا معاً أو زالت إحداهما كان

منصرفاً، وبيان ذلك الزوال أن العلمية تزول باللام والإضافة، فإن كانت العلمية شرطاً للسبب الآخر زالتا معاً، كما في إبراهيم[1]، وإن لم تكن شرطاً كما في أحمد زالت إحداهما وإن لم يكن هناك علمية كما في أحمر (لأن فيه الوصفية المانعة عن العلمية) بقيت العلتان على حالهما، وهذا القول الثالث أنسب بما عرّف به المصنف غير المنصرف من قوله: «ما فيه علتان من علل تسع أو واحدة منها تقوم مقامهما» يعني متى كانت العلتان فيه كان غير منصرف، وإذا زالتا أو إحداهما صار منصرفا.

بحث المرفوعات

ولابد هنا من ذكر أمور تسعدنا في إدراك المباحث الصعبة القادمة:

أولاً: «المرفوعات» واحدها مرفوع، لا «مرفوعة» لأن الموصوف بالمرفوعية هو الاسم دون الكلمة، والاسم مذكّر، فلازم أن يكون وصفه أيضاً مذكراً، وأمّا الجمع بالألف والتاء فلا يكون مختصاً بالمؤنث، بل صفة المذكر الذي لا يعقل أيضاً يجمع كذلك مطرداً، كالصافنات للذكور من الخيل، وجِمالٍ سجلاتٍ، أي ضخمات، والأيام الخاليت، فالصافنات، والسجلات، والخاليات صفات للفرس،

---

(١) يعني بعد دخول اللام أو الإضافة على إبراهيم تزول العلمية وتلغو العجمة المشروطة بها، وأمّا أحمد فبعد دخولهما يبقى فيه وزن الفعل، وأمّا أحمر فيبقى فيه وزن الفعل والوصفة.

والجمل واليوم - والثلاثة مذكر.

وثانياً: الفرق بين الماهية والحقيقة: أن ما به تكون ذات الشيئ ثابتةً وباقيةً يقال لها حقيقة الشيئ، لأنّ وجوده وثبوته بها، وإذا سئل عن تلك الحقيقة فإنما يسئل بكلمة «ما هي» كما يقال حقيقة الملك ما هي؟ وحقيقة الجنّ ما هي؟ وحقيقة الإنسان ما هي؟ وأمثالها، فذات الشيئ باعتبار وجودها وثبوتها في نفسها يقال لها الحقيقة، وباعتبار وقوعها في جواب السؤال بما هي يقال لها الماهية.

وثالثاً: إنما يمكن التعريف للماهيات الكليات لا الجزئيات، لأن الجزئيات مختلفة ومتغيرّة ومتعددة أي كثيرة لا يمكن ضبطها وإحصائها، فالجزئيات لا تكون معرِفة ولا معرّفةً، وإنما يمكن تعريفها بالحواسّ.

تعريف الاسم المرفوع: هو ما اشتمل على علم الفاعلية، أي ما كان مشتملاً على علامة كون الاسم فاعلاً، وهي الضمة، (في المعرب بالحركة) والواو (في الأسماء الستة وجمع المذكر السالم وما يلحق به) والألف (في التثنية وما يلحق بها).

وذلك الاشتمال على ثلاثة أقسام: ١- أن يكون الاسم موصوفاً بتلك العلامة لفظاً، نحو جاءني زيد. ٢- وأن يكون موصوفاً بها تقديراً نحو رأيت حبلى. ٣- وأن يكون موصوفاً بها محلاً، نحو قام هؤلاء.

مفهوم الرفع محلا: ومعنى الرفع المحلي أن الاسم في محل لو كان ثَمّ معرب لكان مرفوعاً لفظاً أو تقديراً، فلا يمكن اختصاص الرفع بما

عدا الرفع المحلي، لأنه يبحث في علم النحو عن أحوال الفاعل إذا كان مضمراً متصلاً أيضاً - كما سيجيئ -.

أقسام الاسم المرفوع

وله ثمانية أقسام: ومنها الفاعل.

١- **تعريف الفاعل:** ولم نتصدّ لبيان وجه تقديمه، لأنه ليس من المسائل، بل من لطائف الأساليب وربط بعض أجزاء الكلام ببعض، ولا يتفرع عليه مسألة شرعية ولا نحوية.

وهو ما أسند إليه الفعل، أو شبهه على طريقة قيام أحدهما به، وكان مقدّما عليه، نحو أعجبني أن ضربتَ زيداً، فإن «أن ضربت زيداً» اسم حكمي أسند إليه فعل «أعجبني» وهو مقدّم عليه.

واعلم أن المراد بالإسناد إسناد أحدهما إليه بالأصالة لا بالتبعية، فلا يقال لتابع االفاعل (من النعت والبدل والتأكيد وغيرهما) فاعل بالأصالة، وهذا هو المراد في تعريف جميع أنواع المرفوع والمنصوب والمجرور، بقرينة ذكر التوابع فيما بعد.

٢- والمرذا بـ «شبه الفعل» ما يشبهه في العمل، مثل اسم الفاعل، والصفة المشبهة، والمصدر، واسم الفعل، وأفعل التفضيل، والظرف، فإن الفاعل يشمل فاعل هذه الصفات أيضاً، فلابد من زيادة قوله: «أو شبهه».

٣- وفائدة تقديم الفعل أو شبهه على الفاعل الاحتراز عن زيد في «زيدٌ ضَرِبَ» حتى لا يدخل في تعريف الفاعل؛ لأن الضمير في

«ضرب» راجع إلى زيد، وإسناد ضرب إلى ذلك الضمير، فتقديم زيد كتقديم الضمير الراجع إليه، فيلزم أن يكون الفاعل - وهو زيد - مقدّما على الفعل، ولكنّ لمّا قلنا «وكان الفعل أو شبهه مقدّما عليه» خرج زيد عن تعريف الفاعل؛ لأن الفعل ليس مقدّما عليه، بل على الضمير الراجع إليه.

٤- وكذلك المراد من «التقديم» الوجوبي منه، فخرج عن تعريف الفاعل «من يكرمك» في قول القائل «كريم من يكرمك» فإنه يصدق عليه أنه أستند إليه شبه الفعل وهو كريم، وقدّم عليه أيضاً، فيلزم أن يكون الموصول مع الصلة فاعلاً مع أنّ «من» مبتدأ، ولكن لمّا كان تقديم «كريم» غير واجب خرج عن تعريف الفاعل ودخل في تعريف المبتدأ الذي قدّم عليه خبره.

٥- واعلم أن الفعل يكون مقدّماً على نوع الفاعل وجوباً، وأمّا تقديم الخبر فقد يكون واجباً في مثال خاص كتنكير المبتدأ، ولا يكون تقديم نوع الخبر واجباً، فلا يرد «في الدار رجل» بأن تقديم الظرف واجب، فيلزم أن يكون رجل فاعلاً، لأن الظرف خبر، وتقديم نوع الخبر ليس بواجب.

٦- وطريق قيامه بالفاعل أن يكون الفعل المسند على صيغة المعلوم أو على ما في حكم صيغة المعلوم، كاسم الفاعل والصفة المشبّهة، فخرج بهذا القيد (على طريقة قيامه به) مفعول مالم يسمّ فاعله عن تعريف الفاعل، كزيد في «ضُرِبَ زيدٌ» على صيغة المجهول؛

لأن إسناد الفعل المجهول إلى «زيد» على طريق وقوعه عليه، لا على طريق قيامه به.

وضرورة زيادة هذا القيد (طريق قيامه به) إنما تكون عند ابن الحاجب، فإنه لا يجعله داخلاً في الفاعل، وأمّا الزمخشري صاحب «المفصّل» فجعله داخلاً فيه، فعلى هذا لا حاجة إلى هذا القيد، بل الواجب تركه.

مثال ما أسند إليه الفعل نحو زيد في «قام زيد» ومثال ما أسند إليه شبه الفعل نحو أبوه في «زيد قائم أبوه» ففي الأول قام فعل وزيد فاعله، وفي الثاني قائم اسم الفاعل اعتمد على المبتدأ وأبوه فاعله.

الأصل في الفاعل

والأولى في الفاعل أن يكون متصلاً بالفعل أو شبهه، من غير أن يكون بينه وبين الفعل أو شبهه شيئ من معمولات الفعل سواه؛ لأنه كالجزء من الفعل أو شبهه لشدة احتياج الفعل إليه، ولأجل ذلك جاز «ضَرَبَ غلامَه زيدٌ» لتقدم مرجع الضمير (وهو زيد) رتبةً؛ لأنه فاعل، والأصل فيه تقدّمه على المفعول، فلا يلزم الإضمار قبل الذكر إلا لفظاً، ولا حرج فيه، وامتنع «ضَرَبَ غلامُه زيداً» للزوم الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبةً؛ لأن المفعول متأخر في الرتبة، كما أنه متأخر في اللفظ، وذلك غير جائز عند الجمهور.

وأمّا عند الأخفش وابن جنيّ فيجوز الإضمار قبل الذكر لفظاً

ورتبةً، ومستندهما قول الشاعر:

جزى ربّه عني عدي بن حاتم   جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

وفيه ضمير «ربّه» المتصل بالفاعل راجع إلى عدي، وهو مفعول متأخر، فعلم من كلام الشاعر الفصيح جوازه.

وأجيب عنه بجوابين: الأول: أن هذا لضرورة الشعر، والمراد عدم جوازه (الإضمار قبل الذكر) في سعة الكلام. والثاني: أنه لا نسلّم أن الضمير (في ربّه) راجع إلى عدي، بل إلى المصدر (الجزاء) الذي يدل عليه الفعل (جزى) أي ربّ الجزاء، كما في قوله تعالى: ﴿إعدلوا هو أقرب للتقوى﴾ أي العدل المفهوم من «إعدلوا».

مواضع وجوب تقديم الفاعل

ويجب تقديم الفاعل على المفعول به في أربعة مواضع:

١- **الأول**: أن لا يكون إعراب الفاعل والمفعول به لفظياً، ولم تكن هناك قرينة[1] أخرى تدل على الفاعلية أو المفعولية، وخيف اللبس بينهما، نحو ضرب موسى الفتى.

٤- **والثاني**: أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً بالفعل نحو: ضَربتُ زيداً - في الضمير البارز - وزيد ضَربَ غلامَه - في المستتر-.

٣- **والثالث**: أن يقع مفعـــول ذلك الفـــاعل بعد إلاّ، نحو: ما

---

(١) وتلك القرينة قد تكون لفظية نحو ضربت الفتى الحبلى، وقد تكون معنوية، نحو أكل الكمثرى يحيى.

ضرب زيدٌ إلاّ عمراً.

٤- والرابع: أن يقع مفعوله بعد معنى إلاّ، نحو إنما ضَرَبَ زيد عمراً.

أمّا في الصورة الأولى فللتحرز عن الالتباس (التباس الفاعل بالمفعول وعكسه).

وأمّا في الصورة الثانية (صورة اتصال ضمير الفاعل) فلمنافاة الاتصال الانفصال (يعني لا يمكن انفصال الضمير وتأخيره عن المفعول).

وأمّا في الصورة الثالثة (وقوع المفعول بعد إلاّ) فلئلا ينقلب الحصر المطلوب، فإن المفهوم من قول القائل (في تقديم الفاعل) «ما ضرب زيدٌ إلا عمراً» انحصار ضاربية زيد في عمرو، أي ضرب زيد عمراً لا شخصٌ آخر، مع إمكان أن يكون عمرو مضروباً لشخص آخر أيضاً، والمفهوم من قوله (في تأخير الفاعل) «ما ضَرَبَ عمراً إلا زيدٌ» انحصار مضروبية عمرٍو في زيد مع جواز أن يكون زيد ضارباً لشخص آخر أيضاً.

وأمّا في الصورة الرابعة (وقوع المفعول بعد معنى إلا) نحو إنما ضَرَبَ زيد عمراً، فإن الحصر يكون هنا في الجزء الأخير (فاعلاً كان أو مفعولاً) فلو أخّر الفاعل، وقيل: إنما ضرب عمراً زيد، لانقلب المعنى؛ لأنه يكون المعنى انحصار مضروبية عمرٍو في زيد، مع أن المطلوب في التقديم انحصار ضاربية زيد في عمرٍو وإن كان عمرو مضروباً لشخص

آخر.

مواضع وجوب تأخير الفاعل

ويجب تأخير الفاعل في أربعة مواضع:

الأول: إذا اتصل بالفاعل ضمير مفعول، نحو: ضَرَبَ زيداً غلامُه.

والثاني: أن يقع الفاعل بعد إلا، نحو: ما ضَرَبَ عمراً إلا زيدٌ.

والثالث: أن يقع الفاعل بعد معنى إلاّ، نحو: إنما ضرب عمراً زيدٌ.

والرابع: أن يكون المفعول ضميراً متصلاً بالفعل والفاعل غير ضمير متصل بالفعل، نحو: ضَربَكَ زيدٌ.

أمّا في الصورة الأولى فلئلا يلزم الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبةً، وأمّا في الصورة الثانية (وقوع الفاعل بعد إلا) والصورة الثالثة (وقوعه بعد معنى إلا) فلئلا يتغير الحصر المطلوب، وهو انحصار الضاربية في زيد.

وأما في الصورة الرابعة (كون المفعول ضميراً متصلاً بالفعل، والفاعل غير متصل) فلمنافاة الاتصال الانفصال؛ لأن إيراد الفاعل غير الضمير (كما في المثال المذكور) بين الفعل والمفعول الذي هو ضمير متصل لا يمكن مع بقاء الاتصال.

نعم، إذا كان الفاعل أيضاً ضميراً متصلاً بالفعل، نحو ضَرَبْتُكَ وجب تقديم الفاعل في هذه الصورة.

***

جواز حذف الفعل بدون الفاعل

ويجوز حذف الفعل (بدون الفاعل) عند وجود القرينة الدالة على الفعل المحذوف في الموضعين:

الأول: في جواب سؤال محقّق، نحو «زيدٌ» في جواب من قال: «من قام؟» فجاز لك أن تقول: قام زيد، وجاز أن تقول «زيدٌ» بحذف قام، والقرينة هو السؤال، فإن السؤال كان عمّن يوجد فيه القيام. وإنما قيل: المحذوف في هذه الصورة هو فعل قام المقدّر قبل زيد، لا قام الذي هو خبره والمقدر بعده؟ لأن في صورة حذف الخبر يلزم حذف الجملة؛ فإن في تقدير «زيد قام» يكون في «قام» ضمير راجع إلى زيد هو فاعل «قام» وتكون الجملة (قام مع ضميره) خبراً عن زيد، والتقليل في الحذف أولى وأحرى.

والثاني: في جواب سؤال مقدّر كما في قول الشاعر:

لِيُبكَ يزيد ضارع لخصومة   ومختبط مما تطيح الطوائح

واعلم أن «لِيُبْكَ» إنما يكون استشهاداً على البناء للمفعول، وأمّا على البناء للفاعل «لَيَبكِ» ونصب «يزيد» فليس ممّا نحن فيه لكون الفعل مذكوراً فـ «يزيداً» مرفوع على أنه نائب فاعل لقوله «ليبك» و «ضارعٌ» بمعنى عاجز فاعل لفعل محذوف، فكأنّ سائلاً سأل وقال: من يبكيه؟ أي من يبكي على يزيد؟ فقال الشاعر يبكيه ضارعٌ ومختبطٌ أي عاجز وسائل من غير وسيلة، فالقرينة على الفعل المحذوف هو السؤال المقدّر.

ومعنى البيت: فَلْيَبكِ على يزيد بن نهشل من هو عاجز عن مقابلة الخصوم ودفعهم؛ فإن يزيد كان ظهيراً وعونا للعجزة والأذلاء، وليبك عليه من هو سائل وليس عنده أية وسيلة؛ لأجل أن المهلكات تهلك ماله وما يتوسل به إلى تحصيل المال، فيزيد كان معطى السائلين ومنجي الهالكين ومحافظ أموالهم، ومعنى قوله: «مما تطيح الطوائح» من أجل إهلاك المهلكات ماله، فـ «ما» مصدرية «وتطيح» تهلك و «الطوائح» المهلكات.

وجوب حذف الفعل بدون الفاعل

ويجب كون الفعل محذوفاً في كل موضع مُحذِفَ الفعل ثمّ فسّر ذلك الفعل لرفع الإبهام الناشيئ من الحذف؛ لأنه لو ذكر المُفَسّر نفسه لم يبق المفسّر مفسِّراً بل صار حشواً، مثاله نحو قوله تعالى: ﴿وإنْ أحد من المشركين استجارك﴾ فتقدير الآية: وإن (استجارك) أحد من المشركين استجارك، فأحد فيها فاعل لفعل محذوف وجوباً، وهو «استجارك» الأوّل الذي فُسِّرَ بـ «استجارك» الثاني، ولابد في الحذف الوجوبي من أمرين: ١- **القرينة**، وهي هنا دخول «إن» الشرطية على الاسم (أحد) . ٢- **والنائب عن المحذوف**، وهو المفسِّر (استجارك الثاني) فإنه قائم مقام المفَسّر وهو «استجارك» الأول المحذوف.

وأمّا إذا كان الإبهام في المفَسّر عند ذكره أيضاً، فلابد من الجمع بين المفسّر والمفسِّر، نحو جاءني رجل أبي زيد، فإن في الرجل إبهاماً مع ذكره، وبعد ذكر زيد يزول الإبهام، فصار الجمع بينهما أولى، ولا

يصح كون «أحد» (في الآية) مبتدأ، لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لابد له من الفعل.

جواز حذف الفعل والفاعل معاً

وقد يحذف الفعل والفاعل معاً نحو «نعم» في جواب القائل: «أقام زيد؟» فتقول «نعم» أي قام زيد، فحذفت الجملة الفعلية وذكر «نعم» بدلها، وإنما يكون هذا الحذف جائزاً لوجود القرينة وهي السؤال، وعدم ما يقوم مقامها، ويفيد فائدتها مثل المفسِّر، فلا يكون في ذكر الجملة نفسها استدراكاً، كما يلزم في ذكر المفسَّر مع المفسِّر، وقد مر أن الحذف الوجوبي لابد فيه من أمرين.

وإنما اعتبر المحذوف جملة فعلية، أي نعم قام زيد، ولم يعتبر جملة اسمية، أي نعم زيد قام، ليكون الجواب مطابقاً للسؤال في كونه جملة فعليةً، ويكون المحذوف قليلاً، فإن في «قام» ضمير راجع إلى زيد.

تنازع الفعلين

ولابد - قبل الخوض في البحث - من معرفة أمور:

١- **الأول:** معنى تنازع الفعلين في اسم: هو أن يتوجها إليه بحسب المعنى، ويصح - مع وقوعه في ذلك الموضع - أن يكون معمولا لكل واحد منهما على سبيل البدلية، فلا يصح التنازع في الضمير المتصل؛ لأنه معمول لما اتصل به، ولا في الضمير المنفصل لعدم إمكان قطع النزاع.

٢- والثاني: أن محل التنازع ليس مختصاً بالفعل، بل يجري في شبه الفعل أيضاً، نحو زيد معطٍ ومكرم عمراً، وبكر كريم وشريف أبوهِ، ففي الأول التنازع في المفعولية، وفي الثاني في الفاعلية، فتخصيص الفعل في الذكر لأصالته في العمل.

٤- والرابع: أن التنازع يقع في أكثر من الفعلين أيضاً، فذكر الفعلين اقتصار على أقلّ ما يمكن فيه التنازع، وهو الاثنان.

٥- والخامس: أنّ في قطع التنازع في الضمير المنفصل الواقع بعدهما ثلاثة مذاهب: ١- فعند الكسائي يقطع بالحذف، نحو ما ضرب وأكرم إلاّ أنا، فأصل الكلام عنده ما ضرب إلا أنا وأكرم إلا أنا، فحذف عن الأول حرف الاستثناء مع ضمير «أنا».

٢- وعند الفراء يعملان معاً، ولكن أنكر عليه النحاة.

٣- وأمّا عند الجمهور فلا يمكن قطعه؛ لأن طريق القطع عندهم هو الإعمال لأحدهما والإضمار في الآخر، وإضمار الضمير غير ممكن.

صور التنازع الممكنة

١- الأولى: أن يقتضي الفعلان الفاعل، نحو ضربني وأكرمني زيد.

٢- والثانية: أن يقتضي كل منهما مفعولاً، نحو ضربت وأكرمت زيداً.

٣- والثالثة: أن يقتضي الأول فاعلاً والثاني مفعولاً، نحو ضربني

وأكرمت زيداً. وأمّا نحو ضَرَبَ وأهان زيد عمراً، فمن قبيل اجتماع الصورتين الأوليين، وليس بقسم مستقل.

٤- **والرابعة:** أن يقتضي الأول مفعولاً والثاني فاعلاً، نحو ضربتُ وأكرمني زيد.

مذاهب الأئمة في طريق قطع التنازع

١- **الأول:** مذهب نحاة البصرة، فإنهم يختارون إعمال الفعل الثاني لقربه، وإن جاز إعمال الفعل الأول أيضا عندهم.

٢- **والثاني:** مذهب نحاة الكوفة، وهم يختارون إعمال الفعل الأول - مع جواز إعمال الثاني - لسبق الفعل الأول وعدم الإضمار قبل الذكر - لو أضمر في الثاني -.

٣- **والثالث:** مذهب الكسائي، فإنه يقول بحذف الفاعل عن الأول إذا أعمل الفعل الثاني. نحو ضربني وأكرمني زيد.

٤- **والرابع:** مذهب الفراء فإنه يقول: لا يجوز إعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الفعل الأول الفاعل، لأنه إما يلزم الإضمار قبل الذكر في الفعل الأول، وإمّا يلزم حذف الفاعل فيه، نحو ضربني وأكرمني زيد.

١- فإن أعملتَ الفعلَ الثاني كما هو مختار البصريين [١]-أضمرتَ الفاعلَ في الفعل الأول إذا اقتضى الفاعل كما في المثال المذكور، وأمّا لزوم الإضمار قبل الذكر فلا بأس به في العمدة (غير المفعول) إذا كان بشرط تفسير مرجعه، كما في قوله تعالى: ﴿قل هو الله أحد﴾ ولكن في ذكره مع الفعل الأول تكرار، وحذفه ممنوع عند

الجمهور، لعدم وجود شيئ يقوم مقامه، [٢]- وأمّا الكسائي فلا يقول بإضمار الفاعل، بل بحذفه تحرزاً عن الإضمار قبل الذكر، ففي «ضربني وأكرمني الرجلان» يكون تقدير الكلام بعد إعمال الثاني - عند البصريين - ضرباني وأكرمني الرجلان، ويكون تقدير الكلام عند الكسائي ضربني (بحذف الفاعل) وأكرمني الرجلان.

[٣]- والفراء يخالف عن إعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الفعل الأول الفاعلَ، لأنه يلزم على تقدير إعمال الثاني إما الإضمار قبل الذكر في الأول، كما هو مذهب الجمهور، وإمّا حذف الفاعل فيه كما هو مذهب الكسائي، فالواجب عند الفراء ١- إعمال الفعل الأول والإضمار في الثاني إذا اقتضى الفاعل، والحذف إذا اقتضى المفعول أو الإضمار، نحو ضربني وأكرمني الرجلان. ٢- والمعروف عنه اشتراك الفعلين في اسم واحد إذا اقتضيا فاعلاً. ٣- وكذلك نقل عنه الإضمار بعد الاسم الظاهر، كما في هذين المثالين: ضربني وأكرمني زيد هو، وضربني وأكرمت زيداً هو.

هذا إذا اقتضى الفعل الأول الفاعل، وأمّا إذا اقتضى المفعول، وأعملتَ الفعل الثاني فتَحذِفُ المفعول عن الأول إن استُغني عنه؛ للاحتراز عن التكرار لو ذُكر وعن الإضمار قبل الذكر في الفضلة لو أضمر، نحو: ضربت وأكرمت زيداً، وإن لم يستغن عنه، بل كان ذكره لازماً، فتأتي به اسماً ظاهراً، نحو: حسبني منطلقاً، وحسبتُ زيداً منطلقاً، وكان في صورة التنازع هكذا: «حسِبني وحسبتُ زيداً

منطلقاً، فكلّ من «حسبني» و «حسبت» يقتضي أن يكون «منطلقا» مفعولاً ثانيا له، فأعمل الثاني، وأظهر في الأول، وجيئ بـ «منطلقاً» فلم يُحْذَف ولم يُضمَر، لأن مفعولي أفعال القلوب بمنزلة جزء الكلمة، فلا يجوز حذف أحدهما، ولا يجوز الإضمار هنا أيضاً؛ لأنه يلزم الإضمار قبل الذكر في الفضلة.

٢- وإن أعملتَ الفعل الأول - كما هو مختار الكوفيين - أضمرتَ الفاعل في الثاني لو اقتضاه، نحو ضربني وأكرمني زيد، فزيد فاعل «ضربني» وفي «أكرمني» ضمير راجع إلى زيد متقدم رتبةً، فليس فيه حذف الفاعل، ولا الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة، بل لفظا فقط، ولا بأس به.

. ولو اقتضى الفعل الثاني المفعول أضمرتَه - كما هو المختار - ولكون الاسم الظاهر مقدّماً رتبة لا يلزم الإضمار قبل الذكر، ولا يحذف المفعول في هذه الصورة وإن جاز حذفه، لئلا يتوهم أن مفعول الفعل الثاني مغاير لمفعول الفعل الأول، فإذاً لا يتحقق التنازع، نحو: ضربني وأكرمته زيدٌ.

وأما إذا منع المانع عن الإضمار والحذف كليهما، فتُظهرُ المفعولَ، نحو: «حسبني وحسبتهما (منطلقين) الزيدان منطلقاً» وأصل التركيب هكذا: «حسبني الزيدان منطلقا وحسبتهما منطلقين» فالفعلان هما حسبني وحسبتهما، وفي الأول المفعول الأول موجود، والمفعول الثاني والفاعل غير موجودين، وفي الثاني الفاعل والمفعول الأول موجودان،

والمفعول الثاني غير موجود، فيقتضي الأول فاعلاً وهو «الزيدان» ومفعولاً ثانيا وهو «منطلقاً» ويقتضي الفعل الثاني مفعولاً ثانياً، ولما أعمل الفعل الأول، وجعل «منطلقا» مفعولاً ثانياً له أظهر المفعول الثاني في الفعل الثاني، وهو «منطلقين» ولكن أشكل عليه الشيخ الجامي رحمه الله، وقال: ولا يخفى أنه لا يتصور التنازع في هذه الصورة، لأن الفعل الأول يقتضي مفعولاً واحداً، والفعل الثاني يقتضي المفعول المثنى، فلا يتوجهان إلى أمر واحد، فلا تنازع.

ويقال: «رأس الحمار يكون مثل جسده» إذا كان كبيراً فرأسه كبير، وإذا كان صغيرا فرأسه صغير، وهنا القاعدة فرضية، والمثال أيضاً فرضي.

استدلال الكوفيين على أولوية إعمال الفعل الأول

واستدل الكوفيون على أولوية إعمال الفعل الأول بقول امرئ القيس: ولو أنّما أسعى لأدنى معيشة   كفاني ولم أطلب قليل من المال

ولكنما أسعى لمجد مؤثّل   وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالي

فإن في هذا الشعر قد توجّه «كفاني» و «لم أطلب» إلى اسم واحد، وهو «قليل من المال» فاقتضى الأول رفعه بالفاعلية، والثاني نصبه بالمفعولية، وامرأ القيس الذي هو من أفصح شعراء العرب قد أعمل الفعل الأول، وحذف المفعول عن الثاني، فلو لم يكن إعمال الأول أولى لما اختاره، فاختار ابن الحاجب رحمه الله مذهب البصريين، وأجاب عن جانبهم وقال: «وقول امرئ القيس: «كفاني ولم أطلب

قليل من المال» ليس منه لفساد المعنى»لأنه يصير معنى كلامه: ما سعيتُ لأدنى معيشة، و لم يكفنيْ قليل لمن المال، وطلبت قليلاً من المال؛ فإن كلمة «لو» تجعل مدخولها المثبت منفياً، شرطاً كان (نحو أسعى) أو جزاءً (نحو كفاني) أو معطوفاً على أحدهما (نحو: لم أطلب المعطوف على كفاني) وتجعل المنفي من هذه الأمور مثبتاً، وجه فساد المعنى هو التناقض في كلامه، حيث عدم سعيه لأدنى معيشة، وعدم كفاية المال القليل له يدل عدم طلبه إياه، ولكن طلبه المال القليل بقوله: «و لم أطلب» الذي هو في معنى أطلب يدل على سعيه لأدنى معيشة و كفاية المال القليل له، فالحق أنه ليس من باب التنازع، وأنّ «قليل من المال» فاعل لكفاني، ومفعول «لم أطلب» شيئ آخر محذوف، أي وطلبتُ العزّ والمجد، كما يدل عليه البيت المتأخر، (ولكنما أسعَى لمجد مؤثل...) وحينئذ يستقيم المعنى، يعني أنا لا أسعى لأدنى معيشة، ولا يكفني قليل من المال، ولكني أطلب المجد الأصلي الثابت وأسعى له.

٢- تعريف مفعول مالم يُسمَّ فاعله

هو كلّ مفعول - سواء كان مفعول فعل أو مفعول شبه فعل - حُذِفَ فاعِلُه وأقيم ذلك المفعول مقامه، نحو زيدٌ في ضُرِبَ زيدٌ، وكان أصله ضرب عمرو زيداً، فحذف عمر، وأقيم زيد مقامه، ونحو: زيدٌ مضروبٌ غلامُه، فإن «غلامُه» نائب الفاعل لشبه الفعل وهو مضروب.

شرطه: وشرطه تغيير الفعل المعروف (نحو فَعَلَ ويَفعَلُ) إلى الفعل

المجهول (نحو فُعِلَ ويُفعَلُ) أي إذا كان العامل فعلاً فشرط حذف الفاعل وإقامة المفعول مقامه تغيير الماضي المعروف إلى الماضي المجهول، والمضارع المعروف إلى المجهول، سواء كان ذلك الفعل مجرداً أو مزيداً فيه، ثلاثياً أو رباعياً.

وإذا كان العامل شبه الفعل مثل اسم الفاعل والمصدر المعلوم، والصفة المشبهة (بمعنى اسم الفاعل) فشرطه التغيرّ إلى اسم المفعول، كما تقول في زيد ضارب غلامَه زيد مضروبٌ غلامُه.

ما لا يصح وقوعه موقع الفاعل: وما لا يصح وقوعه موقع الفاعل، أي ما لا يصحّ أن يكون مفعول ما لم يسمّ فاعله أربعة:

١- **الأول:** المفعول الثاني من باب علمت، أي المفعول الثاني من كل فعل يقتضي المفعولين، ويكون الأول كالمسند إليه والثاني كالمسند.

وجه عدم وقوعه موقع الفاعل: أنه مسند إلى المفعول الأول بإسناد تام، فلو جعل نائب الفاعل، وأسند إليه الفعل المجهول، يكون ذلك الإسناد أيضاً تامّاً، فيلزم أن يكون (ذلك المفعول الثاني) جزءً من الجملة الإسمية (لأن المفعول الأول مبتدأ) وأن يكون جزءً من الجملة الفعلية، لأن الفعل المجهول مقدّم على نائب فاعله، وهو المراد من لزوم كونه مسنداً ومسنداً إليه معاً، وأمّا إذا كان أحد الإسنادين تاماً، والآخر غير تام، فلا بأس به، نحو: أعجَبَنِي ضَربُ زيدٍ، فإن «ضَربُ» فاعل لـ «أعجبني» ومسند إليه، ومسند إلى فاعله، وهو «زيد» ولكن

الإسناد الثاني غير تام؛ لأنه إسناد إضافي.

٢- والثاني: المفعول الثالث من باب أعلمتُ (نحو أعلَمتُ زيداً عمراً فاضلاً) أي كل فعل يقتضي ثلاثة مفاعيل لا يصح وقوع المفعول الثالث منه موقع الفاعل؛ لأنه كالمفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا، ثم بإقامته مقام الفاعل يلزم أن يكون مسنداً إليه أيضاً، وهو كما ترى.

٣- والثالث: المفعول له (بحذف اللام) يعني لا يصح وقوع المفعول له موقع الفاعل؛ لأنه يكون منصوباً، ونصبه يدل على كونه علّةَ للفعل السايق، فلو جعل نائب الفاعل يلزم أن يكون مرفوعاً، فيفوت النصب وكونه علّةً، نعم إذا كان مع اللام صح وقوعه موقع الفاعل، نحو ضُرِبَ للتأديب، إذا أريد العموم والإبهام في المضروب و لم يذكر.

٤- والرابع: المفعول معه، نحو جاء البرد والجبات، فإنه لا يصح وقوعه موقع الفاعل مع الواو التي أصلها العطف، وهي دليل الانفصال بين المعطوف والمعطوف عليه، مع أن الفاعل أو نائبه كالجزء من الفعل، ولا يصحّ وقوعه بدون الواو أيضاً، فإنه لم يُعرف حينئذٍ كونه مفعولاً معه.

ما يصح وقوعه موقع الفاعل من المفاعيل وترجيح بعضها على بعض

وما يصح وقوعه موقع الفاعلْ من المفاعيل خمسة: المفعول به، والمفعول فيه بقسميه (من ظرف الزمان والمكان) والمفعول المطلق،

والجار والمجرور، وإذا اجتمعت هذه الخمسة تعينّ المفعول به لوقوعه موقع الفاعل، كما في هذا المثال: ضُرِبَ زيدٌ يوم الجمعة أمام الأمير ضرباً شديداً في داره، فزيد كان في الأصل مفعولا به، فوقع موقع الفاعل، دون المفعول فيه من قوله «يوم الجمعة» و «أمام الأمير» و دون المفعول المطلق وهو «ضرباً شديداً» ودون الجار والمجرور، وهو «في داره» وإنما يقع المفعول به في هذه الصورة مقام الفاعل لشدة مشابهته بالفاعل في توقف وجود الفعل وتعلقه عليهما، فإن الضرب مثلاً كما أنه لا يمكن وجوده بلا ضارب كذلك لا يمكن تعلقه بلا مضروب، بخلاف غيره من المفاعيل، فإنها ليست بهذه الصفة، فلأجل هذا يرجّح على سائر المفاعيل في إقامته مقام الفاعل.

وأما إذا لم يوجد في الكلام مفعول به فالجميع سواء، أي إذا لم يكن المفعول به مع الأربعة الباقية، فالجميع سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل، والمفعول الأول من باب أعطيتُ، أي كل فعل يقتضي المفعولين، ولا يكون الثاني مسنداً إلى الأول (نحو أعطيت زيداً درهماً) أولى من المفعول الثاني بأن يقوم مقام الفاعل؛ لأن في المفعول الأول معنى الفاعلية بالنسبة إلى الثاني، أي هو آخذ والثاني مأخوذ، نحو: أعطى زيد درهماً مع جواز «أعطي درهمٌ زيداً» وأما عند خوف اللبس فلا يصح وقوع المفعول الثاني موقع الفاعل، نحو أعطى زيدٌ عمراً (أي عبداً اسمه عمرو) فإنه إذا قدم وجعل نائب الفاعل يقع اللبس بين الآخذ (الفاعل) والمأخوذ (المفعول).

٣- تعريف المبتدأ: واعلم أن المبتدأ على قسمين: **الأول:** ما لا يكون صفةً، نحو «زيد» في «زيد قائم». **والثاني:** ما يكون صفةً، نحو «أ قائم» في أقائم الزيدان».

١- تعريف القسم الأول من المبتدأ: هو الاسم المجرّد (الخالي) عن العوامل اللفظية والمسند إليه.

شرح التعريف: ١- والمراد بالاسم مطلقه، لفظاً كان أو تقديراً، مثال اللفظي ظاهر، ومثال التقديري نحو قوله تعالى: ﴿وأنْ تصوموا خير لكم﴾ فـ «أن تصوموا» بمعنى صيامكم، وهو اسم، أي مصدر.

٢- والمراد بتجريده عدم وجود العامل فيه لفظا، سواء لم يكن أصلاً، أو كان ثمّ حذف، فخرج بهذا القيد اسما «أنّ» و «كأنّ» وأسماء أفعال الناقصة وأمثالها عن تعريف المبتدأ، لعدم تجرّد تلك الأسماء وأمثالها عن العوامل اللفظية.

٣- والمراد بالعوامل اللفظية ما كان عاملاً في اللفظ ومؤثراً في المعنى، فلا يخرج «بحسبك» في قولك «بحسبك درهم» عن تعريف المبتدأ؛ لأن الباء الزائدة وإن عملت في لفظه، ولكن لم يؤثّر في معناه، ولذا لا تحتاج إلى متعلّق ملفوظ أو مقدّر.

٤- وخرج بقوله «والمسند إليه» الخبر والقسم الثاني من المبتدأ، لكونهما مسنداً دون مسنداً إليه، مثاله: زيد قائم.

٢- تعريف القسم الثاني من المبتدأ: وهو الصفة الواقعة بعد حرف النفي أو ألف الاستفهام، والرافعةُ لاسم ظاهر، نحو ما قائم

الرجلان، وأقائم الرجلان.

شرح التعريف: ١- والمراد بحرف النفي ما ولا وغيرهما.

٢- والمراد بألف الاستفهام أداة الاستفهام من قبيل ذكر الخاص وإرادة العام، فيشمل «هل» و «ما» و «من».

٣- اشتراط وقوع تلك الصفة بعد حرف النفي وأداة الاستفهام إنما يكون عند المصنف، وأمّا عند سيبويه جاز الابتداء بها من غير وقوعها بعد الاستفهام والنفي، ولكن مع قبح، وأمّا الأخفش والكوفيون فيرون ذلك حسناً، ويستدلون بقول الشاعر:

فخير نحن عند الناس منكم   إذ الداعي المثوِّب قال يالا

أي إذا قال الداعي إلى الحرب المرتجع ثوبه أو صوته ولإعلام الناس يا قوم! لا فرار عن الحرب، فنحن خير منكم عند الناس حيث نجيب الداعي ونتهيأ للحرب، ولا يفرّ منّا أحد.

فخير في هذا البيت صفة (اسم التفضيل) وقعت مبتدأ ونحن فاعله سدّ مسدّ الخبر، ولم يقع قبله حرف النفي ولا أداة الاستفهام، ولو جعل «خير» خبراً مقدماً عن «نحن» يلزم الفصل بين «خير» وبين معموله وهو «منكم» بأجنبي وهو نحن المبتدأ، وذلك غير جائز، لضعف عمل اسم التفضيل، وأمّا إذا جُعِلَ «نحن» فاعلاً لخير فلا حرج في كونه فصلاً بين «خير» وبين معموله (منكم) لأن الفاعل كالجزء من الفعل وشبهه.

٤- والاسم الظاهر الذي ترفعه الصفة أعمّ من أن يكون ظاهراً

حقيقةً، كالرجلين في «أقائم الرجلان» أو حكماً كالضمير المنفصل، كما في قوله تعالى: ﴿أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم﴾ فإن «راغب» صفة وقعت بعد ألف الاستفهام ورفعت الضمير المنفصل وهو «أنت».

٥- واحترز بقوله : «والرفعة لاسم ظاهر» عن نحو : أقائمان الرجلان؛ لأن أقائمان رافع لضمير متصل عائد إلى الرجلان، فلا يكون القسم الثاني من المبتدأ، ولو كان رافعاً لـ «الرجلان» لم يجز تثنيته، لأن الفعل أو شبه الفعل المسند إلى الاسم الظاهر يوحّد، وإن كان فاعله مثنىً أو مجموعاً، ففي هذا التركيب أقائمان خبر مقدم، لأجل الاستفهام، والرجلان مبتدأ مؤخر، وإلا يلزم الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبةً.

الاحتمالات في الصفة الواقعة بعد حرف النفي وأداة الاستفهام

١- الأول: أن تكون الصفة مفردةً والاسم الظاهر تثنيةً أو جمعاً، نحو أقائم الرجلان؟ ويتعينّ حينئذٍ أن يكون الرجلان فاعلاً للصفة قائماً مقام الخبر، والصفة تكون القسم الثاني من المبتدأ.

٢- والثاني: أن تكون الصفة تثنيةً أو جمعاً والاسم الظاهر بعدها أيضاً كذلك، نحو أقائمان الرجلان، ويتعين حينئذٍ أن يكون الاسم الظاهر مبتدأ مؤخراً والصفة خبراً مقدماً عليه.

٣- والثالث: أن تكون الصفة مفردةً والاسم الظاهر بعدها أيضاً كذلك، نحو أقائم زيد، ففي الصورة الثالثة - أقائم زيد - جاز

الأمران: أن تكون الصفة خبراً مقدماً، والاسم الظاهر مبتدأ مؤخرا، وأن تكون الصفة القسم الثاني من المبتدأ والاسم الظاهر فاعلاً لها قائماً مقام الخبر.

٤- **تعريف الخبر:** هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية، المسند به، المغاير للصفة الواقعة بعد حرف النفي وأداة الاستفهام.

شرح التعريف: ١- فبزيادة لفظ «الاسم» قبل «المجرد» خرج عن تعريف الخبر «يضرب» في (يضرب زيد) لأنّه وإن كان مجرداً عن العوامل اللفظية ومسنداً به ومغايراً للصفة المذكورة، ولكنه فعل وليس باسم.

٢- وبقيد «المسند به» خرج القسم الأول من المبتدأ؛ لأنه مسند إليه لا مسند به.

٣- وبقيد «المغاير للصفة المذكورة» خرج القسم الثاني من المبتدأ، لأنها وإن كانت مسنداً بها، ولكنها عين الصفة المذكورة في تعريف المبتدأ، ولو أريد من (المسند به) المسند إلى المبتدأ، بأن يكون «الباء» في «به» بمعنى إلى، ويكون الضمير في «به» راجعاً إلى المبتدأ يخرج من التعريف القسم الثاني من المبتدأ؛ لأنه مسند إلى الفاعل الذي هو قائم مقام الخبر، وعلى هذا يكون قوله «المغاير للصفة الخ» تأكيدا لقوله «المسند به».

المذاهب في عامل المبتدأ والخبر

وفيه ثلاثة مذاهب: ١- **الأول:** أن العامل في المبتدأ والخبر هو

الابتداء، أي خلو الاسم عن العوامل اللفظية ليُسندَ إلى شيئ - وهو الخبر - أو يسند إليه شيئ - وهو المبتدأ.

فمعنى الابتدأ - الخلو - عامل في المبتدأ والخبر ورافع لهما، وهذا هو مذهب البصريين، واختاره المصنف.

٢- وقال بعض النُحاة - كالزمخشري - الابتداء عامل في المبتدأ، والمبتدأ عامل في الخبر، فيكون عامل الخبر لفظياً.

٣- وقال الآخرون (مثل الشيخ الرضي وغيره) إنّ كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر، فعلى هذا المذهب لا يكون عاملهما معنوياً مع أن الأمر بخلافه.

الأصل وما يتفرع عليه من الأمثلة

والأصل في المبتدأ التقديم إذا لم يمنع مانع، أي الأولى والأجدر بالمبتدأ أن يكون مقدماً على الخبرِ لفظاً؛ لأن المبتدأ ذات غالباً، والخبر حال من أحوالها، والذات مقدمة على أحوالها، ومن ثَمّ جاز «في داره زيد» مع كون الضمير عائداً إلى زيد المتأخر لفظاً، لتقدمه رتبةً، كما هو الأصل فيه، وامتنع «صاحبها في الدار» لعود الضمير إلى الدار، وهو في حيّزِ الخبر الذي هو متأخر لفظاً ورتبةً، فيلزم الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبةً.

شرط وقوع النكرة مبتدأ

واعلم أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفةً، لأن للمعرفة مفهوماً معيّناً، وأن المطلوب المهمّ وكثير الوقوع في الكلام إنّما هو الحكم على

الأمور المعيّنة، ولكن قد يكون الحكم على أمر غير معيّن بشرط تخصيصه بوجه من الوجوه الستة الآتية:

ولذا قال المصنّف: «وقد يكون المبتدأ نكرةً إذا تَخَصَّصَت بوجهٍ مّا، أي بوجه من الوجوه الستة، فإنّ بالتخصيص يقل اشتراك النكرة بين الأفراد وتَقربُ من المعرفة.

١- **الأول**: التخصيص بالصفة، مثل قوله تعالى: ﴿ولعبدٌ مؤمن خير من مشرك﴾ وكان «العبد» متناولاً للمؤمن والكافر، ولمّا وُصِفَ بالمؤمن صار خاصّاً بالصفة فجُعِلَ مبتداً وخيرٌ خبره.

٢- **والثاني**: التخصيص بالمعلومية، كما في قولك: «أ رجل في الدار أم امرأة» فيسأل المتكلم عن أحد الشخصين المعلوم كونه في الدار، هل هو رجل أو امرأة؟ فكل واحد منهما تخصّص بهذه الصفة، فجعل رجل مبتدأ وفي الدار خبره، وامرأةٌ معطوف على رجل بكلمة «أم» المتصلة.

٣- **والثالث**: التخصيص بسبب الوقوع في حيّز النفي، نحو «ما أحد خير منك» فإن النكرة - هي أحد - وقعت بعد النفي فأفادت عموم الأفراد وشمولها، فتعيّنت وتخصّصت بإرادة جميع أفرادها، و لم يبق تردد الجميع أو البعض، فهذا تخصيص إضافي، لا حقيقي كما هو الظاهر، وكذا كل نكرةٍ قصد بها العموم في الإثبات تصير خاصاً في الجملة، نحو «تمرة خير من جرادة» فإن المراد أية تمرةٍ اعتبرتَها تكون خيراً من جرادةٍ، وهنا أيضاً تخصصت بإرادة الجميع، أي الكل والبعض

كليهما، ولم يبق على الاحتمال.

٤- **والرابع**: التخصيص بما يتخصّص به الفاعل، وهو التقديم، نحو «شرٌّ أهرَّ ذاناب» فتخصص بما يتخصّص به الفاعل لمشابهته إيّاه، إذ يستعمل في محلّ «ما أهرَّ ذا نابٍ (أحدٌ) إلاّ شرّ» فالبدل عن الفاعل يكون فاعلاً، وما يتخصص به الفاعل هو صلاحية كونه محكوماً عليه بما يسند إليه، فإنك إذا قلت «قام» علم منه أن ما يذكر بعده شيئ يصح أن يُحكَمَ عليه بالقيام، فكذلك إذا قيل «شرّ» علم منه أن ما يذكر بعده شيئ يصلح أن يكون مسنداً به، وهو الإهرار، فكما أن الفاعل يتخصص بتقديم المسند (وهو الفعل) كذلك يتخصص المبتدأ بتقديم نفسه.

واعلم أنّ المراد من الإهرار حمل الكلب على النباح، والمراد من «ذا ناب» هو الكلب، ثم نباح الكلب على قسمين: معتاد، وغير معتاد، فالحامل على النباح المعتاد قد يكون خيراً، وقد يكون شراً، والحامل على النباح غير المعتاد يكون شراً فقط، ففي النباح المعتاد يكون القصر المستفاد من التقديم باعتبار الخير، أي الحامل على النباح المعتاد هو الشرّ، دون الخير، يعني أن الشرّ أهرّ ذا ناب دون الخير، وفي النباح غير المعتاد يكون القصر باعتبار الشرّ الحقير، أي الشرّ العظيم حمله على النباح لا الشرّ الحقير، وهذا (شرّ أهرّ ذا ناب) مثل يضرب لرجل قويّ أدركه العجز في حادثة، أيّ الشرّ النازل عليه حمّلَ كلبه على النباح.

٥- **والخامس:** التخصيص بتقديم الخبر، نحو قولك «في الدار رجل» لأنه إذا قيل: «في الدار» علم أن ما يُذكر بعده شيئ موصوف بصحة استقراره في الدار، فهو في قوّة التخصيص بالصفّة.

٦- **والسادس:** التخصيص بالنسبة إلى المتكلم، مثل قولك: «سلامٌ عليك» إذ أصله: سلّمتُ سلاماً عليك، فحذف الفعل (سلّمتُ) وعدل (في المفعول المطلق) «سلاماً» إلى الرفع لقصد الدوام والاستمرار، فكأنه قال: «سلامٌ دائم من قبلي عليك».

رأي المحققين في هذا الصدد

هذا (شرط التخصيص في النكرة إذا وقعت مبتدأ) هو المشهور فيما بين النحاة، وقال بعض المحققين منهم: «إن مدار صحة الإخبار عن النكرة على الفائدة، لا على ما ذكروه من التخصيصات التي يحتاج في توجيهاتها إلى التكلّفات الركيكة الواهية، فعلى هذا يجوز أن يقال: «كوكبٌ انقضّ الساعة» لحصول الفائدة، ولا يجوز أن يقال: «رجل قائمٌ» لعدم حصول الفائدة».

وهذا القول أقرب إلى الصواب، ويؤيّده الآيات القرآنية: نحو قوله تعالى: ﴿ويل لكلّ همزة لمزة﴾ وقوله تعالى: ﴿ويل للمطفّفين الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون﴾ وقوله تعالى: ﴿وجوه يومئذٍ خاشعة عاملة ناصبة﴾ وقوله تعالى: ﴿وجوه يومئذٍ ناضرة إلى ربها ناظرة﴾ وغيرها من الآيات.

لزوم العائد في الخبر الجملة وأنواعه

وقد يكون الخبر جملة اسمية، نحو زيد أبوه قائم، فـ «أبوه قائم»

جملة اسمية وقعت خبراً عن زيدٍ.

وقد تكون جملة فعليةً، نحو «زيد قام أبوه» فلابد في تلك الجملة من عائد يربط الخبر بالمبتدأ؛ لأن الجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها إلا بعد أن يكون فيها عائد، ثم ذلك العائد على أربعة أقسام: **١- الضمير**، كما في المثالين المذكورين. **٢- واللام**، نحو نعم الرجل زيد، فإن «نعم الرجل» خبر مقدّم وزيد مبتدأ مؤخر، واللام في «الرجل» عائد.

٣- وضع المظهر في موضع المضمر، نحو قوله تعالى: ﴿الحاقّة.ما الحاقة﴾، فالحاقة الثانية خبر وقائم مقام العائد.

٤- وكون الخبر تفسيراً للمبتدأ، نحو قوله تعالى: ﴿قل هو الله أحد﴾ وقد يحذف ذلك العائد لقيام قرينةٍ إذا كان ضميراً، نحو قول القائل: «البُرّ الكرّ بستين درهماً» أي الكُرّ منه (من البُرّ) بستين درهماً، ونحو: السمْن منوان بدرهم، أي منوان منه بدرهم، والقرينة فيهما أن بائع البرّ والسّمن لا يذكر سعر غيرهما.

هل الظرف الواقع خبراً مفرد أو جملة؟

والظرف الذي وقع خبراً - سواء كان ظرف زمانٍ أو مكان أو جاراً ومجروراً - فهو مؤوّل بجملة عند الأكثر من النحاة وهم البصريون، لأنهم يقدّرون العامل فيه الفعلَ، فإذا قدّر فيه الفعل يصير جملةً مع فاعله، بخلاف ما إذا قدّر العامل فيه اسم الفاعل، كما هو

مذهب الأقلّ، وهم الكوفيون، فإنّه حينئذٍ يكون مفرداً.

دليل الأكثر: هو أن الظرف لابد له من متعلّق عامل فيه، والأصل في العمل هو الفعل، فإذا وجب التقدير فالأصل أولى به.

دليل الأقل: هو أن الظرف خبر، والأصل في الخبر الإفراد، وإنما يكون مفرداً إذا كان متعلّقه اسم فاعل ونحوه.

صور وجوب تقديم المبتدأ على الخبر

ولاشكّ أن الأصل في المبتدأ التقديم، وجاز تأخيره، ولكن يجب تقديمه لعارض، فالصّور التي يجب فيها تقديمه أربع: **١- الأولى:** أن يكون المبتدأ مشتملاً على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام، فيجب حينئذٍ تقديمه حفظاً لصدارة ذلك المعنى، مثل من أبوك؟ فإنّ «من» مبتدأ مشتمل على ماله صدر الكلام وهو الاستفهام، لأن معناه: أ هذا أبوك أم ذاك؟ و «أبوك» خبره، هذا على مذهب سيبويه، وأمّا عند غيره فأبوك مبتدأ لكونه معرفةً و «من» خبره، قُدِّمَ عليه وجوباً لتضمّنه معنى الاستفهام.

٢- والثانية: أن يكونا معرفتين ولا قرينة على كون أحدهما مبتدأ والآخر خبراً، نحو «زيد المنطلق» فإنه يجب تقديم المبتدأ مخافة الالتباس، وأمّا عند وجود القرينة فلا يجب تقديمه، مثل «أبو حنيفة أبويوسف» فإن المراد أن أبا يوسف مثل أبي حنيفة في التفقّه والعلم، ومثل «بنونا بنو أبنائنا» فإن بنو أبنائنا مبتدأ مؤخر، وبنونا خبر مقدّم عليه، فالقرينة العقلية كافية في هذين المثالين للفرق بين المبتدأ والخبر،

فلا يجب التقديم.

٣- والثالثة: أن يكونا متساويين في أصل التخصيص، وقدره نحو أفضل منيّ أفضل منك، أو في نفس التخصيص فقط، نحو غلام رجلٍ صالح خير منك، ففي الأول وجب تقديم «أفضل منيّ» وفي الثاني وجب تقديم «غلام رجل»، وهذا أيضاً لخوف الالتباس بينهما.

٤- والرابعة: أن يكون الخبر فعلاً للمبتدأ مثل «زيد قام» لأنه إذا أخر المبتدأ وقيل: قام زيد يلتبس المبتدأ بالفاعل إذا كان مفرداً أو بالبدل عن الفاعل إذا كان الفاعل مثنىً أو مجموعاً، فإنه إذا قيل في مثل «الزيدان قاما» و «الزيدون قاموا» : «قاما الزيدان وقاموا الزيدون» يحتمل أن يكون «الزيدان» في المثنى و «الزيدون» في الجمع بدلاً عن الضمير في «قاما» و «قاموا» ولو جعل الألف في التثنية (قاما) والواو في الجمع (قاموا) حرفاً دالاً على تثنية الفاعل وجمعه - دون ضمير الفاعل - كالتاء في «ضربت هند» لالتبس المبتدأ في صورة التأخير - بالفاعل، لا ببدله.

مواضع وجوب تقديم الخبر

واعلم أن الأصل في الخبر التأخير، ولكن قد يجب تقديمه لعارض يقتضي ذلك، وهو في أربعة مواضع:

١- الأول: إذا تضمن الخبر الذي ليس بجملة صورةً، أي الخبر المفرد، معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام، نحو «أين زيد» فزيد مبتدأ مؤخر، و «أين» اسم متضمن لمعنى الاستفهام خبره، قدّم عليه

وجوباً لأجل الاستفهام الذي يوجب الصدارة، فإن قدّر عامله فعلاً كان جملةً حقيقةً، ومفرداً صورة، وإن قدّر اسم الفاعل كان مفرداً صورة وحقيقة، ولم يقدّم الخبر في نحو «زيد أين أبوه» مع كونه متضمناً للاستفهام؛ لأن «أين» هنا في صدر الجملة التي وقع جزءً منها، ويكفي هذا لصدارته، فـ «زيد» مبتدأ وجملة «أين أبوه» خبره، فقدّم «أين» في الجملة التي وقعت خبراً عن زيد لكفاية هذه الصدارة.

٢- **والثاني**: أن يكون تقديم الخبر مصحّحاً لكون الاسم النكرة مبتدأ، نحو «في الدار رجل» فبتقديم الخبر (في الدار) صحّ كون «رجل» مبتدأ، فلو أخّر الخبر لبقي المبتدأ نكرة غير مخصّصة.

٣- **والثالث**: أن يكون لجزء الخبر ضمير في جانب المبتدأ، أي إذا كان المبتدأ مشتملاً على ضمير راجع إلى جزء الخبر بحيث لو أخّر الخبر يلزم الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبةً، نحو على التمرة مثلها زبداً، فالخبر «على التمرة» (الجار والمجرور) وجزء الخبر «التمرة» وفي المبتدأ (مثلها زبداً) ضمير راجع إلى التمرة. وأمّا في قول القائل: «على الله عبده متوكل» وإن كان المبتدأ (عبده) مشتملاً على ضمير راجع إلى جزء الخبر (وهو لفظ «الله» ولكن تقديم الخبر ليس بواجب؛ لأن الخبر في الأصل هو «متوكّل» وهو متأخر، وأيضاً جاز تقديم المبتدأ فيه كما تقول: عبده على الله متوكل، لأن لفظ العبد يدل على المعبود، وهو الله، فلا يلزم فيه الإضمار قبل الذكر رتبةً.

٤- **والرابع**: أن يكون الخبر خبراً عن «أنّ» المفتوحة، أي كان

«أنّ» مع اسمها وخبرها بتأويل المفرد مبتدأ وما بعدها خبرها، نحو «عندي أنك قائم» لأن في تأخير الخبر خوف التباس «أنّ» المفتوحة بـ «إنّ» المكسورة في التلفظ أو الكتابة.

جواز تعدد الخبر من غير تعدد المبتدأ

وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه (المبتدأ)، نحو قوله تعالى: ﴿الرحمن علّم القرآن، خلق الإنسان علّمه البيان﴾ وذلك التعدد على نوعين: باعتبار اللفظ والمعنى جميعاً، أو باعتبار اللفظ فقط، نحو هذا حلو حامض، فإنهما في الحقيقة خبر واحد، أي مز (مخلوط من الطعمين) ولذا يكون ترك العطف فيه أولى، ثم القسم الأول (التعدد باعتبار اللفظ والمعنى) على قسمين: بالعطف، نحو زيد عالم وعاقل؛ وبغير العطف، مثل زيد عالم عاقل، والظاهر أن مراد المصنف هو التعدد بغير عاطف.

١- بقرينة المثال، ٢- ولأن التعدد بالعاطف لا خفاء فيه، لا في الخبر ولا في المبتدأ، ٣- وأن المتعدد بالعطف ليس بخبر، بل هو من توابعه، وسيأتي بحث التوابع مستقلاً، ولو جُعل التعدد أعمّ من أن يكون بعطف أو بغير عطف، فالاقتصار في المثال بالتعدد بلا عاطف؛ لظهور التعدد بالعاطف.

تضمّن المبتدأ معنى الشرط وصحة دخول الفاء في خبره

واعلم أن «معنى الشرط» هو سببية الأول للثاني، أو كون الأول ملزوماً والثاني لازماً، مثال الأول: نحو الذي يأتني فله درهم، فإن

الإتيان سبب لحصول الدرهم للآتي، ومثال الثاني نحو قوله تعالى: ﴿وما بكم من نعمة فمن الله﴾ لأن وجود النعمة عند العباد لازمه أنه من عند الله؛ فإنه لو لم يكن من عند الله نعمة لم يكن عندهم شيئ، فلازمه أن الله تعالى أنعم عليهم، ولمّا صار المبتدأ مشابها للشرط والخبر مشابهاً للجزاء، فصح دخول الفاء في الخبر، وصحّ عدم دخوله أيضاً نظراً إلى أنه إخبار محض وليس بتعليق.

والأصل أنّ هناك اعتباراتٍ ثلاثة: **الأول:** قصد الدلالة على معنى الشرط، ويجب فيه دخول الفاء في الخبر، **والثاني:** قصد عدم الدلالة، ويجب فيه عدم دخول الفاء فيه، **والثالث:** عدم الالتفات إلى الدلالة وعدمها، ففي هذه الصورة دخول الفاء في الخبر وعدمه متساويان.

أنواع المبتدأ المتضمَن لمعنى الشرط

وللمبتدأ المتضمن لمعنى الشرط سبعة أنواع: **الأول:** الاسم الموصول بالفعل، أي تكون صلته فعلاً، نحو: الذي يأتيني فله درهم؛ **والثاني:** الاسم الموصول بالظرف، نحو: الذي في الدار فله درهم؛ والظرف هنا مؤوّل بالفعل لتكون الصلة جملة.

والثالث: الاسم الموصوف بالموصول، نحو قوله تعالى: ﴿قل إن الموت الذي تفرّون منه فإنه ملاقيكم﴾.

والرابع: الاسم النكرة الموصوفة بالفعل،، نحو: كل رجل يأتني فله درهم.

والسادس: الاسم المضاف إلى النكرة الموصوفة بالفعل، نحو: كل

غلام رجل يأتني فله كذا من الجائزة.

والسابع: الاسم المضاف إلى النكرة الموصوفة بالظرف، نحو: كل غلام رجل في الدار فله كذا من الجائزة.

ما يمنع دخول الفاء في الخبر

و «ليت» و «لعلّ» مانعان عن دخول الفاء على خبرهما بالاتفاق، لأن صحة دخول الفاء على الخبر إنما كانت لمشابهة المبتدأ والخبر بالشرط والجزاء، وهذان الحرفان يزيلان تلك المشابهة؛ لأنهما تخرجان الكلام من الخبرية إلى الإنشائية، والشرط والجزاء من قبيل الإخبار، فلا يقال: لعلّ الذيِ في الدار فله درهم، ولا ليت الذي في الدار فله درهم.

واعلم أن باب علمت وباب كان أيضاً يمنعان دخول الفاء في خبرهما بالاتفاق، فتخصيص «لعلّ» و «ليت» بالذكر لبيان الاهتمام بالاختلاف الواقع في الحروف المشبهة بالفعل حيث لا يمنع غيرهما دخول الفاء على خبره.

نعم قد ألحق بعضهم «إنّ» المسكورة بـ «ليت ولعلّ» في منع دخول الفاء على خبرها، والأصح أنها لا تمنع دخول الفاء على خبرها، لأنها لا تخرج الكلام عن الخبرية إلى الإنشائية، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿إن الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل من أحدهم ملئو الأرض ذهباً﴾ وقوله تعالى: ﴿إن الذي فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق﴾.

وكذلك «أنّ» المفتوحة، و «لكنّ» لا يمنعان دخول الفاء على خبرهما على الأصح، لأن المنع لا يساعده القرآن ولا. كلام الفصحاء أما القرآن فقوله تعالى: ﴿واعلموا أنّما غنتم من شيئ فأنّ لله خمسه﴾ وقد دخل الفاء على خبر «أنّ» وأمّا كلام الفصحاء فقول الشاعر:

فو الله ما فارقتكم قالياً لكم   ولكنّ ما يقضي فسوف يكون

وقد دخل الفاء على خبر «لكن».

جواز حذف المبتدأ والخبر عند قيام القرينة

١- وقد يحذف المبتدأ حين قيام قرينة - لفظيةً كانت أو عقلية - جوازاً كما في قول المستهلّ (المبصر للهلال الرافع صوته عند إبصاره) «الهلال والله» أي هذا الهلال والله، والقرينة حالية، أي عقلية، فإن حال الطلب، ورفع الرأس، والنظر إليه قرينة على أنه يشير إلى الهلال.

فإن قيل: لم لا يجوز أن يكون المحذوف خبرا؟ (يعني الهلال هذا والله) قلنا: لا يصح أن يكون المحذوف خبراً، لأن مقصود المستهلّ تعيين شيئ بالإشارة إليه، ثم الحكم **عليه بالهلالية**، ليتوجه إليه الناظرون ويروه كما يراه، وأما الإتيان بالقسم فبناء على عادة متفحصي الهلال غالباً، ولئلا يتوهم نصب «الهلال» عند الوقف عليه إذا كان آخر الكلام محذوفاً، فإنه يحتمل أن يكون أصل الكلام: رأيت الهلال، ثم حذف الفعل والفاعل ووُقِفَ على «الهلال» وأمّا إذا آخر الكلام هو القسم ووقف عليه، فلايبقى هذا الوهم.

وقد يجب حذف المبتدأ في الموضعين:

الأول: إذا قُطِعَ النعتُ المجرور بإعطاء الرفع، ليُعلَم أنه كان في

الأصل صفةً فقطع لقصد المدح، نحو الحمد لله أهل الحمد، أو لقصد الذمّ، نحو مررت بزيد الفاسق، أو لقصد الترحم، نحو: مررت بعمر المسكين، فلو أظهر المبتدأ لم يتبينّ ذلك القصد.

والثاني: في «نعم الرجل زيد» عند من يقول: إن «زيد» خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو زيد، وأما عند من يجعل «زيد» مبتدأً مؤخراً والجملة الإنشائية خبراً مقدّما، فلا يكون مما نحن فيه.

٢- وقد يحذف الخبر أيضاً عند قيام القرينة جوازاً، كما في قول القائل: «خرجتُ فإذا السبع» أي خرجتُ فإذا السبع واقف، على أن يكون «إذا» ظرف زمانٍ للخبر المحذوف (واقف) من غير قيام شيئ مقامه، أي في وقت خروجي السبع واقف، وهذا هو الصحيح، لا أن «إذا» ظرف مكان خبر مقدّم و «السبع» مبتدأ مؤخر.

مواضع وجوب حذف الخبر وأمثلته

وقد **يجب** حذف الخبر في تركيب اُلتزِمَ فيه قيام غير الخبر في موضع الخبر، وذلك في أربعة مواضع: - على ما ذكره المصنف - :

١- الأول: خبر المبتدأ الذي وقع بعد «لولا» نحو: لو لا زيدٌ لكان كذا، (أي لهلك عمرو) أي لولا زيد موجود لكان كذا، فحذف الخبر (موجود) وأقيم جواب «لولا» (وهو لكان كذا) مقامه، والقرينة هي أن «لولا» لامتناع شيئ (هو هلاك عمرو مثلاً) لوجود غيره (وهو زيد) فيدل لفظ «لولا» على الوجود (أي الخبر المحذوف)، وإنما يجب حذف الخبر بعد «لولا» إذا كان الخبر من الأفعال العامّة مثل الوجود،

والحصول وأمّا إذا كان من الأفعال الخاصة، فلا يجب حذفه، كما في قول الشاعر:

ولولا الشعر بالعلماء يُزري لكنت اليومَ أشعر من لبيد

ولولا خشية الرحمن عندي جعلتُ الناسَ كلّهم عبيدي

ولكون «يُزري» في هذا البيت من الأفعال الخاصة لم يجب حذفه.

المذاهب في الاسم الواقع بعد لولا

الأول: مذهب البصريين فإن الاسم الواقع بعد «لولا» عندهم مبتدأ وخبره واجب الحذف، كمامرّ. والثاني: مذهب الكسائي، وهو يقول: الاسم الواقع بعدها فاعل لفعل مقدّر، أي لولا وَجدَ زيد لكان كذا.

والثالث: مذهب الفرّاء، وهو يقول: إنّ كلمة «لولا» رافعة للاسم الذي بعدها، أي هي اسم فعل تعمل الرفع في مدخولها، فالاسم الواقع بعدها مرفوع على أنه فاعل لـ «لولا».

٢- والموضع الثاني من مواضع حذف الخبر وجوباً: كل مبتدأ كان: [١]- مصدراً صورةً (أي حقيقة) [٢]- أو كان بتأويل المصدر، وكان ذلك المصدر - الحقيقي أو التأويلي : ١- منسوباً إلى الفاعل ٢- أو إلى المفعول به ٣- أو إلى كليهما، وكان بعد ذلك المصدر حال، ٣- أو كان المبتدأ اسم تفضيل مضافاً إلى المصدر الحقيقي أو التأويلي.

ويتضح هذا في ضمن ستة أمثلة: ١- مثال المصدر الحقيقي

المضاف إلى الفاعل، نحو: ذهابي راجلاً، ٢- ومثال المصدر الحقيقي المضاف إلى المفعول به، نحو: ضربُ زيدٍ قائما - إذا كان زيد مفعولاً به - ٣- ومثال المصدر المضاف إلى الفاعل والمفعول كليهما، نحو: ضربي زيداً قائما أو قائمين - إذا كانت الحال حالاً عن الفاعل والمفعول -.

٤- ومثال المصدر التأويلي المنسوب إلى الفاعل والمفعول كليهما، نحو: أن ضربتُ زيداً قائماً أو قائمين - إذا كان حالاً عنهما - و المصدر التأويلي هو أن مع الفعل الماضي (أن ضربتُ).

٥- ومثال اسم التفضيل المضاف إلى المصدر التأويلي نحو: أخطب ما يكون الأمير قائماً، أي أكثر خطاب الأمير يكون في حالة قيامه، فـ «ما» في «ما يكون» مصدرية جعل الفعل المضارع بتأويل المصدر.

المذاهب في تقدير الخبر المحذوف في ضربي زيـداً قائماً وأمثـاله

١- فذهب البصريون إلى أنّ تقديره «ضربي زيداً حاصل إذا كان قائماً» فَحُذِفَ «حاصل» فبقي «إذا كان قائماً» ثمّ حُذِفَ «إذا» مع عامله وهو «كان» العامل في الحال (قائماً) وأقيم الحال (قائماً) مقام الظرف «إذا» لأن في الحال معنى الظرفية، فالحال قائم مقام الظرف، وهو قائم مقام الخبر المحذوف، فتكون الحال قائماً مقام الخبر.

وكذلك في بقية الأمثلة نحو ذهابي حاصل إذا كنتُ راجلاً،

وهكذا - وجعل الرضي في شرحه هذا التقدير مشتملاً على التكلفات الكثيرة، وجاء بتقدير أصعب وأشدّ من ذلك إغلاقاً وأكثر تكلفاً.

٢- وقال الكوفيون: تقديره ضربي زيداً قائماً حاصل، بجعل «قائماً» من متعلقات المبتدأ، ويلزمهم حذف الخبر (حاصل) من غير إقامة شيئ مقامه، وأيضاً يلزم تقييد المبتدأ (وهو ضرب المتكلم) المطلوب عمومه.

٣- وذهب الأخفش إلى أن الخبر الذي قامت الحال مقامه مصدر مضاف إلى صاحب الحال، فيكون التقدير عنده: «ضربي زيداً هو ضربه قائماً» فالضرب المضاف إلى الضمير الراجع إلى زيد هو الخبر المحذوف عنده.

٤- وذهب بعضهم (مثل ابن درستويه وابن باشا) إلى أن هذا المبتدأ لا خبر له؛ لكونه بمعنى الفعل، إذ معناه: ما أضرب زيداً إلا قائماً.

٣- والموضع الثالث من تلك المواضع: كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة، وعُطِفَ عليه شيئ بالواو التي هي بمعنى مع، نحو كلُ رجل وضيعته (حرفته وصنعته) أي كل رجل مقرون مع ضيعته، فهذا الخبرُ وَجب حذفه، لأن الواو قرينة دالة على الخبر المحذوف، وهو «مقرون» والمعطوف (وضيعته) قائم مقام الخبر.

٤- والموضع الرابع: كل مبتدأ يكون مقسماً به وخبره القسم، مثل لعمرك لأفعلنّ كذا، أي لعمرك (وبقاءك) قسمي لأفعلنّ كذا،

فلاشك أن «لعمرك» قرينة تدل على القسم المحذوف، وهو الخبر، وجواب القسم قائم مقام الخبر، فيجب حذفه.

٥- خبر إنّ وأخواتها: أي من المرفوعات الثمانية خبر إنّ وأخواتها - أشباهها - من الحروف الخمسة الباقية، وهي أنّ وكأنّ ولكنّ وليتَ ولعلّ، **وهو المسنَد بعد دخول أحد هذه الحروف** والصحيح أن خبر هذه الحروف مرفوع بها، لا بالابتداء الذي هو عامل معنوي؛ لأنها لمّا شابهت الفعل المتعدي في دخولها على اسمين عَمِلَت مثله، إلاّ أنه جُعِلَ العمل الفرعي بعكس العملي الأصلي، وهو نصب الأول ورفع الثاني، فقوله «المسند» شامل لخبر كان، وخبر المبتدأ، وخبر «لا» التي لنفي الجنس وغيرها، وبقوله: «بعد دخول أحد هذه الحروف» خرج جميعها عنه.

ويرد على هذا التعريف إشكال، وهو أن «يقوم» في قولنا: «إن زيداً يقوم أبوه» فإنه خبر «إنّ» وليس بمسند بعد دخولها، بل هو مسند إلى فاعله (وهو أبوه) قبل دخول إنّ عليه.

وأجيب عن هذا الإشكال بثلاثة أجوبة: **١- الأول:** وهو الصحيح أن المراد بدخول هذه الحروف على الاسم والخبر هو إيجاد أثر فيهما لفظاً أو معنى، والمراد بالأثر المعنوى هو إفادة التأكيد والتحقيق وغيرهما من معاني حروف المشبهة بالفعل، ولاشك أن أثر «إنّ» لفظاً أو معنىً ليس على «يقوم» وحده، بل على مجموع «يقوم» وفاعله «أبوه» والحاصل أن الخبر هو مجموع الجملة، لا الفعل «يقوم» وحده،

والمجموع مسند إلى زيد بعد دخول إنّ لا قبلها.

٢- والثاني: أن المراد بكونه مسنداً المسند إلى أسماء هذه الحروف، والمسند إلى اسم «إنّ» هنا جملة «يقوم أبوه» «لا يقوم» فقط، ولكن لو كان المراد كذلك يلزم منه استدراك قوله «بعد دخول هذه الحروف» لأن قوله «المسند» يدل على دخول هذه الحروف عليه، إذ أسماء هذه الحروف إنما تكون بعد دخولها، فعلم من لفظ «المسند» دخول هذه الحروف.

٣- والثالث: أن المراد بالمسند الاسم المسند بعد دخولها، و «يقوم» في المثال المذكور ليس باسم، ولكن يلزم منه أن لا تقع الجملة خبراً إلا بعد تأويلها بالاسم، كما في قولك: إن زيداً يقوم، مع أن الجملة تكون خبراً بغير تأويل، وهذان الجوابان غير مرضيين عند الشارح الجامي رحمه الله.

حكم خبر إنّ وأخواتها: وحكمه كحكم خبر المبتدأ في ثلاثة أشياء: **الأول:** في أقسامه من كونه مفرداً وجملةً ونكرةً ومعرفةً، **والثاني:** في أحكامه من كونه واحداً ومتعدداً، ومذكوراً ومحذوفاً، **والثالث:** في شرائطه من أنه إذا كان جملةً فلابد من عائد، ومن أنه لا يحذف العائد إلاّ إذا دلّت القرينة عليه.

ومعنى هذا الكلام أن كل ما يصح أن يكون خبراً لإنّ وأخواتها فحكمه كحكم خبر المبتدأ، وليس معناه أن كل ما يقع خبراً للمبتدأ صح أن يقع خبراً لباب إنّ، فإنّ «أين» في «أين زيد؟» و «من» في «من

أبوك» وقعا خبراً للمبتدأ، ولا يصحّ وقوعهما خبراً لأنّ وأخواتها، فلا يقال: إنّ أين زيداً وإنّ من أباك.

وأمّا في التقديم فليس خبر إنّ وأخواتها كخبر المبتدأ، لأن تقديمه على المبتدأ جائز، وتقديم خبر إنّ وأخواتها على اسمها غير جائز؛ لأن هذه الحروف فروع على الفعل في العمل، فأريد أن يكون عملها أيضاً فرعياً - بتقديم المنصوب على المرفوع - ففي الأصل - الفعل - جاز تقديم المرفوع على المنصوب بل هو الأولى، وفي الفرع - الحروف المشبهة بالفعل - لا يجوز هذا التصرف، أي تقديم المرفوع على المنصوب، إظهاراً فرعيته ونزول درجته. نعم، إذا كان خبرها ظرفاً فجاز تقديمه على اسمها، كجواز تقديم خبر المبتدأ على المبتدأ.

وأمّا إذا كان اسم إنّ وأخواتها معرفةً فتقديم خبرها جائز، كما في قوله تعالى: ﴿إن إلينا إيابهم ثمّ إنّ علينا حسابهم﴾ وإن كان نكرة فتقديم خبر الظرف واجب، نحو قوله عليه السلام: «إن من البيان لسحراً» و«إن من الشعر لحكمةً» وفي رواية من غير لام التأكيد (سحراً وحكمةً) وإنما يجوّزون التقديم في الخبر الظرف لتوسعهم في الظروف ما يتوسعون في غيرها.

٨- وبما أن الشارح اتّبع المصنّف في عدم ذكر اسم كان وأخواتها أنا أتّبع أيضاً الشارح فأتركه روماً للاختصار.

٧- خبر «لا» التي لنفي الجنس:

واعلم أنّ «لا» قد تكون لنفي الجنس نفسه، كما في قولك: «لا

رجل في الدار» أي لا رجل موجود في الدار؛ لأن نفي الجنس كناية عن نفي وجوده، وقد تكون لنفي صفة الجنس، كما في قولك: «لا رجل قائم» فإن المراد نفي القيام عن الجنس (رجل) لا نفي وجوده، والغالب هو الأول، فلا حاجة إلى تخصيصها بنفي صفة الجنس كما فعل الشارح البارع.

تعريف خبر «لا» هو المسند بعد دخولها، ففي «لا رجل يضرب أبوه» الخبر بمجموع «يضرب أبوه» لا «يضرب» فقط، فالمجموع مسند بعد دخول لا، وأمّا «يضرب» وحده فهو مسند إلى «أبوه» قبل دخول لا، وهو ليس بخبر بانفراده فلا إشكال.

مثاله: نحو «لا غلامَ رجلٍ ظريفٌ في الدار» فظريفٌ خبر أول، وفي الدار «خبر ثان» وليس بظرف لظريف، ولا حال عنه؛ لأن الظرافة (الكياسة) لا يتقيّد بالدار وغيرها، وإنما جاء بالخبر الثاني (في الدار) لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل؛ لأن معناه بدون ذكر «في الدار» ليس شيئ من غلام رجل ظريف، وهو كما ترى، وأما الآنَ فمعناه ليس شيئ من غلام رجل ظريف وفي الدار، فكأنهما خبر واحد، مثل هذا حلو حامض، ولو جعل «في الدار» حالاً عن ضمير ظريف لكان هذا المعنى أوضح.

والوجه الثاني في ذكر في الدار هو كون المثال شاملاً لنوعي الخبر من الظرف وغيره، وترك المصنف المثال المشهور وهو «لا رجل في الدار» لأن فيه احتمال حذف الخبر وجعلَ «في الدار» صفة لاسم «لا»

(رجل) وأمّا في هذا المثال فليس ذلك التوهّم.

حذف خبر لا وعدم إثباته: وإذا كان خبر «لا» عامّاً كالموجود والحاصل، فيحذف كثيراً لدلالة النفي على الخبر، نحو لا إله إلا الله أي لا إله بحق موجود إلا الله.

وبنو تميم لا يثبتون خبر لا، أي لا يظهرونه في اللفظ، لأن حذف الخبر عندهم واجب، أو أنهم لا يثبتونه أصلاً، لا لفظاً ولا تقديراً، فمعنى قول القائل: «لا أهل ولا مال» عندهم انتفى الأهل والمال، فلا يحتاج إلى تقدير خبر.

وما يرون من الخبر في مثل «لا رجل قائم» يحملونه على الصّفة (لرجل) دون الخبر عنه.

٨- اسم «ما» و «لا» المشبهتين بليس:

وشِبْهتا بليس في أمرين: في معنى النفي، وفي الدخول على المبتدأ والخبر، ولذا تعملان عمله.

هو المسند إليه بعد دخولهما، مثل ما زيد قائماً، ولا رجل أفضل منك وأمّا في «ما زيد أبوه قائم» فأبوهِ مسند إليه لقائم قبل دخول «ما» عليه، وبعد دخول ما صار جزءًا من المسند، وأفادت «ما» نفي مجموع الجملة «أبوه قائم» عن اسمها وهو زيد، فلم يظهر أثر «ما» في «أبوه» فقط، بل في المجموع من المسند إليه والمسند (أبوه قائم). وإنما جيئ في اسم (ما) بالمعرفة وفي اسم (لا) بالنكرة لأن «لا» لا تعمل إلاّ في النكرة، بخلاف «ما» فإنها تعمل في كليهما- واعلم أن عمل «ما»

و «لا» هو لغة أهل الحجاز، و ورد عليها القرآن الكريم، كما في قوله تعالى: «ما هذا بشراً».

و أمّا بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل، بل يقولون: الاسم والخبر مرفوعان بالابتداء (بالعامل المعنوي) بعد دخو لهما كما كانا مرفوعين قبل دخولهما.

الفرق بين لا و ما

واعلم أن عمل «ليس» في «لا» شاذّ وقليل دون «ما» لنقصان مشابهة «لا» بليس، فإن ليس لنفي الحال، أي النفي في زمان الحال، و «لا» للنفي مطلقا، و «ما» مثل ليس لنفي الحال، ومن ثمّ يقتصر عمل «لا» على مورد السّماع، ولا يجعل عاملاً في غيره، كما في قول الشاعر:

من صدّ عن نيرانها :: فأنا إبن قيس لا براحٌ

أي لا براح لي أي من أعرض عن نار الحرب فليعرض، وأمّا أنا فإبن قيس لا زوال لي عن موضع الحرب.

ولا يجوز أن تكون «لا» في هذا البيت لنفي الجنس؛ لأنها إذا كانت لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يتكرر (مثل لا حول ولا قوة) مع أنه لا تكرار في البيت- وجواز الرفع بعدها مع ترك التكرار جائز مع الشذوذ.

***

بحث المنصوبات

ولفظ «المنصوبات» مثل المرفوعات في أن واحدها منصوب، لامنصوبة، لأن موصوفها الاسم، وهو مذكر، وأمّا جمعه بالألف والتاء فلأنه صفة مذكر غير عاقل، ويكون جمعه كجمع المؤنث بالألف والتاء- وقد مرّت الأمثلة فيما سبق.

تعريف الاسم المنصوب: وهو اسم اشتمل على علم المفعولية، وذلك الاشتمال إمّا لفظاً، نحو رأيت زيداً، وإمّا تقديراً نحو رأيت فتىً، وإمّا محلاً، نحو رأيت هئولاء.

والمراد بعلم المفعولية علامة كون الإسم مفعولاً حقيقياً، كالمفاعيل الخمسة، أو مفعولاً حكمياً كسائر ملحقاتها، وتلك العلامة أربع: الفتحة- في المفرد المنصرف- والكسرة- في جميع المؤنث السالم- والألف- في الأسماء الستة- و الياء- في التثنية وما يلحق بها، وجمع المذكر السالم وما يلحق به- نحو رأيت زيداً، ورأيت مسلماتٍ، و رأيت أباك، و رأيت مسلِمَيْنِ و مُسْلِمِيْنِ.

١- القسم الأول المفعول المطلق، سمّى به لصحة إطلاق لفظ «المفعول» عليه من غير التقييد بالباء أو «في» أو «مع» أو «اللام»، و أمّا غيره من المفاعيل الأربعة فإنما يطلق لفظ «المفعول» عليها بعد

التقييد بواحدة منها، فيقال مفعول به أو فيه أو معه أو له.

تعريف المفعول المطلق: وهو اسم حدثٍ قائمٍ بفاعل فعلٍ مذكورٍ قبل ذلك الحدث، ومشتملٍ عليه.

نحو ضربتُ ضرباً، فالضرب اسم لحدث قائم بالمتكلم الذي هو فاعل «ضربت» المتقدم ذكره على ضرباً، ويشتمل «ضربت» على الزمان، والنسبة والحدث، فمعنى الفعل كلّ، والحدث المذكور جزء منه.

فوائد القيود

١- ثم الفعل المذكور قبل المفعول المطلق يكون على قسمين: قائم بالفاعل لا يصدر عنه باختياره، ولا يتعداه، نحومات موتاً وجَسُمَ جسامةً، وشَرُفَ شرفاً وشرافةً.

وصادر عنه باختياره متعدٍ إلى غيره، نحو ضربت ضرباً.

وليس المراد من إضافة الفاعل إلى الفعل (في قوله: فاعل فعلٍ) أن يكون الفاعل مؤثراً في الفعل وموجداً إيّاه.

حتى قيل: إن الموت والجسامة والشرف (في الأمثلة السابقة) ليست في اختيار الفاعل ولا تصدر عنه بإرادته.

٢- وإنما زيد لفظ «اسم» في التعريف؛ لأن الحدث القائم بالفاعل هو معنى من المعاني، والمفعول المطلق من أقسام اللفظ، فلا بد من ذكر الاسم الذى هو قسم من اللفظ.

٣- والمراد بكون الفعل مذكوراً أعمّ من أن يكون مذكورا

حقيقةً نحو ضربت ضرباً، أو كان مذكوراً حكماً وتقديراً، نحو قوله تعالى: ﴿فضرب الرقاب﴾ أي فاضربوا ضرب الرقاب.

أو كان المذكور قبله اسماً فيه معني اللفعل، نحو ضارب ضرباً فالعامل هنا اسم الفاعل وفيه معني الفعل.

فخرج بقوله «مذكور» المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقةً ولا حكماً، نحو الضرب واقع على زيد، والعلم له فضل كبير.

٤- وبقوله «مشتمل عليه» خرج عن التعريف «تأديباً» في ضربته تأديباً؛ فإنه وإن كان مما فعله فاعل الفعل السّابق عليه لكنّه (الفعل السابق) ليس مما يشتمل عليه، فإن الضرب لا يدل على التأديب، وكذلك خرج بقوله: «مشتمل عليه» نحو «كراهيَ» في قولك: كرهتُ كراهيَ، كأنّك قلت أولاً: كرهت المشي إلى السوق، ثم قلتَ: «كرهتُ كراهيَ ذلك» أي أحببت المشي إلى السوق، فأوقعتَ الكراهة على كراهتك السابقة، فكما أن نفي النفي إثبات كذلك كراهة الكراهة إزالة لها.

والأصل: أن للكراهة اعتبارين: أحدهما كونها قائمة بفاعل الفعل المذكور حتى اشتق منها فعل أسند إلى ذلك الفاعل، ولاشك أن معنى الفعل (كرهتُ) مشتمل عليها حينئذٍ، وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة، فإذا ذُكرت (الكراهة) بعد الفعل بالاعتبار الأول، كما في قولك: «كرهتُ كراهةً» فهو مفعول مطلق، وإذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني، كما في قولك: «كرهت كراهيَ» فهو مفعول به، لا

مفعول مطلق، إذ ليس الفعل المذكور قبله مشتملاً عليه بهذا الاعتبار، بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به، فصار التعريف جامعاً ومانعاً.

أو نقول: إذا كانت الكراهة مضافةً إلى ياء المتكلم أو غيره فهو مفعول به، وإذا كانت غيرَ مضافةً فهو المفعول المطلق.

أقسام المفعول المطلق باعتبار المعنى: وله بهذا الاعتبار ثلاثة أقسام: الأول للتأكيد، والثاني للنوع، والثالث للعدد، فإذا لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل المذكور قبله فهو للتأكيد، مثل جلستُ جلوساً، وإن دلّ على بعض أنواع الفعل المذكور، فهو للنوع، نحو: جلستُ جِلْسةً (بكسر الجيم وسكون اللام) أي جلسةً خاصة مربعاً أو مثنىً، وإن دلّ على عدد الفعل المذكور فهو للعدد، جَلَستُ جَلْسةً (بفتح الجيم وسكون اللام) أي مرةً واحدة، فالأول لا يُثنى ولا يجمع؛ لأنه دال على نفس المفهوم الخالي عن الدلالة على التعدد، والتثنية والجمع يدلان على التعدد، فلا يقال: - في صورة التأكيد - جلستُ جلوسين أو جلوسات، نعم إذا قصد به النوع أو العدد جازت التثنية والجمع، بخلاف القسمين الأخيرين، نحو: جلستُ جِلستينِ أو جَلوساتٍ، أي في حالتين، أو مرتين أو في حالات مختلفة، أو مرات.

أقسامه باعتبار اللفظ: وهو بهذا الاعتبار على قسمين: ١- أن يكون من لفظ فعله العامل فيه، نحو ضربتُ ضرباً. ٢- ومن غير لفظ فعله، وهو أيضاً على قسمين: إمّا من غير لفظ فعله بحسب المادة،، نحو

قعدتُ جلوساً، وإمّا بحسب الباب، نحو: أنبته الله نباتاً. وسيبويه يقول في أمثال هذا بالعامل المقدّر من لفظه وبابه، أي قعدتُ وجلستُ جلوساً وأنبته الله فنبت نباتاً.

أنواع حذف عامل المفعول المطلق

وقد تمسّ الحاجة إلى حذف الفعل العامل في المفعول المطلق، وذلك الحذف على ثلاثة أقسام: جائز، وواجب سماعي، وواجب قياسي.

١- وقد يجوز حذف الفعل العامل في المفعول المطلق عند قيام القرينة، كقولك لمن قدمن سفره: «خيرَ مقدمٍ» وأصله: قدمتَ قدوماً خيرَ مقدم، ولاشك أن «خير» اسم تفضيل ولكن مصدريته (كونه مفعولاً مطلقاً) إمّا باعتبار الموصوف - قدوماً - وإما باعتبار المضاف إليه - مقدمٍ - وعلى كل حال حذف عامله بقرينة مجيئه من السفر.

٢- ويجب حذف عامله سماعاً في سبعة أمثلة: والمراد بالحذف السماعي أن يكون حذفه موقوفاً على السماع فقط، بحيث لا قاعدة لذلك الحذف، حتى إذا توجد تلك القاعدة يوجد الحذف، يعني يعلم وجوب الحذف بالسمع لا بالدليل.

١- **المثال الأول:** نحو سقياً، أي سقاك الله سقياً.

والثاني: نحو رعياً، أي رعاك الله رعياً.

٢- **والثالث:** نحو خيبةً، أي خاب خيبةً، من قولهم: خاب الرجل خيبةً إذا لم ينل ما طلب.

٤- **الرابع**: نحو جدعاً، أي جُدِعَ جدعاً، والجدع قطع الأنف أو الأذن أو الشَفة أو اليد.

٥- **والخامس**: نحو حمداً، أي حمدتُ حمداً.

٦- **والسادس**: نحو شكراً، أي شكرتُ شكراً.

٧- **والسابع**: نحو عجباً، أي عَجِبتُ عَجَباً.

وإنما يجب حذف العامل في هذه الأمثلة من غير دليل يدل عليه، لأنه لم يوجد في كلامهم استعمال (ذكر) الأفعال العاملة في هذه المصادر، وهذا هو المعنى من وجوب الحذف سماعاً.

وأمّا قول البعض: حمدتُ الله حمداً، وشكرتُه شكراً، وعجبتُ (من قدرته) عجباً، فليس من كلام الفصحاء فلا اعتداد به، وأجاب البعض بأن وجوب الحذف في هذه الثلاثة بعد اعتبار تقدير اللام فيها، أي حمداً له وشكراً له وعجباً له، والمصنّف لا يقول بهذا، لأنه أورد الأمثلة بدون اللام.

٣- مواضع وجوب حذف عامله قياساً

واعلم أن المُراد من «الحذف القياسي» أن يكون للحذف دليل (قاعدة كلية) كلما وُجِدَ ذلك الدليل وجد الحذف، وإلاّ فلا، بخلاف السماعي؛ فإنه مقتصر على الأمثلة المسموعة التي فيها حذف عامل المفعول المطلق من غير وجه معروف، ويجب ذلك الحذف (القياسي) في سبعة مواضع:

١- **الأول**: أن يقع المفعول المطلق بعد إلاّ مثبتاً، ويكون قبله

اسم منفي لا يكون المفعول المطلق خبراً عله، أو وقع بعد «إنّما» كذلك (أي لا يكون خبراً عنه)، مثال الأول: ما أنت إلا سيراً، أي تسير سيراً، وما أنتَ إلا سيرَ البريد، أي تسير سير البريد، فـ «سيراً» في الأول «سير البريد» في الثاني مفعول مطلق وقع بعد إلا وأريد إثباته، وقبله اسمٌ منفي - وهو أنت - ولا يكون المفعول المطلق (سيراً) و(سير البريد) خبراً عنه، وجيئ بالمثالين أحدهما نكرة والآخر معرفة، وأحدهما مفرد والآخر مضاف.

١- ولو وقع منفياً نحو ما زيد يسير سيراً فلا، يجب حذف العامل.

٢- وكذلك لو كان قبله فعل منفي، نحو ما سرتُ إلا سيراً، وإنما سرت سيراً، فلا يجب الحذف أيضاً.

٣- ولو كان المفعول المطلق خبراً عن ذلك الاسم المنفي نحو ما سيري إلا سيرٌ شديد، لكان مرفوعا لا منصوباً، كما في هذا المثال.

ومثال الثاني وهو وقوعه بعد «إنما»، نحو إنما أنت سيراً أي تسير سيراً. وهنا أيضاً وقع مثبتاً بعد «إنما»، ولا يكون المفعول المطلق (سيرا) خبراً عن أنت؛ لأنه لو كان خبراً لكان مرفوعاً ولم يكن معه عامل ناصب.

٢- **والثاني**: أن يقع مكرراً بعد اسم لا يصح أن يكون المفعول المطلق خبراً عنه، نحو زيد سيراً سيراً، أي يسير سيراً، فلا يصح أن يكون «سيراً» خبراً عن زيد، فحُذِفَ العامل (يسير) وجوباً.

ولم يحذف العامل في قوله تعالى: ﴿كلاّ إذا دُكّت الأرض دكّاً دكّاً﴾ مع أن المفعول المطلق (دكّاً) مكرر؛ لأنه لم يقع بعد اسم، بل بعد فعلٍ وهو «دُكّتِ الأرضُ».

٣- والثالث: أن يقع تفصيلاً لأثر مضمون جملةٍ متقدمةٍ، نحو قوله تعالى: ﴿فشُدُّوا الوِثاق فإمّا منّاً بعدُ وإمّا فِداءً﴾ وهنا أربعة أشياء ١- الجملة المتقدمة. ٢- ومضمونها، ٣- وأثر ذلك المضمون، ٤- وتفصيل ذلك الأثر.

الأول ﴿فشُدُّوا الوثاق﴾ والثاني المصدر المضاف إلى الفاعل أو المفعول (شدّهم) أو (شد الوثاق) والثالث الغرض المطلوب من ذلك المضمون (شد الوثاق) والرابع بيان أنواع ذلك الغرض، واحتمالاته، والغرض المطلوب من شدّ الوثاق أحد الأمرين: إما المنّ أو الفداء، ففصّل الله سبحانه هذا الغرض بقوله: ﴿فإمّا مناً وإمّا فداءً﴾ أي إمّا تمنون منّاً بعد شد الوثاق، وإمّا تفدون فداءً، فحذف عاملهما وجوباً.

٤- والرابع: أن يقع : ١- مشبّهاً به، ٢- وكان من أفعال الجوارح، ٣- وقبله جملة مشتملة ٤- على المفعول المطلق، وعلى فاعله، نحو مررت به (برجل) فإذا له صوت صوتَ حمار، أي يصوت كصوتَ حمارٍ، فالصوت المضاف إلى الحمار مشبهاً به، ومن أفعال الجوارح، وقبله جملة، هي: «له صوت» وهي مشتملة على لفظ «صوت» هو بمعنى المفعول المطلق، وعلى الضمير في «له» وهو فاعل «صوت» فـ «صوتَ حمار» مفعول مطلق حذف عامله وجوباً، وهو

(يصوت).

وكذا نحو مررت به فإذا له صُراخٌ صُراخَ الثكلى، أي يصرخ كصراخ الثكلى، الصراخ: الصوت، والثكلى: المرأة التي مات ولدها، فصراخ الثكلى مشبهاً به، ومن أفعال الجوارح، وقبله جملة (فإذا له صراخ) ومشتملة على «صراخ» هو بمعنى المفعول المطلق، وعلى ضمير في «له» وهو فاعل الصّراخ.

١- ولا يجوز أن يكون «صوت حمار» في نحو: مررت بزيد فإذا له ضرب صوت حمار، مفعولاً مطلقاً حذف عامله، بل هو بدل عن «ضرب»؛ لأن الجملة المذكورة قبله ليست بمشتملة على ما يدل على المفعول المطلق، فإن المذكور فيها ضرب وهو غير صوت.

٢- وكذلك «صوت حمار» في نحو: صوت زيد صوت حمار، ليس بمفعول مطلق؛ لأن المذكور قبله ليس بجملة، بل مركب إضافي (صوت زيد).

٣- وكذا «صوت حمار» في قول القائل: «مررت بالبلد فإذا فيه صوت صوت حمار» لا يمكن أن يكون مفعولاً مطلقاً؛ لأن الجملة المذكورة قبله (فإذا فيه صوت) ليس فيها شيئ يكون فاعلاً للصوت، بل هو بدل عن «صوت» أو منصوب بنزع الخافض، أي كصوت حمار.

٥- **والخامس: أن يقع مضمون جملة لا تحتمل غير المفعول المطلق**، نحو له عليّ ألف درهم اعترافاً، أي اعترفتُ اعترافاً، فـ

«اعترافاً» مصدر وقع مضمون جملة وهي «له عليّ ألف درهم» فهذه الجملة لا تحتمل غير الاعتراف، فهو مضمونها ومدلولها، ويسمّى هذا النوع من المفعول المطلق التأكيد لنفسه؛ لأنه يؤكد نفسه.

٦- **والسادس:** أن يقع مضمون جملة تحتمل غيره، نحو زيد قائم حقاً، من حقّ يحقّ إذا ثبت أو وجب، فـ «حقاً» مصدر (مفعول مطلق) وقع مضمون جملةٍ وهي (زيد قائم) وتحتمل غيره (وهو الباطل لأنها تحتمل الصدق والكذب، والحق والباطل، فهو (حقّاً) تأكيد لمضمون جملة تحتمل غير الحق أيضاً، فيكون المعنى: زيد متّصف بالقيام وقيامه حقّ حقّاً، حتى سقط احتمال كونه باطلاً.

ويسمّى هذا النوع من المفعول المطلق تأكيداً لغيره (لأجل نفي غيره) كما أن الأول كان تأكيداً لأجل تقرر نفسه وتأكده.

أو لأنّ المفعول المطلق من حيث أنه مذكور صراحةً بلفظ «حقّاً» مؤكِّدٌ - بصيغة اسم الفاعل - ومن حيث أنّه محتمل الجملة ومدلولها مؤكَّدٌ وجاز قوله: «تأكيداً لغيره» فإن المدلول الصريحي غير المدلول الاحتمالي.

٧- **والسابع:** أن يقع مثنىً مضافاً إلى الفاعل، أو إلى المفعول، سواء كان المراد منه التثنية حقيقةً، أو كان المراد منه التكرير والتكثير وإن زاد عدد التثنية.

ولم يحذف العامل في قوله تعالى: ﴿ثم ارجع البصر كرّتين﴾ مع أن المفعول المطلق مثنىً؛ لأنه غير مضاف إلى الفاعل أو المفعول، فلا

يجب حذف العامل وهو «ارجع» و«كرتين» صفة لمفعول مطلق محذوف، أي ارجع البصر رجعا مكرراً كثيراً إليك البصر خاسئاً وحاسراً.

مثال المثنى المضاف إلى المفعول، نحو لبّيك، وسعديك، أما لبّيك فأصله أُلبّ لك إلبابين، أي أقوم لخدمتك وامتثال أمرك، ولا أبرح عن مكاني قياماً كثيراً متتالياً؛ ثم حذف الفعل (أُلبّ) وأقيم المصدر (إلبابين) مقامه بعد جعْله مجرداً، وبعد حذف حرف الجرّ عن «ولك» وإضافة المصدر (لَبّينِ) إلى الكاف، فقيل: لبّيك، ويمكن أن يكون «لبّيك» من لَبّ بالمكان بمعنى ألبّ، أي يكون المجرد بمعنى المزيد فيه، وأمّا سعديك فأصله أسعدك إسعاداً بعد إسعادٍ، بمعنى أُعينك إعانةً بعد إعانةٍ، وإنما جِيئَ بالمثالين لأن الأول متعدٍّ بحرف الجرّ، والثاني متعدٍّ بنفسه.

٢- المفعول به وتعريفه: هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل،، نحو ضربت زيداً، وقد وقع زيد فعل المتكلم فهو مفعول به، ولابد هنا من معرفة أمور: **الأول:** المراد بوقوع فعل الفاعل على المفعول به، تعلّقه به بلا واسطة حرف الجرّ، فخرج عن تعريف المفعول به : «بزيد» في مررت بزيد، لأن تعلّق المرور به بواسطة الباء وهو حرف الجرّ، ويقال له الجار والمجرور؛ وكذلك خرج المفاعيل الثلاثة الباقية أيضاً؛ لأن تعلق الفعل بها إنما يكون بواسطة فيه وله، ومعه، فلا يقال فيها وقع عليه الفعل، بل يقال: وقع فيه أو له، أو معه.

والثاني: أن المفعول به مغاير لفعل الفاعل، فلايدل الفعل عليه، فخرج بسبب هذه المغايرة المفعول المطلق عن تعريفه، لأنه ليس بمغاير عن فعل الفاعل، بل هو مشتمل عليه، كمامرّ.

والثالث: أنّ المراد بفعل الفاعل فعل مسند إلى الفاعل الحقيقي أو الحكمي، فخرج عن تعريفه زيد في: ضُرِب زيد، بصيغة المجهول؛ لأنه وإن وقع عليه فعل الضرب، ولكن ليس ذلك الفعل مسنداً إلى الفاعل الحقيقي ولا إلى الحكمي، ودخل في تعريف المفعول درهماً في: أعطى زيد درهماً؛ لأنه وقع عليه فعل مسند إلى الفاعل الحكمي، وهو مفعول مالم يسمّ فاعله، فإنه فاعل حكمي، وفي ضرب زيد عمرواً وقع الفعل المسند إلى الفاعل الحقيقي (وهو زيد) على عمرو.

ولمّا كان في ذكر الفاعل هذه الفوائد فالاكتفاء بقولنا: «ما وقع عليه الفعل» في تعريف المفعول به غير كافٍ.

تقديم المفعول به على عامله

١- وقد يتقدم[1] علي الفعل العامل فيه جوازاً، كما في مثل: «اللّٰـهَ أعبدُ» و «وَجهَ الحبيب أتمّنى».

٢- وقد يتقدم وجوباً فيما تضمّن المفعول به معنى الاستفهام أو معنى الشرط، نحو «مَن رأيتَ» فـ «من» استفهامية ومفعول به، ونحو «من تُكرِم يُكرمكَ» وهنا «من» شرطية ومفعول به.

---

(١) لأن الفعل لقوّته يعمل في المعمول المتقدم والمتأخر كليهما.

٣- وقد يمتنع تقديمه، كما إذا وقع بعد «أن» نحو: «من البرّ أن تكفّ لسانك» فتقديم «لسانك» على «تكفّ» غير صحيح، إذ يلزم الفصل بين «أن» ومدخولها.

حذف الفعل العامل في المفعول به

واعلم أن هذا الحذف على قسمين: جائزٍ وواجبٍ، أما جوازاً فإما لأجل القرينة المقالية، نحو «زيداً» في جواب من قال: «من أضربُ» فتقول: زيداً، أي إضرب زيداً، فحذف الفعل (إضرب) للقرينة المقالية، وهي السؤال، وإمّا لأجل القرينة الحالية، نحو «مكّةَ» للمتوجه إليها، أي تريد مكةً، فحذف الفعل (تريد) للقرينة الحالية، وهي توجّه وإرادته إليها.

مواضع وجوب حذف عامل المفعول به

وأما حذف الفعل العامل في المفعول به وجوباً ففي أربعة مواضع: وإنّما خصّ هذه الأربعة (مع وجوب حذفه في غيرها أيضاً) لكثرة مباحثها وأهميتها بالنسبة إلى الباقي منها:

١- **فالأول:** من تلك المواضع يجب الحذف فيه سماعاً، يعني ليس للحذف دليل وقاعدة كلية حتى يجب الحذف عند وجود تلك القاعدة، بل يُسمعَ من أهل اللغة محذوفَ العامل، فلا يتجاوز عن أمثلة محدودة، وذكر المصنّف له أربعة أمثلة:

١- نحو امرأً ونفسه، أي أترك امرأً ونفسه، فامرأً مفعول به حذف عامله وهو الترك و«نفسَه» مفعول معه.

٢- ونحو قوله تعالى: ﴿انتهوا خيراً لكم﴾ أي انتهوا واجتنبوا عن التثليث واقصدوا خيراً لكم، وهو التوحيد، فحذف عامل «خيراً» وهو «اقصدوا».

٣- ونحو أهلاً، أي أتيتَ مكانا معموراً كأنّه يوجد فيها أهلك لا مكانا خراباً أو فيه أجانب.

٤- ونحو سهلاً، أي أتيت سهلاً من البلاد لا حَزَناً، أو وطِئتَ سهلاً من البلاد.

٢- والثاني: من تلك المواضع التي الأربعة أن يكون المفعول به في صورة المنادى، نحو يا زيد، فإنه في الأصل «أدعو زيداً» فحذف العامل (أدعو) مع فاعله الضمير، وأقيم «يا» مقامه، وجعل «زيد» مبنياً لفظاً لما سيأتي.

تعريف المنادى: هو المطلوب إقباله بحرف نائب (قائم) مناب (مقام) أدعو لفظاً أو تقديراً.

شرح التعريف: ١- والمراد بطلب إقباله طلب توجه إليك بوجهه إذا لم يكن بينك وبينه حائل، وبقلبه إذا كان حائلاً، ثمّ كل منها - التوجه الوجهي والقلبي - على قسمين: حقيقي، مثل: يا زيد، وحكمي، مثل: يا سماء، ويا جبال، ويا أرض، فإنّها نزّلت أولاً منزلة من له صلاحية النداء، ثمّ أدخل عليها حرف النداء، قُصِدَ نداؤها، فهي في حكم من يطلب إقباله.

٢- وأمّا المندوب وإن كان عند صاحب المفصّل وسيبويه داخلاً

في المنادى، ولكن عند المصنّف - ابن الحاجب - فهو قسم على حدةٍ، ولهذا أفرد المصنف أحكامه بالذكر فيما بعد، وسيأتي تعريفه لغةً واصطلاحاً إن شاء الله تعالى.

٣- وللحرف الذي يقوم مقام أدعو خمسة أنواع: وهي يا وأيا، وهيا، وأي، والهمزة، وإذا قيل: ليقبل زيد لم يكن من المنادى، لأنه لم يطلب إقباله بحرف نائب مناب أدعو بل طلب إقباله بصيغة الأمر.

٤- وقوله «لفظاً أو تقديراً» فيه احتمالات ثلاثة:

١- **الأول**: أن يكون تفصيلاً للطلب، أي طلباً لفظياً بأن تكون آلة الطلب وهي الياء لفظية، نحو: يا زيد، أو طلباً تقديرياً بأن تكون آلة الطلب مقدّرة، نحو قوله تعالى: ﴿يوسف أعرض عن هذا﴾ أي يا يوسف.

٢- **والثاني**: أن يكون تفصيلا للنيابة، أي نيابة لفظيةً بأن يكون النائب ملفوظاً، أو تقديريةً بأن يكون النائب مقدراً كما في المثالين المذكورين.

٣- **والثالث**: أن يكون تفصيلاً للمنادى، مثال المنادى الملفوظ نحو يا زيد، والمقدر مثل: ألا يا اسجدوا، أي ألا يا قوم اسجدوا.

المذاهب في انتصاب المنادى

وفيه ثلاثة مذاهب: **الأول**: مذهب سيبويه، فالمنادى منصوب عنده على أنه مفعول به، وناصبه الفعل المقدّر، وأصل يا زيد أدعو زيداً، فحذف الفعل حذفاً لازماً لكثرة استعماله، ولدلالة حرف النداء

عليه، وإفادته فائدته.

والثاني: مذهب المبرّد، فإنه يقول: الاسم منصوب بحرف النداء لكونه قائماً مقام الفعل.

والثالث: مذهب أبي علي فإنه قال في بعض كلامه: إن «يا» وأخواتها أسماء الأفعال، فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب، أي مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف، بل يكون نصبه بعامل مذكور، وهو حرف النداء عند المبرد، واسم فعل عند أبي علي، فيكون وجوب حذفه بناءً على مذهب سيبويه فقط، واتفق المذاهب كلها على أن مثل يا زيد جملة، أي نائب منابها، وتفيد فائدتها، وليس المنادى أحد جزأي الجملة (لأن مجموع يا زيد نائب عن الجملة، وليس في نفسه جملةً، فكيف يكون زيد جزأ جملة).

المذاهب في أجزاء الجملة في يا زيد

١- **فعند سيبويه** جزآ الجملة - الفعل والفاعل - مقدّران.

٢- **وعند المبرّد** حرف النداء قائم مقام أحد جزئي الجملة، أي الفعل والفاعل (الجزء الثاني) مقدّر.

٣- **وعند أبي علي** أحد جزئيها اسم الفعل، والآخر ضمير مستتر فيه.

إعراب المنادى وبناؤه: واعلم أن حال المنادى لا تخلو عن ست:
١- مفرد معرفة من غير لام الاستغاثة ولا ألفها. ٢- ومفرد معرفة مع لام الاستغاثة. ٣- ومع ألفها. ٤- ومضاف. ٥- وشبه مضاف. ٦-

ومفرد غير معرفة، الأول نحو: يا زيد، والثاني نحو: يا لزيد، والثالث نحو: يا زيداه، والرابع نحو: يا عبد الله، والخامس نحو: يا طالعاً جبلاً، والسادس نحو: يا رجلاً.

١- المفرد المعرفة: فإن كان المنادى مفرداً معرفةً يُبنَ، سواء كان معرفةً قبل النداء، نحو يا زيد، أو بعده، نحو يا رجل، أي يكون مبنياً على ما يكون مرفوعاً به في غير صورة النداء، وإنما يكون مرفوعاً في غيرها بالضمة (في المعرب بالحركة) أو الألف (في التثنية) أو الواو (في جمع المذكر السالم) فإذا كان منادىً يكون بناءه أيضاً بأحد هذه الثلاثة.

سبب بناء المعرفة: وإنّما بنى المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية التي تشبه كاف الخطاب الحرفية لفظاً ومعنىً في كونها مثلها إفراداً وتعريفاً، فالمشابهة اللفظية في الإفراد والمعنوية في التعريف.

وتفصيل تلك المشابهة أن «يا زيد» بمنزلة «أدعوك» وهذه الكاف الاسمية ككاف ذلك الحرفية في كونها مفرداً ومعرفة، فـ «زيد» يشبه كاف «أدعوك» (في كونه مفرداً ومعرفةً) وكاف أدعوك يشبه كاف «ذلك».

وإنما احتجنا إلى هذا االتأويل لأن الاسم إنما يكون مبنياً لمشابهة الحرف أو الفعل، لا لمشابهة الاسم المبني، فوقع زيد موقع كاف «أدعوك» ومشابهته إياه لا يكفي في بنائه، بلا لابد في مشابهته بكافه فمشابه المشابه مشابه لذلك الشيئ، فزيد يشبه كاف أدعوك وكاف

أدعوك يشبه كان ذلك، فزيد يشبه كاف ذلك ذلك وهو حرفي، نحو يا زيد ويا رجل في البناء بالضمة وكون المنادى معرفةً قبل النداء أو بعده، ويا زيدان، ويا زيدون في البناء بالألف أو الواو.

٢- المفرد المعرفة مع لام الاستغاثة:

ويكون المنادى المفرد المعرفة مجروراً بلام الاستغاثة، وهي اللام التي تدخل اسم المستغاث منه وقت الاستغاثة لتخصيصه من بين أمثاله بالدعاء، مثل يا لزَيد، وتكون لام الاستغاثة مفتوحةً لئلا يلتبس المستغاث بامستغاث له في مثل يا لَقومٍ أي أستغيثكم وأدعوكم لأجل هذا المظلوم؛ فإنه لو لم تفتح لام المشتغاث يقع الالتباس في صورة المستغاث في قولك «يا للمظلوم» لأنه لا يفهم أن المظلوم مستغاث أو مستغاث له، وإنما لم تجُعل لام المستغاث له مفتوحة ولام المستغاث مسكورةً؛ لأن المستغاث منادى واقع موقع كاف الضمير التي تفتح اللام الجر، نحو لك، فإن أصله «يا لك» ثم قيل لزيد، بخلاف المستغاث له، حيث لم يقع موقع كاف الضمير، فالمناسب معه الكسرة.

ثم إذا عطف على المستغاث باللام اسم آخر من غير «يا» نحو يا لزيد ولِعَمروٍ كُسرت اللام، وإن عطف عليه مع «يا» نحو لَزيد ويا لَعمروٍ، فلابد من فتح اللام في المعطوف أيضاً؛ لأن في صورة كسر اللام يحصل الفرق بين المستغاث والمستغاث له بعطف المستغاث على مثله.

وجه إعراب المنادى المستغاث باللام: وإنما أعرب المنادى بعد

دخول لام الاستغاثة؛ لأن علّة بنائه كانت مشابهته للحرف (وهو كاف ذلك) واللام الجارّة من خواص الاسم، فبدخولها على المنادى المستغاث ضعفت مشابهته الحرف، فأعرب على ما هو الأصل في الاسم.

المنادى بلام التعجب ولام التهديد: وهنا قسمان آخران للمنادى لم يذكرهما المصنّف، وهما المنادى بلامي التعجّب والتهديد، وهما يكونان مجرورين أيضاً في حالة النداء، مثال لام التعجب، نحو «يا لكماء» و «يا للدواهي» (جمع داهية بمعنى الحادثة) أي تعجّبوا من الماء (كثرته) ومن الحوادث.

ومثال لام التهديد: نحو «يا لَزيد لأقتلنك» فلما لم يذكرهما فكيف يصدق قوله فيما بعد: «وينصب ما سواهما» (ما سوى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث) كلياً؟

والجواب أنّ كلاًّ من هاتين اللامين داخل في لام الاستغاثة، وأجاب المصنف في «الإيضاح» أن اللام في هذين المثالين ليس للاستغاثة أو التهديد، بل للتعليل وقد دخلت على المستغاث له، والمنادى محذوف، فالمراد يا قوم اعجِبُوا للماء، ويا هؤلاء إعجَبُوا للدواهي أو خافوا من الدواهي.

٣- **المنادى المستغاث بالألف:** ويكون المنادى مبنياً على الفتح لإلحاق ألف الاستغاثة بآخره؛ لأن الألف لتقتضي فتح ما قبلها، ولا يمكن دخول اللام على المستغاث في هذه الصورة؛ لأن اللام تقتضي

الجرّ، والألف تقتضي الفتح، وبين أكثريهما تناف.

مثاله: نحو زيداه بإلحاق بعد الألف للوقف.

٤- المنادى المضاف وإعرابه: ويكون ما سوى الثلاثة المذكورة (من المفرد المعرفة، والمستغاث باللام والمستغاث بالألف) منصوباً على المفعولية، وما سواها أيضاً ثلاثة، (المضاف وشبه المضاف، والمفرد النكرة) مثال المضاف: نحو يا عبدَ الله، هذا منصوب لفظاً، وقد يكون منصوباً تقديراً، نحو يا فتى الله، أي أدعو عبد الله وفتى الله.

٥- المنادى الذي هو شبه المضاف: والمراد بـ «شبه المضاف» كل اسم لا يتم معناه إلا بانضمام أمر آخر إليه، فشبه المضاف أيضاً يكون منصوباً على المفعولية نحو يا طالعاً جبلاً، أي صاعداً إلى الجبل، فمعنى طالعاً لا يتم إلا بعد ذكر جبلاً أو شيئاً مثله بعده، فإن الطلوع (الصعود) يقتضي محلا مرتفعاً، فطالعاً منصوب على أنه منادى شبه مضاف، أي أدعو طالعاً جبلاً، وجبلاً منصوب على أنه مفعول به لطالعاً، وهو يعمل لاعتماده على حرف النداء الذي هو كالموصوف في صحة الاعتماد عليه.

٦- المنادى المفرد النكرة: وهو يكون منصوباً إذا أريد منه فرد غير معينّ، نحو يا رجلاً خذ بيدي، وإنما يكون منصوباً حين أُطلِقَ على غير معين، وأمّا إذا أطلق على معين فيكون مفرداً معرف، فيكون مبنياً لا معرباً، فكيف يكون منصوباً؟ وإنما تكون هذه الثلاثة منصوبةً؛ لأن علة النصب - وهي المفعولية - متحققة فيها وما غيرّها مغيرّ، أي لم

يمنع مانع عن نصبها، كما منع المفرد المعرفة والمستغاث عن النصب مانع وهو المشابهة بالحرف.

وأمّا نحو يا حسناً وجهُه ظريفاً فيكون منصوباً؛ لأنه داخل في شبه المضاف، فلاحاجة إلى ذكره على حدةٍ، واعلم أن توابع المنادى المبني على قسمين: مفردة ومضافة.

١- توابع المنادى المبني إذا كانت مفردةً

وقد مرّ أن المنادى إمّا مبني، وإمّا معرب، والمبنيّ إمّا مبني بالضمة أو الألف أو الياء، وإمّا مبني بالفتحة كالمنادى المستغاث بالألف، ثم المنادى المعرب إمّا مخفوض (مجرور) وإمّا منصوب.

١- فتوابع المنادى المعرب تابعة للفظ متبوعها في الإعراب، سواء كان منصوباً أو مجروراً، نحو يا عبد الله الصالح، ويا لزيد وعمرٍو.

٢- وتوابع المنادى المستغاث بالألف تكون مبنيةً على الفتح مثل متبوعها، نحو يا زيداً وعمرا، فلا يصح وعمر بالرفع.

٣- وأمّا توابع المنادى المبني بالضمة أو الألف أو الياء، نحو يا زيد نفسه، ويا زيدان نفساهما، ويا زيدون أنفسهما، فترُفع حملاً على لفظ المتبوع ولتُنصب حملاً على محلّه، ولكن بشرط أن تكون تلك التوابع مفردةً حقيقةً بأن لا تكون مضافةً بإضافة معنوية ولا بإضافة لفظيةٍ، ولا أن تكون شبه مضاف، أو كانت مفردة حكماً بأن تكون مضافةً بإضافة لفظية، أو تكون شبه مضافٍ، لأنها لو لم تكن مفردةً لا حقيقة ولا حكما تكون مضافةً بإضافة معنوية، وتكون منصوبة فقط، فلا

يجوز فيها الرفع، وأما المضاف بالإضافة اللفظية وشبه المضاف ففي حكم المفرد في جواز الوجهين (الرفع والنصب) نحو يا زيد الحسنُ الوجهِ (و) الحسنَ الوجهِ (في الإضافة اللفظية) ويا زيد الحسنُ وجهه (و) الحسنَ وجهه (في شبه المضاف) **وتلك التوابع** هي التأكيد (المعنوي؛ لأن التأكيد اللفظي حكمه حكم المتبوع غالباً، نحو يا زيدٌ زيدُ، وقد يجوز إعرابه رفعاً ونصباً، نحو يا زيد زيدٌ وزيداً وهذا هو مختار المصنف، ولهذا أطلق التأكيد) والصفة، وعطف البيان، والمعطوف غير المعرّف باللام، فسيأتي حكمهما.

فرفعها لأجل الحمل على ظاهر المتبوع، سواء كان في الظاهر مرفوعاً لفظاً أو تقديراً أو محلاً، نحو يا زيدُ العالمُ ويا قاضي العالمِ ويا هؤلاء الكرام؛ لأن بناء المنادى عرضي، فيشبه المعرب الأصلي، فيجوز أن يكون تابعه تابعاً للفظه.

وأمّا نصبها فلأجل الحمل علي محل المتبوع؛ لأن حق تابع المنادى أن يكون تابعاً لمحله، وهو هنا منصوب محلاً بالمفعولية.

الأمثلة: مثال التأكيد نحو يا تيمُ أجمعون وأجمعين، ومثال الصفة نحو يا زيدُ العاقل والعاقلَ، ومثال عطف البيان نحو يا غلامُ بشرٌ وبشراً، ومثال المعطوف المعرّف باللام نحو يا زيد والحارثُ والحارثَ.

المذاهب في المعطوف المعرّف باللام

١- فالخليل بن أحمد أستاذ سيبويه والمتوفى ١٧٤هـ يختار فيه الرفع مع تجويزه النصب؛ لأن المعطوف بحرفٍ مناديً مستقلٌ باعتبار

المعنى، فينبغي أن يكون على حالة يكون عليها عند مباشرة حرف النداء إياه، وهي الضمّة أو ما يقوم مقامها، ولكن لمّا لم يباشره حرف النداء جُعلَت تلك الحالة إعراباً له، فصارت رفعاً.

٢- **وأبو عمرو** بن العلاء المازني البصري رحمه الله المتوفى ١٥٧هـ يختار فيه النصب لامتناع جعله منادى مستقلاً، لعدم إمكان دخول حرف النداء عليه مباشرةً، فإن لام التعريف يمنع دخول الياء عليه.

٣- **وأبو العباس** محمد بن يزيد بن عبد الأكبر المبرّد والمتوفى سنة ٢٨٥هـ يقول: إن كان المعطوف المعرّف باللام كاسم «الحسن» في جواز نزع اللام عنه، فالمختار فيه الرفع (كما قال الخليل) لإمكان جعله منادىً مستقلاً بنزع اللام عنه.

وإن كان المعطوف المذكور كا «النجم[1] والصعق» في عدم جواز نزع اللام عنه، فالمختار فيه النصب - كما قال أبو عمرو - لامتناع جعله منادىً مستقلاً.

٤- **والرابع** مذهب المصنف - ابن الحاجب المتوفى ٦٤٦هـ - وهو جواز الرفع والنصب فيه من غير ترجيح أحدهما على الآخر، كما ذكرناه أولاً.

***

(١) الأول علم للثريا والثاني علم لرجل، فلكون اللام جزءً للعلم صار لازماً

٢- توابع المنادى المبني إذا كانت مضافةً

وقد ذكرنا أن توابع المنادى المبني على قسمين: مفردةٌ ومضافةٌ، وهنا بيان إعراب توابع المنادى المبني إذا كانت مضافةً، وتُنصَبُ توابع المنادى المبني إذا كانت مضافةً بالإضافة المعنوية؛ لأنها إذا وقعت منادىً مستقلاً تكون منصوبةً (أي لا تمنع مباشرةُ حرفِ النداء نصبها) فإذا وقعت توابع فنصبها أولى؛ لأن حرف النداء لا يباشرها حينئذ حتى يخِيفَ المنع.

الأمثلة: مثال التأكيد، نحو يا تيم كلّهم، ومثال الصّفة، نحو يا زيد ذا المال، ومثال عطف البيان، نحو يا رجل أبا عبد الله، ولا يمكن المثال من المعطوف المعرّف باللام، لأن اللام تمنع الإضافة المعنوية، فلا يكون المعطوفِ المعرّف مضافاً، وقد بقي من التابع أمران لم نذكر إعرابهما إلى الآن، وهما البدل والمعطوف غير المعرّف باللام، فحكمهما حكم المنادى المستقل مطلقاً، أي حكم البدل والمعطوف غير المعرّف باللام حكم المنادى الذي دخل عليه حرف النداء مباشرةً، فإذا كانا مفردين يكونان مبنيين على ما يرفعان به، ووإذا كانا مضافين، أو شبه مضافٍ، أو نكرتين يكونان منصوبين، وإنما يكونان كالمنادى المستقل؛ لأن البدل هو المقصود بالذكر، والمبدل منه كالتوطئة لذكره، فكأنّ حرف النداء دخل على البدل في الحقيقة، والمعطوف بحرف غير المعرّف باللام منادى مستقل في الحقيقة؛ لأنه لا مانع من دخول حرف النداء عليه، فيكون حرف النداء مقدّراً فيه.

الأمثلة: مثال البدل نحو: يا زيدُ عمروُ ويا زيدُ أخا عمروٍ، ويا زيد طالعاً جبلاً، ويا زيد رجلاً صالحاً، ففي الأول البدل مفرد، وفي الثاني مضاف، وفي الثالث شبه مضاف، وفي الرابع نكرة، ومثال المعطوف غير المعرّف باللام نحو: يا زيد وعمرو، ويا زيد وأخا عمرو، ويا زيد وطالعاً جبلاً، ويا زيد ورجلا صالحاً.

وكذلك هنا الأمثلة الأربعة للأنواع الأربعة من المفرد، والمضاف، وشبه المضاف، والنكرة.

حكم المنادى إذا كانت صفته ابناً مضافاً إلي علم آخر .

والعلم المنادى المبني على الضمّ والموصوف بابن مضافٍ إلى علمٍ آخر يختار فتحه، نحو يا زيدَ بنَ عمروٍ، فجاز في «زيد» الضم، ولكن المختار هو فتحه، وأما الابن فيكون منصوباً لأنه مضاف، فإن تابع المنادى المبني إذا كان مضافاً يكون منصوباً - كمامرّ -. وابنةٌ مثل ابنٍ في وقوعها صفة واختيار الفتح في موضعها، والظاهر أن لا يكون بين ذلك العلم والابن المضاف واسطة، ولهذا لا يكون الفتح مختاراً في هذا المثال: يا زيدُ الظريفُ ابنَ عمرو، بل يكون زيد مضموماً فقط لوجود الفصل بين زيد و«ابن» و إنما يكون الفتح مختاراً لكثرة وقوع مثل هذا العلم منادى، والكثرة مناسبة للتخفيف، فخفّفوه بالفتحة التي هي حركة أصلية للمنادى لكونه مفعولاً به في المعنى.

حكم المنادى إذا كان معرّفاً باللام

وإذا نودي الاسم المعرّف باللام (نحو الرجل) جيئ بينه وبين

حرف النداء أحد الأشياء الثلاثة: ١- أيّ وهاء التنبيه نحو أيها الرجل. ٢- أو هاء التنبيه واسم الإشارة، نحو يا هذا الرجل، يا أيها الرجل، ٣- أو أيّ وهاء التنبيه واسم الإشارة نحو يا أيّهذا الرجل، وإنما يؤتى بأحد هذه الثلاث تحرزاً عن اجتماع آلتي التعريف (حرف النداء واللام) بلا فاصلة.

والتزم العرب رفع «الرجل» في هذه الصور مع أنه صفة المنادى المبني وتقتضي الوجهين الرفع والنصب؛ لأجل أنه المقصود بالنداء، أي المنادى في الحقيقة هو «الرجل» وما قبله حائل بين آلتي التعريف - فالتُزِمَ رفعه لتكون حركته الإعرابية موافقةً للحركة البنائية التي هي علامة المنادى، فتدل على أنه هو المقصود بالنداء.

وكذلك التزموا رفع توابع ذلك المعرف باللام (الرجل) أيضاً، مضافةً كانت أو مفردةً، نحو أيها الرجل الظريف، ويا أيّها الرجل ذو المال؛ لأنها توابع منادى معرب وجواز الوجهين (الرفع والنصب) إنما يكون في توابع المناد المبني.

سبب جواز اجتماع آلتي التعريف في يا الله

وقالوال: يا الله خاصة، أي جوّزوا اجتماع آلتي التعريف (حرف دون النداء وال) في لفظ «الله» دون غيره؛ لأن شرط جواز اجتماع حرف النداء مع لام التعريف وجود الأمرين: ١- كون اللام عوضاً عن محذوف. ٢- ولزومها للكلمة التي دخلت عليها، وإنما يوجد هذا الشرط في لفظ «الله» فقط، لأن أصله «الإلـه» فحذفت الهمزة (عن الوسط) وعوّضتِ اللام (لام آل) عنها، ولزمت الكلمة (بعد إدغام

اللام في اللام) فصار «الله» فلا يقال في سعة الكلام «لاه» (بحذف ال عن أوله) وهذا دليل لزومها لمدخولها، ولا يصح اجتماع حرف النداء مع لام التعريف في مثل «النجم» (علم للثريا) «والصعق» (علم لرجل)؛ لأن اللام وإن كانت لازمةً للكلمة لكونها جزء علم، ولكن ليست عوضاً عن محذوف.

وكذلك لا يصح اجتماعهما في «النّاس» لأنها ليست لازمة للكلمة، وإن كانت عوضاً عن محذوف؛ وهو الهمزة، لأن أصله «الأناس» فحذفت الهمزة وعوّض عنها اللام، ولأجل عدم لزومها للكلمة يقال «ناس» في سعة الكلام أيضاً، فلا يصح أن يقال: «يا النجم ويا الناس» ولأجل عدم وجود أحد الأمرين في قول الشاعر الآتي حكموا بشذوذه:

من أجلكِ [1] «يا التي» تيمّتِ قلبي وأنتِ بخيلة بالوصل عنيّ

لأن لام «التي» ليست عوضاً عن محذوف، وإن كانت لازمةً للكلمة (للضرورة الشعرية).

وكذلك لعدم وجود الأمرين في «الغلامان» (كونها عوضاً عن محذوف وكونها لازمةً للكلمة) حكموا بكثرة الشذوذ في قول الشاعر القادم:

فيا الغلامان اللذان فرّا إيّاكما أن تبغيا شرّا

---

(١) أي أتحمّل كل مشقة لأجلك وبسبب محبتك يا أيتها المحبوبة التي تجعلتِ قلبي ذليلاً وتابعاً لكِ، والحال أنك تبخل بالوصل واللقاء.

فلانتفاء الأمرين كليهما في «فيا الغلامان» حكموا بأنه أكثر شذوذاً من «يا التي تيمّتِ» لأن اللام فيه لازمة للكلمة، وإن لم تكن عوضاً عن محذوف فشذوذه من وجه واحد، وشذوذ «فيا الغلامان» من وجهين.

جواز الضمّ والنصب في مثل يا تيمُ تيمَ عديّ

وفي كل تركيب تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة صورة[١] واتصل بالثاني اسم مجرور بالإضافة نحو تيمُ تيمَ عديّ جاز في الاسم الأول الضمّ والنصب، وفي الثاني النصب فقط، أمّا الضمّ في الأول، فلأنه منادى مفرد معرفة، كما هو الظاهر، (مفرد لعدم الإضافة ومعرفة لكونه علماً للقبيلة) وأما النصب فلأنه مضاف إلى «عدي» المذكور (بعد تيم الثاني) وتيم الثاني تأكيد لفظي للأول، فأصل بين المضاف (هو تيم الأول) والمضاف إليه (هو عديّ) وهذا مذهب سيبويه، أو الأول مضاف إلى عدي د المحذوف بقرينة المذكور - كما هو مذهب المبرد - يعني الأول والثاني كلاهما مضافان، ول؛ن حذف المضاف إليه عن الأول بقرينة الذكر في الثاني.

وجاز الفتح في تيم الأول مكان النصب - كما هو عند السرافي - على أن يكون في الأصل، «يا تيمُ» (بالضم) تيمَ عديٍّ، فَفُتِحَ الأول اتباعاً لنصب الثاني، كما في «يا زيد» بنَ عمرو» (أي جاز فتح دال

---

(١) لأن المؤكد والمؤكَد في المعنى شيئ واحد، فيكون التكرار صورةً، وكذلك في عطف البيان التابع والمتبوع شيئ واحد معنىً.

زيد مع أنه مبني على الضم اتباعاً لنصب ابن مضافٍ إلى عمرو) والنصب متعينٌ في «تيم الثاني» لأنه تأكيد وتابع لتيم الأول المضاف، أو تأكيد له ومضاف إلى عديّ، فعلى التقديرين تكون منصوباً.

وهذا «يا تيمُ تيمَ عديٍّ» جزء من البيت الذي تمامه هكذا:

يا تيمُ تيمَ عديٍّ لا أباً لكم   لا يُلقِيَنّكم في سَوءَةٍ عُمَرُ

والبيت لجرير، حين أراد عمر التيمي الشاعر أن يهجوه فقال جريرٌ خطاباً لبني تيم[1]: «لا تتركوا عمر أن يَهجُوني فيُلقيَنّكم في سَوءةٍ، أي مكروهٍ من قبلي، يعني مهاجاتي إيّاكم».

الوجوه الأربعة في المنادى المضاف إلي ياء المتكلم

والمنادى المضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه أربعة:

الأول: فتح الياء، مثل يا غلامي. **والثاني:** سكون الياء، مثل يا غلامي (بكسر الميم وسكون الياء). **والثالث:** إسقاط الياء، لأجل الاكتفاء بالكسرة إذا كان قبل الياء كسرةٌ، مثل يا غلامِ (بكسر الميم وإسقاط الياء) بخلاف نحو «يا فتاى» فإنه لا يجوز فيه حذف الياء لعدم الكسرة الدالة على الياء.

والرابع: قلبها ألفاً، نحو يا غلاما، وهذان الوجهان (حذف الياء وقلبها ألفاً) يقعان غالباً في النداء، لأن النداء موضع خفيف؛ لأن

---

(١) ومعنى «لا أباً لكم» أنتم وُلدتم من غير أب، إذ لوو كان لكم أب لربّاكم شرفاء.

المقصود فيه غير المنادى، فيقصد المتكلم الفراغ من النداء بسرعة ليصل إلى ما هو المقصود من الكلام، فخُفِّفَ «يا غلامي» بأحد الوجهين:

١- حذف الياء وإبقاء الكسرة دليلاً عليه. ٢- وقلب الياء ألفاً؛ لأن الألف والفتحة أخفّ من الياء والكسرة، ثمّ هذان الوجهان (إسقاط الياء وقلبها ألفاً) وإن كانا واقعين في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، لكن لا يقعان في كل منادى مضاف إليه، بل في منادىً غلب عليه الإضافة إلى ياء المتكلم، واشتهر بتلك الإضافة؛ لتدل الشهرة على الياء المحذوفة أو المقلوبة، فلا يصح في «يا عدوّي» يا عدوّ ويا عدوّا (بحذف الياء أو قلبها) وقد جاء شاذّاً في المنادى المقلوب ياءه ألفاً نحو «يا غلاماه» حذف الألف والاكتفاء بالفتحة عن الألف، نحو «يا غلامَ» ويلحق بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم الهاء وقفاً في الوجوه الأربعة، فرقاً بين الوقف والوصل، نحو يا غلامِيَه، ويا غلامِيْه، ويا غلامِه ويا غلاماه.

الوجوه في أب وأم إذا كانا مضافين إلي ياء المتكلم

وقالوا في أبٍ وأمٍّ «يا أبي ويا أمّي» على الوجوه الأربعة المذكورة في «يا غلامي» كسائر ما أضيف إلى ياء المتكلم مع أربعة وجوه أخر زائدة عليها، وإنما جاز فيهما الوجوه الزائدة لكثرة استعمالهما في النداء في كلام العرب.

الأول: يا أبتِ، ويا أُمّتِ بإبدال الياء بالتاء وكسر التاء.

والثاني: بفتح التاء، نحو يا أبتَ ويا أمّتَ، أما الكسرة فلمناسبة الياء، وأمّا الفتحة فلموافقة حركة الياء (في صورة الفتح).

والثالث: بالضم، نحو يا أبتُ ويا أمتُ، وأما جواز الضمّ فلإجرائه مجرى المفرد المعرفة، ولم يذكره المصنف لقلّته.

والرابع: بالألف، نحو يا أبتا ويا أمتا جمعاً بين العوضين، وهما التاء والألف، فإنهما عوضان عن الياء.

ولا يجوّزون يا أبتي ويا أمتي بالياء مع التاء، احترازاً عن الجمع بين العوض - التاء - والمعوض عنه - الياء -. وقد ورد الكسر في القرآن الكريم، كما في قوله تعالى: ﴿يا أبتِ إنّي رأيتُ أحد عشر كوكباً﴾ وقوله تعالى: ﴿يا أبتِ افعل ما تؤمر﴾.

الوجوه الخمسة في ابن مضاف إلي الأم أو العمّ

وقالوا «يا ابن أمٍ» ويا «ابن عمٍّ» خاصةً دون با ابن أخٍ ويا ابن خالٍ، بل يقال: يا ابن أخي ويا ابن خالي، وكذلك جاز با بنت أمٍّ ويا بنت عمّ، فالتخصيص باعتبار المضاف إليه دون المضاف، فجاز في «يا ابن امٍ ويا ابن عمٍّ الوجوه الأربعة في يا غلامي من فتح الياء وسكونها و إسقاطها وقلبها ألفاً، مع زيادة وجه خامس، وهو حذف لألف، والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف في (أمّ وعمّ) ورجح الكتاب العزيز هذا الوجه الخامس، كما في قوله تعالى: ﴿يا ابن أمَّ لا تأخذ بلحيتي ولا برأسي﴾.

بحث ترخيم المنادى

الترخيم في اللغة: التليين والتخفيف، وفي الاصطلاح: هو حذف

في آخر المنادى تخفيفاً.

حكمه: وهو جائز في المنادى وقع في سعة من الكلام من غير ضرورة شعرية ادعت إليه، فإن ادعت إليه ضرورة فبالطريق الأولى، أي هو جائز في غير الضرورة واجب عند الضرورة، نعم هو واقع في غير المنادى ضرورة أي لضرورة شعرية لمجرد التخفيف لا لعلّة أخرى موجبة للحذف الذي يستلزم التخفيف، فعلى هذا يكون التعريف (وهو حذف في آخره تخفيفاً) مخصوصاً بترخيم المنادى، ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة، ويمكن حمل التعريف على تعريف مطلق الترخيم بإرجاع الضمير المرفوع (هو) إلى الترخيم مطلقاً وإرجاع الضمير المجرور في (فيه) إلى الاسم (سواء كان منادى أو غيره).

شروط الترخيم (إذا كان في المنادى): وهي أربعة: **الأول:** أن لا يكون مضافاً ولا شبه مضاف؛ فإنه لا يمكن الحذف من الاسم الأول؛ لأنه ليس آخر أجزاء المنادى نظراً إلى المعنى، إذ المنادى بمجموع المضاف والمضاف إليه، ولا من الثاني؛ لأنه ليس آخر أجزائه نظراً إلى اللفظ؛ لأن المنادى باعتبار اللفظ والإعراب هو الأول، فامتنع الترخيم بالكلية.

والثاني: أن لا يكون مستغاثاً، لا مجروراً باللام، لعدم ظهور أثر النداء فيه (وهو إمّا النصب إذا كان مضافاً أو شبه مضاف، وإمّا البناء إذا كان مفرداً معرفة) فلا يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى، ولا مفتوحاً بزيادة الألف؛ لأن الزيادة. تنافي الحذف الموجب

للتخفيف.

وأمّا المندوب فهو غير داخل في المنادى بدليل ذكره فيما بعد، والثاني أن الأغلب فيه زيادة الألف في آخره لمدّ الصوت إظهاراً للتفجيع، فلا يناسبه التخفيف بالترخيم.

والثالث: أن لا يكون جملة؛ لأن الجملة محكية بحالها فلا تغيّر، وهذه الشروط سلبية.

والرابع: أحد الأمرين الوجوديين: ١- **إمّا أن يكون علماً زائداً** على ثلاثة أحرف، نحو يا عثمان؛ لأنه لأحد علميته ناسبه التخفيف بالترخيم؛ لكثرة نداء العلم المقتضية للتخفيف، ولزيادته على ثلاثة أحرف لم يلزم نقص الاسم عن أقل أبنية المعرب بلا علّة موجبة، مع أن الاسم المنادى لشهرته فيما أبقى منه دليل على ألقى عنه.

٢- وإمّا أن يكون مشتملاً على تاء التأنيث، نحو عائشة، وطلحة، لأن وضع التناء على الزوال، فيكفيه أدنى مقتضٍ للسقوط، فكيف إذا وقَعَ موقعاً يكثر فيه سقوط الحرف الأصلي لأجل الترخيم، ولا يضرّ بقاء «شبه» (بمعنى الجماعة) ولا بقاء شاة بعد الترخيم على حرفين (في صورة وقوعهما المنادى) لأن البقاء على حرفين ليس لأجل الترخيم، بل مع التاء أيضاً كانا ناقصين عن ثلاثة أحرف، إذ التاء فيهما كلمة أخرى برأسها، فالمنادى الذي لا يوجد فيه تلك الشروط لا يرخّم.

أنواع الترخيم باعتبار كمية المحذوف

وله بهذا الاعتبار أربعة أنواع: **الأول**: أن يكون في آخر المنادى

زيادتان في حكم الزيادة الواحدة في أنهما زيدتا معاً تحذفان معاً، كأسماء ومزوان، ولكن بشرط أن يكون «أسماء» على وزن «فَعْلاَء» بأن كانت الهمزة زائدة، من الوسامة وهي الحسن، كما هو مذهب سيبويه. لا على وزن أفعال (بأن كانت أصلية) وإلاّ فيكون من القسم الثاني، مثل عمّار، وأمّا ثمانية ومرجانة فليس من هذا القبيل؛ فإن الياء والنون (في الأول) والألف والنون (في الثاني) زيدتا فيهما أولاً، ثم زيدت تاء التأنيث، فلو وقعا منادى ورخّما لا يحذف منهما إلا التاء.

والثاني: أن يكون في آخره حرف صحيح أصلي، قبله مدّة، أي ألف، أو واو، أو ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها، و المراد بها المدّة الزائدة لتبادرها إلى الذهن، لغلبتها وكثرتها، ومن قوله: «حرف صحيح أصلي» خرج نحو سعلاة (بمعنى الغول) لأن تاءه ليست بأصلية، فإذا وقع منادى ثم رخم فلا يحذف منه إلا التاء، وكذلك المراد من «الصحيح» أعمّ من الحقيقي والحكمي، ففي مرمِيّ ومدعوّ الحرف الأخير منهما (الياء المدغم فيه والواو المدغم فيه) في حكم الحرف الأصلي الصحيح، فإذا رخّما حذف منهما الحرفان الأخيران، وأمّا «مختار» فلأجل أن حرف المدّ وهو الألف ليس فيه زيداً، بل هو عين الكلمة، إنما يحذف عنه الحرف الأخير (وهو الراء) – عند الترخيم–

وهو أكثر من أربعة أحرفٍ، أي الاسم الذي يكون في آخره حرف صحيح أصلي وقبله مدّة لازم أن يكون فيه أكثر من أربعة

أحرف كمصور، وعمّار، ومسكين، لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على أقل أبينة المعرب.

وأما شبون[1] وقلون (بتخفيف الباء واللام) فإنما يبقيان بعد الترخيم وحذف الزيادتين عن آخرهما على حرفين؛ لأن التاء كلمة برأسها فيهما، يعني بقائهما على حرفين ليس لأجل الترخيم، بل قبله أيضاً هما حرفان في مفردهما.

حكم هذين القسمين: وحكمهما أنه يحذف الحرفان الأخيران في كلا القسمين، فتقول في يا أسماء و مروان «يا اسمَ ويا مروَ» وفي يا منصور ويا عمّار ويا مسكين «يا منصُ ويا عمَّ ويا مسكِ» أمّا في الأول فلما كانتا في حكم الواحدة حكما زيدتا معاً حذفتا معاً، وأمّا في الثاني فلأنه لما حذف الحرف الأخير مع صحته وأصالته حذفت المدّة الزائدة لئلا يرد المثل السائر «صلتُ على الأسد، وبلتَ عن النقد».

والثالث: أن يكون مركباً (غير مضاف ولا شبه مضاف) مثل بعلبك وخمسة عشر علمين، فيحذف منه الاسم الأخير، فيقال في الأول: يا بعلُ، وفي الثاني: يا خمسةُ لنزوله منزلة تاء التأنيث في كون كل منهما كلمةً على حدة صارت بمنزلة الجزء.

الرابع: أن يكون غير الأقسام المذكورة، فيحذف منه حذف

---

(١) جمع شبة بمعنى الجماعة، وقلون جمع قلة، وهي الخشبة التي تنصب ويلعب بها الصبيان.

واحد، لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الأكثر، نحو يا حار ويا مال في «يا حارث ويا مالك».

حركة آخر المنادى بعد الترخيم: وبما أن المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت بجميع أجزائه يبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال الأكثر، فيقال في «يا حارث» : يا حار بكسر الراء وفي «يا ثمود»: يا ثمو، بواو واقعةٍ في الطرف بعدُ ضمّةٍ وفي «يا كروان» : يا كَرَوَ بواو متحركة بعد فتحة. وقد يجعل المنادى المرخم على الاستعمال الأقل اسماً برأسه كأنّه لم يحذف منه شي، فيكون له في بنائه وإعلاله، وعدم إعلاله حكم نفسه لا حكم الأصل، فيقال: يا حارُ بضم الراء، ويا مالُ، ويا ثمي، لأنه لما جعل ثمو اسماً برأسه صارت الواو في الطرف بعد ضمّ، فلا جرم قلبت الواو ياءً وكسر ما قبلها، ويا كرا؛ لأنه لما جعل «كَرَوَ» اسماً برأسه ارتفع مانع الإعلال، وهو وقوع الساكن بعد الواو - قبل الترخيم - فانقلبت الواو ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها.

مفهوم المندوب واستعمال صيغة النداء فيه وما يختص به وحكمه

والمندوب في اللغة: ميّت يبكى عليه أحد ويعدّ محاسنه، ليعلم الناس أنّ موته أمر عظيم ليعذروه في البكاء ويشاركوه في التفجّع وإظهار الحزن.

وفي الاصطلاح: هو ما يُبكى عليه، لأجل عدمه كالميّت، أو

لأجل وجوده كالمصيبة، والويل والحسرة، فإن النادب لفقد الميت قد يندب الميّت ويقول: يا زيداه ويا عمراه، وقد يندب المصيبة التي لحقته بفقد الميّت ويقول: يا حسرتاه، يا مصيبتاه ويا ويلاه، فالتعريف شامل لكلا القسمين.

وقد استعمل العرب صيغة النداء أي أشهر أداته، وهي «يا» في المندوب؛ لأنه لا يدخل عليه سواها لكونها أشهر صيغ النداء، فكانت أولى بأن يتوسّع فيها باستعمالها في غير المنادى، واختص «وا» بالمندوب ليمتاز عن المنادى لعدم دخول «وا» على المنادى، بخلاف «يا» فإنه مشترك بينهما.

وحكم المندوب في الإعراب والبناء حكم المنادى، أي مثل حكمه، يعني إذا وقع المندوب على صورة قسم من أقسام المنادى من كونه مضافاً، أو شبه مضافٍ، أو مفرداً معرفةً، غير أنه لا يكون مفرداً نكرةً، لأنه لا يندب إلا المعرفة، فحكمه في الإعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم، وجاز لك زيادة الألف في آخر المندوب لمدّ الصوت المطلوب في الندبة، فإن خفتَ (عند زيادة الألف) التباس المندوب بغيره عدلت إلى حرف مدّ مجانسٍ لحركة آخر المندوب ضمّةً كانت أو كسرةً، كما إذا أردتَ ندبة غلام امرأة تقول: «وا غلامكيه» بدل «واغلامكاه» لالتباسه بندبة غلام رجلٍ، وإذا أردتَ ندبة غلام جماعة من الذكور تقول: «واغلامكموه» إذ الميم أصله الضمّ، ولا يقال: وغلامكما لالتباسه بندبة غلام التثنية (كما في واغلامكما يا رجلان)

وجاز ألحاق هاء الوقف بهذه المدّات (من الألف والياء) كمامرّ في الأمثلة السابقة، وإنما يكون إلحاق الهاء لبيان الوقف عليها.

ولا يندب المتفجع عليه عدماً إلا باسمه المعروف به، ليعذر النادب بمعرفته في ندبته، والتفجّع عليه، فلا يقال: وا رجلاه؛ لأنه ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص انتقل الذهن إليه، فيُعرف ويُعذر النادب بالندبة عليه.

امتناع إلحاق الألف بصفة المندوب: وامتنع إلحاق الألف بصفة المندوب، فلا يقال: «وازيد الطويلاه» وإنما جاز إلحاقه بالمضاف إليه للمندوب نحو: «يا أمير المؤمنيناه» ويجب أن يلحق الألف بالموصوف (المندوب نفسه) مثل «وازيداه الطويل» لأن اتصال الموصوف بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف إليه؛ لأن المضاف إليه إنما يذكر لتمام المضاف، فهو كالجز له (فلحوقه بالمضاف إليه كاللحوق بالمضاف) بخلاف الصفة؛ فإنه جيئ بها بعد تمام الموصوف، لإرادة التخصيص، أو التوضيح، أو المدح.

وأمّا عند يونس فجاز إلحاق الألف بآخر صفة المندوب، فإن اتصال الموصوف بالصفة وإن كان في اللفظ أنقص من اتصال المضاف بالمضاف إليه، إلا أنه أتمّ منه من جهة المعنى؛ لاتحادهما بالذات؛ فإن الطويل (في المثال المذكور) هو زيد لا غير، بخلاف المضاف والمضاف إليه، فإنهما متغايران، واستدل يونس بقول رجل ضاع له قدحان، فقال: «واجمجمتيّ الشاميّتيناه» والجمجمة القَدَح.

مواضع عدم جواز حذف حرف النداء وجواز حذفه

ويجوز حذف حرف النداء عند وجود القرينة إلا في أربعة مواضع:

الأول: أن يكون مقارنا مع اسم الجنس، أي كان المنادى نكرةً قبل النداء، سواءً تعرّف بالنداء، نحو يا رجل، أو لم يتعرّف (بأن يكون المنادى نكرة غير معينة) نحو يا رجلاً خذ بيدي؛ لأن نداء اسم الجنس لم يكثر كثرة نداء العلم، فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن إلى أنه منادى.

والثاني: أن يكون مع اسم الإشارة؛ لأنه كاسم الجنس في الإبهام والحاجة إلى المشار إليه (كحاجة اسم الجنس إلى أداة التعريف).

والثالث: أن يكون مستغاثاً.

والرابع: أن يكون مدخوله مندوباً؛ لأن المطلوب فيهما مدّ الصوت وتطويل الكلام والحذف ينافيه، فبقي من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء أربعة:

الأول: العَلَمُ ثم جواز الحذف فيه على قسمين: مع بدل عن حرف النداء كلفظة الله، فإنه لا يحذف منه إلاّ مع البدل، أي إبدال الميم المشددة منه، نحو اَللّهم (في محلّ يا الله) وبغير بدل عنه، كما في قوله تعالى: ﴿يوسف أعرض عن هذا﴾ وأصله يا يوسف.

والثاني: لفظة «أيّ» إذا كان صفته ذا اللام، نحو أيّها الرجل، أي

يا أيّها الرجل، أو كان صفته موصوفاً بذي اللام، نحو أيّهذا الرجل، أي يا أيّهذا الرجل، (ف «هذا» صفة لأيّ و «الرجل» صفة لهذا)، فلا يجوز حذف حرف النداء من «أيّهذا» من غير أن يتصف «هذا» بذي اللام.

والثالث: المضاف إلى أيّ معرفة كانت، نحو غلامَ زيدٍ افعَل كذا، أي يا غلام زيد:

والرابع: الموصول، نحو من لا يزال محسناً أحسِنْ إليّ أي يا من لا يزال محسناً، وأمّا المضمرات فشذّ نداؤها نحو يا أنتَ ويا إيّاك.

أسماء الأجناس التي شذّ معها حذف حرف النداء

الأول: في قول امرأة امرئ القيس: «أصبح ليل» أي صرصبحاً يا ليل، فحذف حرف النداء من الليل مع أنه اسم جنسٍ شاذّ. وقالت هذه المقالة ليلة زفافها بعد ما كرهت زوجها.

والثاني: في «اِفتد مخنوق» أي يا مخنوق، قاله شخص وقع في الليل على نائم مستلقٍ فخنق النائم وقال له: «افتد مخنوق» مُحذِفَ حرف النداء عن المخنوق مع أنه اسم جنس على سبيل الشّذوذ.

والثالث: في «أَطْرِق كَرا» أي يا كروان، وفيه شذوذان، ١- حذف حرف النداء من اسم الجنس. ٢- وترخيم غير العلم (بحذف الألف والنون) ثم قلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها.

قيل: هذه الجملة (أطرق كرا) رقية يصيدون بها الكروان[1]،

---

(١) هو طائر دون الدجاجة طويل الرجل، من الكرى وهو النوم، فإنه لا ينام

ويقولون: «أطرق كرا أطرق كرا، إنّ النعامة في القرى» فيسكن ويُطرق (أي يغمض عينيه ويخفض رأسه حتى يصاد) فيلقون عليه ثوباً ويأخذونه، والمعنى أن النعامة الذي هو أكبر منك قد أصطِيدَ وحُمِلَ إلى القرى، فلا تُخَلّى أنت أيضاً.

حذف المنادى

وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازاً، نحو قوله تعالى: ﴿ألا يسجدوا لله الذي يخرج الخبأ في السموات والأرض﴾[٢] بتخفيف «ألا» على أنه حرف تنبيه ويا حرف النداء، (ولكن لا يساعده رسم المصحف المتوارث) أي يا قوم اسجدوا، (وحُذِف الألف من «يا» فحُذِفَ المنادى (القوم) ثمّ حُذِفَ من الأمر همزة الوصل، وفيه تكلّفات لا يبادر الذهن إليها) والقرينة امتناع دخول «يا» على الفعل، بخلاف قراءة «ألاّ يسجدوا» (وهي القراءة المتواترة) بتشديد اللام، لأنه ليس من هذا الباب؛ فإن «أن» حينئذٍ ناصبة للمضارع أدغمت نونها في لام «لا» وسقط نون الإعراب عن «يسجدوا» لأجل الناصب.

٣- والثالث: (من تلك المواضع الأربعة التي وجب فيها حذف عامل المفعول به) **ما أضمر عامله على شرط التفسير:** أي المفعول به الذي قُدِّرَ عامله بشرط تفسيره بعد ذكر ذلك المفعول به، وإنما وجب حذفه حينئذٍ احترازاً عن الجمع بين المفسَّر والمفسِّر.

طول الليل حبناً، ويقال له الحبارى أيضاً.

(٢) النمل آية ٢٥.

تعريف ما أضمر عامله: وهو كلّ اسم بعده فعل أو شبهه لا يعمل في ذلك الاسم لكونه مشغول بالعمل في ضميره أو متعلّقه، **مثال الشغل** بالعمل في ضميره في الفعل نحو: زيداً عمرو ضربه، فلا يعمل «ضرب» في زيداً لشغله بالعمل في الضمير الراجع إليه، وأصله ضرب زيداً عمرو ضربه، فحذف المفسَّر وأقيم المفسِّر مقامه، وفي شبه الفعل نحو: زيداً أنتَ ضاربه، وأصل الكلام: أنت ضارب زيداً ضاربه، فحذف المفسَّر (وهو ضارب) وأقيم المفسِّر مقامه، وأخّر الضمير المنفصل (أنتَ) ليعتمد عليه ضاربه، فيعمل في الضمير المتصل.

ومثال الشغل بالعمل في متعلّقه نحو زيداً ضربتُ غلامَه، فلا يعمل «ضربت» في زيداً لكونه مشغولاً بالعمل في متعلقه وهو غلامه، وزيداً أنتَ ضاربٌ غلامه، وأصله أنت ضارب زيداً ضارب غلامه، فحذف المفسَّر وأخّر «أنتَ» مثل السابق، فقيل زيداً أنتَ ضارب غلامه.

ولكن لو أدخل على ذلك الاسم عين ذلك الفعل أو شبهه أو مناسبه لجعله منصوباً بالمفعولية، وأمّا في نحو زيداً ضربت فعامل زيداً هو ضربت المتأخر؛ لأنه لم يعمل في شيئ من الضمير أو المتعلق حتى يكون مشغولاً بسببه، فلا يعمل في زيداً، وأما في «زيدٌ ضربته» فالمانع عن عمل ضربت في زيد أمران: كون معنى الابتداء فيه عاملاً معنوياً، وشغل ضربت بالعمل في ضميره، وأما في زيداً كنتُ إياه، فزيداً منصوب لأجل أنه خبر كان، وأصله كنتُ زيداً كنت إياه، فبعد

تسليط كنت على زيداً لا يصير مفعولاً به، بل يصير خبر كان، وإن كان زيد اسماً بعده فعل مشغول عنه بالعمل في ضميره، فلا يكون مثالاً للمفعول به الذي حذف عامله على شريطة التفسير.

ويتحقق هنا صور أربع: الأولى: اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير دخول ذلك الفعل بعينه على الاسم المذكور.

والثانية: اشتغاله بالضمير مع تقدير دخول ما يناسب الفعل بالترادف على ذلك الاسم.

والثالثة: اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير دخول ما يناسب الفعل باللزوم عليه.

والرابعة: اشتغال الفعل بالمتعلِّق مع تقدير دخول الفعل المناسب باللزوم على ذلك الاسم، ولا يمكن في هذه الصورة إلا دخول الفعل المناسب باللزوم، ونذكر الأمثلة على الترتيب:

مثال الأولى: نحو زيداً ضربته، أي ضربت زيداً ضربته.

ومثال الثانية: زيداً مررتُ به، أي جاوزت زيداً مررت به، فمررت بعد تعديته بالباء يكون مرادفاً لجاوزتُ.

ومثال الثالثة: زيداً حُبِستُ عليه أي لابسته، فإن حبس الشيئ على الشيئ تلزمه ملابسته للمحبوس عليه.

ومثال الرابعة: زيداً ضربت غلامه أي آهنته، فإن الإهانة لازم الضرب، فحذف المفسَّر في هذه الأمثلة وأقيم المفسِّر مقامه.

الصور الخمس التي يُظَنُّ أنّها مما أضمر عامله على شريطة التفسير

١- الأولى: المختار فيه الرفع؛ لكونه مبتدأً فإن تجرّده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء، ويرجح ذلك الرفع عدمُ قرينة خلافه، وهو النصب، فقرينة صحة الرفع وقرينة صحة النصب فيهما متساويتان، فإن وجود ماله صلاحية في كونه مفسِّراً قرينة مصحّحة للنصب (كما أن التجرّد عن العوامل اللفظية قرينة مصححة للرفع) فمتى لم تكن قرينة أخرى ترجّح النصب يرجح الرفع ويختار؛ لكونه سالمًا عن الحذف، نحو زيدٌ ضربته.

أو كان فيه قرينة الرفع والنصب كليهما، ولكن كانت القرينة المرجّحة للرفع أقوى من القرينة المرجّحة للنصب، ومثال القرينة المرجحة للرفع كأمّا الداخلة على ذلك الاسم بشرط أن لا يكون الفعل الواقع بعد الاسم المذكور طلباً، أي لا أمراً ولا نهياً ولا دُعاءً، نحو لقيت القوم، وأمّا زيد فأكرمته، فالعطف على الجملة الفعلية (لقيت القوم) قرينة النصب، وكلمة «أمّا» قرينة الرفع، وهي أقوى؛ لأن الواقع بعد «أما» غالباً هو المبتدأ، وأمّا عطف الجملة الاسمية (وأمّا زيد فأكرمته) على الفعلية (لقيتُ القوم) فكثير، والوجه الثاني أن السلامة عن الحذف تؤيّد مقتضى كلمة «أمّا» وهو الرفع فيما بعدها؛ لأن في الرفع لا يحتاج إلى حذف العامل كما يحتاج في النصب، وأمّا إذا كانت «أمّا» مع الطلب نحو أمّا زيداً فاضرِبه فالمختار فيه النصب؛

لأن رفع زيد يقتضي وقوع الأمر خبراً عن زيد، وهو لا يجوز إلا بتأويل (أمّا زيد مقول في حقه إضربه).

وكذا «إذا» المفاجئة تكون قرينة مرجحة للرفع، مثل خرجت فإذا زيدٌ يضربه عمرو، فإن المختار في «زيد» الرفع؛ لأن «إذا» المفاجئة لا تدخل إلا على الجملة الاسمية غالباً، وإنما تكون الجملة اسميةً إذا كان زيد مرفوعاً مبتدأً، وما بعده خبراً، وقد عبرّ في بحث الظروف عن هذه الغلبة باللزوم، يعني ليس المراد من اللزوم الكلي منه، بل الأغلبي منه.

٢- والثانيةُ: أن المختار فيه النصب لأحد الوجوه الثلاثة:

١- إما لأجل عطف الجملة التي فيها ذلك الاسم على جملة فعلية متقدمة للتناسب، أي لرعاية المناسبة بين الجملتين في كونهما فعليتين، نحو خرجت فزيداً لقيته، فـ «خرجت» معطوف عليها، و «فزيداً لقيته» معطوفة.

٢- وإمّا لوقوعه بعد حرف النفي، مثل «ما و لا، وإن» وأمّا «لم، ولّما، ولن» فليست من هذه الجملة؛ لأنها عاملة في المضارع، فلا يقدّر معمولها لضعفها في العمل.

الأمثلة: نحو ما زيداً ضربته، ولا زيداً ضربته ولا عمراً، وإن زيداً ضربته إلا تأديباً.

٣- وإمّا لوقوعه بعد حرف الاستفهام، نحو أ زيداً ضربته؟

وأمّا إذا كان ذلك الاسم اسمَ الاستفهام، فيكون المختار فيه الرفع، مثل من أكرمتَه، فـ «من» اسم استفهام وقع بعده فعل وهو

«أكرمتَه» وهو مبتدأ مرفوع محلاً، وكذلك لو وقع ذلك الاسم بعد «هل» يجوز فيه النصب مع القباحة، فلأجل ذلك قال: «حرف الاستفهام» ليشمل هل والهمزة كليهما، نحو هل زيداً ضربته، وبما أن هل (لكونه بمعنى قد) يقتضي الفعل لفظاً، ولا يكفي فيه التقدير، يكون النصب بعد «هل» قبيحاً عند النحاة.

٤- وإمّا لوقوعه بعد إذا الشرطية الدالة على المجازاة (على كون الجملة الأولى شرطاً والثانية جزاءاً) في الزمان، نحو إذا عبدَ الله تَلْقَه فأكرمه، أي في أيّ وقت تلق عبد الله فأكرمه.

٥- وإمّا لوقوعه بعد «حيث» الدالة على المجازاة في المكان، نحو: حيث زيداً تجده فأكرمه، أي في أي مكان تجد زيداً فأكرمه.

٦- وإمّا لوقوعه قبل الأمر، نحو زيداً اِضْربه.

٧- وإمّا لوقوعه قبل النهي، نحو زيداً لا تضربه، وإنّما اختير النصب في هذه المواضع الستة (بعد النفي، وحرف الاستفهام، وإذا الشرطية، وحيث، وقبل الأمر والنهي) إذ هي مواضع وقوع الفعل فيها كثيراً، فإذا نُصِبَ الاسم المذكور يعتبر الفعل فيها تقديراً.

٨- وإمّا عند خوف التباس الخبر الذي يكون مفسّراً عند النصب (إذا كان ذلك الاسم مرفوعاً) بالصفة فلا يعلم (في صورة الرفع) أنه خبر عن الاسم المذكور مع الموافقة للمعنى المقصود، أو صفة له مع المخالفة للمعنى المقصود، نحو قوله تعالى: ﴿إنّا كلَّ شيءٍ خلقناه بقدر﴾ بنصب كلّ على الإضمار بشريطة التفسير والمقصود من الآية

الحكم علي كل شيئ بأنه مخلوق لنا بقدر (أي مقدار معلوم من الأجزاء والأوصاف) وإنما يحصل هذا المعنى من النصب من غير توهم الالتباس، ومن الرفع مع توهم الالبتاس بالصفة، فإنه على تقدير الصفة يكون معنى الآية الحكم على كلّ شيئ مخلوق لنا أنه بقدر (والمخلوق لغيرنا ليس كذلك) فيُوهَم من هذا كون بعض الأشياء الموجودة غير مخلوقة لله تعالى، كما هو مذهب المعتزلة في الأفعال الاختيارية للعباد.

تفصيل الالتباس: لو رُفِعَ «كلّ» بالابتداء، وجعل «خلقناه» خبراً له كان موافقاً للنصب في أداء المعنى المقصود، ولكن خيف لبسه بالصفة، لاحتمال كون «خلقناه» صفةً لشيئ وكون «بقدر» خبراً له (أي كلّ شيئ خلقناه نحن فهو بقدر، وأمّا غير ما خلقناه فليس كذلك) وهو خلاف المقصود، فإن المقصود - كما ذكرنا - كلّ شيئ مخلوق الله وكل شيئ بقدر، فلأجل دفع ذلك التوهم يكون النصب مختاراً.

٣- والثالثة: أنه يستوي الأمران (الرفع والنصب) فللمتكلم أن يختار كل واحد منهما بلا تفاوتٍ، نحو زيدٌ قام وعمراً أكرمته عنده أو في داره، وإنما مست الحاجة إلى زيادة (عند أو في داره) فإنه لا يصح عطف الجملة الكبرى (وعمراً أكرمته) على الصغرى (قام مع ضميره الفاعل) لعدم الضمير في الكبرى الراجع إلى زيد.

والحاصل أنه يستوي الأمران فيما إذا عُطِفت الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة يمكن اعتبارها جملتين، فـ «زيد قام» جملة

واحدة إذا اعتبر قام خبراً عن زيد، وجملتان، إذا اعتبر «قام» مع ضميره الفاعل جملةً، فالكل (المبتدأ والخبر) جملة وجزءه (وهو قام) أيضاً جملة، فالكل هي الجملة الكبرى والجزء هي الجملة الصغرى، فيصح رفع عمرو بالابتداء، ونصبه بتقدير الفعل (وأكرمت عمراً) والوجهان مستويان لحصول التناسب، ففي الرفع تكون الجملة اسمية، فتعطف على الجملة الكبرى التي هي اسمية، وفي النصب تكون فعلية، فتعطف على الصغرى التي هي فعلية.

٤- **والصورة الرابعة:** وجوب النصب في الاسم المذكور إذا كان بعد حرف الشرط أو حرف التحضيض، والمراد بحرف الشرط هنا «إن، ولو» فإن «أمّا» إن كانت مع الطلب (الأمر والنهي) يكون الاسم بعدها مرفوعاً ويكون رفعه مختاراً، وإن كانت مع غير الطلب يكون المختار في الاسم بعدها النصب، وحروف التحضيض هي «هلاّ، وألاّ، ولولا، ولوما» وإنما وجب النصب بعد هذين الحرفين لوجوب دخولهما على الفعل، لفظاً كان أو تقديراً.

نحو إن زيداً ضربتَه ضربك، وألاّ زيداً ضربته، الأول للشرط، والثاني للتحضيض.

٥- **والصورة الخامسة:** وجوب الرفع في ذلك الاسم، وهو فيما إذا وقع ما بعد الاسم المذكور خبراً عنه، مثل أ زيد ذُهِبَ به، وإنّما يجب الرفع في زيد، لأنه ليس من باب الإضمار على شريطة التفسير، فإن «زيد» في هذا المثال وإن كان يُظَنُّ في بادي النظر أنه مما أضمر

عامله على شريطة التفسير، وأن المختار فيه النصب؛ لوقوع الاسم المذكور بعد حرف الاستفهام،، ولكن يظهر بعد تعمّق النظر أنه ليس منه، فإنه وإن صدق عليه أنه اسم بعده فعل مشغول عن العمل فيه بسبب العمل في ضميره، ولكنه ليس بحيث لو أدخل عليه هو أو مناسبه لنصبه، لأنّ الفعل المجهول المتعدي بحرف الجرّ (ذُهِبَ به) لا يعمل النصب، وكذا مناسبه وهو أُذْهِبَ (المتعدي بالهمزة) فإذا كان الأمر كذلك فالرفع في «زيد» واجب بالابتداء، ونصبه غير جائز بالمفعولية.

وكذا يجب الرفع في قوله تعالى: ﴿وكلّ شيئ فعلوه في الزبر﴾ أي ما فعل العباد مكتوب في صحائف أعمالهم، فهو ليس من باب ما أضمر عامله على شريطة التفسير؛ لأنه لو جُعِلَ منه لصار تقدير الكلام: فعلوا كل شيئ في الزبر، ولو كان «في الزبر» ظرفاً لفعلوا يفسد المعنى؛ لأن صحائف أعمالهم ليست محلاً لأفعالهم؛ لأنهم لم يُوقِعُوا فيها فعلاً،، بل الكرام الكاتبون أوقعوا فيها كتابة أفعالهم، - ولو كان «في الزبر» صفةً لشيئ (صفة ثانية له) - مع أنه خلاف ظاهر الآية - لفات المعنى المقصود؛ إذ المقصود أن كلّ شيئ هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها، موافقاً لقوله تعالى: ﴿وكل صغير وكبير مستطر﴾ وليس معناه أنّ كل شيئ كائن في صحائف أعمالهم مفعول لهم، فالرفع لازم على أن يكون كل شيئ مبتدأ، والجملة الفعلية صفة لشيئ، والجار والمجرور في محل الرفع على أنه خبر المبتدأ، فتقدير الآية:

كلّ شيئ هو مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا يحصيها.

آراء النحاة في قوله تعالى: ﴿الزانية والزاني فاجلــــدوا كل واحد منهما مئة جلدة﴾

ولمّا كان في هذه الآية مظنّة أن تكون من قبيل ما أضمر عامله على شريطة التفسير مع أن القراء اتفقوا فيها على الرفع، اضطرّ النحاة إلى التمحّل لإخراجه عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم على النحاة مخالفة القراء الذين أخذوا القرآن بالتواتر.

١- **الأول:** مذهب المبرد، وهو يقول: إنّ الفاء في قوله تعالى: ﴿فاجلدوا﴾ رابطة بين الشرط والجزاء، لكون الألف واللام في المبتدأ (الزانية والزاني) موصولاً فيه معنى الشرط، واسم الفاعل الذي هو صلته كفعل الشرط، فخبر المبتدأ كالجزاء.

والفاء الداخلة على الجزاء مرتبطة بالشرط لدلالتها على سببية الشرط للجزاء، ومثل هذه الفاء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، فامتنع تسليط الفعل المذكور بعد الفاء على ما قبلها، فتعينّ الرفع.

٢- **والثاني:** مذهب سيبويه، والآية عنده جملتان مستقلتان، إذ «الزانية» بتقدير المضاف (حكم الزانية) مبتدأ والزاني عطف عليه، والخبر محذوف، أي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد هذا، وقوله تعالى: ﴿فاجلدوا﴾ مع معموله جملةٌ ثانيةٌ لبيان الحكم الموعود، والفاء عنده أيضاً للسببية (سببية ما قبلها لما بعدها) أي إن ثبت زناهما فاجلدوهما، وقيل: الفاء زائدة، وقيل الفاء لتفسير الحكم الموعود في

قوله تعالى: ﴿أو يجعل الله لهن سبيلاً﴾ وعلى كل تقدير جزء الجملة الثانية لا يعمل في جزء الجملة الأولى؛ لأن جزء جملة لا يعمل في جزء جملة أخرى، فيمتنع تسليط ما بعد الفاء على ما قبلها، فلا تدخل الآية في الضابطة، فتعيّن فيها الرفع.

٣- والثالث: مذهب بعض النحاة، وهو أن الفاء ليست بمعنى جزاء الشرط، ولا تكون الآية جملتين، فإذا زال المانعان فهي تكون داخلة تحت الضابطة (ما أضمر عامله على شريطة التفسير) ويكون المختار فيها النصب (نصب «الزانية والزاني») ولكن ذلك الاختيار باطل لاتفاق جميع القراء على الرفع، فلابد من جعل الفاء في الآية بمعنى الشرط (وهو الصحيح) أو جعل الآية جملتين ليتعينّ الرفع.

٤- والرابع من تلك المواضع التي وجب فيها حذف الناصب للمفعول به: التحذيـــــر

التحذير في اللغة: تخويف الإنسان عن شيئ، وتبعيده منه.

وفي الاصطلاح: هو اسم معمول بتقدير «اتّق» تحذيراً مما بعده، أو اسم خوّف منه المخاطب وذكر مكرراً بتقدير «اتّق» فَعُلم من التعريف أمران: ١- أن «التحذير» بمعنى المحذّر سواء كان بدون قيد «منه» أو معه. ٢- وأن التحذير على قسمين: المحذّر المنصوب بتقدير اتّق، والمحذر منه المكرر تأكيداً، ومنصوب بتقدير اتّق أيضاً، وعلى كل حال وجب حذف الفعل العامل (اتق) فيه لضيق الوقت عن ذكره، ودلالة القرينة الحالية على العامل المحذوف.

الأمثلة: ١- مثل إيّاك والأسد. ٢- وإيّاك وأن تحذف (أن تضرب الأرنب بالعصا) هذان مثالان للنوع الأول من التحذير، وهو المحذّر (الاسم المعمول بتقدير اتق) ومعناهما: بَعّد نفسك من الأسد، وبعّد الأسد من نفسك، وبعّد نفسك من ضرب الأرنب، وبعّد ضرب الأرنب من نفسك، وعلى التقديرين المحذّر منه هو الأسد، وحذف الأرنب (ضربه بالعصا) فإن مراد المتكلم من تبعيد الأسد أو الحذف من نفس المخاطب تحذيره منهما لا تحذيرهما منه.

٣- والطّريقَ الطريقَ، والصّبيَ الصّبيَ، والجدار الجدار، وأمثالها، هذه أمثلة للنوع الثاني من التحذير، وهو المحذّر منه، أي اتّق الطريق، وكذا في أمثاله، والتكرير للتأكيد.

الجرح على ابن الحاجب: واعلم أن تقدير «اتّق» في النوع الأول (إيّاك والأسد) غير صحيح؛ لأنه لا يقال (في عرف أهل اللغة) : «اتقيتُ زيدا من الأسد» بل ينبغي أن يقدّر فيه «بَعِّد» و «نَحِّ» وكذلك تقدير «بعّد» في مثال النوع الثاني (الطريق الطريق) غير مناسب؛ لأن المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده، فالصواب أن يقال: هو معمول بتقدير «بَعِّد، أو اتّق» أو نحوهما ليشمل القسمين، فإنه يقدّر في بعض الأمثلة «بَعِّد» كما في أمثلة القسم الأول، وبعض أمثلة القسم الثاني (نحو نفسك نفسك) فالمعنى: بَعِّد نفسك ممّا يؤذيك كالأسد ونحوه، ويقدّر في بعضها مثل «اتّق» كما في الطريق الطريق، وأمّا ذكر «والأسد» بعد «إياك» فلأجل أنه تابع للمحذَّر لا لأجل أنه محذّر

وأصل بنفسه، فلا إشكال في ذكره بعده، كما ذكره المصنّف.

وجاز في المثالين للنوع الأوّل من التحذير وجه آخر، نحو إيّاك من الأسد، وإيّاك من أن حذف (بزيادة «من» فيهما، كما يقال: إياك والأسد وإيّاك وأن تحذف الأرنب بدون «من» وجاز في المثال الثاني الوجه الثالث، وهو تقدير «من» في إيّاك أن تحذف، أي من أن تحذف؛ لأن حذف حرف الجرّ عن «أن» و «أنّ» موافق للقياس، ولا يصحّ أن يقال في المثال الأول: «إياك الأسد» لامتناع تقدير «من» وشذوذه مع غير «أن و «أنّ» ولو قيل: جاز هذا المثال بتقدير العاطف (أي والأسد) يقال: هذا غير صحيح؛ لأن حذف العاطف أشدّ شذوذاً؛ فإن حذف حرف الجرّ شاذ كثير في غير «أنْ وأنّ» وقياس معهما، وأمّا حذف العاطف فلم يثبت إلا نادراً.

٣- الثالث من المفاعيل الخمسة: المفعول فيه

تعريف المفعول فيه: هو ما فُعِلَ فيه فِعْلٌ مذكور في ضمن عامله، سواء كان ذلك العامل ملفوظاً أو مقدّراً، نحو: صمتُ يومَ الجمعة، فيوم الجمعة مفعول فيه، حيث وقع الصوم فيه، أي أدّى الصائم صومه في ذلك اليوم، فالفعل المذكور هو الصوم الذي يدل عليه «صمت» وهو (أي صمتُ) عامل في يوم الجمعة، وهو ظرف زمانٍ، وكذلك قولك: رأيتُ زيداً أمام الأمير، فصدور الرؤية التي يدل عليها (رأيتُ) من المتكلم كان أمام الأمير، وهو ظرف مكان، والمراد بالفعل المذكور المعنى المصدري الذي يدل عليه الفعل الاصطلاحي، نحو (صُمتُ) و

(رأيتُ) تضمناً كما في المثالين السابقين، وقد يكون عامل المفعول فيه نفس المصدر، فيدل على الفعل الواقع فيه مطابقة، وقد يدل الفعل الاصطلاحي عليه التزاماً، كما في قولك: عجبتُ من ضربه يوم الجمعة أمام الأمير، فيدل على نفس الضرب مطابقة وعلى إهانته التزاماً، يعني عجبت من كونه مضروباً ومهاناً يوم الجمعة أمام الأمير، ومثله قولك ضربته يوم الجمعة، حيث يدل «ضربته» على إهانته التزاماً.

شرح التعريف: ١- فقوله «ما فعل فيه فعل» شامل لأسماء الزمان والمكان كلها؛ فإنه لا يخلو زمان أو مكان عن أن يفعل فيهما فعل، سواء ذكر الفعل الذي يقع فيهما أو لا.

٢- وقوله «مذكور» خرج به ما لا يذكر فِعلٌ فُعِلَ فيه، نحو يومُ الجمعة يومٌ طيّب، فإنه (يوم الجمعة) وإن كان فُعِلَ فيه فعل مّا لا محالة، لكنه ليس بمذكور، نعم بقي (يوم الجمعة) في قول القائل: «شهدتُ يومَ الجمعة» داخلاً في تعريف المفعول فيه، فإن «يوم الجمعة» يصدق عليه أنه فُعِلَ فيه فِعلٌ مذكور؛ لأن شهود يوم الجمعة لا يكون إلاّ في نفس يوم الجمعة، ولكن بعد اعتبار قيد الحيثية يخرج عن التعريف، ويكون مانعاً عن دخول غيره، أي المفعول فيه ما فُعِلَ فيه فِعلٌ مذكور من حيث إنه فُعِلَ فيه فِعلٌ مذكور، أي يطلق عليه المفعول فيه من جهة أنه صدر فيه الفعل ووُجد، يعني يكون زماناً للفعل المذكور أو مكاناً له، فإن ذكر يوم الجمعة في المثال المذكور ليس من جهة أنه صدر فيه فعل مذكور (وهو الشهود) بل من حيث إنه وقع عليه فعل مذكور،

وما وقع عليه الفعل يكون مفعولاً به، دون مفعولاً فيه، فإذاً كان المعنى: المفعولُ فيه هو ما وقع فيه فعل، لا ما وقع عليه فعل، فلا حاجة إلى ذكر «مذكور» في التعريف؛ لأن المعتبر هو وقوع الفعل فيه لا ذكره، إلا أن يقال: إنما زيد هذا القيد «مذكور» لزيادة إيضاح المعرّف بأن ما يُفعلُ فيه يكون مذكور غالباً.

أقسام المفعول فيه وأحكامها

وهو قسمان: زمان، ومكان، ثم كل واحد منهما على ضربين: ١- ما يُظهَرُ فيه لفظ «في» وهو مجرور بها. ٢- وما يُقدّرُ فيه «في» وهو منصوب بتقديرها، نحو صمتُ يوم الجمعة، وصُمتُ في يوم الجمعة، وهذا على خلاف اصطلاح القوم؛ فإنهم لا يطلقون المفعول فيه إلا على المنصوب بتقدير «في» وأمّا المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجرّ لا مفعول فيه، ولكن المصنّف خالف الجمهور وجعل المجرور بواسطة حرف الجرّ أيضاً مفعولاً فيه، ومن ثم قال: شرط نصبه تقدير «في» لأن التلفظ بها يوجب الجرّ.

ثم ذلك الزمان على قسمين: مبهم كالحين والدهر، ومحدود (معيّن) كاليوم والليلة، والشهر، والسنة، فظروف الزمان كلها يقبل تقدير «في» لأن الزمان المبهم جزء مفهوم الفعل، فيصح انتصابه بلا واسطة حرف الجر، كما أن المصدر جزء مفهوم الفعل، فيكون منصوباً، وأمّا المحدود من الزمان فهو محمول عليه لاشتراكهما في الزمانية، نحو صمتُ دهراً، وأفطرت اليوم.

وأمّا ظروف المكان فمبهما يقبل تقدير «في» كما أن الزمان المبهم يقبله؛ والعلة المشتركة بينهما هي الإبهام، نحو جلست خلفك.

واعلم أن المراد بالمكان المبهم هو المكان غير المحدود، كما سيأتي أمثلته، والمراد بالمكان المفسر هو الدار، والمسجد، والسوق ونحوها من الأمكنة المعينة، فإذا لم يكن المكان مبهماً فلا يقبل تقدير «في» إذ لا يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما، نحو جلستُ المسجد، وهذا لا يصح، بل يقال: جلست في المسجد.

المراد من المكان المبهم

وفسّروا المكان بالجهات الستّ، وهي: أمام، وخَلْفٌ، ويمين، وشمال، وفوق، وتحت، وما في معناها في الإبهام، فإن أمام زيد مثلاً يتناول جميع ما يقابل وجهه إلى انقطاع الأرض، فيكون مبهماً، وكذلك أمثاله، ومثل هذه الستّ عند، ولدى، ودون، وسوى وأمثالها في الإبهام وقبول النصب بتقدير «في».

وحملوا على المكان المبهم لفظ «مكان» وإن كان معيناً، نحو جلستُ مكانك، لكثرة استعماله مثل الجهات الست، وكذلك حملوا على المكان المبهم ما بعد «دخلتُ» وإن كان معيناً، نحو دخلتُ الدار، لكثرته في الاستعمال لا لإبهامه.

وهذا هو المذهب الأصح (عند المصنّف) وذهب بعض النحاة إلى أن ما بعد «دخلت» مفعول به دون مفعول فيه، فإن الأصل في استعماله هو الاستعمال بحرف الجرّ، لكنه حُذِفَ لكثرة استعماله.

الرد على المصنّف

وهذا (كون ما بعد دخلت مفعولاً فيه) محل تأمل؛ فإن الفعل لا يطلب المفعول فيه إلا بعد تمام معناه، ولا شك أن معنى الدخول لا يتم بدون الدار، وبعد تمام معناه يطلب المفعول فيه، كما إذا قلت: «دخلت الدار في البلد الفلاني» فالظاهر أن «الدار» مفعول به لا مفعول فيه، يعني لا يتم معنى الدخول قبل ذكر الدار حتى يجعل لفظ الدار مفعولاً فيه، ومما يؤيد ذلك أن كل فعل نُسِبَ إلى مكان خاص بوقوعه فيه، يصحّ أن ينسب ذلك الفعل إلى مكان عام شامل له ولغيره؛ فإنه إذا قلتَ: «ضربت زيداً في الدار (التي هي جزء من البلد) فكما يصح أن تقول ضربت زيداً في الدار، كذلك يصحّ أن تقول ضربت زيداً في البلد، وفعل الدخول بالنسبة إلى الدار ليس كذلك، فإنه إذا قال الداخل في البلد: «دخلت الدار» لا يصح أن يقال: «دخلتُ البلد» فنسبة الدخول إلى الدار ليست كنسبة الأفعال إلى أمكنتها التي فُعِلَت فيها، فلا تكون الدار مفعولاً فيه، بل مفعولاً به، وجعل سيبويه استعمال الدار مع الدخول بلفظ «في» شاذاً، فمعنى قول المصنّف: «على الأصح» ليس على الاستعمال الأصح ليكون استعماله مع «في» صحيحاً.

أقسام نصب المفعول فيه بعامل مضمر

وينصب المفعول فيه: ١- بعامل مضمر بلا شريطة التفسير، نحو

«يوم الجمعة» في جواب من قال: «متى سرت»؟ أي سرتُ يوم الجمعة.

٢- وبعامل مضمر على شريطة التفسير، نحو يوم الجمعة صمتُ فيه والتفصيل فيه كالتفصيل في المفعول به، نحو زيداً ضربته.

٤- الرابع من المفاعيل الخمسة: المفعول له

تعريف المفعول له: هو ما فُعِلَ لأجله فعل مذكور.

شرح التعريف: ١- فبقوله «لأجله» خرج سائر المفاعيل من المفعول المطلق، وبه، وفيه، ومعه. ٢- وكونه فُعِلَ لأجله فعل مذكور على قسمين: ١- لأجل حصوله بعد الفعل المذكور، نحو ضربته تأديباً. ٢- ولأجل وجوده قبله، وكونه سبباً له، نحو قعدتُ عن الحرب جبناً. ٣- وسواء كان ذلك الفعل المذكور ملفوظاً حقيقةً، كما في المثالين السابقين، أو كان ملفوظاً حكماً، كما في قولك «تأديبا» في جواب من قال: لِمَ ضربتَ زيداً؟ فخرج عن التعريف «التأديب» في قولك «أعجبني التأديب» لأن ما حصل منه التأديب (الضرب) غير مذكور لا حقيقةً ولا حكماً، فهو فاعل ومرفوع.

٤- والمراد من قوله : «مذكور» فِعل ذُكِر معه للعمل فيه، فعامل «التأديب» وهو ضربت وإن كان مذكوراً في تراكيب أخر، ولكن هنا في أعجبني التأديب غير مذكور معه ليعمل فيه، وكذلك خرج «التأديب» في قوله: أعجبني التأديب الذي ضربتُ لأجله، فإن ضربت وإن كان مذكوراً مع التأديب، ولكن ليس ذكره للعمل فيه، بل ذكره

لأجل تعلقه بالتأديب معنىً، وأمّا لفظاً فالعامل في «التأديب» هو «أعجبني».

وقد أشرنا إلى أنّ له قسمين: كما يدل عليه مثالي المصنّف: ١- ضربته تأديباً، هذا مثال لما فُعِلَ لقصد تحصيله فعل، وهو الرب، فإن التأديب إنما يحصل بالضرب ويترتب عليه.

٢- وقعدتُ عن الحرب جبناً، هذا مثال لما فُعِلَ بسبب وجوده فعل وهو القعود؛ فإن القعود إنما وقع بسبب الجبن.

اختلاف الزجاج في المفعول له والرد عليه

وخالف الزجاج[1] عن الجمهور وجعله قسماً من المفعول المطلق، وأوّل أمثلته إليه، فهو مفعول مطلق من غير لفظ فعله عنده، فالمعنى عند الزجاج في المثالين المذكورين أدّبته بالضرب تأديباً، وجبنت في القعود عن الحرب جبناً، أو يكون المعنى: ضربته ضربَ تأديب، وقعدتُ عن الحرب قعود جبن، يعني هما مفعولان مطلقان إمّا بتقدير العامل، وإمّا بتقدير المضاف.

و رَدّ عليه بأن صحّة تأويل نوع (المفعول له) بنوع آخر (وهو المفعول المطلق) لا تدخل الأول في أفراد حقيقة الثاني، ألا ترى أنه يصح تأويل الحال بالظرف من حيث المعنى؛ فإن معنى «جاء زيد راكباً» جاء زيد وقت الركوب، ومع ذلك لا تدخل الحال في أفراد

---

(١) المتوفى سنة ٣١١هـ.

حقيقة المفعول فيه الذي هو ظرف، ولا تخرج عن حقيقتها.

شرط نصب المفعول له

وشرط نصبه هو تقدير اللام، وأما كونه مفعولاً له فلا يشترط فيه تقدير اللام، كما في قولك: «جئتك للسمن وجئتك لإكرامك الزائر» فا «السمن» و«الإكرام» مفعول له مع ذكر اللام فيهما، وهنا أيضاً خالف المصنّف اصطلاح القوم - كما خالف في المفعول فيه - حيث سمّى المفعول له مع ذكر اللام مفعولاً له، والجمهور يسمّونه الجار والمجرور (المفعول به بواسطة حرف الجر) وإنما وجب تقدير اللام؛ لأنها إذا ظهرت لزم الجرّ.

واعلم أن ما يذكر في تعليلات الأفعال أربعة: ١- اللام، نحو ضربته للتأديب. ٢- والباء، كما في قوله تعالى: ﴿فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم﴾. ٣- و «من»، نحو قوله تعالى: ﴿لو أنزلنا هذا القرآن على جبل لرأيته خاشعاً متصدّعاً من خشية الله﴾. ٤- و «في» كما في قوله عليه السلام: «إنّ امرأةً دخلت النار في هرة» أي لأجل هرة.

وخُصّ اللام بالذكر مع العلّة لأنها الغالب في تعليلات الأفعال فلا يقدّر غيرها، وهو «من» والباء، و «في»، مع أنها أيضاً من دواخل المفعول له.

تعريف التقدير: هو عبارة عن حذف الحرف عن اللفظ وإبقائه في النية، ولّما كان الأصل هو إبقاء اللام في اللفظ والنية، فلا حاجة في

إبقاءها في النية إلى شرط، بل إنما تكون الحاجة إلى الشرط في حذفها من اللفظ:

شرائط حذف اللام من المفعول له

فذكر المصنّف لحذف اللام من اللفظ ثلاثة شروطٍ:

الأول: أن يكون المفعول له فعلاً ومعنى حدثياً، وأمّا إذا كان عيناً، نحو جئتك للسمن فلا يحذف اللام.

والثاني: أن يكون فاعل الفعل العامل وفاعل المفعول له واحداً، نحو ضربته تأديباً، فإن فاعل الضرب وفاعل التأديب هو المتكلم، وأمّا إذا كان مغايراً عنه فلا يحذف اللام، نحو جئتك لمجيئك إيّاي.

والثالث: أن يكون المفعول له مقارناً للفعل المذكور في الوجود، بأن يتحد زمان وجود أحدهما ببعض من زمان وجود الآخر، نحو قعدت عن الحرب جبناً، فإن زمان الفعل وهو القعود عن الحرب ببعض زمان المفعول له، وهو الجبن، وكذلك نحو شهدت الحرب إيقاعاً للصلح بين الفريقين؛ فإن زمان المفعول له وهو إيقاع الصلح ببعض زمان الفعل، وهو شهود الحرب، وأمّا إذا لم يكن مقارناً له في الوجود، نحو أكرمتك اليوم لوعدي بذلك أمس، فلا يحذف اللام، لأن زمان الوعد (مفعول له) غير زمان الفعل، وهو الإكرام.

ضرورة هذه الشرائط: وإنما اشترط هذه الشرائط لأن المفعول له بهذه الشرائط يشبه المفعول المطلق، فيتعلق بالفعل العامل بلا واسطة مثل تعلق المفعول المطلق به، فيعمل فيه، وتظهر علّيته، بخلاف ما إذا

اختلّ شيئ منها.

٥- الخامس من المفاعيل الخمسة: المفعول معه

تعريف المفعول معه: أمّا لغةً: فهو الاسم الذي فُعِلَ لمصاحبته فِعلٌ: بأن يكون الفاعل مصاحباً له في صدور الفعل عنه، نحو استوى الماء والخشبة، أو يكون المفعول به مصاحباً له في وقوع الفعل عليه، نحو كفاك وزيداً درهم، ففي الأول صَدر الاستواء عن الماء لمصاحبة الخشبة، وفي الثاني وقع الكفاية على المخاطب لمصاحبة زيد، فقوله: «معه» مفعول مالم يسمّ فاعله أُسنِدَ إليه «المفعْول» كما أنّ «به» و «فيه» و «له» نائب الفاعل في قولك: «المفعول به، والمفعول فيه، والمفعول له» فكما أن الضمير المجرور في هذه الثلاثة راجع إلى «ال» الموصول، كذلك الضمير المضاف إليه في «معه» راجع إلى «ال».

وأمّا كون «مع» في «معه» منصوباً مع أنه نائب الفاعل: ١- فإما لأجل تركه منصوباً، وجريانه على ما هو الأكثر عليه من بقائه على النصب؛ لأنه لازم النصب، أي يستعمل منصوباً أبداً، ومن اختار النصب في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ (على قراءة النصب) ذهب إلى هذا المذهب، وهو تركه منصوباً على ما هو عليه الأكثر مع أن «بَينَ» فاعل «تَقَطّع» وجعل بعض أصْحاب التعليقات هذا الرأي رأياً شريفاً لخلوه عن التكلّفات. ٢- وإمّا لجعله من قبيل قول الشاعر:

أُهمّ بأمرِ الخَير لو أستَطِيعُه وقد حِيل بين العَير والنزوان

فإن مفعول مالم يسمّ فاعله في «حِيلَ» الضمير الراجع إلى

مصدره، أي حِيل الحيلولة، وأوقع الحائل بين الحمار وبين نزوه، فإن «بين» للزوم ظرفيته لا يقام مقام الفاعل، فعلى هذا يكون معناه: الذي فُعِلَ فِعلٌ بمصاحبته على أن يكون الضمير الراجع إلى المصدر (فِعلٌ) مفعول ما لم يسمّ فاعله، والضمير المجرورُ (المضاف إليه لمع) راجع إلى الموصول (وهو ال).

وأما اصطلاحاً: فهو اسم مذكور بعد الواو؛ لمصاحبته معمول فعلٍ لفظاً أو معنىً.

فوائد القيود: ١- واحترز بقوله: «مذكور بعد الواو» عن المذكور بعد الفاء وغيره؛ حيث لا يكون كذلك.

٢- وقوله «لمصاحبته» متعلق لمذكور، أي يُذكَر بعد الواو ليصاحب معمولَ الفعل، وأفاد المصاحبة معه، سواء كان ذلك المعمول فاعلاً، نحو استوى الماء والخشبة، أو مفعولاً، نحو كفاك وزيداً درهمٌ.

٣- وسواء كان ذلك الفعل لفظاً، كما في المثالين المذكورين، أو معنىً نحو مالك وزيداً؟ أي ما تصنع أنتَ وزيداً، فالمعمول هنا فاعل وهو ضمير «تصنع».

فإن قيل: قد وقع عمرو بعد الواو لمصاحبة معمول الفعل، وهو زيد في المثال الآتي (جاءني زيد وعمرو) ومع ذلك لا يكون منصوباً ولا مفعولاً معه.

قلنا: المراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته له في ذلك الفعل؛ إمّا في زمان واحد ، نحو سرتُ وزيداً، أي في وقت واحد، وإمّا في

مكان واحد كقولهم: «لو تُرِكَتِ الناقةُ وفَصِيلَتها في مكان واحد لرضعتها» فلا يرد عمرو في «جاءني زيد وعمرو» فإن الواو فيه لا تدل إلا على المشاركة في أصل الفعل (وهو المجيئ) دون المصاحبة في زمان واحد، أو مكان واحد.

العامل في مفعول معه: وهناك ثلاثة مذاهب:

الأول: مذهب الشيخ عبد القاهر، فإنه جعل الواو نفسها عاملة فيما بعدها.

والثاني: مذهب الأخفش، وهو جعل الواو بمعنى مع معمولا للفعل، وأجرى إعرابها فيما بعدها كإجراء إعراب إلا فيما بعدها.

والثالث: مذهب الجمهور، وهو أن العامل في المفعول معه هو الفعل أو معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع، وإنما وضعوا الواو موضع «مع» لكونها أخصر، ولكونها للعطف الذي يقتضي الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه، فتناسب المعية.

الوجوه الثلاثة في المفعول معه

١- الأول: جواز الوجهين، فإذا كان عامله مذكوراً في اللفظ، ولم يجب العطف، جاز فيه الوجهان: العطف، والنصب على أنه مفعول معه، نحو جئت أنا وزيدٌ وزيداً، فالرفع لأجل العطف على الضمير المرفوع المتصل بعد توكيده بمنفصل، والنصب على أنه مفعول معه، وأمّا في نحو ضربت زيداً وعمراً تعينَ النصب في عمراً لوجوب العطف.

٢- والثاني: تعينُ النصب، فإذا امتنع العطف يتعينّ النصب، مثل جئتُ وزيداً، فإن العطف فيه ممتنع لعدم تأكيد المتصل بالمنفصل ولعدم الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه.

٣- والثالث: أن يكون العامل أمراً معنوياً مستنبطاً من اللفظ، ولم يمتنع العطف، ففي هذه الصورة يتعينّ العطف فإنه لا حاجة إلى اعتبار العامل المعنوى مع جواز وجه آخر وهو العطف، نحو ما لِزيدٍ وعمروٍ؟ وإن امتنع العطف تعينّ النصب أيضاً (مثل الوجه الثاني) لأنه لا وجه لاعتبار غير النصب، نحو مالك وزيداً، وما شأنك وعمراً؟ فالعطف ممتنع فيهما؛ لأن العطف على الضمير المجرور (كاف الخطاب) بلا إعادة الجار غير صحيح، ففي الأول الجار هو اللام، وفي الثاني هو المضاف، ولا يجوز عطف «عمراً» على المضاف وهو الشأن؛ إذ السؤال عن شأن المخاطب وشأن عمرو لا عن شأن المخاطب ونفس عمروٍ.

ملحقات المفاعيل الخمسة

١- الحال: هي ما يبينّ هيئة الفاعل (حين صدور الفعل عنه) أو هيئة المفعول به (حين وقوع الفعل عليه) أي صفتهما في ذلك الحين.

شرح التعريف: ١- فبذكر «الهيئة» خرج ما يبينّ الذات (ذات الفاعل والمفعول به) كالتمييز، نحو طاب زيد نفساً، أي نفسه.

٢- وبإضافة «الهيئة» إلى الفاعل أو المفعول به خرج ما يبينّ هيئة غيرهما، كصفة المبتدأ، نحو زيد العالم أخوك، فالعالم بينّ هيئة المبتدأ، دون الفاعل أو المفعول به.

٣- وبقيد «الحين» خرجت صفة الفاعل أو المفعول به، فإنها تدلّ على هيئة الفاعل أو المفعول به مطلقاً، سواء صدر الفعل عن الفاعل، أو لم يصدر، وسواءٌ وقع الفعل على المفعول به أو لم يقع، نحو ضرب زيد العالم عمراً الجاهل.

٤- واعلم أن كلمة «أو» لمنع الخلو، أي يمتنع أن تكون حال، ولم تبينّ هيئة أحدهما، وأما الجمع بين بيان هيئة الفاعل والمفعول به نحو جاءني زيد راكبين فجائز، وكذلك ضرب زيد عمراً قائمين.

أنواع الفاعل والمفعول به باعتبار كونهما ذا الحال

الأول: أن يكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام إمّا حقيقةً، كما في قولك: ضربتُ زيداً قائماً، فتاء المتكلم وزيد ملفوظان حقيقةً، وإمّا حكماً، كما في قولك: «زيد في الدار قائماً» فالفاعل هو الضمير المستتر في متعلق الظرف، أي زيد استقر في الدار قائماً، فالضمير ملفوظ حكماً، وفاعلية ذلك الضمير باعتبار اللفظ دون المعنى.

والثاني: أن تكون فاعليته ومفعوليته باعتبار المعنى الذي يفهم من فحوى الكلام لا من لفظه، كما في قولك: «هذا زيد قائماً» لأن مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام، بل باعتبار معنى الإشارة والتنبيه المفهومين من لفظ «هذا» لأن المتكلم لم يقصد بهاء التنبيه واسم الإشارة «ذا» الإخبار عن نفسه حتى يقدَّر في نظم الكلام «أنبه» و «أشير» ويكون زيد مفعولاً به لفظاً، بل مفعولية زيد إنما هي باعتبار

معنى «أشير وأنبه» الخارج عن لفظ الكلام المعتبر لصحة وقوع «قائماً» حالاً، فالمفعولية معنوية لا لفظية.

١- واعلم أنه ليس المراد من الفاعل والمفعول هنا الحقيقي منهما، بل الأعمّ من الحقيقي والحكمي منهما، ليدخل مفعول ما لم يسمّ فاعله في الفاعل، نحو ضُرِبَ زيد قائماً، ويدخل المفعول معه والمفعول المطلق في المفعول به، نحو جئتُ وزيداً قائماً، فقائماً حال من المفعول معه وهو زيد؛ لكونه شريكاً للمتكلم في صدور الفعل عنه، فهو فاعل حكمي، وكذلك في قولك: كفاك وزيداً درهم راكباً، فزيداً مفعول به حكمي وقع راكباً حالاً عنه، ونحو ضربت الضربَ شديداً، فشديداً حال عن الضرب لكونه مفعولاً حكمياً، كأنه قال: أوجدتُ الضرب شديداً.

٢- وكذلك المضاف إليه للفاعل أو المفعول به في حكمهما في صحة وقوع الحال عنهما؛ لأنه جاز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فكأنّ المضاف إليه هو الفاعل أو المفعول به، نحو قوله تعالى: ﴿بل نتبع ملّة إبراهيم حنيفاً﴾ وقوله تعالى: ﴿أن يأكل لحم أخيه ميتاً﴾ فإنه يصح أن تقول: «بل نتبع إبراهيم» بدل «ملة إبراهيم» ويصح أن تقول: «أن يأكل أخاه» بدل «لحم أخيه».

٣- وأيضاً إذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه، وكانت الحال حالاً عن المضاف إليه صح كونها حالاً عن المضاف أيضاً لكون المضاف فاعلاً أو مفعولاً به، فكأنّ الحال عن المضاف إليه حال عن

المضاف، وإن لم يصح قيام المضاف إليه مقام المضاف، كما جاز في الأول - يعني كما أنّ في المثالين الأولين تكون حال المضاف حالاً عن المضاف إليه، كذلك في المثال الآتي تكون حال المضاف إليه حالاً عن المضاف، كما في قوله تعالى: ﴿إنّ دابر هؤلاء مقطوع مصبحين﴾ فقوله تعالى: ﴿مصبحين﴾ حال عن ﴿هؤلاء﴾ ومضافه وهو «دابر» جزء منه فإن دابر الشيئ هو أصله فالحال في الحقيقة حال عن ضمير «مقطوع» الراجع إلى «دابر» وهو مفعول ما لم يسمّ فاعله، فصار حالاً عن الكل وهو «هؤلاء» باعتبار جزءه المضاف إليه.

أنواع عامل الحال وشرطها

أما عاملها فثلاثة أقسام:

الأول: الفعل، وهو إمّا لفظي، نحو ضربت زيداً قائماً، وإمّا تقديري، نحو زيد في الدار قائماً (أي استقر في الدار قائماً)فالظرف مقدّر بالفعل.

والثاني: شبه الفعل، وهو ما يعمل عمل الفعل ويشتمل على حروفه، وله ثلاثة أمثلة: ١- كاسم الفاعل، نحو زيد ذاهب راكباً (في الملفوظ) وزيد في الدار قاعداً (في المقدر) والظرف مقدّر باسم الفاعل (أي مستقر في الدار)، ٢- وكاسم المفعول، نحو زيد مضروب قائماً، ٣- وكالصفة المشبهة، نحو زيد حسنٌ ضاحكاً.

والثالث: معنى الفعل المستنبط من فحوى الكلام من غير اعتباره صراحةً أو تقديراً، وله خمسة أمثلة: ١- كالإشارة والتنبيه في «هذا زيد

قائماً» ٢- والنداء في «يا زيد قائماً» ٣- والتمنيّ في «لَيتَك عندنا مقيماً» ٤- والترجي في «لعلّه في الدار قائماً، ٥- والتشبيه في «كأنه أسد صائلاً» فالعامل فيها في الحال هو أُنَبِّهُ وأُشِيرُ وأدعو، وأتمنّى، وأرجو، وأُشَبِّهُ.

وأما شرط الحال فاثنان: ١- الأول: أن تكون نكرةً؛ لأن النكرة أصل في الاسم، والغرض الذي هو تقييد الحدث المنسوب إلى ذي الحال يحصل بالتنكير، فالتعريف زائد على الغرض لا حاجة إليه.

٢- والثاني: أن يكون صاحبها معرفةً في غالب موادها، أي أكثرها، لأن ذا الحال محكوم عليه (مبتدأ) في المعنى، فكأن الأصل فيه التعريفَ، وإنما قلنا: «في غالب موادها» لأن مواد وقوع الحال على قسمين: **القسم الأول:** له خمسة أمثلة، **الأول:** أن يكون فيه ذو الحال نكرةً موصوفة، نحو جاءني رجل من بني تميم فارساً.

والثاني: أن يكون نكرةً مغنِيةً عن التعريف لاستغراقها جميع أفرادها (فصارت كالمعرفة) كما في قوله تعالى: ﴿فيها يُفرق كلّ أمر حكيم امراً من عندنا﴾ بشرط أن يكون «أمراً» حالاً «من كل أمر» بخلاف ما إذا كان حالاً من الضمير المستتر في «حكيم» فإنه لا يكون فيه استغراق جميع الأفراد لعدم رعاية «كلّ» فيه.

والثالث: أن تكون حاله نكرة واقعةً في حيّز الاستفهام، نحو هل أتاك رجل راكباً.

والرابع: أن تقع تلك النكرة بعد «إلاّ» نقضاً لنفي ما قبلها، نحو

ما جاءني رجل إلا راكباً.

والخامس: أن تكون الحال مقدمةً على صاحبها، نحو جاءني راكباً رجل، ففي هذه الأمثلة يكون ذو الحال نكرة.

والقسم الثاني: ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الأمور، وأكثر أمثلة الحال إنما يقع من هذا القسم، فإذا وقعت الحال من القسم الثاني فشرطها أن يكون صاحبها معرفة.

فمعنى «كون صاحبها معرفةً غالباً» هو في أكثر المواد والأمثلة، فلا ينافي الشرطية التي تقتضي الكلية والعموم.

الجواب عن الأمثلة التي يتوهم أن الحال فيها معرفة

وأمّا قول الشاعر: «وأرسلها العراك» وقول القائل: «مررتُ به وحدَه» و «فَعَلتَه مُجهدَك» فمتأوّل[1] بالنكرة.

أمّا قول الشاعر فتمام البيت هكذا:

وأرسلها العراك ولم يزدها ولم يُشفِقَ على نغَض الدخال

شرح غريب البيت: البيت للبيد يصف حمار الوحش والأُتُنَ.

١- الإرسال: التخلية بين المرسَل وما يريد.

٢- والعراك: التزاحم بين الأشياء.

٣- ولم يزدها: لم يمنعها.

٤- ولم يشفق: لم يخف.

---

(١) بل الشرطية مهملة يكفي لها التحقق في بعض الأفراد.

٥- والنَغَص: عدم إتمام الشرب.

٦- والدِخال: هو الدخول بين بعيرين عطشانين ليشرب من الماء ما لا يمكنه الشرب، والمراد به هنا مداخلة البعض في البعض.

معنى البيت: أرسل حمارُ الوحش الأُتُن (الأنثى من الحمار) حال كونها متزاحمةً ولم يمنعها عن التزاحم، ولم يخف عن عدم إتمام شرب البعض للماء لمداخلة بعضهن بعضاً.

وتأويل هذه الأمثلة على وجهين: **الأول:** أنها ليست أحوالاً حتى يرد عليها الإشكال، بل مصادر لأفعال محذوفة، أي كل واحد منها مفعول مطلق حذف عامله، وتقدير العبارة هكذا: ١- أي تعترك العراك (تزاحم مزاحمةً). ٢- أي مررت به يتفرد انفراده. ٣- أي فعلتَه تجتهد جهدك، فالمصادر مع عاملها المحذوف وقعت أحوالاً عن الضمير الواقع قبلها، فالعامل مع فاعله ومفعوله جملة، والجملة نكرة حكماً، والحاصل أن الحال فيها الجملة الفعلية العاملة في تلك المصادر - دون نفسها -.

والثاني: أن كل واحد منها معرفة وُضِعَتْ في موضع النكرة، فالتقدير: وأرسلها معتركة، ومررت به منفرداً، وفعلته مجتهداً، فالصورة وإن كانت معرفةً، ولكن في المعنى نكرة، كما أن حسن الوجه في صورة المعرفة وهي في المعنى نكرة؛ لكون الإضافة فيه لفظيةً.

وجوب تقديم الحال على ذي الحال

وقد مرّ أن الغالب في صاحب الحال هو المعرفة، ولكن قد يكون

صاحبها نكرة، فإذا كانت نكرة وجب تقديم الحال على صاحبها، بشرط ألاّ تكون الحال مشتركة بين النكرة والمعرفة، نحو جاءني رجل وزيد راكبين، فإنه لا يجب التقديم حينئذٍ، وكذا لا يجب التقديم إذا تخصصت النكرة بالصفة، نحو جاءني رجل عالم قائماً، وإنما يجب التقديم في صورة التنكير ليتخصّص النكرة بتقديم الحال عليها، لأنهما في المعنى مبتدأ وخبر، وحق المبتدأ النكرة أن يتقدم عليه الخبر وجوباً، كما في الدار رجل، ولأن في تأخير الحال تلتبس الحال بالصفة إذا كانت منصوبةً، نحو قولنا ضربت رجلاً قائماً، فلا يفهم أن قائماً صفة ل «رجلاً» أو حال عنه، فإذا قُدِّم وقيل: ضربت قائماً رجلاً يزول الالتباس، ويتخصص «رجلاً» بتقديم «قائماً» عليه، ثمّ وجب تقديم الحال في سائر الأمثلة مع عدم الالتباس طرداً للباب.

عدم جواز تقديم الحال على العامل المعنوي و على الجار والمجرور

واعلم أن العامل في الحال كما ذكرنا أحد الثلاثة: الفعل أو شبهه، أو معناه، والمراد بمعنى الفعل ما يفهم من فحو الكلام لا من لفظه، مثل «أنبه وأشير» المفهومين من هذا، وأشبه المفهوم من كأنّ وأمثاله، فعامل الظرف (سواء كان مقدّراً بالفعل أو اسم الفاعل) وعامل الجار والمجرور أيضاً خارجان عن العامل المعنوي، وداخلان في الفعل أو شبهه، فلا تتقدم الحال على المعنوي بالاتفاق، إلا في قول القائل: «زيد قائماً كعمرو قاعداً» فالعامل هنا هو التشبيه المفهوم من

«الكاف» فقدمت الحال (قائماً) عليه؛ لأن كون زيد مبتدأ إنما يصح بعد تشبيهه في حالة القيام على عمرو في حالة القعود، وهذا موقوف على تقديم «قائماً» كما هو الظاهر.

الاختلاف في تقديم الحال على الظرف

١- مذهب سيبويه:

فإذا كان العامل ظرفاً أو شبهه (كالجار والمجرور) لا يجوز تقديم الحال عليه عند سيبويه أصلاً لضعف الظرف في العمل، فلا يصلح أن يعمل في المعمول المتقدم، أو لأن الظرف داخل في العامل المعنوى عند البعض.

٢- مذهب الأخفش: وجوّز الأخش تقديم الحال على الظرف بشرط تقدّم المبتدأ على الحال، نحو زيد قائماً في الدار، وأمّا إذا تأخّر المبتدأ عن الحال (نحو قائماً زيد في الدار، وقائماً في الدار زيد) فيمتنع تقديم الحال على الظرف اتفاقاً، فهذان المثالان ممنوعان.

٣- وقال بعضهم: إن الحال تشبه الظرف، لما فيها من معنى الظرفية إلا أن الظرف يتقدم على عامله المعنوي لتوسّعهم في الظروف، وأمّا الحال، فلا تتقدم على العامل المعنوي.

وأمّا إذا كان الظرف داخلاً في العامل المعنوي، فلا يصحّ تقديم الحال عليه مطلقاً.

عدم جواز تقديم الحال على ذي الحال المجرور

وكذلك لا تتقدم الحال على ذي الحال المجرور على الأصح.

واعلم أن ذا الحال المجرور على قسمين: ١- **الأول**: مجرور بالإضافة، نحو «جاءتني مجرداً عن الثياب ضاربةُ زيدٍ» فمجرداً حال عن زيد وهو مضاف إليه لضاربة، و«ضاربة» فاعل «جاءتني».

٢- **والثاني**: مجرور بحرف الجر، نحو «ذهبتُ راكبةً بهندٍ» فـ «راكبةً» حال عن «هند» وهو مجرور بحرف الجرّ.

فكما أن المضاف إليه (وهو زيد في المثال الأول) لا يتقدم على المضاف، فكذلك الحال التي هي تابعة للمضاف إليه لا تتقدم على المضاف، وكذلك المجرور (وهو هند في المثال الثاني) لا يصح تقديمه على جاره، فتقديم تابعه (وهو الحال) أيضاً غير صحيح على الجار عند سيبويه وأكثر البصريين.

ونقل عن البعض جواز تقديم الحال على ذي الحال المجرور بحرف الجرّ، استدلالاً بقوله تعالى: ﴿وما أرسلناك إلا كافةً للناس﴾ فـ «كافّةً» حال عن «الناس» المجرور باللام، ومقدّم عليه.

وجه الفرق بين المجرور بالإضافة والمجرور بحرف الجر: أن حرف الجرّ يجعل الفعل متعديا، كالهمزة في باب الإفعال والتضعيف في باب التفعيل، فكأنه من تمام الفعل وبعض حروفه، فإن معنى «ذهبت راكبةً بهند» أذهبتُ راكبةً هنداً، فالمجرور إنما يكون مجروراً بحسب اللفظ دون المعنى، فوجود حرف الجرّ كعدمه، فلا يلزم تقديم تابع المجرور على جاره.

وأجاب المانعون عن هذه الآية بثلاثة أجوبة:

١- فعند الزجاج «كافَّةً» حال عن «الكاف» (دون «الناس» المجرور) والتاء للمبالغة.

٢- والزمخشري جعل «كافّة» صفة للمصدر المحذوف أي إلا رسالةً كافّةً، فيكون نصبه على المصدرية.

٣- وقال بعضهم: إنه مصدر كالكاذبة والعافية، فيكون مفعولاً مطلقاً، أي تكفّ الناس كلهم عن المعاصي كفّاً.

وقال الشارح الجامي بعد نقل هذه الأجوبة: «والكل تكلّف وتعسّف» يعني الأصح كونه حالاً متقدمة.

ما يصح أن يقع حالاً: ولما كان جمهور النحاة شرطوا في الحال الاشتقاق، وأوّلوا الحال الجامد بالمشتق ردّ عليهم ابن الحاجب وقال: «وكل ما دل على هيئة (هيئة الفاعل أو المفعول به) صحّ أن يقع حالاً من غير التأويل، لأن المقصود من ذكر الحال بيان الهيئة، وهو حاصل بالجامد أيضاً فلا حاجة إلى الاشتراط وتكلف التأويل.

ومع هذا فلاشك أن الأغلَب في الحال الاشتقاق.

مثال الجامد الذي وقع حالاً: نحو قولهم: «هذا بُسراً أطيب منه رُطَباً». البسر: ما بقي فيه حموضة، والرطب: ما فيه حلاوة صرفة، فهما - مع كونهما جامدين - حالان؛ لدلالتهما على صفة البسرية، والرطبية، ولا حاجة إلى تأويل البسر بالمُبسِر، من أبسر النخل إذا صار ما عليه بسراً، ولا إلى تأويل الرطب بالمُرطِب، من أرطب النخل إذا صار ما عليه رُطَباً.

والعامل في «رطباً» (أطيب) باتفاق النحاة، وفي «بسراً» أيضاً هو العامل عند محققيهم.

وتَقَدَّم «بُسراً» على اسم التفضيل (أطيب) مع ضعفه في العمل؛ لأنه إذا تعلق بشيئ واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم أن يلي كلّ من الحالين متعلّقه، (وهو ذو الحال) والبسرية تعلّقت بالمشار إليه بـ «هذا» من حيث أنه ضمير في أطيب ومفضّل، ولكن أقيم الاسم الظاهر (هو أطيب) مقام ضميره، وأوجبوا أن يتصل بسراً به، والرطبية تعلقت بذلك المشار إليه من حيث أنه مفضل عليه، وهو ضمير «منه» فيجب أن يتصل «رطباً» به.

أقسام الحال وروابطها: ولها ستة أقسام، **الأول:** أن تكون مفردةً، نحو جاءني زيد راكباً، فـ «راكباً» حال مفردة لا تحتاج إلى الرابط - غير الضمير المستتر في راكباً -.

الثاني: أن تكون الحال جملة خبرية، أما صحة كونها جملة فلدلالتها على هيئة ذي الحال، كالمفردات، فيصح أن تقع حالاً مثلها، وأمّا كونها خبرية محتملةً للصدق والكذب، فلأن الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال، فإنّ إجراءها عليه في قوّة الحكم بها عليه، والجملة الإنشائية لا تصلح أن يحكم بها على شيئ.

ثم لاشك أن الجملة مستقلة في الإفادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها، والحال تكون مرتبطة بذي الحال، فإذا وقعت الجملة حالاً لابدّ لها من رابطة تربطها إلى صاحبها، وتلك الرابطة هي الواو والضمير.

ثم تلك الجملة على خمسة أقسام: ١- وهي الجملة الإسمية، ٢- والجملة الفعلية التي يكون فعلها مضارعاً مثبتاً، ٣- والفعلية التي فعلها مضارع منفي، ٤- والفعلية التي فعلها ماض مثبت، ٥- والفعلية التي فعلها ماض منفي، وتلك خمسة كاملة.

١- فالإسمية تكون مشتملة ١- إمّا بالواو والضمير معاً، ولقوّة الجملة الإسمية في الاستقلال ناسب أن تكون الرابطة فيها في غاية القوّة، نحو جئتُ وأنا راكب (في المتكلم) وجئتَ وأنتَ راكب (في المخاطب) وجاءني زيد وهو راكب (في الغائب).

٢- أو بالواو وحدها، لأنها تدل على الربط في أول الأمر فاكتفى بها، مثل قوله عليه السلام: «كنتُ نبياً وآدم بين الماء والطين».

واعلم أنّ الاكتفاء بالواو وحدها في الربط أو بالواو مع الضمير إنما يكون في الحال المنتقلة (نحو قائم في جاءني زيد وهو قائمٌ) دون الحال المؤكدة، فإن الواو لا تصح فيها، نحو «هو الحق لا شكّ فيه» فـ «لاشك فيه» الرابط فيها الضمير في «فيه» لأن الواو لا تدخل بين المؤَكد والمؤكِّد لشدة الاتصال بينهما.

٣- أو بالضمير وحده على ضعف؛ لأنّ الضمير لا يجب أن يقع في الابتداء (مثل الواو) فلايدل على الربط في أول الأمر، نحو كلّمتُه فوه إلى فيّ، فجملة «فوه إلى فيّ» حال والرابط هو ضمير «فوه» فالصحيح القوي أن يكون بالواو وحدها وإن لم يكن معها ضمير.

٢- والفعلية التي فعلها مضارع مثبت تكون مشتملة على الضمير وحده، لمشابهة المضارع - لفظاً أو معنىً - لاسم الفاعل المستغني عن الواو، نحو جاءني زيد يسرع.

والباقي، أي المضارع المنفي، والماضي المثبت، والماضي المنفي تكون بالواو والضمير معاً، أو بأحدهما وحده بلا ضعف.

٣- مثال المضارع المنفي، نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه، (بالواو والضمير) أو جاءني زيد ما يتكلم غلامه، (بدون الواو) أو جاءني وما يتكلم عمرو (بدون الضمير).

٤- والماضي المثبت، نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه، أو جاءني زيد قد خرج غلامه، أو جاءني زيد وقد خرج عمرو.

٥- والماضي المنفي، نحو جاءني زيد وما خرج غلامه، أو جاءني زيد ما خرج غلامه، أو جاءني زيد وما خرج عمرو.

دخول قد على الفعل الماضي المثبت إذا وقع حالاً

واعلم أن لفظة «قد» في اللغة تأتي لتقريب الزمان الماضي إلى الحال، فلابد في الماضي المثبت إذا وقع حالاً من دخول لفظة «قد» لتدل «قد» على قرب زمان الماضي إلى زمان صدور الفعل من ذي الحال (في الحال عن الفاعل) أو زمان وقوع الفعل على ذي الحال (في الحال عن المفعول) وهذا هو المعنى المجازي للفظ «قد» لأن معناه الحقيقي هو تقريب زمان الماضي إلى زمان حال التكلم دون حال الفاعل أو المفعول به. وإنما تُحمَلُ «قد» على هذا المعنى مجازاً؛ لأن

المتبادر من الماضي المثبت إذا وقع حالاً أن مضيّه إنما هو بالنسبة إلى زمان العامل، فيلزم أن يكون الركوب في قولنا: «جاء زيد راكبا» مقدّما على المجيئ مع أن المطلوب هو مقارنة الركوب بالمجيئ، أو تأخيره عنه؛ لأن زمان الحال الاصطلاحية لابد أن يكون متحداً مع زمان العامل، فلابد من «قد» حتى تقرّب الحال إلى العامل، فيقارن زمانها زمانه.

وهذا (لزوم «قد» في الماضي المثبت إذا وقع حالاً) مذهب البصريين، بخلاف مذهب الكوفيين؛ فإنهم لا يوجبون «قد» لا ظاهرةً ولا مقدّرة، وكلمة «قد» تكون إمّا ظاهرة في اللفظ، نحو جاءني زيد قد ركب غلامه، وإمّا مقدّرةً منويةً، نحو قوله تعالى: ﴿جاءوكم حصرت صدورهم﴾ أي قد حصرت صدورهم، وهذا عند غير سيبويه والمبرّد؛ فإنهما لا يجوّزان حذف «قد» عن اللفظ، فسيبويه يؤوّل قوله تعالى: ﴿حَصِرت صدورهم﴾ ب «قوماً» حصرت صدورهم، فيكون «قوماً» حالاً، وجملة «حصرت صدورهم» صفةٌ له، فالحال هو الموصوف المحذوف، والمبرّد يجعل جملة «حصرت صدورهم» دعائية أي حصر الله صدورهم، وأما الماضي المنفي إذا وقع حالاً فلا يشترط فيه «دخول قد» لأن النفي يكون مستمراً بلا قاطع، فيشمل زمانَ الفعلِ العاملِ، فلا حاجة إلى «قد» نحو جاء زيد وما ركب.

حذف عامل الحال

١- وقد يكون حذف عاملها جائزاً إمّا لقيام قرينة حالية،

كقولك للمتهيئ للسفر: «راشداً مَهدياً» أي سِر راشداً مهدياً، بقرينة حال المخاطب الشارع في السفر.

وقوله مهديا» إمّا صفة لراشداً، أو حال بعد حال، وإمّا لقيام قرينة مقالية، كقولك: «راكباً» لمن يسألك كيف جئت؟ أي جئتُ راكباً بقرينة السؤال، ومنه قوله تعالى: ﴿أيحسب الإنسان ألّن نجمع عظامه بلى قادرين﴾ أي بلى نجمعها قادرين.

٢- وقد يكون حذف عاملها واجباً إذا كانت حالاً مؤكدة.

تعريف الحال المؤكدة: وهي التي لا تنتقل من صاحبها (غالباً) مادام موجوداً، مثل العطوفية في المثال الآتي، فإنها لا تنتقل عن الأب غالباً.

تعريف الحال المنتقلة: وهي التي تنتقل من صاحبها، مثال الأول: نحو زيد أبوك عطوفاً، ومثال الثاني: نحو جاءني زيد راكباً، فالركوب ينتقل من زيدٍ.

مثال حذف العامل وجوباً: نحو زيد أبوك عطوفاً، فإن العطوفية (كما ذكرنا) لا تنتقل عن الأب في غالب الأمر، وتقدير العامل أي أُحِقُّـهُ (بفتح الهمزة وضمّها) أي أُثبِتُ (أبوّته لك) حال كونه عطوفا، (سواء كان من حَقَّ الأمرُ أو من أحقَقْتُه بمعنى ثَبَتَ أو أثْبَتَ).

وقال صاحب المفتاح: أحق التقديرات (في العامل المحذوف) عندي أن يقدّرَ يحْنِي عطوفاً، أي يميل ويتوجّه إليك عطوفاً.

شرط وجوب حذف عامل الحال

وشرط وجوب حذف عاملها أن تكون الحال مؤكدة لمضمون جملةٍ اسميةٍ، كما في المثال المذكور، فإن زيد أبوك جملة اسمية، و «عطوفاً» تأكيد لها.

١- وأما إذا كانت تأكيداً لبعض أجزاء الجملة الاسمية فلا يجب حذفه، كما في قوله تعالى: ﴿إنّا أرسلناك للناس رسولاً﴾ فإن «رسولا» حال وتأكيد للخبر، وهو فعل «أرسلنا» لا للجملة كاملةً.

٢- وإذا كانت تأكيداً لجملة فعلية فإنه لا يجب حذف عاملها، كما في قوله تعالى: ﴿قائماً بالقسط﴾ فإن صاحب الكشّاف قال: إنّ «قائماً» حال مؤكدة من فاعل «شهد»[1] وهو جملة فعلية، والعامل هو «شهد» المذكور.

٣- ولابدّ هنا من اعتبار قيد آخر، وهو أن يكون تركيب تلك الجملة الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها، وإلاّ فيكون عاملها مذكوراً، فكيف يجب حذفه؟ نحو قول القائل: «الله شاهد قائماً بالقسط» والجملة الاسمية هي «الله شاهد» وأحد الجزأين وهو شاهد عامل في الحال (قائماً) ومذكور.

---

(١) ﴿شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولوا العلم قائماً بالقسط﴾ (آل عمران).

٢- بحث التمييز

التمييز في اللغة: بمعنى المميّز (اسم الفاعل) لأن هذا الاسم يميّز مراد المتكلم عن غير مراده.

وفي الاصطلاح: هو اسم يرفع الإبهام الثابت بالوضع عن ذات مذكورةٍ أو مقدّرةٍ، نحو: هذا رطل زيتاً، وطاب زيد نفساً.

فوائد القيود: ١- خرج بقوله: «يرفع الإبهام» البدل، فإنه لا يزيل الإبهام؛ لأن المبدل منه بعد ذكر البدل أيضاً في ناحية، فليس في البدل رفع الإبهام عن شيئ، بل هو ترك مبهم (المبدل منه) وإيراد معينّ (وهو البدل).

٢- واحترز بقوله: «الثابت بالوضع» عن «جاريةٌ» في قول القائل: «رأيتُ عيناً جاريةً» فإن «جاريةً» يرفع الإبهام عن «عيناً» ولكن ذلك الإبهام غير ثابت بالوضع، بل نشأ في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له (للفظ العين).

٣- وكذلك يقع به الاحتراز عن أوصاف المبهمات، (كأسماء الإشارة والموصولات) نحو «الرجل» في «هذا الرجل» فإن «هذا» مثلاً إمّا موضوع لمفهوم كلّي بشرط استعماله في الجزئيات (كما هو رأي التفتازاني) أو موضوع لكلي جزئي جزئي منه (بواسطة ذلك المفهوم الكلي، كما هو رأي الآخرين) ولا إبهام في هذا المفهوم الكلي، ولا في

واحدٍ واحدٍ من جزئياته، بل الإبهام إنما نشأ من تعدد الموضوع له (إذا كان وضعه للجزئيات) أو تعدد المستعمل فيه (إذا كان وضعه للمفهوم الكلي) فتوصيفه بـ «الرجل» يرفع هذا الإبهام (الذي يكون لأجل تعدد الموضوع له أو المستعمل فيه) لا الإبهام الواقع في الموضوع له لأجل كونه موضوعاً له.

٤- وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان في مثل قولك: «أبو حفص عمر» فإنّ كل واحد من أبي حفص وعمر موضوع لشخص واحد معين لا إبهام فيه، لكن لمّا كان عمر أشهر زال بذكره الخفاء الواقع في أبي حفص، لعدم الاشتهار، لا لأجل الإبهام الوضعي، فإنه لا إبهام فيه وضعاً.

٥- واحترز بقوله: «عن ذات» عن النعت والحال؛ فإنهما يرفعان الإبهام الواقع في الوصف، لا في الذات.

وتحقيق ذلك أن الواضع لمّا وضع الرطل مثلاً لنصف مَنٍّ فلا شكّ أن الموضوع له (للرطل) معنى متعين متميّز عمّا هو أقل من النصف كالربع، وكذا متميّز عمّا هو أكثر من النصف، كمَنٍّ ومنَّين، ولا إبهام في الرطل إلا من حيث جنسه، فإنه لا يعلم منه بحسب الوضع أن ذلك المقدار من أيّ جنسٍ، من جنس العسل أو الخلّ أو غيرهما، وكذلك لا إبهام فيه إلا من حيث وصفه؛ فإنه لا يعلم منه بحسب الوضع أنّ ذلك الرطل بغدادي أو مكّي، فإذا أريد رفع الإبهام الوصفي الثابت فيه بحسب الوضع، يؤتى بصفةٍ أو حالٍ، فيقال: رطل

بغدادي، أو يقال: هذا رطل زيتاً، فزيتاً يرفع الإبهام عن الذات، لا النعتُ والحالُ، فإنهما يرفعان الإبهام عن الوصف كمامرّ.

٦- وأشار بقوله: «مذكورة أو مقدّرة» إلى قسمي التمييز، فالمذكورة نحو رطل زيتاً، والمقدّرة نحو: طاب زيد نفساً، فإنه في قوة قولنا: «طاب شيئ منسوب إلى زيد» ونفساً يرفع الإبهام عن ذلك الشيئ المقدر.

والقسم الأول من التمييز: (هو ما يرفع الإبهام عن ذات مذكورة) يرفع الإبهام عن مفرد مقدار غالباً، أي في أغلب المواد وأكثرها، لأن الإبهام في المفرد أكثر، وذلك المقدار المفرد له خمسة أنواع:

١- **الأول:** أن يكون متحققاً في ضمن عدد، نحو (عندي) عشرون درهماً.

٢- **والثاني:** أن يكون متحققاً في ضمن الوزن، نحو (في الإناء) رطل زيتاً، والرطل نصف المنّ - كما ذكرنا من قبل -
وعندي منوان سمناً.

٣- **والثالث:** أن يكون في ضمن الكيل، نحو (له عليّ) قفيزان بُرّاً.

٤- **والرابع:** أن يكون في الذراع، نحو (هذا) ذراع ثوباً.

٥- **والخامس:** أن يكون في المقياس (المماثلة قدراً) نحو على التمرة مثلها زبداً، وليس المراد بالمقدار في هذه الأمثلة ما يُقدّر به

الشيئ أي اسم الآلة، بل المراد المقادير، أي الأشياء التي تُعرفَ مقدارها. لأنّ التمييز في قولك: عندي عُشرون درهماً، ورطل زيتاً، وقفيزان براً، وذراع ثوباً، وعلى التمرة مثلها زبداً، هو المعدود، والموزون، والمكيل، والمذروع وإنما اقتصر ابن الحاجب في غير المعدود على الأمثلة الثلاثة، (رطل زيتاً، منوانِ سمناً: على التمرة مثلها زبداً) لأنه أراد التنبيه على أن ما يتم به المفرد لفظاً أحد الأمور الثلاثة: التنوين، ونون التثنية، والإضافة) - كما يفهم من تلك الأمثلة - ولهذا لم يذكر أقسام المقادير كاملاً، وكرّر بعضها (رطل زيتاً ومنوان سمناً، لأن كليهما موزون).

والمراد بتمام الاسم بها: أن يكون على حالة لا يمكن إضافته إلى شيئ آخر، فإن الاسم المنوّن لا يضاف بدون سقوط التنوين، وكذا الذي فيه نون الجمع أو نون التثنية، والمضاف لا يضاف مرّة ثانية حين بقاء الإضافة الأولى.

فإذا تمّ الاسم بأحد هذه الأشياء صار مشابهاً بالفعل في إتمامه بالفاعل، وصيرورته كلاماً تاماً به، فصار التمييز المذكور بعد ذلك الاسم مشابهاً للمفعول؛ لوقوعه بعد تمام الاسم، كوقوع المفعول بعد تمام الفعل بالفاعل - فكما أن حق المفعول أن يقع بعد تمام الكلام، ويكون منصوباً كذلك التمييز الواقع ببعد ذلك الاسم يكون منصوباً، فيشبه ذلك الاسم الفعل التام بالفاعل، ويعمل النصب فيما بعده. وهذه الأشياء (نون التثنية ونون الجمع والإضافة) إنما قامت مقام

الفاعل لكونها في آخر الاسم، كما أن الفاعل يكون عقب الفعل، ولذا لا يصح النصب في المثال الآتي: عندي الراقود خلاً، (والراقود كيل خاص لمعرفة مقدار المائعات) وإنما لا يصح؛ لأن لام التعريف الداخل على أول الاسم (الراقود) مع تمام الاسم به، وعدم جواز إضافته لا يجعل الاسم منصوباً لأجل التمييزية، فلا يصح نصب خلاً.

قد يكون تمييز غير العدد مفرداً، وقد يكون جمعاً

١- إذا كان التمييز جنساً يكون مفرداً، وإن كان المميّز (بفتح الياء) مثنىً أو مجموعاً، نحو طاب زيد طعاماً، وطاب رجلان طعاماً، وطاب رجال طعاماً.

تعريف الجنس اللغوي: هو ما يتشابه أجزاءه، ويقع مجرداً عن التاء على القليل والكثير، (أي يتشابه أجزاءه في إطلاق اسم الكل عليها، فكما يطلق الاسم على الكل يطلق على كل جزء منه) فلا حاجة إلى تثنيته وجمعه، كالماء، والتمر، والزيت، والضرب، بخلاف رجلٍ وفرسٍ، فإنهما اسم جنس يطلق على واحد مبهم، فلا يقال لرجلين أو رجال، ولا لفرسين أو أفراس: «رجل وفرس».

إلا أن تقصد الأنواع، أي ما فوق النوع الوواحد مثنى كان أو مجموعاً؛ لأنه لا يدل لفظ الجنس مفرداً عليها، فلابد من أن يثنى أو يجُمع، والمراد بالأنواع الأفراد، سواء كانت أفراداً شخصية أو نوعية، فيشمل العدد، نحو طاب زيد بَجلسَتَين، والنوع، نحو طاب زيد جِلسَتَين (بفتح الجيم في الأول وكسره في الثاني) فلم تبق الحاجة إلى

الإشكال ثم إلى الجواب المنطقي.

٢- وإذا كان التمييز غير جنسٍ، ولم يقصد الواحد، يجمع (التمييز) جوازاً، أي يُورد على ما فوق الواحد، (مثنى كان أو مجموعا) نحو عندي عدلٌ ثوبين أو أثواباً.

وقد مرّ أن تمام المفرد المقدار بأحد الأشياء الأربعة (التنوين، ونون التثنية، ونون الجمع والإضافة) فالاسم التام بالتنوين أو بنون التثنية جازت إضافته إلى تمييزه بعد إسقاط التنوين أو نون التثنية عنه، وتكون هذه الإضافة بيانية، وإنما تجوز إضافته لحصول الغرض بها، وهو رفع الإبهام مع التخفيف في اللفظ، نحو رطل زيت ومنوا سمنٍ.

وأما مع نون الجمع أو الإضافقة، فلا تجوز إضافته، إلا قليلاً في نون الجمع، نحو «عشرو درهم» وأمّا في الإضافة فلا تجوز إضافته لئلا يلزم إضافة المضاف مرة ثانية، وأما إضافة ما فيه نون الجمع إلى غير المميز (بكسر الياء) فجائز بالاتفاق لكثرة الحاجة إليه، نحو (عندي عشروك، و (اليوم) عشرو رمضان، (أي عندي عشرون غلامك واليوم عشرون من رمضان) وأما لو أضيف ما فيه نون الجمع إلى المميّز، فلزم الالتباس في بعض الصور، فلا تجوز الإضافة، مثلاً عند إضافة عشرين إلى رمضان (عشرو رمضان) ولو أريد منه عشرين شهر رمضان يكون تمييزاً، ولو أريد منه اليوم العشرين من رمضان، يكون غير تمييز، فبالاعتبار الأول لا تجوز الإضافة لمخافة الالتباس، وبالاعتبار الثاني أيضا لاتجوز مع قلّة ليكون باب عدم الإضافة مطرداً، فثبت أن

إضافة ما فيه نون الجمع إلى غير المميّز (بكسر الياء) جائزة بالاتفاق بشرط عدم خوف الالتباس.

والقسم الأول (هو ما يرفع الإبهام عن ذات مذكورة) كما يرفع الإبهام عن مفرد مقدار، كذلك يرفعه عن مفرد غير مقدار، (أي عمّا ليس بعدد، ولا وزن، ولا ذراع، ولا كيل ولا مقياس) نحو هذا خاتمٌ حديداً، فإن الخاتم مبهم باعتبار الجنس الذي صُنع منه، وتام بالتنوين، فاقتضى تمييزا.

خفض التمييز: والخفض بالإضافة في تمييز غير المقدار أكثر استعمالاً؛ لحصول الغرض (رفع الإبهام) مع الخفة (بحذف التنوين) ولقصور غير المقدار في طلب التمييز؛ لأن الأصل في المبهمات المقتضية للتمييز هو المقادير، وأمّا غيرها فليس مثلها.

والقسم الثاني من التمييز: (وهو ما يرفع الإبهام عن ذات مقدّرة) يرفع الإبهام عن نسبة موجودة في جملة، أو فيما شابهها، أو في إضافة، ولما كان الإبهام في طرف النسبة (المسند) يستلزم الإبهام في النسبة، ورفع الإبهام عن النسبة يستلزم رفعه عن الطرف، قال: «يرفعه عن نسبة» مقتصراً على النسبة تنبيهاً على أن تقابل هذا القسم الثاني للمفرد المذكور في القسم الأول بمجرد النسبة فقط، أي يكون رفع الإبهام في الأول عن غير النسبة، وفي الثاني عن النسبة.

١- أمثلة رفع الإبهام عن نسبة الجملة، نحو طاب زيد نفساً، وأباً وأبوةً، وداراً، وعلماً.

والاسم الذي صار التمييز منصوباً لأجله وهو زيد (أي الفاعل) هنا، يقال له المنتصب عنه، فالتمييز في هذه الأمثلة غير داراً وأباً خاص بالمنتصب عنه، أي يكون صفة له، فأمّا في «داراً» فالطيب خاص بمتعلقه وهو الدار، أي يكون الطيب صفة متعلقه، و«أباً» يحتمل أن يكون لكليهما أي هو طيب من حيث إنه أب أو أبو طيب.

٢- أمثلة رفع الإبهام عن نسبة شبه الجملة: نحو زيد طيّب نفساً وأباً، وأبوةً، وداراً، وعلماً، ففي المثال الأول يكون التمييز للمنتصب عنه، وفي الثاني يصلح أن يكون لما انتصب عنه (وهو ضمير طيّب راجع إلى زيد) ويصلح أن يكون لمتعلّقه وهو أبوه، يعني الطيّب هو زيد نفسه أو أبوه، وفي المثال الثالث والخامس يكون التمييز لما انتصب عنه، وفي المثال الرابع (داراً) يكون التمييز لمتعلقه، فذكر المصنف لكل من الجملة وشبهها خمسة أمثلة.

أقسام شبه الجملة: ثمّ لشبه الجملة ستة أقسام:

١- اسم الفاعل: نحو الحوض ممتلئ ماءً. **٢- واسم المفعول،** نحو الأرض مفجّرة عيوناً. **٣- والصفة المشبهة،** نحو: زيد حسنٌ وجهاً. **٤- واسم التفضيل،** نحو: زيد أفضل أباً. **٥- والمصدر،** نحو: أعجبني طِيبُه أباً، وكذا كل ما فيه معنى الفعل يرفع التمييز الإبهامَ عن نسبته، ويكون شبه جملةٍ، نحو: حسبك زيد رجلاً، وهذا هو القسم السادس.

٣- وذكر للتمييز الذي يرفع الإبهام عن نسبة الإضافة ستة

أمثلة: نحو يعجبني طِيبه نفساً، وأباً، وأبوّةً، وداراً، وعلماً، (ومن عجائب المصنف أنه كرّر هذه الأمثلة الخمسة ثلاث مرّات) ولله درّه فارساً (هذا هو المثال السادس).

شرح هذه المقولة: الدّر في اللغة: ما يَدُر من السماء، أي ينزل من مطرٍ، وما يَدُرّ وينزل من ضرع الغنم من اللبن، وفي الاصطلاح: ما يصدر من الممدوح من فعل الخير، وإنما ينسبب إلى الله تعالى للتعجيب، فإن الأشياء العجيبة تُنسب إلى الله عادة، يقال: «لله درّ فلان» أي ما أعجب فعله، والعرب يريدون به الخير، فإن في اللبن خيراً كثيراً عندهم.

والفارس: اسم الفاعل، إمّا من الفَراسة (بفتح الفاء) مصدر من فَرسَ بمعنى الحذاقة في أمر الخيل، ومعرفة خواصها وتربيتها، وإما من الفِراسة (بكسر الفاء) بمعنى التفرس، أي الاستدلال من ظاهر الشيئ إلى باطنه.

ومعنى «لله درّه فارساً» أي من جانب الله خيره، لا من عند غيره من جهة حذاقته بأمر الخيل ومعرفة خواصها، أو من جهة استدلاله من الظاهر إلى الباطن.

وإنما أورد المصنّف هذا المثال لأمرين: **الأول**: إشارةً إلى أن التمييز قد يكون صفة مشتقةً.

والثاني: أن التمييز فيه يصلح أن يكون تمييزاً عن نسبةٍ على أن يكون مرجع الضمير فيه معلوماً (أي كان الضمير راجعاً إلى شخص

معلوم). ويكون الإبهام في نسبة الدرّ إلى ذلك الشخص، مع أن صاحب «المفصّل» جعله مثالاً للتمييز عن مفرد غير مقدار (وهو كونه خيراً).

مطابقة التمييز لما انتصب عنه

وقد ذكرنا أن التمييز قد يكون نصاً في كونه صفةً للمنتصب عنه، وقد يكون نصاً في كونه صفة لمتعلّقه، وقد يكون محتملا لهما.

١- فإن كان التمييز الذي ليس نصاً في المنتصب عنه اسماً، ويصح التعبير به عن المنتصب عنه، نحو طاب زيد أباً، لأنه جاز أن يقال: زيد أب عمرو، فحينئذ جاز أن يكون ذلك التمييز تارةً رافعاً لإبهام المنتصب عنه، وتارةً رافعاً لإبهام متعلقه (وهو أبو زيد) كالمثال المذكور، (طاب زيد أباً) فإن «أباً» يصح أن يجعل عبارةً عن زيد، فيكون تمييزاً عنه إذا أريد إسناد الطيب إليه باعتبار أنه أبو عمرو، وجاز أن يكون «أباً» تمييزاً عن متعلقه باعتبار أن الطيب مسندٌ إلى متعلقه، وهو أبو زيد نفسه.

وإن كان ذلك التمييز الذي هو اسم بحيث لا يصح التعبير به عن المنتصب عنه (نحو طاب زيد أبوةً وعلماً وداراً) فيكون حينئذ تمييزاً لمتعلقه خاصةً، فهذه الأسماء الثلاثة (أبوةً وعلماً وداراً) لا تكون نصاً في المنتصب عنه، ولا يصح التعبير بهما عن زيد، فهي لمتعلق زيد، أي طاب زيد من جهة ما يتعلق به، وهو أبوه وعلمه وداره.

فيكون التمييز في هذه الثلاثة (ما يكون نصاً في المنتصب عنه

وما يكون نصاً في متعلقه وما يحتمل لهما) مطابقاً لمقصود المتكلم من إيراد التمييز مفرداً أو مثنىً أو مجموعاً. ١- وقد تكون هذه المطابقة لموافقة المنتصب عنه، مثل طاب زيد أباً، وطاب الزيدان أبوين وطاب الزيدون آباءً. ٢- وقد تكون لمعنى في متعلقه (من غير رعاية كون المنتصب عنه في نفسه مفرداً أو تثنيةً أو جمعاً، بل باعتبار متعلقه) نحو طاب زيد أباً، إذا أردَت أباً له فقط، وطاب زيد أبوين إذا أردتَ أباً وجداً له، وطاب زيد آباءً إذا أردت آباءً وأجداداً له، فعلى كل من التقديرين يعتبر قصد المتكلم في كون التمييز مفرداً أو مثنىً أو مجموعاً؛ لأن صيغة المفرد (غير الجنس) لا تصلح أن تطلق على المثنى والمجموع.

وإذا كان التمييز جنساً (يقع على القليل والكثير) وقصدتَ تثنيه أو جمعه، لا يلزم أن يثنّى ذلك الجنس أو يجمع، بل يكفي أن يؤتى به مفرداً، لصحة إطلاقه على القليل والكثير، فلا تبقى الحاجة إلى إيراده مثنىً أو مجموعاً، نحو طاب زيد علماً، وطاب الزيدان علماً، وطاب الزيدون علماً.

وأما إذا قصد من التمييز الجنس الأنواعَ التي لا يدل المفرد عليها، فيؤتى به تثنيةً أو جمعاً، نحو طابَ الزيدان علمين، وطاب الزيدون علوماً، إذا أريد أن متعلق الطيب في كل واحد من التثنية والجمع نوع آخر من العلم[1]، فصيغة الجنس المفرد لا تدل على هذا

---

(١) أي علم كل واحد مخالف عن علم الآخر.

الاختلاف.

٢- وإن كان التمييز صفةً مشتقةً مثل لله درّه فارساً، أو كانت مؤوّلةً بالمشتق، نحو كفى زيد رجلاً (أي كاملاً في الرجولية) تكون تلك الصفة صفةً للمنتصب عنه، لا لمتعلقه، لأن الصفة تستدعي موصوفاً، والمنتصب عنه المذكور أولى بكونه موصوفاً، فإذا قيل: طاب زيد والداً، كان الوالد هو زيداً، ولا يحتمل أن يكون المراد والد زيدٍ، نعم إذا كان التمييز اسماً غير صفةٍ، نحو طاب زيد أباً، فإنه يحتمل أن يكون المراد زيداً أو متعلّقه وهو أبوه.

وتكون تلك الصفة مطابقةً للمنتصب عنه في الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث لكونها مشتملةً على الضمير الراجع إليه.

صورة احتمال التمييز الحالية

فإذا كان التمييز صفةً احتملت الحال أيضاً، لاستقامة المعنى على الحال، نحو طاب زيد فارسا، أي من حيث أنه فارس أو حال كونه فارساً، وكذلك شرف زيد عالماً، أي من حيث علمه، أو حال كونه عالماً.

ما يرجّح التمييز على الحال: ولكن زيادة «من» في تلك الصفة يؤيّد كونها تمييزاً، نحو لله دَرُّه من فارسٍ، وقولهم: عَزَّ من قائلٍ، لأن «من» تزاد في التمييز لا في الحال، وأيضاً المقصود في هذين المثالين هو المدح بالفروسية والقول الصحيح الصادق، لا حال الفروسية وحال القول، وإنما يكون هذا في صورة التمييز.

تقديم التمييز على عامله

وهنا ثلاث مسائل: **الأولى:** إذا كان عامل التمييز اسماً تاماً (بالتنوين أو الإضافة أو نون التثنية أو نون الجمع) فلا يتقدم على عامله بالاتفاق، فلا يقال: «عندي درهما عشرون» ولا «زيتاً رطلٌ» (فالعامل في الأول اسم تام بشبه نون الجمع، وفي الثاني بالتنوين) لأن عامله حينئذ اسم جامد ضعيف العمل؛ لأن مشابهته بالفعل مشابهة ضعيفة، كما ذكرنا (أن تمام الفعل بالفاعل ثمّ بالمفعول، وتمام هذا الاسم ثانياً بالتمييز فيجعله منصوباً) فلا يقوى أن يعمل فيما قبله.

والثانية: أن المذهب الأصح هو عدم جواز تقديم التمييز على عامله، ولو كان فعلا صريحا أو غير صريح؛ لكونه باعتبار المعني فاعلا للفعل الصريح، نحو طاب زيد ابا، أي طاب ابوه، أولكونه فاعلا لفعل غير صريح، كما اذا كان المذكور فعلا متعديا،وكان التمييز في المعني فاعلا لفعل لازم منه، نحو قوله تعالى ﴿فجّرنا الأرض عيونا﴾ أي انفجرت عيونها أو كان المذكور فعلاً لازمياً وكان التمييز في المعني فاعلا للمتعدي منه، نحو امتلأ الإناءُ ماءً، أى مَلأه الماءُ، فكما أن الفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا التمييز الذي هو بمعنى الفاعل لا يتقدم على الفعل.

وهنا (في جعل الماء فاعلا في المعنى لفعل غير مذكور (هو مَلأه الماءُ) إشكال، وهو أن الماء في قولهم «امتلأ الإناءُ ماءً». من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى اعتبار فعله المتعدي (ملأه الماء)

لأن المتكلم (بهذا الكلام) لّما قصد إسناد الامتلاء إلى بعض متعلقات الإناء (بعض ما يدخل في الإناء وهو الماء-مثلاً)، ولو كان على سبيل التجوّز، وقدّر ذلك الإسناد في ذهنه وقع الإبهام فيه أن ما يمتلئ الإناء ما هو؟ فلا جرم ميّزه بقوله «ماءً»، فهو في معنى امتلأ الماءُ الإناءَ فصار «الماء» فاعلا في المعنى.

وكون الماء فاعلا في المعنى في هذا لمثال بعينه مثل «التجارة» في قولك: «ربح زيد تجارةً»، فإن «تجارةً» تمييز يرفع الأبهام عن شيئ منسوب إلى زيد وهو الربح، فالفاعل في قصدك هو التجارة دون زيد، وإن كان إسناد الربح اليه حقيقةً وإلى التجارة مجازاً (كما في قوله تعالى ﴿فما ربحت تجارتهم﴾، وبهذا البيان اندفع الاعتراض المشهور على القاعدة المشهورة.

تفصيل الاندفاع

١- **القاعدة المشهورة:** هي «أن التمييز عن النسبة إمّا فاعل في المعنى وإمّا مفعول به»

٢- **والاعتراض المشهور:** هو أن التمييز في ﴿فجّرنا الأرض عيونا﴾ و «امتلأ الإناء ماءً» و «ربح زيد تجارةً» ليس بفاعل ولا مفعول.

٣- **والاندفاع:** أن الفعل الذي يكون التمييز فاعلا له أعم من أن يكون صريحا كما في طاب زيد أباً، أو غير صريح كما في هذه

الأمثلة، فالتمييز فيها فاعل عن فعل غير صريح كما فصّلناه، فاندفع الاعتراض.

والثالثة: من تلك المسائل أن المازني (٢٤٠هـ) والمبرد (٢٨٥هـ) خالفا الجمهور وجوّزا تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول، أي إذا كان عامله احد هذه الثلاثة جاز تقديمه عليه، نظراً إلى قوّة العامل في هذه الصور، بخلاف الصفة المشبهة، واسم التفضيل، والمصدر، وما فيه معنى الفعل، (نحو حسبك زيدٍ رجلاً) لضعف هذه الأربعة في العمل.

واستدلا في هذا التجويز بقول الشاعر:

أ تَهْجُرُ سَلْمٰى بِالْفِراقِ حَبِيْبَهَا : وَ ما كادَ نَفْساً بِالْفِراقِ تَطِيْبُ

و في «تطيب» احتمالان: احتمال التأنيث هذا، واحتمال التذكير «يطيب»، فعلى تقدير تأنيث الضمير في «تطيب» يكون في «كاد» ضمير الشأن لتذكيره، وضمير «تطيب» يعود إلى سلمىٰ، ويكون «نفسا» تمييزاً عن نسبة «تطيب» إلى سلمى ومقدماً عليه، وأمّا على تقدير تذكير الضمير في «يطيب» فيكون في «كاد» ضمير راجع إلى «الحبيب»، فيكون المعنى: وما كاد الحبيب نفساً يطيب بالفراق، ولكن لا يكون فيه تمسك لهما؛ لتقدم العامل على التمييز.

وقيل على تقدير التأنيث أيضاً يحتمل أن يحمل على هذا الوجه، بأن يكون ضمير «تطيب» راجعاً إلى «الحبيب»، ويكون تأنيثه بتأويله بالنفس، إذا المعنى: وما كادت نفس الحبيب تطيب بالفراق؛ ولكن في

هذا تكلّف وتعسّف غير قادح في تمسّكهما.

المستثنى وتعريفه وأقسامه

المستثنى في اللغة: من الثِنى مقصوراً، الأمر الذي يعاد مرتين، وفي الاستثناء أيضاً يذكر الشيئ مرتين، مرة في ضمن المستثنى منه،وثانياً بعد أداة الاستثناء.

وفي الاصطلاح: هو المذكور بعد إلاّ وأخواتها (سواءٌ كان مخرجاً عن حكم الشيئ متعدد أم لا، وقد عبرّ الشارح الجامي سقاه الله الجامَ. عن هذا التعريف بقوله: وما يطلق عليه لفظ «المستثنى» وهذا التعريف يكفي لتقسميه إلى قسمين)

. وبما أن لكل واحد من القسمين أحكاماً خاصةً لا يمكن إجراؤها عليه إلاّ بعد معرفته، قسّمه إلى قسمين، وعرف كل واحد منهما.

أقسام المستثنى: وله قسمان: متصل ومنفصل

تعريف المستثنى المتصل: هو الاسم الذي أخرج عن حكم شيئ متعدد لفظاً (كان ذلك الشيئ المتعدد) أو تقديراً بإلاّ وأخواتها.

فوائد القيود: ١- فخرج بقوله «أخرِجَ عن حكم شيئ متعدد» المستثنى المنقطع؛ لأن جزئياته لم تخُرَجْ عن حكم شيئ متعدد كما سيأتي.

٢- وذلك الشيئ المتعدد قد يكون تعدده باعتبار الجزئيات، نحو ما جاءني أحد إلاّ زيداً، فإن أحد عام يشمل الجزئيات؛ لوقوعه بعد

النفي، وقد يكون باعتبار الأجزاء، نحو اشتريت العبد إلاّ نصفه، فالنصف جزء من العبد.

٣- ثم قد يكون ذلك المتعدد مذكوراً لفظاً، نحو جاءني القوم إلاّ زيداً، وقد يكون تقديراً، نحو ما جاءني إلاّ زيد، أي ما جاءني أحد إلاّ زيد.

٤- وخرج بقوله: «بإلاّ وأخواتها» نحو جاءني القوم لا زيد، وما جاءني القوم لكن زيد جاء، فإن الأوّل نفي، والثاني استدراك.

تعريف المستثنى المنقطع: هو غير المخرج عن حكم شيئ متعدد والمذكور بعد إلاّ وأخواتها، فالمستثنى الذي لم يكن داخلاً في حكم المتعدد قبل الاستثناء هو منقطع، سواء كان من جنس المتعدد المستثنى منه كقولك جاءني القوم إلاّ زيد مريداً، بالقوم جماعة لم يكن زيد منها، أو لم يكن من جنس المستثنى منه، نحو جاءني القوم إلاّ حماراً، ففي المثال الأوّل المستثنى داخل في جنس المستثنى منه ولا يكون داخلاً في حكمه، وفي المثال الثاني لا يكون داخلاً في جنسه ولا في حكمه، هذا هو الفرق بين المثالين.

واعلم أن إعراب المستثنى على أربعة أقسام: [١]- وجوب النصب [٢]- وجواز النصب مع اختيار البدل، [٣]- وعلى حسب العومل، [٤]- والخفض.

***

١- مواضع وجوب نصب المستثنى

ويجب نصب المستثنى في تسعة مواضع:

الأوّل: أن يكون بعد «إلاّ» غير صفة في كلام موجب، كما في قوله تعالى: ﴿فلبث فيهم الف سنة إلاّ خمسين عاماً﴾، ف «خمسين» منصوب بالياء لكونه مستثنى واقعاً بعد «إلاّ» في كلام موجب، وليست كلمة «إلاّ» صفةً لشيئ؛ لأنها لو كانت صفةً لا يكون ما بعدها داخلاً في المستثنى، والمراد ب «كلام موجب» أن لا يكون بعد نفي أو نهي أو استفهام إنكاري، نحو جاءني القوم إلاّ زيداً.

ولو كان في كلام غير موجب لا يجب نصبه على ما سيجئ؛ وزاد بعضهم في الكلام شرطاً ثالثاً وهو «أن يكون المستثنى منه مذكوراً حتى يكون الكلام تاماً» لإخراج «يوم» في المثال الآتي وهو «قرأت إلاّ يوم كذا»، فإن «اليوم» منصوب على الظرفية لا على الاستثناء، ولكن لا حاجة إلى هذا القيد؛ لأن المراد هو وجوب نصبه مطلقاً، سواء كان بالاستثناء، أو الظرفية أو الجزئية، كما يدل عليه قوله فيما بعد «أو بعد خلا وعدا وليس ولايكون» نعم، في ذكره فائدة لإخراج مثل «يوم» في المثال السابق فإنه مرفوع وجوباً لا منصوب.

العامل في المستثنى: وأمّا العامل في نصب المستثنى إذا كان منصوباً على الاسثناء (دون الظرفيه أو الجزئية) فعند البصرية الفعل المتقدم، أو معني الفعل بتوسط «إلاّ» لأن المستثنى شيئ تعلق بالفعل أو

معناه تعلقا معنويًا؛ إذ له تعلق بالمستثنى منه الذي تعلق به (أي نُسِبَ اليه) أحدهما، وقد جاء المستثنى بعد تمام الكلام فشابه المفعول، في تعلقه بالفعل أو معناه، وفي تمام الكلام به، فصار منصوباً مثله.

٢- والثاني: أن يكون المستثنى مقدّماً على المستثنى منه، أي يجب نصب المستثنى في هذه الصورة أيضاً، سواء كان في كلام موجب، نحو جاءني إلاّ زيداً القوم، أو في كلام غير موجب، نحو كا جاءني إلاّ زيداً أحد؛ لأن البداية على هذا التقدير غير ممكن لامتناع تقديم البدل على المبدل منه.

٣- والثالث: من مواضع وجوب نصبه: أن يكون المستثنى منقطعًا بعد إلاّ، نحو ما في الدار أحد إلاّ حماراً، وإنما يكون نصب المستثنى المنقطع في أكثر اللغات، وهي لغة أهل الحجاز فإنهم قبائل كثيرون، فالمنقطع مطلقاً (سواء[١] كا خارجاً عن حكم المستثني منه أو جنسه) منصوب عندهم؛ إذ لا يتصور فيه إلا بدل الغلط، وهو لا يصدر إلاّ عن سهوٍ أو غفلةٍ وأمّا المستثنى المنقطع فإنما يصدر بطريق الرويّة والفطانة، فاحتمال البدلية ساقط عنه.

المستثنى المنقطع عند بني تميم: وأمّا بنو تميم فقد قسموا المستنى المنقطع إلى قسمين: أحدهما ما يكون قبله اسم (هو المستثني منه) يصح حذفه (وإقامة المستثنى مقامه) نحو ما جاءني القوم إلاّ حماراً،

(١) الخارج عن حكم المستثنى منه لا عن جنسه، نحو جاءني القوم إلاّ زيداً مشيراً إلى جماعة ليس فيها زيد، والخارج عن حكمه وجنسه، نحو جاءني القوم إلاّ حماراً.

(فجاز فيه ما جاءني إلاّ حمار)، ففهنا يجوّزون البدل، وثانيهما: ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه، ففيه يوافقون الحجازيين في وجوب نصبه، كقوله تعالى: ﴿لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم﴾ أي من رحمه الله، فمن رحمه الله هو المرحوم والمعصوم، فلا يكون داخلاً في العاصم، فيكون منقطعاً، ولا يصح حذف «عاصم» وإقامة «إلاّ من رحم» مقامه.

٤- **والرابع**: أن يكون المستثنى بعد «خلا» (فيجب نصبه) وهو من «خلا يخلو خلواً»، نحو جاءني القوم خلا زيداً، وهو في الأصل لازم يتعدى إلى المفعول بـ «من»، نحو خلت الديار من الأنيس، وقد يكون متضمناً لمعنى «جاوز» أو يحذف (عنه) «من» ويُوصَلُ الفعل إلى المفعول، فيتعدى بنفسه، وهذا التضمين أو الحذف والإيصال لازم إذا وقع «خلا» في باب الاستثناء ليكون ما بعده في صورة المستثنى بـ «إلا» التي هي الأصل في باب الاستثناء.

٥- **والخامس**: أن يكون بعد «عدا» من «عدا يعدو عدواً» إذا جاوزه، مثل جاءني القوم عدا زيداً.

وفاعلهما ١- إمّا ضمير راجع إلى مصدر الفعل المتكلم، نحو جاءني القوم خلا مجيئهم زيداً، وجاءني القوم عدا مجيئهم زيداً (أي جاوز مجيئهم زيداً).

٢- أو ضمير راجع إلى اسم الفاعل منه، نحو جاءني القوم خلا الجائ منهم زيداً، وجاءني القوم عدا الجائ منهم زيداً (أي تجاوز

زيداً).

٣- أو ضمير راجع إلى بعض مطلق من المستثنى منه، نحو جاءني القوم خلا بعض منهم، أو عدا بعض منهم.

و «خلا» و «عدا» في هذه التراكيب ١- في محل النصب على الحالية (أي هما حالانِ عن القوم) و لم يظهر معهما «قد» وهما فعلان ماضيان ليكونا أشبه بـ «إلاّ» التي هي الأصل في باب الاستثناء.

٢- والنصب بهما إنما هو في أكثر الاستعمالات؛ لأنهما فعلان ماضيان، كما عرفت.

٣- وقد أجيز الجر بهما على أنهما حرفا جر.

قال السيرافي المتوفي ٣٧٨هـ لم أعلمْ خلافاً في جواز الجر بهما، إلا أن النصب بهما أكثر.

٦- والسادس: أن يكون بعد «ماخلا» فيجب نصبه.

٧- والسابع: أن يكون بعد «ما عدا» ففيه أيضاً وجب نصبه؛ لأن كلمة «ما» فيهما مصدرية مختصة بالأفعال، نحو جاءني القوْم ماخلا زيداً وماعدا زيداً، تقديره خُلوَ زيدٍ وعَدوَ زيدٍ بالنصب على االظرفية بتقدير مضافٍ أي وقت خلوهم من زيدٍ، ووقت مجاوزتهم عمراً، أو بالنصب على الحالية بجعل المصدر (الخلو والعدو) بمعنى اسم الفاعل، أي جاءوا خالياً بعضهم من زيدٍ ومجاوزاً بعضهم عمراً.

وأجاز الأخفش الجرّ بهما على أن «ما» فيهما زائدة، ولعدم اعتداد المصنف بقول الأخفش لم يقل في الأكثر مثل السابق، أو لعدم

ثبوت قوله عنده.

٨- **والثامن:** أن يكون بعد «ليس» فيجب نصبه، نحو جاءني القوم ليس زيداً، أي ليس الجائي منهم زيداً.

٩- **والتاسع:** أن يكون بعد « لايكون» فيجب نصبه فيه أيضاً، نحو سيجيئ أهلك لايكون بِشراً، أي لايكون الجائ من الأهل زيدٌ، وإنما يكون النصب بعدهما (ليس ولايكون) لأنهما من الأفعال الناقصة التي تعمل النصب في الخبر ويلزم إضمار اسمي هذين الفعلين في باب الاستثناء، وهو الضمير الراجع إلى اسم الفاعل من الفعل المذكور قبلهما، وأمّا نفس «ليس» و «لايكون» (مع اسمهما وخبرهما) في هذا التركيب في محل النصب على الحالية.

محل استعمال هذه الأفعال الأربعة: واعلم أن هذه الأفعال (ماخلا، ماعدا، ليس، لايكون) لاتستعمل إلاّ في المستثنى المتصل غير المفرّغ (والمفرّغ هو الذي حذف فيه المستثنى منه كما سيأتي) وكذلك لا يتصرف فيها (خلا وعدا وليس ولايكون) أي لايشتق منها صيغ أخرى للاستثناء؛ لأنها قائمة مقام «إلاّ» التي لا يتصرف فيها.

٢- جواز النصب في المستثنى واختيار البدل:

وإذا كان المستثنى في كلام غير موجب، وكان المستثنى منه مذكوراً جاز فيه النصب، ويكون البدل مختاراً، وأمّا إذا لم يكن المستثنى منه مذكوراً يُعربُ على حسب العوامل كما سيأتي، مثال جواز النصب واختيار البدل: نحو قوله تعالى: ﴿ما فعلوه إلا قليل﴾

بالرفع على البدلية، كما هو المختار، و «إلاّ قليلاً» بالنصب على الاستثناء، ،نحو ما مررت بأحد إلا زيدٍ بالجرّ على البدلية، وإلاّ زيداً بالنصب على الاستثناء، وما رأيتُ أحداً إلا زيداً بالنصب على البدلية أو على الاستثناء، فالأوّل مختار والثاني جائز.

. وإنما اختاروا البدل في هذه الصورة؛ لأن النصب على الاستثناء إنما هو بسبب تشبيهه بالمفعول، لا بالإصالة، وأمّا نصبه بواسطة «إلاّ» وإعراب البدل فإنما يكون بالإصالة أي بدون تشبيهه بشيئ آخر، وإن كان تابعاً للمبدل منه.

٣- إعراب المستثنى على حسب العوامل:

ويُعربُ المستثنى على حسب اقتضاء العوامل من الرفع والنصب والجرّ إذا كان المستثنى منه غير مذكور (ويسمّى ذلك المستثنى المستثني المفرّغ؛ لأن العامل فُرِّغَ عن العمل في المستثنى منه لأجل العمل في المستثنى) وكان المستثنى في كلام غير موجب؛ ليفيد حذف المستثنى منه فائدة صحيحة، مثل ما ضربني إلا زيد، فزيد مرفوع لأجل عامل الرفع وهو ضرب، والمعنى ماضربني أحد إلاّ زيدٌ؛ لأنه يصح أن لايضرب المتكلم أحد غير زيد.

وإمّا في كلام موجب فلا يصح حذف المستثنى منه، فلا يصح أن يقال: ضربني إلا زيد؛ لأن معناه ضربني كل واحد إلاّ زيد، فلا يمكن أن يكون المتكلم مضروب كل أحد غير زيد.

وأمّا إذا استقام[1] المعنى فجاز حذف المستثنى منه وأن يكون

إعرابه على حسب العوامل في الكلام الموجب أيضاً إذا كانت هناك قرينة دالة على أن المراد بالمستثنى منه بعض نوع معينّ يدخل فيه المستثنى قطعاً مثل قرأت إلا يوم كذا، فالمستثنى منه محذوف وهو «كل يوم من الأسبوع» أو غيره، لظهور أن المتكلم لا يريد جميع أيام الدنيا، بل إمّا أيام الأسبوع أو الشهر أو نصفه، فمعناه أوقعت القرأة كل يوم من الأسبوع أو الشهر إلاّ يوم كذا (يوم الجمعة أو غير، فنصب «يوم كذا» لأجل عامل النصب، وهو قرأت، وحذف الجر، أي قرأت في كل يوم إلاّ يوم كذا.)، ففي المثال الأوّل ذِكرُ المستثنى منه في الكلام الموجب، وفي الثاني حذفه فيه، واستقام المعنى في كليهما.

دفع الإشكالين: الأوّل، كما أنه لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في كلام موجب في بعض الصور (ضربني إلاّ زيد، أي ضربني كل أحد إلاّ زيد) كذلك ربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب أيضاً، نحو ما مات إلاّ زيد، أي ما مات أحد إلا زيد، وما خُلِقَ إلاّ بشر، أي ما خُلِقَ أحد إلا بشر فتخصيص استقامة المعنى بالكلام الموجب لا وجه له، بل ينبغي أن يشترط استقامة المعنى في غير الموجب أيضاً.

والثاني: أنه كما يصحّ مثل «قرأت إلاّ يوم كذا» بعد تخصيص

---

(١) وقد ذكر الشارح هنا مثالاً لتفهيم العموم بقوله «كل حيوان يحرك فكّه الأسفل عند المضغ إلاّ التمساح» فكدّر المشرع على الشارب لأنه ليس مثالاً للمستثنى المفرّغ كما هو الظاهر.

اليوم بأيام الأسبوع أو الشهر، كذلك يصحّ «ضربني إلاّ زيد» بعد تخصيص المستثنى منه بجماعة خاصّة فيهم زيد إذا كان هناك قرينة خاصّة دالة على التعيين أي ضربني إفراد تلك الجماعة كلهم إلاّ زيد، فلا فرق بين هاتين الصورتين في جوازهما مع قرينة دالة، وعدم جوازهما مع عدم القرينة.

والجواب عن الأوّل: أن المعتبر هو الغالب، ولاشك أن الغالب في كلام موجب هو عدم الاستقامة على العموم (على تقدير عموم المستثنى منه) والغالب في غير الموجب هو الاستقامة؛ لأن اشتراك أفراد العام (وهو أحد مثلا في ما ضربني إلاّ زيد، أي ما ضربني أحد إلاّ زيد) في انتفاء تعلق الفعل به يكون كثيراً وغالباً، وأمّا اشتراك تلك الأفراد في تعلق الفعل بها ومخالفة واحد منها بقية الأفراد في تعلق ذلك الفعل فقليل، كما في المثال السابق (كل حيوان يحرّكُ فكّه الأسفل عند المضغ إلا التمساح)

والجوب عن الثاني: أن الفرق بين قولك: «قرأت إلاّ يوم كذا» و بين «ضربني إلاّ زيد» ليس إلاّ بظهور قرينة دالة على بعض معينّ من المستثنى منه مقطوعٍ دخول ذلك البعض في المستثنى منه في المثال الأوّل، وعدم ظهور القرينة في المثال الثاني، فلو وُجدتْ في الثاني أيضاً قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معينّ، كما إذا قيل: من ضربك من القوم؟ أي القوم الذين زيد منهم، فقلتَ: ضربني إلا زيد، (أي ضربني القوم كلهم غير زيد) فالظاهر أن ذلك أيضاً مما يستقيم فيه المعنى،

لكن الغالب عدم وجدان قرينة؛ كذلك في الكلام الموجب، فالغالب في الموجب عدم هو عدم استقامة المعنى لقلة وجدان قرينة كذلك.

تفريع على القاعدة السابقة: و من أجل أن المستثنى المفرّغ لا يكون في الموجب إلا أن يستقيم المعنى لم يجز مثل «ما زال زيد إلا عالماً» فإن هذه الجملة في الصورة سالبة، وفي الحقيقة والمعنى موجبة؛ لأن معنى «مازال» ثبت، فإن نفي النفي إثبات، فيكون المعنى: ثبت زيد دائماً على جميع الصفات إلا على صفة العلم، فلا يستقيم المعنى، وذكر الشارح الرضي تأويلين[1] لإدراج هذا المثال في الأمثلة المستقيمة معنىً، فقال الشارح الجامي في الرد عليه: ولا يخفى على المتفطن أنه يمكن بمثل هذه التأويلات إرجاع جميع المواد الإيجابية (جميع الأمثلة التي حذف فيها المستثنى منه في كلام موجب[2]) عند الاستثناء إلى صورة الاستقامة، (فلا يبقى لعدم استقامة المعنى في الكلام الموجب مثال).

يُحمَلُ البدل على المحل عند تعذر حمله على اللفظ: وقد مرّ من قبل أنه إذا كان المستثنى في كلام غير موجب، وكان المستثنى منه

---

(١) الأوّل: معناه ثبت زيد دائماً على صفاته الممكنة غير المتناقضة إلاّ على صفة العلم. والثاني: أنه مبالغة في نفي صفة العلم عنه، أي يمكن أن يتصف بجميع الصفات غير صفة العلم.

(٢) مثلاً قيل في «ضربني إلا زيد» «أن المراد ضربني كل من يتصور منه الضرب ممن تعرفونهم إلاّ زيد، أو المقصود المبالغة في اجتماع الناس على ضرب.

مذكوراً جاز النصب و لكن البدل مختار، فإذا كان المستثنى بدلاً عن المستثنى منه و لم يمكن حمله على لفظه (في الإعراب) يحمل على محلّه (أي يكون إعرابه موافقاً لإعراب المبدل منه باعتبار المحل) عملاً بالقول المختار وهو كونه بدلاً.

الأمثلة: ١- مثل ما جاءني من أحد إلاّ زيد، فزيد بدل مرفوع ومحمول على محلّ «أحد» لا مجرور محمول على لفظه.

٢- ومثل لا أحد في الدار إلاّ عمرو، فعمرو مرفوع محمول على محلّ «أحد» لا على لفظه.

٣- ومثل ما زيد شيئاً إلاّ شيئ لا يعبأ به، أي لا يعتدّ به، فـ «شيئ» مرفوع محمول على محلّ «شيئاً» لا منصوب محمول على لفظه، وإنما ذكر بعد «شيئ» جملة «لا يعبأبه» كما هو في بعض النسخ؛ لئلا يلزم استثناء الشيئ من نفسه، وقيل: لا حاجة إليها، بل يكفي لصحة الاستثناء التغاير الاعتباري، أي ما زيد شيئاً يوجد فيه بعض الصفات إلاّ شيئ، أي شيئ يوجد فيه وصف الشيئية فقط لا أمر زائد عليه، وجعل الشيخ الجامي رحمه الله الوجه الثاني أدق وألطف.

الدليل على عدم جواز الحمل على اللفظ: وإنّما تعذّر حمل البدل على اللفظ في المثال الأوّل لأن «من» الاستغرقية الداخلة على المبدل منه «من أحد» لا تزاد اتفاقاً في الإثبات، وقد صار الكلام مثبتاً بعد «إلا»؛ لأنها لتأكيد النفي، ولا نفي بعد الانتقاض بإلاّ، فلو حمل البدل على اللفظ وقيل: ما جاءني من أحد إلاّ زيدٍ بالجر، لكان في قوّة

قولنا: جاءني من زيد، فلزم زيادة «من» في الإثبات وذلك غير جائز.

وفي المثال الثاني والثالث إنّما تعذّر الحمل على اللفظ لأن البدل إمّا بتكرير العامل كما هو عند البعض، وإما بتقديره واعتبار أثره في البدل كما هو عند الآخر، فيلزم إمّا تكرير «ما ولا» في البدل حقيقة، وإمّا تقديرهما واعتبار أثرهما، و«ماولا» لا تقدّران عاملتين بعد الإثبات، أي لا يمكن تقديرهما لا حقيقة ولا حكماً بعد الإثبات حال كونهما عاملتين في المستثنى الذي جعل بدلاً؛ لأنهما عملتا في «لا أحد في الدار» وفي «ما زيد شيئاً» للنفي، وقد انتقض النفي بـ « إلاّ» في «إلاّ عمرو» «وإلاّ شيئ»، فلا تعملان في الإثبات بعد إلا، فلا فائدة في تقديرهما، ولمّا تعذّر البدل في هذين المثالين باعتبار الحمل على اللفظ حمل البدل على المحلّ، فعمرو مرفوع على أنه محمول على محلّ أحد وهو الرفع بالابتداء، وشيئ مرفوع على أنه محمول على محلّ شيئاً وهو الرفع بالخبرية.

واعلمْ أن لـ «أحد» في المثال الأوّل محلّين من الإعراب، محلّ قريب وهو نصبه بكلمة «لا» ومحلّ بعيد وهو رفعه بالابتداء، وإنّما اعتبروا حمله على محله البعيد لا القريب؛ لأن محلّة القريب إنّما هو لعمل «لا» فيه بمعنى النفي، وقد انتقض النفي بإلا، بخلاف محلّه البعيد، فإنه لا دخل لعمل «لا» فيه، وإنّما جاز «ليس زيد شيئاً إلا شيئاً» مع أن النفي قد انتقض فيه بإلاّ أيضاً؛ لأن «ليس» عملت لأجل فعليتها، لا لأجل النفي، أي المقصود الأصلي في «ليس» هو عملها بجعل الاسم

مرفوعاً والخبر منصوباً، والنفي من لوازمه بخلاف «ماولا» بإن العمل الأصلي فيهما هو النفي.

فلا أثر لنقض معنى النفي في عمل «ليس»؛ لأن الأمر الذي تعمل «ليس» لأجله (وهو الفعلية) باقٍ بعد الاستثناء أيضاً، وإنّما أبطل «إلاّ» النفي الذي هو لازمها دون فعليتها.

و من ثمّ جاز «ليس زيد إلاّ قائماً» أي ومن أجل أن عمل «ليس» لفعليتها لا للنفي وعمل «ما و لا» بالعكس جاز نصب قائماً بإعمال «ليس» مع انتقاض النفي بإلاّ لبقاء فعليتها، ولا يجوز نصب قائماً في المثال الثاني بإعمال «ما» فيه؛ لأن عمل «ما» هو النفي فقط وقد انتقض بإلاّ.

٤- خفض المستثنى:

ويكون المستثنى مخفوضاً (مجروراً) في أربعة مواضع:

الأوّل: بعد «غير» لكونه مضافاً اليه لغير.

والثاني: بعد «سوى» (بكسر السين أو ضمها مع القصر).

والثالث: بعد «سواء» (بفتح السين أو كسرها مع المد)، والجر بعدهما لأجل الإضافة، أي كونه مضافاً إليه لهما.

والرابع: بعد «حاشا» في الأكثر، لكونها حرف الجرّ في أكثر استعمالاتهم، وأجاز بعضهم النصب بعد حاشا على أنها فعلٌ متعدٍ وفاعله ضمير راجع إلى الله ومعناها تبرية المستثنى عمّا نُسِبَ اليه المستثنى منه؛ مثاله: نحو ضرب القوم عمراً حاشا زيداً أي برّأه الله عن

ضرب عمرٍو حيث لم يضرب عمراً مع القوم.

إعراب غير المضاف إلي المستثنى ومفهومه لغةً

وإعراب «غير» إذا كان للاستثناء كإعراب المستثنى بكلمة «إلاّ» على التفصيل المذكور فيما سبق من: وجوب النصب، وجوازه مع الاختيار البدل، وكون إعرابه على حسب العوامل.

وجه النصب: أنه لمّا انجرّ به المستثنى لإضافته إليه، انتقل إعراب المستثنى إليه.

مفهوم غير لغةً: وكلمة «غير» في الأصل «في اللغة» صفةٌ، لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بتلك الذات، فالأصل (الراجح) فيها أن تقع صفة، كما تقول: جاءني رجل غير زيد، وأكثر استعمالها في كلام العرب على هذا الوجه.

ولكن حُمِلَتْ على «إلاّ» واستعملت مثلها في الاستثناء على خلاف الأصل، لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعده لما قبله، كما حُمِلَتْ «إلا» على «غير» في كونها صفةً.

شروط حمل إلاّ على غير

الأوّل: أن تكون «إلاّ» واقعةً بعد متعدد.

والثاني: أن يكون موصوف «إلاّ» مذكوراً، لا مقدّراً، كما يكون موصوف غير مقدّراً، نحو جاءني غير زيد، أي رجل غير زيد، وإنما اشترط التعدد في موصوفها لتكون حال «إلاّ» في كونها صفة موافقةً لحالها حين كونها للاستثناء، فكما أن في حالة الاستثناء لا بد

من تعدد المستثنى منه، كذلك لا بد في كونها صفة أن يكون موصوفها متعدداً، فلا يصح في صورة كون «إلاّ» صفةً أن يقال: جاءني رجل إلاّ زيد (غير زيد) ويشمل المتعدد المثنى أيضاً، نحو ما جاءني رجلان إلاّ زيد، أي غير رجل واحد وهو زيد.

والثالث: أن يكون ذلك المتعدد أي موصوف «إلاّ» نكرةً، دون معرفةً بلام العهد الخارجي أو الاستغراقي أو غيرهما من أداة التعريف؛ لأنه على تقدير الاستغراق يعلم تناول المستثنى منه للمستثنى قطعاً وكذلك في لام العهد إذا كان المعهود جماعةً فيهم المستثنى يتناول المستثنى منه المستثنى قطعاً فيصح الاستثناء المتصل؛ وإذا كان المعهود جماعة ليس فيهم المستثنى قطعاً يصح الاستثناء المنقطع، فلا يوجد شرط حمل «إلاّ» على «غير» وهو تعذر الاستثناء، فعلى تقدير تعريف ذلك المتعدد وشموله للمستثنى قطعاً يصح الاستثناء المتصل، وعلى تقدير عدم شموله له قطعاً يصح الاستثناء المنفصل، فلا يبقى شرط حمل «إلاّ» على «غير».

والرابع: أن يكون موصف إلاّ (أي تلك النكرة) غير محصور،

والمحصور نوعان: ١- الجنس الشامل جميع أفراده، نحو ما جاءني رجل أو رجال، فإن النكرة الواقعة في سياق النفي (واحداً كانت أو جمعاً) كالجنس في الشمول.

٢- وبعض معلوم من الجنس عدداً، نحو له عليّ عشرة دراهم أو عشرون درهماً، فإنها نوع من جنس الدرهم معلوم العدد، وإنما

اشترط كون ذلك المتعدد المنكر غير محصور؛ لأنه إذا كان محصوراً على أحد الوجهين وجب دخول ما بعد «إلاّ» فيما قبلها، فلا يتعذر الاستثناء ولا يصح حمل إلاّ على غير؛ لأن التعذّر شرطه.

مثال المتعدد المحصور وصحّة الحمل على الاستثناء:

نحو كل رجل إلاّ زيداً جاءني، وله عليّ عشرة إلاّ درهماً، فيحتمل أن تكون «إلاّ» في هذين المثالين استثناءً، ويحتمل أن تكون صفةً، ولوقيل: كل رجل جاءني إلاّ زيد، لا يمكن أن تكون «إلاّ» صفةً، للفصل بينهما وبين موصوفها وهو رجل بفعل «جاءني»، وكذلك في «له عشرة عليّ إلاّ درهماً» لا يمكن أن تكون «إلاّ» صفةً، للفصل بينها وبين موصوفها وهو عشرة بـ:«عليّ».

وإنّما يحتاج لاعتبار هذه الشرائط في حمل «إلاّ» على «غير» لتعذّر الاستثناء عند وجود هذه الشرائط، فيضطر إلى حملها على غير، مثال حمل «إلاّ» على «غير» نحو قوله تعالى ﴿لو كان فيهما آلهة إلاّ الله لفسدتا﴾ أي لوْ كان في السماء والأرض آلهة غير اللّٰه لخرجتا عن الوجود أو الانتظام، فـ «إلاّ» في الآية صفة لأنها تابعة لجمع منكور غير محصور وهو «آلهة» ويتعذّر الاستثناء لعدم دخول «اللّٰه تعالى» في آلهة بيقين، فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء،هذا هو المانع الأوّل عن الاستثناء.

وفي الآية مانع آخر عن حمل «إلاّ» على الاستثناء، وهو أنه لو حملتْ «إلاّ» على الاستثناء صار المعنى: لو كان فيهما آلهة أُستُثنِي اللّٰه

تعالى عنها لفسدتا، وبهذا لا يثبت وحدانيته تعالى؛ لجواز أن يكون حينئذٍ فيهما آلهة غير مستثنئ عنها الله تعالى، وأما إذا كانت للصفة بمعنى غير، فإنه يدل على أنه ليس فيهما آلهة غير اللهّٰ تعالى، وإذا لم يكن فيهما آلهة غير اللهّٰ تعالى يجب أن لا تتعدد الآلهة؛ لأن التعدد يستلزم المغايرة، فانتفاء المغايرة (اللازم) يستلزم انتفاء الملزوم وهو التعدد.

حمل إلاّ على غير عند عدم الشروط المذكورة ضعيف: وضعف حمل «إلاّ» على «غير» عند عدم جمع منكور غير محصور لإمكان صحة الاستثناء حينئذٍ، وعند سيبويه جاز وقوع إلاّ صفةً، أي حملها على غير مع صحة الاستثناء أيضاً، فإنه قال: يجوز في قولك: «ما أتاني أحد إلاّ زيد» أن يكون «إلاّزيد» صفة (لأحد) وبدلاً عنه، و عليه أكثر المتأخرين.

وتمسكه قول الشاعر:

وكل أخٍ مفارقه أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدانِ

فالفرقدان صفة لكل أخٍ، لا استثناء منه، وإلاّ وجب أن يقال: إلاّ الفرقدين بالنصب.

وحمل المصنف ذلك على الشذوذ وقال: في البيت شذوذان آخران غير شذوذ كون إلا صفة مع صحة الاستثناء.

أحدهما: وصف «كلّ» دون المضاف اليه، والمشهور هو وصف المضاف إليه، إذ هو المقصود؛ لأن «كل» لإفادة الشمول فقط.

وثانيهما: الفصل بالخبر (وهو مفارقه أخوه) بين الصفة (وهي إلاّ الفرقدان) وموصوفها (وهو كل أخٍ).

المذاهب في إعراب سِوى وسَواء

واعلم أن «سِوى» في الأصل صفة ظرف مكان، وهو لفظ «مكاناً» قال تعالى: ﴿مكاناً سُوىً﴾ أي مستوياً، ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف، وهو الاستواء الذي كان في «سوى» فصار «سوىً» بمعنى «مكاناً» فقط، ثم استعمل «سُوىً» استعمال لفظ «مكان» لمّا قام مقامه في إفادة معنى البدل، تقول: أنت لي مكان عمرو، أي بدله؛ لأن البدل قائم مقام المبدل منه، ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء، كما تقول: جاءني القوم بدل زيد، فإنه يفيد أن زيداً لم يأت، فجرّد عن معنى البدلية أيضاً لمطلق الاستثناء، فهو في الأصل بمعنى المكان المستوي، ثم بمعنى المكان، ثم بمعنى البدل ثم بمعنى الاستثناء[1].

١ – فعند سيبويه إعراب سِوىً وسواء النصب على الظرف:

وهو المذهب الأصح، فإعرابهما بناء على ظرفيتهما؛ لأنك إذا قلت: جاءني القوم سِوىً أو سواء زيد؛ فكأنك قلت مكان زيد، فهما عند سيبويه لازما الظرفية (لقيامهما مقام الموصوف الظرف).

---

(١) شرح الرضي (٢:١٢١)

٢- وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعاً ونصباً وجراً كـ «غير» (كما أن غير يكون تابعاً لموصوفه في الإعراب) كذلك سوى وسواء تابعان لموصوفهما في الإعراب، وتمسّكوا بقول الشاعر:

ولم يبق سِوى العدوا ن دنّاهم كما دانوا

فسوى عندهم (في هذا البيت) منصوب باعتبار خروجه عن معنى الظرفية إلى معنى الاستثناء، أي لم يبق شيئ سوى العدوان، فشيئ مستثنى منه و «العدوان» مستثنى، و«سوى» أداة الاستثناء مثل «غير» فيكون منصوباً.[1]

٣- وزعم الأخفش أن سواء إذا أخرجوه عن الظرفية أيضاً، -كما أخرجوه عن الوصفية - نصبوه كراهةً لرفعه، فيقولون: جاءني سواءك، وفي الدار سواءك.

ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غَلَبَ انتصابه على الظرفية، قوله تعالى: ﴿لقد تقطع بينكم﴾ بنصب بين.

فائدة جليلة في استعمال ليس غير وليس إلاّ

واعلم أن المستثنى قد يحذف من «إلاّ» و «غير» الواقعين بعد «ليس» فقط، كما يحذف ما أضيف اليه «غير» الواقع بعد «لا» تقول: جاءني زيد ليس إلاّ، أي ليس الجائ إلاّ زيد، وجاءني زيد ليس غير، بالضم تشبيهاً بالغايات التي يحذف ما أضيفت إليها (كقبل وبعد)

---

(١) وعند البصريين هذا شاذ.

فيكون «غير» خبر ليس، أي ليس الجائ غير زيد، فحذف المضاف اليه (المستثنى وهو زيد)، وأقيمت الضمة مقامه، وصار نصبه ضماً.

لاسيّما: وأمّا «لاسيّما» فليس من كلمات الاستثناء حقيقةً، بل المذكور بعده يكون أولى بالحكم المتقدم، وإنّما عدّه بعضهم من كلمات الاستثناء؛ لأن ما بعده مخرج عمّا قبله من حيث أولوية الحكم فيه، ومابعده [١]- إمّا مجرور بإضافة «سيّ» إليه، و«ما» زائدة، ويحتمل أن تكون «ما» نكرةً غير موصوفة والاسم بعدها بدل منها، [٢]- وإمّا مرفوع - وهو أقلّ من الجرّ - فخبر مبتدإ محذوف، وما بمعنى الذي، وما بعده صلة له، أو نكرة، والجملة الاسمية صفة له.

والسيّ بمعنى المثل، فمعنى «جاءني القوم ولاسيّما زيد» لا مثل زيدٍ موجود بين القوم الذين جاءوني، أي هو كان أخصّ بي وأشدّ إخلاصا في المجيئ إليّ وخبر «لا» محذوف، وهو «موجود».

وقد تصرفوا في هذه اللفظة تصرفات كثيرةً لكثرة استعمالها، فقيل: «سيّما» بحذف لا، ولاسيما بتخفيف الياء مع وجود لا وحذفها، وقد يحذف ما بعد «لاسيّما» على جعله بمعنى خصوصاً، فيكون منصوب المحل على أنه مفعول مطلق. (شرح الرضي) ٢:١٣٣و١٣٦.

٩- خبر كان وأخواتها:

هو المسند بعد دخولها، أي دخول كان أو إحدى أخواتها (التي سيأتي تفصيلها في قسم الفعل إن شاء الله تعالى)، مثل كان زيد قائماً،

ولا يرد الإشكال على «يضرب» في «كان زيد يضرب أبوه» ولا على «قائم» في «كان زيد أبوه قائم» بأن «يضرب» في المثال الأوّل مسند إلى «أبوه» و«قائم» في المثال الثاني أيضاً مسند إلى «أبوه» بعد دخول كان عليها مع أنهما ليسا بخبرين لكان، بل الخبر مجموع يضرب أبوه ومجموع أبوه قائم، فيصدق عليهما التعريف ولا يصدّق المعرَّف، أي لا يطلق عليهما وحده أنه خبر كان؛ لأن المراد بكون خبرها مسنداً بعد دخولها أن يكون إسناد الخبر إلى اسم كان وأخواتها بعد دخول كان وأخواتها على مجموع اسمها وخبرهها، فالإسناد الواقع بين أجزاء الخبر (بين يضرب وأبوه، وبين أبوه وقائم) يكون قبل دخول كان وأخواتها عليها، وأمّا إسناد مجموع الخبر إلى اسم كان وأخواتها فإنما يكون بعد دخولها، فالمراد هو إسناد المجموع إلى اسم كان وأخواتها، وهو إنما يتحقق بعد دخولها، أو المراد هو المسند بعد دخولها على الخبر للعمل فيه وظهور أثرها فيه، وكان «يضرب» و «قائم» مسندين قبل دخول كان وأخواتها من غير عمل كان وأخواتها فيهما ومن غير ظهور أثرها فيهما، ثم صارا مسندين بعد دخولها وظهور أثرها فيهما، فوضح الفرقْ بين كونهما مسندين قبل كان وأخواتها، وبين كونهما مسندين بعدها.

١- وأمره كأمر خبر المبتدإ، أي حال خبر كان وأخواتها كحال خبر المبتدإ فيما يجوز له من كونه معرفةً، ونكرةً، ومفرداً، وجملةً، ومتقدماً على المسند إليه ومتأخراً عنه، وما يجب عليه من تقدّمه على

الاسم إذا كان ظرفاً والاسم نكرةً، نحو كان في الدار رجل، ومن اشتماله على الضمير إذا كان جملةً أو مشتقاً أو ظرفاً وغيرها من الأحكام.

٢- ويتقدّم على اسمها إذا كان معرفة، سواء كان معرفة حقيقة، نحو كان المنطلق زيدٌ، أو معرفة حكماً، كالنكرة المخصّصة، نحو كان عبداً مؤمناً ضيفي، وإنما جاز تقديم خبرها لعدم مخافة الالتباس؛ لاختلاف اسمها وخبرها في الإعراب، فلا يلتبس أحدهما بالآخر، وإنّما يكون عدم الالتباس إذا كان الإعراب فيهما أو في أحدهما لفظياً كالمثالين المذكورين، بخلاف المبتدإ والخبر، فإن كون الإعراب فيهما لفظياً لا يكفي في دفع الالتباس، فلا بد فيهما من تقديم المبتدإ وتأخير الخبر، أو من قرينة رافعة للالتباس، نحو أبويوسف أبوحنيفة، فإن التشبيه قرينة على أن «أبويوسف» مبتدأ؛ لأن معناه أبويوسف كأبي حنيفة في التفقه.

وأمّا إذا انتفى الإعراب اللفظي والقرينة في اسم كان وخبرها فلايجوز تقديم خبر كان على اسمها، نحو كان الفتى هذا.

حذف عامل خبر كان دون أخواتها

وحذف عامل خبر كان على قسمين: جائز و واجب.

وقد يحذف عامل خبر كان (وهو لفظ «كان» أو ما يشتق منه) لا خبر أخواتها؛ لأنه لا يحذف من الأفعال الناقصة إلاّ «كان» لأنه كثير الاستعمال، فيقتضي التخفيف دون أخواتها.

١- فيجوز حذف «كان» مع اسمها بعد «إن ولو» كقولهم: «ادفع الشر ولو إصبعاً» أي ولو كان الشر قدر إصبع، وقول الشاعر:

قد قيل ما قيل إن حقاً وإن كذباً فما اعتذارك من قول إذا قيلا

أي وإن كان ذلك القول حقاً وإن كان كذباً، وكما في الحديث: الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر. أي إن كان العمل خيراً فجزاءه خير وإن كان العمل شراً فجزاءه شر.

الوجوه الأربعة في هذه الصورة (أي في أن يكون بعد «إن» اسم وبعده فاء وبعد الفاء اسم)، **الأوّل:** وهو أقواها نصب الأول، ورفع الثاني، أي إن كان عمله خيراً فجزاؤه خيرٌ.

والثاني: نصبهما نحو إن خيراً فخيراً على معنى إن كان عمله خيراً فيكون جزاؤه خيراً.

والثالث: رفعهما نحو إن خيرٌ فخيرٌ، أي إن كان في عمله خيرٌ فجزاؤه خيرٌ.

والرابع: رفع الأوّل ونصب الثاني، نحو إن خيرٌ فخيراً، أي إن كان في عمله خيرٌ فإن في جزاؤه خيراً، فقلة الحذف دليل على القوة وكثرته دليل على الضعف.

٢- ويجب حذف عامل خبر كان وإقامة «ما» مقامه (أي حذف كان بدون اسمه) في مثل أمّا أنتَ منطلقاً انطلقتُ، أي لأن كنتَ منطلقاً انطلقتُ، فحذف اللام، فبقيَ «أنْ» ثم حذف «كان» وبقيَ اسمه الضمير بعد جعله منفصلاً (وهو أنتَ) وأقيم «ما» مقام «كان» فصار

«أن ما أنتَ» ثم أدغم نون «أن» في «ما» فصار أمّا أنتَ منطلقاً انطلقتُ، أي لأجل أنك كنتَ ذاهباً فذهبتُ، وأمّا على تقدير كسر الهمزة (إمّا أنتَ منطلقاً انطلقتُ)، فالتقدير «إن كنتَ منطلقاً» فعُمِلَ به ما عُمِلَ بالأوّل من غير فرق إلا أنه ليس فيه حذف اللام.إذلا لام فيه؛ لأن اللام الجارة إنما تدخل على أن المفتوحة دون إن الشرطية، ولكن فتح الهمزة في «أمّا أنت» أشهر وأكثر فاكتفى به المصنف. وإنما يجب حذف كان لوجود عوضه وهو «ما».

١٠ – اسم إنّ وأخواتها:

هو المسند إليه بعد دخولها، مثل إنّ زيداً قائم.

وقد أورد الإشكال على مثل «أبوه» في «إن زيداً أبوه قائم» ، فإنه مسند إليه، وقائم مسند بعد دخول «إنّ» ولا يكون مسنداً إليه لخبر إنّ والجواب أن المراد كونه مسنداً إليه لخبر إنّ بعد دخولها، فبعد دخولها صار جزءً من خبر «إنّ» ولم يبق مسنداً إليه مستقلاً.

١١ – المنصوب بلا التي لنفي الجنس:

وهنا تنبيهات لا بد من ذكرها: **الأوّل:** لم يقل المصنف: «اسم لا التي لنفي الجنس» كما قال: اسم إنّ وأخواتها؛ لأن كلامه ليس في اسم «لا» مطلقاً بل في المنصوب بها؛ فإن جميع اسم «لا» ليس منصوباً، بل بعضه مبني، نحو لا رجل في الدار. ولو كان اسم «لا» كله منصوباً لكان من المنصوبات حقيقة، أو كان أكثره منصوباً لكان

إطلاق المنصوبات عليه مجازاً؛ لأن الأكثرفي حكم الكل، فلو قال: اسم «لا» لأوهم أن اسمها كله أو أكثره من المنصوبات مع أنه ليس كذلك.

والثاني: أن المراد من «نفي الجنس» هو نفي صفته أو نفي الحكم المتعلق به لا نفي عين الجنس، كما تقول: «لا رجلَ قائم» فليس معناه نفي جنس الرجل وإثبات عدمه، بل نفي صفته وحكمه وهو القيام، وكذلك في «لا رجل ظريف» ليس المراد نفي غلام الرجل، بل نفي صفته، وهو الظرافة.

والثالث: أن المنصوب بلا أعمّ من أن يكون نصبه لفظاً أو تقديراً أو محلاً، وبهذا الاعتبار يشمل التعريف اسمها المبني أيضاً، نحو لا رجل في الدار، وإذا كان الاسم مرفوعاً بعدها فليس باسم لها لعدم عملها فيه.

والرابع: أن النصب لاسم «لا» ثلاث أحوال:

الأولى: أن يكون الاسم المذكور متصلاً بلا من غير فصل.

والثانية: أن يكون نكرةً مضافةً، نحو لا غلام رجل في الدار.

والثالثة: أن تكون تلك النكرة شبه مضاف (وهو كل اسم لا يتمّ معناه إلاّ بانضمام أمر آخر إليه) نحو لا عشرين درهماً لك، فـ «عشرين» شبه مضاف؛ حيث لا يتمّ معناه إلاّ بعد ذكر درهماً بعده.

تعريف المنصوب بلا: هو المسند إليه بعد دخولها[1] إذا كان

---

(١) وجعل الشارح الجامي إلى هنا تعريفاً لمطلق اسم لا، وما بعده من الأحوال الثلاث

متصلاً بلا، وكان نكرةً مضافةً أو شبه مضافٍ، وبقوله: «بعد دخولها» خرج «أبوه» في «لا غلام رجل أبوه قائم»؛ لأنه مسند إليه لقائم قبل دخول «لا» ولم تؤثر لا فيه لفظاً، أي ما غيرت إعرابه، ولا معنى، حيث لم تنفى القيام عن الأب.

الأمثلة: نحو لا غلام رجل لك[1] (مثال للمضاف)، ولا عشرين درهماً لك (لشبه مضاف) والاسم متصل بلا في هذين المثالين، ويكون منصوباً بالفتحة (في الأوّل) وبالياء في الثاني.

الأقسام الحاصلة من عدم الشروط السابقة

وعند عدم الشروط المذكورة سابقاً يحصل لاسم «لا» ثلاثة أقسام:

١- المفرد النكرة غير مضاف ولا شبه مضاف،

٢- المفرد المعرفة،

٣- كون الاسم مفصولاً عن «لا »

١- فإن كان مفرداً نكرةً غير مضافٍ ولا شبه مضاف فهو مبنيّ على حرفٍ أو حركةٍ كان منصوباً به قبل دخول «لا» عليه،

وذلك الحرف هو الياء المفتوح ما قبلها في المثنى، نحو لا مسلمين لك، وتلك الحركة الفتح في الواحد، نحو لا رجل في الدار،

تعريفاً للمنصوب من اسم لا.

(١) ذكر الرضي في شرحه هذا المثال.

والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين (لأنه يشبه تنوين التمكن فيضعف بناؤه) نحو لا مسلمات في الدار.

وجه البناء إذا كان مفرداً: وإنما بني ذلك الاسم لتضمنه معنى «من» إذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها؛ لإن هذا الكلام جواب لمن يقول: هل من رجل في الدار؟ سواء كان هذا السؤال حقيقة بأن سأل أحد كذلك، أو تقديراً بأن يقدَّر ويعرض السؤال، فحذف «من» تخفيفاً.

وجه البناء على ما ينصب به: وإنما بني المفرد على ما كان به منصوباً قبل دخول لا عليه؛ ليكون البناء على الحركة أو الحرف التي استحقها النكرة في الأصل قبل البناء (أي حين كونه معرباً ومنصوباً) ولم يجعل المضاف ولا شبه المضاف (من اسم لا) مبنياً لأن الإضافة ترجح جانب الاسمية، فيرجح الاسم بالإضافة إلى ما يستحقه في الأصل وهو الإعراب.

٢و٣- وإن كان اسم «لا» معرفةً، أو كان بينه وبين «لا» فصلٌ يتحقق منهما ست صور وجب الرفع والتكرير في جميعها، أي رفع اسم «لا» وتكريره مع لا في جميع تلك الصور، والمراد بالتكرير تعدد اسم لا وعطف شيئ عليه، لا إعادته مرةً ثانيةً بعينه، كما هو معنى التكرير اللفظي.

الصور الست

الأولى: أن يكون اسم «لا» معرفةً،لا مضافاً ولا شبهاً به، ولا مفصولاً بينه وبين «لا» نحو لا زيد في الدار ولا عمرو.

والثانية: أن يكون معرفةً و مضافاً ولا يكون بينه وبين «لا» فصلٌ، نحو لا غلام زيد في الدار ولا عمرو.

والثالثة: أن يكون نكرةً غير مضافٍ ولا شبهه، ويكون بينه وبين «لا» فصل، نحو لا في الدار رجل ولا امرأة.

والرابعة: أن يكون نكرةً مضافةً ويكون بينه وبين «لا» فصلٌ، نحو لا في الدار غلام رجلٍ ولا امرأة.

و الخامسة: أن يكون مفرداً معرفة ويكون مفصولاً عن«لا» نحو لا في الدار زيد ولا عمرو.

والسادسة: أن يكون معرفةً مضافةً، ويكون مفصولاً عن «لا» نحو لا في الدار غلام زيدٍ ولا عمروٌ.

وإنما يجب فيه الرفع في الصور المذكورة على الابتداء، أمّا وجوب الرفع في صورة كون اسم «لا» معرفةً فلامتناع أثر «لا» النافية للجنس في المعرفة، لأنها تكون لنفي صفة الجنس المبهم، لا لنفي صفة الفرد المعينَ، وأمّا في صورة الفصل بين «لا» واسمها فلضعف «لا» عن التأثير في اسمها مع الفصل.

وأمّا وجوب التكرير إذا كان اسمها معرفةً، فلكون التكرير

كالعوض عن نفي الأفراد التي كانت في اسمها النكرة.

وأمّا في النكرة فلمطابقة السؤال الذي تكون «لا» مع اسمها وخبرها جواباً عنه، مثل قول السائل: أ في الدار رجل أم امرأة؟ فتقول في الجواب: لا في الدار رجل ولا امرأة، وعلّة مطابقة السؤال تجري في تكرير اسمها المعرفة أيضاً.

جواب الإشكال الوارد على هذه القاعدة

الإشكال: أنكم قلتم: إذا كان اسم «لا» معرفةً وجب رفعه وتكريره، وعندنا مثال معروف فيه اسم «لا» معرفة، وليس بمرفوع ولا مكرر، نحو «هذه قضية (صعبة) ولا أبا حسن لها»، أي لحلها، وجه تعريف اسم «لا» أنّ «أبا حسن» كنية علي رضي الله عنه، ففي هذا المثال اسم «لا» منصوب، لا مرفوع، ولا مكرر، مع كونه معرفةً.

الجواب: أن هذا بتأويل النكرة، إمّا بتقدير «مثل»، أي ولا مثل أبي حسن لها، و«مثل» لتوغّله في الإبهام لا يصير معرفةً بالإضافة.

وإمّا بتقدير «فيصل» بين الحق والباطل؛ لاشتهار علي رضي الله عنه بهذه الصفة، فكأنه قيل: «هذه قضية لا فيصل لها»، فإذا كان اسم «لا» في قوّة النكرة لا يرد عليه الإشكال، ولا تنقض القاعدة المذكورة.

الوجوه الخمسة في مثل لاحول ولا قوّة إلاّ بالله

وفي كل تركيب كُرِّرَتْ فيه «لا» على سبيل العطف، وكان

بعدها في كل مرة نكرة بلا فصل جاز خمسة أوجوه بحسب ظاهر اللفظ دون التوجيهات العقلية.

الأوّل: فتحهما، نحو لا حولَ ولا قوّةَ إلا بالله، بشرط أن تكون «لا» في الموضعين لنفي الجنس، وأن يكون «لاقوّةَ» عطفاً على «لا حولَ» إمّا عطف مفرد على مفرد وخبرهما واحد محذوف، أي لاحول ولا قوّةً موجود إلا بالله، أو عطف جملة على جملة، أي لاحول إلا بالله، ولا قوّة إلا بالله، فحذف خبر الجملة الأولىٰ (وقيل لاحول ولا قوّة إلا بالله بحذف «إلاّ بالله» عن الأوّل) استغناء عن خبر الأولىٰ بخبر الجملة الثانية.

والثاني: فتح الأوّل ونصب الثاني: أي لاحولَ ولا قوّةً إلاّ بالله، أمّا فتح الأوّل فلأن «لا» الأولى لنفي الجنس، (واسمها مفرد نكرة) وأمّا نصب الثاني فلأن «لا» الثانية مزيدة لتأكيد النفي لاسم الثاني معطوف على الأوّل، فيكون منصوباً حملاً على لفظه لمشابهة حركته حركة الإعراب، فيجوز أن يقدّر لها خبر واحد (لاحولَ ولا قوّةً إلاّ بالله) وأن يقدّر لكل منهما خبر علاحدةٍ (لاحولَ إلاّ بالله ولا قوّةً إلا بالله)

والثالث: فتح الأوّل ورفع الثاني، أي لاحولَ ولا قوّةٌ إلا بالله، أمّا فتح الأوّل فلأن «لا» الأولى لنفي الجنس (واسمها مفرد نكرة)، وأمّا رفع الثاني فلأن «لا» زائدة، والثاني معطوف على محلّ الأوّل؛ لأنه مرفوع بالابتداء محلاً وإن كان مفتوحاً لفظاً. والثاني معطوف على الأوّل إمّا عطف مفرد على مفرد بأن يقدّر لهما خبر واحد، أو عطف

جملة على جملة بأن يقدّر لكل منهما خبر على حدةٍ.

والرابع: رفعهما بالابتداء، نحو لاحولٌ ولا قوّةٌ إلاّ بالله؛ لأنه جواب قولهم: أو لغير الله حولٌ وقوّةٌ؟ فجاء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال، ويجوز الأمران (عطف مفرد على مفرد، أو جملة على جملة) هنا أيضاً.

والخامس: رفع الأوّل على ضعف (فيكون فيه لا بمعنى «ليس» وعمل «لا» التي بمعنى «ليس» قليل) وفتح الثاني، نحو لاحولٌ ولا قوّةَ إلاّ بالله، على أن تكون «لا» لنفي الجنس، أي تكون «لا» في الأوّل بمعنى «ليس» وفي الثاني لنفي الجنس واسمها مفرد نكرة.

دخول الهمزة على لا التي لنفي الجنس وعدم تغيّر عملها ومعنى الهمزة

وإذا دخلت الهمزة على «لا» التي لنفي الجنس لم يتغيّر عمل «لا» في مدخولها إعراباً وبناءً، (يعني لو كان مدخولها قبل دخول الهمزة معرباً أو مبنياً يكون بعد دخولها أيضاً كذلك)؛ لأن العامل «لا» لا يتغيّر عمله لدخول كلمة الاستفهام.

ومعنى الهمزة الداخلة على «لا» التي لنفي الجنس لا يخلو عن ثلاثة: ١- إما الاستفهام وهو المعنى الحقيقي للهمزة، نحو ألا رجل في الدار؟

٢- وإمّا العرض، وهذا معنى مجازي للهمزة، نحو ألا نزول

عندي؛ وخالف المصنف في هذا سيبويه؛ فإنه لم يذكر أن حال «لا» في العرض كحالها قبل دخول الهمزة عليها،بل ذكر (كون حال «لا» في العرض مثل حالها قبل دخول الهمزة عليها) السيرافي وتبعه الجزولي، والمصنف، وردّ الأندلسي على السيرافي وقال: هذا خطأ؛ لأن الهمزة إذا كانت عرضاً كانت من حروف الأفعال (أي الحروف التي تدخل على الأفعال) مثل «إنْ ولو» وحروف التحضيض، فيجب نصب الاسم بعدها، نحو ألا زيداً تكرمه.

٣- وإمّا التمني، نحو ألا ماءَ أشربه حيث لايرجىٰ ماءٌ، وأمّا تغيير عمل «لا» من البناء إلى الإعراب في البيت الآتي بعد دخول الهمزة على «لا» التي لنفي الجنس فلوجهين: **البيت**

ألا رجل جزاه الله خيراً :: يدلّ على محَصِّلةٍ تُبيتُ

أي هل ترون رجلاً يدلّني على محبوبتي التي لقبها محُصِّلةُ (أي التي تستخرج المعادن)، فجزى الله هذا الرجل خيراً.

الوجه الأوّل: هو أنّ «لا» هذه عند الخليل ليست «لا» الداخلة عليها حرف الاستفهام، يعني ليست هٰذه لنفي الجنس، بل حرف تحضيض وضع له رأساً، فكأنه قال: ألا تروني رجلاً كذا، فهو كهَلاَّ في كونه للتحضيض، ولذلك (كون ألا للتحضيض) نُصِبَ رجلاً ونُوِّنَ.

الوجه الثاني: (هو عند يونس) أنه لاشك في أنّ «لا» التي لنفي الجنس ودخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمنيّ، فكان القياس«ألاَّ

رجلَ جزاه الله» ولكنّه نُوِّنَ لضرورة الشعر.

نعت اسم لا المبني وبناؤه وإعرابه والعطف عليه

واعلم أن اسم «لا» قد يكون مبنياً، ويكون له نعوت، ولجواز بناء نعته أربعة شروط: **الأوّل**: أن يكون اسم «لا» الموصوف بذلك النعت مبنياً؛ لأن نعت اسمها المعرب يكون معرباً، نحو لا غلام رجل ظريفاً.

والثاني: أن يكون ذلك النعت نعته الأوّل، دون الثاني وما بعده؛ لأن نعته الثاني يكون معرباً، نحو لا رجلَ ظريفَ كريمٌ في الدار.

والثالث: أن يكون مفرداً (دون مضاف أو شبهه)؛ لأن النعت المضاف يكون معرباً ومنصوباً حملاً على لفظه موصوفه، نحو لا رجلَ حسنَ الوجه.

والرابع: أن يكون ذلك النعت متصلاً بمنعوته المبني؛ لأن النعت في صورة الانفصال يكون معرباً، نحو لا غلامَ فيها ظريفٌ.

[١]- وإنّما جاز أن يكون نعت الاسم المبني مبنياً بعد وجود تلك الشروط حملاً على المنعوت المبني؛ لمكان الاتّحاد بينهما معنىً؛ لأنهما عبارتان عن شيئ واحد؛ فإن مَصدَق الرجل والظريف واحد (في لا رجلَ ظريفَ في الدار) وللاتصال بينهما لفظاً، لعدم وقوع الفصل بينهما إلاّ نادراً، والمراد من هذا البناء هو البناء بالإصالة، وأمّا

البناء بالتبع فسيآتي في التوابع.

[٢]- وجاز أن يكون ذلك النعت معرباً؛ لأن الأصل في التوابع أن يكون تبعاً لمتبوعاتها في الإعراب دون البناء.

فإعرابه إمّا رفع حملاً على محلّ (موصوفه) البعيد، وإمّا نصب حملاً على اللفظ ومحلّه القريب؛ فإن الحركة البنائية في المنعوت تشبه الحركة الإعرابية، فجاز حمل النعت على لفظه وجعله منصوباً.

أمثلة البناء والإعراب: نحو لا رجلَ ظريفَ في الدار، ولا رجلَ ظريفٌ في الدار، ولا رجلَ ظريفاً في الدار، الأوّل للبناء والثاني للرفع والثالث للنصب.

وإن لم يوجد فيه جميع الشروط الأربعة فيكون معرباً فقط، إمّا مرفوع حملاً على محلّه البعيد، وإمّا منصوب حملاً على اللفظ والمحلّ القريب، وقد مرّتْ أمثلته في ضمن بيان الشروط.

وفي المعطوف على اسم «لا» المبني (بعد وجود[1] الشرط فيه) جاز الأمران: النصب بحمله على لفظ اسم لا المبني، والرفع بحمله على محلّه، ولا يجوز فيه البناء لوجود الفاصل بين التابع والمتبوع، وهو العاطف، ولم يجعل في حكم التابع المتصل بالمتبوع في جواز البناء والإعراب لمظنّة الفصل بلا المؤكدة بين المعطوف والمعطوف عليه، فإنه يزاد «لا» في المعطوف على المنفي كثيراً، كما في لاحول ولا قوة.

---

(١) هو: أن يكون المعطوف نكرةً بلا تكرير «لا» فيه.

المثال: نحو لا أبَ وابناً (أو ابنٌ) في قول الشاعر:

ولا أبَ وابناً مثل مروانَ وابنِهِ :: إذ هو بالمجد ارتدى وتأزرا

وسائر[١] توابع اسم «لا» المبني حكمها حكم توابع المنادى المبني.

جواز زيادة الألف في مثل لا أب له وإسقاط النون عن مثل لا غلامين له

وجاز إثبات الألف في مثل أب، وحذف النون عن التثنية أو الجمع في كل تركيب يكون فيه بعد اسم «لا» التي لنفي الجنس لام الإضافة (لام الجارة التي تكون مقدّرة في المضاف إليه)، وأجرى على اسم «لا» أحكام الإضافة، (من حذف النون عن التثنية أو الجمع وإثبات الألف في لفظ «أب» نحو لا أبا له، ولا غلامي له، ولاشك أن الأصل في مثل هذين التركيبين أن يقال: لا أبَ له (بفتح الباء) ولا غلامين له (بإثبات النون) ليكون اسم «لا» فيهما مبنياً على ما يُنصَبُ به في حالة الإعراب من الفتحة والياء والنون، ويكون الجار مع مجروره (له) خبراً له، ولكن جاء على قلة مثل «لا أبا له» بالألف، و «لا غلامي له» بإسقاط النون.

وإنّما جاز هذان التركيبان تشبيها لاسم «لا» المضاف بإظهار اللام باسم «لا» الذي هو مضاف بتقدير اللام، ووجه التشبيه هو مشاركة اسم «لا» المضاف بإظهار اللام في المضاف إليه (له) للمضاف

(١) كعطف البيان والتأكيد والبدل والمعطوف المعرّف باللام.

بتقدير حرف الجرّ في أصل المعنى، وهو الاختصاص، ولكن فرق بين الاختصاص المفهوم من الإضافة بتقدير اللام، وبين الاختصاص المفهوم من الإضافة بإظهار اللام؛ فإن الأوّل أتمّ.

وبما أنه جازت الإضافة في التركيبين السابقين بتقدير اللام، نحو لا أباه موجود ولا غلاميه موجودان جازت الإضافة فيهما بإظهار اللام وبقاء الألف وإسقاط النون، (لا أبا له ولا غلامي له) تشبيها له، بتركيب تقدير اللام كما مرّ، ولمّا لم تجز الإضافة بتقدير اللام في لا أبا الدار بتقدير «في» لا تجوز الإضافة بإظهار «في» أيضاً فلا يقال: لا أبا في الدار، بإثبات الألف في صورة عدم الإضافة؛ لأن المعنى في الأصل (الإضافة بتقدير «في») غير صحيح، لعدم الأب للدار، فلا يصح تشبيه تركيب إظهار «في» بتركيب تقدير «في» لفساد المعنى.

الاختلاف في إضافة لا أبا له، ولا غلامي له

واعلم أن إطلاق الإضافة (بإظهار اللام) في هذين التركيبين على سبيل التجوّز دون الحقيقة (عند المصنف)؛ لأن المعنى المراد يفسد على تقدير كون الإضافة فيهما حقيقة من وجهين:

الأوّل: أن المطلوب من هذين التركيبين في صورة الإضافة الحقيقة، هو ثبوت جنس الأب أو الغلامين لمرجع الضمير المجرور (في له) بالاستقلال من غير احتياج إلي تقدير خبر، ولكن يكون حاصل الكلام على هذا التقدير: لا أباه ولا غلاميه، وهذا لا يفيد المعنى الصحيح بدون تقدير الخبر، أي لا أباه موجود ولا غلاميه موجودان.

والثاني: أنه يلزم على هذا التقدير نفي الوجود عن الأب المعلوم أو الغلامين المعلومين، والمطلوب هو نفي ثبوت جنس الأب أو جنس الغلامين لا نفي الوجود عنهما (أي المعلومين)

٢- وعند سيبويه والخليل وجمهور النحاة أن في مثل هذا التركيب اسم «لا» مضاف حقيقةً باعتبار المعنى، وتكون زيادة اللام بين المضاف (أبا) والمضاف إليه (الضمير) لتأكيد اللام المقدّرة في المضاف إليه، ولكن المصنف حكم بفساده لفساده المعنى.

حذف اسم لا التي لنفي الجنس

وكثيراً ما يحذفون اسم «لا» في مثل «لا عليك»، أي لا بأس عليك، ولكن يحذف الاسم بشرط ذكر الخبر؛ لئلا يكون إجحافاً وحذفاً لجزئ الكلام كاملاً.

وفي قولهم: «لا كزيد» إحتمالات ثلاثة:

إن جعل «الكاف» اسماً ففيه احتمالان: أن يكون «كزيد» اسماً والخبر محذوفاً، أي لا مثله موجود، وأن يكون خبراً، والاسم محذوفاً، أي لا أحدَ مثل زيد، والاحتمال الثالث: أن يكون الكاف حرفاً، وكان الاسم محذوفاً، أي لا أحدَ كزيدٍ.

١٢- خبر ما ولا المشبّهتين بليس: واعلم أن ماولا مشبّهتا بليس في أمرين: في النفي، وفي الدخول على الجملة الاسمية.

هو المسند بعد دخولهما، ومفهوم التعريف ظاهر، لا حاجة إلى

بيان فوائد القيود، وإثبات الاسم والخبر لـ «ما ولا» لغة أهل الحجاز، وأمّا بنوتميم فلا يثبتون لهما عملاً، ولا يجعلون لهما اسماً وخبراً، بل الاسمان الواقعان بعدهما مبتدأ وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما، ولكن القرآن الكريم ورد على لغة أهل الحجاز كما في قوله تعالى: ﴿ما هذا بشراً﴾ وقوله تعالى: ﴿ماهنّ أمّهاتهم﴾.

لإبطال عمل «ما» ثلاث طرق:

١- **الأوّل:** زيادة «إنْ» مع ما: وإذا زيدت «إنْ» مع «ما» بطل عمل «ما» نحو ما إنْ زيد قائم، وأمّا لا فلا تزاد معها «إنْ» في استعمال العرب، فعند البصريين كلمة «إن» زائدة لتأكيد النفي، وعند الكوفيين هي نافية ولكن لتأكيد النفي، وإلاّ يلزم الإثبات من نفي النفي.

٢- **والثاني:** انتقاض النفي بإلاّ، نحو ما زيد إلاّ قائم، فهنا أيضاً بطل عمل «ما» لعدم بقاء معناها وهو النفي.

٣- **والثالث:** تقدّمُ خبر «ما» على اسمها، نحو ما قائم زيد، فيبطل عمل «ما» مع واحد من الأمور الثلاثة.

أمّا بطلان عملها بزيادة «إنْ» فلأن «ما» عامل ضعيف، يعمل لأجل شبهه بـ «ليس» فلمّا وقع بينها وبين معمولها فصل بـ «إنْ» الزائدة لم تعمل، وأمّا في انتفاض النفي بـ «إلاّ» فلأن عملها كان لأجل معنى النفي فلمّا انتقض بطل العمل.

وأمّا إذا تقدم خبرها فلا تعمل لتغيرّ الترتيب مع ضعفها في

العمل.

إعراب المعطوف على خبر ماولا: وإذا عطف على خبرهما بعاطف يفيد الإثبات بعد النفي، وهو «بل» و «لكن» وجب الرفع في المعطوف، نحو ما زيد قائماً بل قاعد، وما عمرو مقيماً، ولكن مسافر؛ لأن «بل» و «لكن» مثل إلاّ في النقض لمعنى النفي، فلا يبقى معنى «ما» باقياً في المعطوف.

بحث المجرورات

ومسألة الواحد والجمع بالألف والتاء قد مرت في بحث المرفوعات والمنصوبات، فلا نعيدها، ولا نجرها إلى المجرورات.

تعريف الاسم المجرور: هو اسم اشتمل على علم المضاف إليه.

شرح التعريف: فحروف الأواخر التي هي مواضع الإعراب (كدال زيد) لم تدخل في تعريف المجرور؛ فإنها لايطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحاً؛ لأنها أقسام الاسم، فلا تطلق على الحروف.

٢- والمراد بعلم المضاف إليه علامة كونه مضافاً إليه (وهو الجر) لأجل إضافة شيئ إليه، لا لأجل ذاته؛ لأن الجر ليس علامة لذات المضاف إليه، وهي كونه اسماً، بل علامة لوصفه، وهو كونه مضافاً إليه لشيئ بواسطة حرف الجر اللفظي أو التقديري.

٣- ثم علامة المضاف إليه أعني الجرّ أعمّ من أن يكون بالكسرة نحو غلام زيد أو الفتحة، نحو دار أحمد، أو الياء كما في التثنية، وجمع المذكر السالم، وما يلحق بهما والأسماء الستة، وأعمّ من أن يكون لفظاً أو تقديراً، أمّا اللفظي فظاهر، وأمّا التقديري فنحو قوس الفتى عندي، فجرّ الفتى تقديريّ.

تعريف المضاف إليه: هو كل اسم نسب إليه شيئ بواسطة حرف الجرّ اللفظي، أو التقديري الذي يكون مراداً من حيث العمل في اللفظ.

شرح التعريف: أوّلاً: أن المجرور بحرف الجرّ الفظي إنّما يكون مضافاً إليه عند سيبويه، وهذا التعريف بناء على مذهبه، وأمّا المشهور من اصطلاح القوم فالمضاف إليه :هو ما انجرّ بإضافة اسم إليه بحذف التنوين أو ما يقوم مقامه من المضاف، وإنّما رجّح سيبويه جانب اللغة؛ فإنه لاشك أن «زيدٍ» في قولك: «مررت بزيد» مضاف إليه لغةً، إذ أضيف إليه المرور بواسطة حرف الجرّ[1].

وثانياً: أن المشتمل على علم مضاف إليه أعمّ من المضاف إليه الذي عرفه المصنف فيشمل المشتمل على علم المضاف إليه وما هو مشتبه بالمضاف إليه[2]، مثل بحسبك درهم، و ﴿كفى بالله شهيداً﴾ فإنه

---

(١) شرح الرضي (٢:٢٠٢)

(٢) وليس في الحقيقة مضافاً إليه.

ليس نسبة الكفاية إلى الله ولا نسبة الحسبان إلى الدرهم بواسطة حرف الجرّ؛ لأن الباء فيهما زائدة لا دخل لها في المعنى، وكذلك يشمل المضاف إليه بالإضافة اللفظية؛ لأنها ليست بتقدير حرف الجرّ عند القوم، فعلم أن كل مشتمل على علم المضاف إليه لا يكون مضافاً إليه، وظهر من هذا البيان أن كل مضاف إليه مجرور، وليس كل مجرور مضافاً إليه عند المصنف.

وثالثاً: أن الاسم أعمّ من أن يكون حقيقةً، نحو غلام زيد، فزيد اسم حقيقة، أو حكماً مثل الجمل التي تقع مضافاً إليها للظروف، نحو قوله تعالى: ﴿يوم ينفع الصادقين صدقهم﴾ فجملة «ينفع» مع متعلقاته مضاف إليه لليوم، فهذه الجمل في حكم المصادر المفردة؛ لأن المعنى يوم نفع الصادقين.

ورابعاً: أن المضاف قد يكون اسماً، وقد يكون فعلاً؛ لأن ففي الأوّل المضاف اسم، وفي الثاني فعل.

وخامساً: أن حرف الجرّ في المضاف إليه قد يكون لفظاً، كما في مررت بزيد، وقد يكون تقديراً، كما في غلام زيد (غلام لزيد) وخاتم فضة (من فضة) وضرب اليوم (في اليوم).

الفرق بين تقدير حرف الجرّ في المضاف إليه، وتقديره في المفعول فيه وله

والفرق بين التقديرين: أن تقدير حرف الجرّ في المضاف إليه مرادٌ معنىً لنسبة المضاف كضرب، إلى المضاف إليه كاليوم، ومراد لفظاً لبقاء

عمله وأثره في اللفظ أيضاً وهو الجرّ.

وأمّا في المفعول فيه وله نحو قمت يوم الجمعة، وضربته تأديباً، فتقديره مراد معنىً؛ لإفادة الظرفية والتعليل دون لفظاً؛ لعدم أثر حرف الجرّ في اللفظ.

شرط تقدير حرف الجرّ: وله شرطان:

الأوّل: أن يكون المضاف اسماً، إذ لوكان فعلاً فلا بد من التلفظ بحرف الجرّ،نحو مررت بزيد.

والثاني: أن يكون ذلك الاسم خالياً عن التنوين وما يقوم مقامه من نوني التثنية والجمع لأجل الإضافة.

وجه الخلو عن التنوين وما يقوم مقامه أن التنوين أو النون دليل على تمام الاسم الذي يكونان فيه، فلمّا أرادوا تركيب الاسمين بحيث يستفيد الأوّل من الثاني أحد الأشياء الثلاثة (وهي التعريف إذا كان المضاف إليه معرفة، والتخصيص إذا كان نكرة، والتخفيف إذا كانت الإضافة لفظية) حذفوا من الأوّل علامة تمام الكلمة وأكملوه بالثاني.

تقدير حرف الجرّ في الإضافة اللفظية: والظاهر أن تعريف المضاف إليه هذا غير شامل للمضاف إليه بالإضافة اللفظية عند الجمهور؛ لأنهم ليسوا بقائلين بتقدير حرف الجرّ في الإضافة اللفظية، ولكن الظاهر من كلام المصنف في «الكافية» والصريح عنه في شرحه «الإيضاح» أن المقسم للإضافة المعنوية واللفظية هي الإضافة بتقدير حرف الجرّ، ومع ذلك لم يُبيّنّ تقدير حرف الجرّ في الإضافة اللفظية لا

في المتن (الكافية) ولا في شرحه (الإيضاح) ولم يُنقَل عنه شيئٌ في هذا الصدد في سائر مصنفاته.

وأمّا تكلّف البعض في تقدير «اللام» أو «من» في الإضافة اللفظية وجعلها مصداقاً لتقدير حرف الجرّ فلا حاجة بنا إلى ذكره وتطويل الكتاب به؛ لقلة جدواه.

أنواع الإضافة بتقدير حرف الجرّ

وهي نوعان: معنوية، ولفظية

تعريف الإضافة المعنوية: هي في اللغة: منسوبة إلى المعنى؛ لأنها تفيد معنىً في المضاف، إمّا تعريفاً وإمّا تخصيصاً.

وفي الاصطلاح: أن يكون المضاف فيها غير صفة مضافةٍ إلى معمولها، والمراد بالصفة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبّه، والمراد بالمعمول هو فاعل تلك الصفة أو مفعولها قبل الإضافة، ثم المضاف فيها على قسمين:

الأوّل: هو ما لم يكن صفة أصلاً، نحو غلام زيد، **والثاني:** ما كان المضاف صفةً ولكن غير مضافةٍ إلى معمولها، نحو قوله تعالى: ﴿فاطر السمٰوات والأرض﴾ فإن «فاطر» بمعنى الماضي فلا يعمل فيما بعده الرفع أو النصب، فلا يكون ما بعده معمولاً له (فاعلاً أو مفعولاً) فتكون إضافة معننوية، وكذا مصارع مصر، وكريم البلد؛ فإن «مصارع وكريم» صفتان، ولكن ليس ما بعدهما فاعلاً أو مفعولاً لهما

فتكون إضافتهما معنويةً، ففي «ضارب زيد» و «حسن الوجه» الإضافة لفظية؛ لإضافة الصفة إلى معمولها.

أقسام الإضافة المعنوية: وهي على ثلاثة أقسام.

١- أن لايكون المضاف إليه جنساً للمضاف (أي شاملاً له ولغيره) ولا ظرفاً له، نحو غلام زيد، فزيد لا يكون جنساً للغلام ولا ظرفاً له، وتكون الإضافة حينئذٍ بتقدير اللام (أي يكون المعتبر فيها معنى اللام).

٢- وأن يكون المضاف إليه جنساً له (أي شاملاً له ولغيره) نحو خاتم فضة؛ فإن الفضة قد تكون في صورة الخاتم وقد تكون في صورة غيره كالجام.

وفي عكسه تكون الإضافة بتقدير اللام أي «فضة خاتمك خير من فضّة خاتمي» والمعنى أن الفضة المخصوصة لخاتمي، وتكون الإضافة في هذه الصورة (كون المضاف إليه جنساً للمضاف) بتقدير «من» البيانية أي الخاتم المصنوع من الفضة.

٣- وأن يكون المضاف إليه ظرفاً للمضاف، نحو ضرب اليوم، أي ضرب واقع في اليوم، فيكون اليوم ظرف زمانٍ للضرب،

وتكون الإضافة في هذه الصورة بتقدير «في» أي يعتبر فيها معنى «في» وهو الظرفية.

وأمّا إضافة «ليث» إلى «أسد» (ليث أسدٍ) وإضافة أحد إلى يوم (أحد اليوم) فممتنعة لعدم الفائدة.

وأمّا الإضافة في «يوم الأحد، وعلم الفقه، وشجر الأراك» فبتقدير اللام، أي تفيد معنى اللاّم، وإن لم يجز تصريح اللام فيها؛ فإن معنى الإضافة اللامية هو اختصاص المضاف بالمضاف إليه، ومعنى الإضافة البيانية هو كون المضاف إليه بياناً للمضاف، ومعنى الإضافة الظرفية هو كون المضاف إليه ظرفاً للمضاف.

وليس بمعنى تلك الإضافات جواز التصريح باللام و «من» و «في» في كل مثال ومادة.

والفرق بين هذه الإضافات الثلاث: أن الإضافة بمعنى «في» قليل في استعمالاتهم، بل ردّها أكثر النحاة إلى الإضافة بمعنى اللام، فإن معنى «ضرب اليوم» ضرب له اختصاص باليوم بسبب وقوعه فيه.

ولا يخفى أنه يمكن ردّ الإضافة بمعنى «من» أيضاً إلى الإضافة بمعنى اللام بمناسبة الاختصاص، ولكن لكثرة وقوعها في الكلام جعلوها قسماً على حدةٍ تنبيها على أهميتها.

فائدة الإضافة المعنوية: وتفيد تعريف المضاف إذا كان المضاف إليه معرفة، وتخصيصه إذا كان نكرة.

أمّا إفادة التعريف فلأن الهيأة التركيبية في الإضافة المعنوية موضوعة للدلالة على تعريف المضاف، ولكن لا يلزم من نسبة أمر غير معيّن (كالمضاف) إلى أمر معيّن (كالمضاف إليه) معلومية الأمر الأوّل، ألاترى أنه يُنسَبُ الفعل إلى فاعل معيّن، ولا يستلزم معلومية الفعل، نحو جاءني زيد، فلا يُعرف كيفية المجيئ ولا محلّه ولا غيرهما.

واعلم أنه كما أن المعرّف بلام العهد[1] الذهني لا يكون معرفةً، مع أن أصل وضع اللام للتعريف، بل قد يكون للعهد الذهني غير المعلوم، كذلك الإضافة قد تكون للعهد الذهني، فلا تفيد التعريف، كما إذا كان لزيد غلمان وتقول: جاءني غلام زيد، فلا يُعرف أيّ غلمانه جاء.

هل يستفيد (مثل وغير وشبه) التعريف عن المضاف إليه؟

واعلم أنه لا يجري هذا الحكم (اكتساب التعريف من المضاف إليه) في نحو غير ومثل؛ فإن إضافتهما لا تفيد التعريف، وإن كان المضاف إليه معرفةً، لتوغّلهما في الإبهام وخوضهما في النكارة؛ لأنك لو قلت: جاءني غير زيد، فلا يُعلم من هو؟ لأن جميع العالم غير زيد.

وأمّا إذا أضيف «غير» إلى شيئ له ضدّ واحد معروف فيصير بالإضافة إليه معرفةً، كقولك: أنت مريض وغير الحركة أنفع لك، فالمراد من «غير الحركة» هو السّكون، فصار «غير» معرفةً، ولذا صحّ جعل «غير المغضوب عليهم» صفةً لما قبله، وكذلك إذا كان أحد مشهوراً بالعلم أو الشجاعة، نحو زيد فقيل لزيد: «جاء مثلك» كان مثل معرفةً إذا قصد من المثل الذي يماثل زيداً في العلم أو الشجاعة.

---

(١) كما في قول الشاعر:

ولقد أمرّ على اللئيم يسبّني :: فمضيت ثمه قلت لا يعنني

فاللام في «اللئيم» للعهد الذهني فوقعت جملة «يسبّني» صفة له وهي نكرة.

٢- وأما إفادة التخصيص في النكرة (نحو غلام رجل) فإن التخصيص معناه هو تقليل الشركاء، ولاشك أن الغلام قبل إضافته إلى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة، فلما أضيف إلى رجل خرج عن غلام امرأةٍ، وقلّ الشركاء فيه.

شرط الإضافة المعنوية:

وشرطها: أن لا يكون المضاف حين الإضافة معرفة، سواء كان قبلها نكرة في نفسه، أو كان معرفةً ولكن جرّدت عن التعريف بحذف حرف التعريف عنه أو بجعل العلم نكرةً بإرادة المسمّى بهذا الاسم.

وإنّما يجب أن لا يكون المضاف معرفةً لأن المعرفة:

١- لو أضيفت إلى النكرة لكان طلباً للأدنى، وهو التخصيص مع حصول الأعلى وهو التعريف وهو كما ترى.

٢- ولو أضيفت إلى المعرفة لكان تحصيل الشيئ الحاصل، فتضيع الإضافة لعدم حصول التعريف والتخصيص.

الإشكال: وذا جاز جعل المعرّف باللام أو الإضافة علماً في نحو «النجم، والثريا، والصّعق، وابن عباس مع أن فيها تعريف المعرفة، فلماذا لا تجوز إضافة المعرفة إلى المعرفة؟

والجواب عنه: أنه لا نسلّم أن في هذه الأمثلة تعربف المعرفة، بل فيها زوال تعريف، وهو التعريف الحاصل باللام أو الإضافة، وحصول تعريف آخر، وهو التعريف بالعلمية؛ فإنها لمّا صارت أعلاماً لم يبق فيها الإشارة إلى معلوميتها باللام أو الإضافة، فلم يلزم فيها

تعريف المعرفة، بل تبديل تعريف بتعريف آخر.

الجواب عن إجازة الكوفيين إضافة المعرفة:

وأمّا تركيب «الثلاثة الأثواب» و «الخمسة الدراهم» و «المئة الدينار» ونحوها من إضافة العدد المعرفة إلى معدوده فضعيف قياساً واستعمالاً، أمّا قياساً فلمّا ذكرنا من لزوم تحصيل الحاصل، وأمّا استعمالاً فلمّا ثبت من الفصحاء من ترك اللام في العدد المضاف كما في قول الشاعر:

أيا منزلي سلمــــى ســـلام عليكما ... هل الأزمن اللاتي مضين رواجع

وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى ... ثلاث الأثافي والديار البلاقـــع

وأمّا ما ورد في الحديث«بالألف الدينار» فـ «الدينار» بدل عن الألف دون مضاف إليه.

تعريف الإضافة اللفظية: وهي أن يكون المضاف صفةً مضافةً إلى معمولها، فإذا لم يكن المضاف صفةً، نحو غلام زيد، أو كان صفةً ولم تكن مضافةً إلى معمولها، نحو كريم العصر، تكون الإضافة معنويةً كما مرّ.

أمثلة الإضافة اللفظية: مثل ضارب زيدٍ، فيه إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، و،حسن الوجه، فيه إضافة الصفة المشبّهة إلى فاعلها.

فائدة الإضافة اللفظية: ولا تفيد إلا تخفياً في اللفظ، فلا تفيد شيئاً في المعنى، أي لا يسقط بعض المعاني (مثل النكارة) عن ملاحظة العقل بإزاء ما يسقط من اللفظ (من التنوين أو ما يقوم مقامه) بل يبقى المعنى على ما كان عليه قبل لإضافة.

أنواع التخفيف اللفظي: وهو على ثلاثة أنواع:

الأوّل: أن يكون التخفيف في لفظ المضاف بحذف التنوين إمّا حقيقةً، مثل ضارب زيد، وإمّا حكماً، مثل حواجّ بيت الله؛ فإن التنوين في «حواجّ» تقديري؛ لكونه غير منصرف باعتبار أصله، وهو حواجج جمع الحاج، أو بحذف نوني التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد.

٢- والثاني: أن يكون التخفيف في لفظ المضاف إليه فقط بحذف الضمير عنه واستتاره في المضاف، كما في القائم الغلام (في إضافة اسم الفاعل إلى فاعله)؛ لأن الأصل زيد القائم غلامه فحذف الضمير عن «غلامه» واستتر في «القائم» ثم أضيف القائم إلى الغلام، وقيل القائم الغلام؛ لأجل التخفيف في المضاف إليه، (واعلم أن اللام في «الغلام» بدل عن الضمير فلا تخفيف إلا أن يقال: إن اللام الساكن أخفّ من الضمير المتحرك).

٣- والثالث: أن يكون التخفيف في المضاف والمضاف إليه كليهما، نحو زيد قائم الغلام؛ فإن أصله «قائم غلامه» فالتخفيف في المضاف (قائم) بحذف التنوين، وفي المضاف إليه «الغلام» بحذف الضمير واستتاره في الصفة «قائم».

وجه صحة التركيب في مررت برجل حسن الوجه وامتناعه في مررت بزيد حسن الوجه

ولأجل وجوب التخفيف في الإضافة اللفظية، وعدم التعريف والتخفيف فيها جاز تركيب «مررت برجل حسن الوجه»؛ لأن إضافة

الحسن إلى الوجه لفظية لا تفيد في المضاف التعريف، فيكون «حسن الوجه» نكرة فجاز وقوعه صفةً للنكرة وهو رجل، وأمّا في «مررت بزيد حسن الوجه» لأجل كون الموصوف (زيد) معرفةً والصفة «حسن الوجه» نكرةً فلا يجوز هذا التركيب.

ولحصول التخفيف بالإضافة جاز التركيب «الضاربا زيد» و «الضاربو زيد»؛ لأنهما في الأصل «الضاربان زيداً» و «الضاربون زيداً» فحذف نون التثنية ونون الجمع لأجل الإضافة، فحصل فيهما التخفيف لأجل حذف النون (وفي الإضافة المعنوية يحصل التخفيف مع التعريف أو التخصيص).

ولأجل حصول التخفيف بسبب دخول اللام وحذف التنوين قبل الإضافة في «الضارب زيد» وكون الإضافة فيه بلا فائدة لم يجز تركيب «الضارب زيد».

خلاف الفرّاء في (الضارب زيد) وقوله بجوازه

وجوّز الفراء تركيب «الضارب زيد» لأحد الوجوه الثلاثة:

١- إمّا لأنه توهّم أن دخول لام التعريف إنّما هو بعد الإضافة، فحصل التخفيف بحذف التنوين لأجل الإضافة، ثم عُرِف باللام،

١- **والجواب**[1] **عنه**: بأنه غير مستقيم؛ لأن القول بتأخر اللام

---

(١) ذكر المصنّف هذا الجواب في شرحه على «المفصّل».

المتقدم على الإضافة حسّاً مجرّد ادّعاء مخالف للظاهر.

٢- وإمّا لما وقع في شعر الأعشى من قوله:

الواهبُ المئةِ الهجانِ وعبدِها :: عُوذاً يُزْجِيْ خَلْفَها أطفالَها

أي ممدوح الشاعرهو الذي يهب المئة «الهجان» أعني البيض من النُوَقِ، ويستوي في «الهجان» الواحد والجمع، وهو صفة للمئة أو بدل عنها، أو مضاف إليه للمئة، كالثلاثة الأثواب عند الكوفيين، و «عبدها» أي راعي تلك النُوَقِ تشبيهاً للراعي بالعبد لقيامه بحق خدمتها كالعبد.

و «عُوذاً» بالذال المعجمة جمع عائذ، أي حديثات النتائج، حال من المئة، و «يُزجي» بالزاء المعجمة والجيم المخففة على صيغة المعلوم المذكر (من الإفعال) كما في قوله تعالى: ﴿ربّكم الذي يزجي لكم الفلك﴾ أي يسوق، وفاعله الضمير الراجع إلى العبد، وأطفالها منصوب على المفعولية، والمعنى: أن الممدوح يهب مئةً من النوق البيض مع راعيها حال كون تلك النوق حديثت الولادة ويسوق الراعي أطفال النوق خلفها.

محلّ الاستشهاد: هو «وعبدِها» بالجرّ عطفاً على المئة، أي الواهب عبدِها (وأمّا الواهب المئة فهو وإن كان فيه إضافةٌ لفظية والمضاف معرّف باللام، ولكن هو محمول على «الضارب الرجل» الذي هو محمول (في جوازه) على الوجه المختار في «حسن الوجه» كما سيأتي)، فـ «الواهب عبدها» بعد تقدير المضاف في جانب

المعطوف كالضارب زيد في كون المضاف معرّفاً باللام، فإذا كان «الواهب عبدِها» جائزاً في قول الشاعر الفصيح فـ «الضارب زيد» جائز بالطريق الأولى.

والجواب: أنه قد ضعّف هذا القول عند الفصحاء، فلا يكون الاستدلال به قويّاً، حتى يقاس عليه غيره، لما عرفتَ من عدم الفائدة في الإضافة في «الضارب زيد» لسقوط التنوين باللام قبل الإضافة.

٣- وإمّا لأنه قاس «الضارب زيدٍ» على «الضارب الرجل» و «الضاربك» فإنه لمّا جازت الإضافة فيهما مع عدم التخفيف فلتجز فيه أيضاً.

٣- والجواب عنه: إنّما جاز «الضارب الرجل» مع أن القياس عدم جوازه لحصول التخفيف بدخول اللام، دون الإضافة، حملاً على الوجه المختار في «الحسن الوجه» والوجه المختار فيه هو جرّ «الوجه» بالأضافة، وفيه وجهان آخران: **الأوّل:** رفعه على الفاعلية، **والثاني** نصبه على التشبيه بالمفعول.

وقدر المشترك بين «الضارب الرجل» و «الحسن الوجه» هو كون المضاف صفةً معرّفاً باللام، والمضاف إليه جنساً معرّفاً باللام، ولا يوجد هذا لاشتراك بين «الضارب زيد» وبين «الحسن الوجه» فقياسه عليه غير صحيح.

وأمّا في «الضاربك» وشبهه، نحو الضاربيّ والضّاربه فقولان:

الأوّل: أنه (الضارب) غير مضاف، فالكاف منصوب المحلّ على

المفعولية، ومُحذِفَ التنوين لأجل اتصال الضمير (الكاف) لا لأجل الإضافة، ثم أدخل عليه اللام، وبناءً على هذا لا حاجة إلى حمله على شيئ.

والثاني: أنه مضاف إلى الضمير (الكاف) وهو قول سيبويه واتباعه، فعلى هذا التقدير إنّما جاز لأجل حمله على «ضاربك» ووجه الحمل عليه: أنهم إذا أرادوا وصل اسم الفاعل أو المفعول بدون اللام إلى مفعوله، وكان ذلك المفعول ضميراً متصلاً التزموا الإضافة إلى المفعول، ولم ينظروا إلى وجود التخفيف، فقالوا: «ضاربك» أو «مضروبك» وإن كان التخفيف فيه حاصلاً باتصال الضمير دون الإضافة، ولمّا جوّزوا الإضافة في «ضاربك» بدون اعتبار التخفيف حملوا عليه «الضاربك»؛ لأنهما من باب واحد (في كون المضاف اسم فاعل، والمضاف إليه ضميراً متصلاً بالمضاف، وفي كون التخفيف قبل الإضافة) إمّا بدخول اللام، وإمّا باتصال الضمير.

والدليل على أن سقوط التنوين في «ضاربك» لاتصال الكاف الضمير، لا للإضافة هو أن التنوين لو سقط بالإضافة لكان ينبغي أن يقال: «أنا ضاربٌ ك» ويكون «الكاف» منصوباً محلاً، ثم أضيف وحذف التنوين وقيل: أنا ضاربك بجرّ الكاف محلاً، كما يقال: «أنا ضاربٌ زيداً» ثم يقال بعد الإضافة: أنا ضارب زيدٍ، ولكن هذا غير ممكن في «ضاربك» لأن التنوين مع اتصال الضمير غير مسموع، فعلم أن التنوين سقط لأجل اتصال الضمير «الكاف» دون الإضافة.

واعلم أن المصادرة على المطلوب هي أن يتوقّف الدليل على المطلوب، كما أن المطلوب كان موقوفاً عليه، وفيما نحن فيه المطلوب هو إثبات امتناع «الضارب زيد» واستدل الفراء لجوازه بقول الشاعر: «الواهب المئة الهجان وعبدها» فإثبات الامتناع موقوف على إبطال قول الشاعر، وإبطاله هنا موقوف على إثبات الامتناع في الضارب زيد؛ لأن المصنف إنّما ضعّف[1] قول الشاعر لامتناع «الضارب زيد»؛ فكأن الامتناع توقّف على نفسه بالواسطة، ولذا قال الشارح: «إن فيه شوبَ مصادرةٍ على المطلوب» و لم يقل: مصادرة على المطلوب.

إضافة الموصوف إلى الصّفة وعكسها:

ولايضاف موصوف إلى صفة مع بقاء مَعنى التركيب الوصفي بحاله؛ لأن لكل من هيأة التركيب الوصفي وهيأة التركيب الإضافي معنى علحدةٍ لا يقوم أحدهما مقام الآخر، ولأجل هذا المعنى بعينه لاتضاف صفة إلى موصوفها، فلا يقال في «المسجد الجامع» (أي في إضافة الموصوف إلى صفة) مسجد الجامع، ولا يقال في «قطيفةٌ جردٌ» (أي إضافة الصفة إلى الموصوف) جردُ قطيفةٍ، وهذا عند غير الكوفيين، وأمّا عندهم فلا فرق بين هذين التركيبين، (أي الإضافي والتوصيفي).

وأمّا الجواب عن الأمثلة الموهمة جواز إضافة الموصوف إلى صفة، نحو مسجد الجامع، وجانب الغربي، وصلوة الأولىٰ، وبقلة الحمقاء؛ فإن مثل هذه التراكيب متأوّل بتقدير الموصوف، أي مسجد

---

(١) لأنه جعل امتناع «الضارب زيد» دليلاً على ضعف «الواهب المئة الهجان وعبدها»

الوقت الجامع، وصلوة السّاعة الأولىٰ، وبقلةُ الحبة الحمقاء، وجانب المكان الغربي، ولاشك أن المسجد والصّلوة والبقلة والمكان مضافة، ولكن إلى غير صفاتها؛ فإن الوقت ليس صفة للمسجد، ولا الساعة صفة للصلوة، ولا الحبة صفة للبقلة، ولا المكان صفة للجانب، فالمكان كلّ والجانب جزء منه، فإضافة المكان إلى الجانب من قبيل إضافة الجزء إلى الكل، فلم يبق الإشكال بأن المقصود توصيف الجانب بكونه غربياً لا توصيف المكان كلّه.

وأمّا الجواب عن توهّم إضافة الصفة إلى الموصوف في نحو المثالين الآتيين: جَردُ قطيفةٍ وأخلاقُ ثيابٍ؛ لإن أصلهما قطيفةٌ جردٌ وثيابٌ أخلاقٌ، وقدمت الصفة على الموصوف وأضيف إليه، فهو أنه متأوّل، بأنهم حذفوا الموصوف «قطيفة» من قولهم: «قطيفة جرد» حتى صار «جرد» كأنه اسم غير صفةٍ، فلمّا قصدوا تخصيصه لكونه صالحاً لأن يكون قطيفةً وغيرها «من القميص والسراويل» مثل خاتم في كونه صالحاً لأن يكون فضّةً وغيرها أضافوا الجرد إلى جنسه الذي يتخصّص به، كما أضافوا خاتماً إلى فضّةٍ، فليس إضافته إليها (إلى القطيفة) من حيث أنه صفة لها (للقطيفة) بل من حيث إنه جنس مبهم أضيف إلى القطيفة ليصير خاصاً، وعلى هذا القياس «أخلاق ثيابٍ» أي حذف الموصوف وهو ثياب، فصار أخلاق كأنه اسم غير صفة، ولمّا أرادوا تخصيصه أضافوه إلى شيئ يخصّصه وهو الثياب.

لا تصحّ إضافة الاسم المشابه للمضاف إليه في العموم والخصوص

ولا يضاف اسم مشابه للمضاف إليه في العموم والخصوص إلى ذلك المضاف إليه لعدم الفائدة (من التعريف والتخصيص والتخفيف) ثم الاسمان المتشابهان على نوعين: مترادفان، نحو ليث وأسد (في الأعيان) وحبس ومنع (في المعاني) فلا يقال: ليث أسدٍ، ولا حبس منعٍ، ومتساويان في الصدق، كالإنسان والناطق، فلا يقال: إنسان ناطقٍ؛ لعدم الفائدة كما مرّ.

بخلاف إضافة العام إلى الخاص فإنها جائزة، مثل كل الدراهم وعين الشيئ، فإن المضاف (وهو كلّ وعين) صار خاصّاً بسبب الإضافة ولم يبق على عمومه؛ لأن تعريف المضاف إليه أزال عموم المضاف؛ إذ المراد بـ «الدراهم» الدراهم الخاصّة المعنية، وكذا المراد من «الشيئ» الشيئ المعهود، لا مطلق الشيئ، فالكل كان عامّاً من الدراهم وغيرها، وكذا العين تشمل مطلق الشيئ؛ لأن العين بمعنى الذات، فبالإضافة إلى الدراهم الخاصّة والشيئ الخاص صارا معرفتين، وقلّ أفرادهما، فهذا الاختصاص هو الاختصاص بمعنى قلّة الأفراد، لا التخصيص المقابل للتعريف؛ لأن المضاف إليه فيهما معرفة.

وأمّا إضافة «سعيد» إلى «كرزٍ» في قولهم: «سعيد كرزٍ» (سعيد اسم رجل، وكرز لقبه) مع كون المضاف مشابهاً للمضاف إليه في

الخصوص فمتأوّل بحمل الأوّل (سعيد) على المدلول وحمل الثاني (كرز) على اللفظ، أي جاءني مدلول هذا اللفظ، أو المسمّى بهذا اللقب، فتكون الإضافة للبيان، فلا يقال: «كرز سعيد» لأن اللقب أوضح من العلم، فيكون بياناً له، دون العكس.

الاسم الصحيح والملحق به: فالاسم الصحيح في عرف النحاة: هو ما ليس في آخره حرف علة، والملحق به: هو ما في آخره واو أو ياء قبلهما ساكن، مثال الأوّل، نحو ثوب ودار، ومثال الثاني، نحو ظبي و دلو، وإنّما جعل الثاني ملحقاً بالصحيح؛ لأن حرف العلة بعد السكون لايستثقل عليها الحركة؛ ولأن حرف العلة بعد السكون حرف العلة بعد السّكوت في الوقوع بعد استراحة اللسان، فكما لا تكون الحركة عليها ثقيلةً بعد السّكوت يعني في الابتداء، فكذا لا تكون الحركة عليها ثقيلةً بعد السكوت أيضاً.

وإذا أضيف الاسم الصحيح أو الملحق به إلى ياء المتكلم كسر آخره، أي آخر المضاف؛ لمناسبة الياء، مثل ثوبي وداري (في الصحيح) وظبي ودلوي (في الملحق به)، والصحيح في ياء المتكلم في هذه الصورة الفتح وإن جاز السّكون عند البعض؛ وإنّما يكون الصحيح الفتح؛ لأن الأصل في الكلمة التي هي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن، ثم الأصل فيما بني على اللحركة هو الفتح، وأمّا السكون فإنّما هو عارض للتخفيف.

الأحوال الثلاث في آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم:

لأنه إمّا أن يكون في آخره ألف، نحو عصاي،

أو يكون في آخره ياء، نحو مسلمين بعد إسقاط النون بالإضافة،

أو يكون في آخره واو، نحو مسلمون، بعد إسقاط النون بها.

١- فإن كان آخره ألفاً تثبت تلك الألف بعد الإضافة أيضاً، نحو عصاي ورحاي، وهذه هي اللغة الفصيحة؛ لعدم موجب انقلاب الألف، وهذيل تَقلِبُ الألف - إذا كانت لغير التثنية - ياءً لمناسبة ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عَصَيّ ورَحَيّ.

وأمّا ألف التثنية عند الإضافة إلى ياء المتكلم فلا تقلب ياءً عندهم، كغلاماي، لالتباس علامة الرفع وهي الألف بعلامة النصب والجرّ بسبب القلب.

٢- وإن كان آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم ياءً أدغمت في ياء المتكلم؛ لاجتماع المثلين (اليائين) فيما هو كالكلمة الواحدة، مثل مسلمين إذا أضيف إلى ياء المتكلم فأسقطت النون للإضافة وأدغمت الياء في الياء فصار مسلميّ.

٣- وإن كان آخره واو قلبت الواو ياءً لاجتماع الواو والياء والأولى منهما ساكنة، نحو مسلمون إذا أضيف إلى ياء المتكلم قلبت واوه ياءً وأدغمت الياء في الياء وكُسِرَ ما قبلها لمناسبة الياء، فقيل: مسلميّ.

وإن كان قبل الياء أو الواو فتحة بقي ما قبلها مفتوحةً كما كان، كما في «مسلمَينِ (التثنية) ومصطفون (جمع المذكر السالم)» فيقال: مُسلِمَيّ (بفتح الميم) ومصطفَيّ (بفتح الفاء) وتكون ياء المتكلم في الصور الثلاث المذكورة مفتوحةً لدفع التقاء الساكنين اللازم بعد الإدغام، واختير الفتح لخفّته.

أنواع الأسماء الستة باعتبار الإضافة إلي ياء المتكلم وعدمها:

ولها بهذا الاعتبار ثلاثة أنواع: **الأوّل**: أن يكون مضافاً ولا يكون فيه ردّ المحذوف، نحو أخي وأبي (مثل يدي ودمي) في أخ وأب، بلا ردّ المحذوف بجعله نسياً منسياً؛ فإن أصلهما أخو وأبو، كما يدلّ عليه التثنية نحو أخوان وأبوان.

وأجاز المبرّد فيهما «أخيّ وأبيّ» بردّ الواو المحذوفة وجعلها ياء وإدغامها في ياء المتكلم، واستدل المبرّد بقول الشاعر:

قَدَرٌ [١] أحلّكِ ذا المجاز وقد أُري :: وأبيّ مالكِ ذا المجاز بدار

وإن كان المذكور في الشعر «الأب» دون الأخ ولكنّ المبرّد حمل الأخ على الأب لتقاربهما لفظاً ومعنىً.

وأجاب المصنف عن هذا التمسّك في شرحه «الإيضاح» بأن ذلك (عود الواو وجعلها ياءً) في قول الشاعر خلاف القياس واستعمال

(١) أي تقدير الله أنزلك يا نفس بموضع ذا المجاز، وقد أظنّ والحال أني أقسم بأبي إنه ما يكون ذا المجاز داراً لك وموضعاً لنزولك.

الفصحاء، وثانياً: أنه يحتمل أن يكون المقسم به أبيّ جمع أب فأصله أبين سقطت النون بالإضافة، فاجتمعت ياء الجمع وياء المتكلم فأدغمت الأولى في الثانية،فصار أبيّ، وقد جاء جمع أب هكذا في قول الشاعر:

فلمّا تبيّن أصواتنا :: بكين وفدّيننا بالأبينا

أي لمّا سمعن وعلمن أصواتنا بكين وقلن آباؤنا فداءكم.

وكذلك (مثل أخي وأبي) تقول المرأة: حمي وهني بلا ردّ المحذوف عند الإضافة إلى ياء المتكلم، وإنّما خصّ القول بالمرأة لامتناع إضافة ألحم إلى المذكر، وإن جازت إضافة الهنّ إليه، وفصّل المصنف ذكرهما عن أخي وأبي مع اتحاد حكم كل واحد منهما؛ لأنه لم ينقل عن المبرّد فيهما ما يخالف مذهب الجمهور بل هذا هو المشهور عنه، وقد نقل بعضهم اختلاف المبرّد في الأسماء الأربعة (أخي وأبي وحمي وهني).

٢- **والثاني**: أن يكون مضافاً إلى ياء المتكلم، ويكون فيه ردّ المحذوف، وجعله ياءً وإدغامه في الياء، وهو الأكثر في موارد استعماله، نحو فيّ؛ فإن أصله فم (بجعل الميم بدلاً عن الواو) ثم حُذِفَ الميم و رُدَّ الواو وقُلِبت ياءً بعد الإضافة إلى ياء المتكلم، قيل: «فمي» في بعض الاستعمال إبقاءً للميم المعوّض عن الواو عند عدم الإضافة.

٣- **والثالث**: أن يكون مضافاً إلى غير ياء المتكلم وغير الضمير نحو ذو؛ فإنه لا يضاف إلى المضمر؛ لأنه وضع وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس أي ذريعة لاتصاف شيئ باسم الجنس، نحو زيد ذو

مال، وذو دار، وذو فرس، فلا يمكن اتصاف زيد بهذه الأشياء الثلاثة إلا بعد إضافة «ذو» إليها وجعله وصلةً بينه وبينها، والضمير ليس باسم جنس فلا يضاف إلى الضمير إلا على سبيل الشذوذ كقول الشاعر:

إنّما يعرف ذا الفضـ :: ل من الناس ذووه

فلا يضاف ذو إلى غير اسم الجنس، سواء كان ضمير المتكلم أو غيره، ولا يقطع عن الإضافة؛ لأنه جعل وصلةً لاتصاف شيئ باسم الجنس لإضافته إليه على سبيل اللزوم.

اللغات في الأسماء الستة بعد قطعها عن الإضافة

وإذا قطعت هذه الأسماء الخمسة (غير ذو) عن الإضافة قيل: أخٌ، وأبٌ، وحمٌ، وهنٌ، وفمٌ (وجاز في «فمٌ» الحركات الثلاثة، الفتح والكسر والضمّ) وفتح الفاء في فم أفصح من الكسر والضم، وجاء في «حم» أربعة وجوه: **الأوّل**: جاء مثل يد في كون إعرابه بالحركة، فيقال هذا حم بدون الإضافة أو حمك بالإضافة، وعدم ردّ الواو، ورأيت حماً أو حمكِ، ومررت بحم أو حمكِ.

٢- وجاء حمؤ مثل خبْءٍ بالهمزة، فيقال هذا حمؤٌ ورأيت حمأً أو حمئكِ، ومررت بحمءٍ أو حمئكِ.

٣- وجاء مثل دلو بالواو، فيقال هذا حمو ورأيت حمواً أو حموك ومررت بحمو أو حموك.

٤- وجاء مثل عصاً بالألف فيقال هذا حما أو حماكِ ورأيت حما أو حماكِ ومررت بحما أو حماكِ، ويجوز في «حم» أن يكون مثل هذه الأسماء الأربعة في حالتي الأفراد والإضافة، وليس جوازه مقيّداً بإحدى الحالتين، وجاء «هن» مثل يد مطلقاً أي في الإفراد والإضافة يقال: هذا هنٌ، ورأيت هناً ومررت بهنٍ، وهذا هنك ورأيت هنكَ ومررت بهنِكَ.

بحث التوابع

التوابع في اللغة جمع تابع، وكان الأصل وصفاً، ثمّ نُقِل من الوصفة إلى الاسمية، وجمع على وزن فواعل، فقيل: توابع، كما أن «الكاهل» (ما بين الكتفين) اسم أصلي (وضعي) فيجمع على كواهل.

وفي الاصطلاح: هو كل ثانٍ بإعراب سابقه من جهةٍ واحدةٍ.

شرح التعريف: ١- والمراد بالتابع هو الاسم التابع الذي يكون من أقسام المرفوعات والمنصوبات والمجرورات، فلا يصدق التعريف على «إنّ» الثانية، و«ضرب» الثاني في «إنّ إنّ» و «ضرب ضرب»؛ لأنهما مبنيان وليس لسابقهما إعراب حتى يكونا بإعراب سابقهما.

٢- والمراد بـ «كل ثان» كل متأخر، سواء كان في المرتبةالثانية أو الثالثة فصاعداً.

٣- والمراد بإعراب سابقه، أن يكون من جنس إعراب سابقه من الرفع أو النصب أو الجر.

٤- ومعنى قوله: «من جهة واحدة» أي واحدة شخصية؛ بأن

يكون إعراب كليهما لأجل الفاعلية أو المفعولية أو الإضافة، أعني أن يكون عامل التابع والمتبوع واحداً.

المثال: نحو جاءني زيدٌ العالم، فإن «العالم» إذا لو حظ مع زيد كان في المرتبة الثانية منه، وإعرابه من جنس إعرابه، وهو الرفع، فالرفع في كل من «زيد» و «العالم» ناشيئ من جهة واحدة شخصية، وهي فاعلية زيدُ العالم؛ فإن المجيئ المنسوب إل زيد في قصد المتكلم منسوب إليه مع تابعه لا إلى زيد مطلقاً.

فوائد القيود: ١- فقوله: «كل ثان» يشمل التوابع الخمسة وخبر المبتدأ، وخبر كان وأخواتها، وخبر إنّ وأخواتها، والمفعول الثاني من «ظننت» و«أعطيتُ» .

٢- وقوله: «من جهة واحدة» يخرج هذه الأشياء:

أمّا إخراج خبر المبتدأ فلأن العامل في المبتدأ أو الخبر وإن كان هو الابتدأ أي الخلو عن العوامل اللفظية لأجل إسناد أحدهما إلى الآخر، ولكن هذا المعنى من أجل أنه يقتضي مسنداً إليه صار عاملاً في المبتدأ، ومن أجل أنه يقتضي مسنداً صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة.

٢- وأمّا إخراج المفعول الثاني لظننتُ فلأجل أن الظّنّ يقتضي مظنوناً فيه (نحوزيداً) ومظنوناً (نحو فاضلاً) مثل ظننتُ زيداً فاضلاً، أي ظننتُ الفضل في زيدٍ، فيعمل «ظننت» في مفعوليه، فليس انتصابهما من جهة واحدة، بل من جهة أن أحدهما مظنوناً والآخر

مظنوناً فيه.

٣- وكذلك إخراج المفعول الثاني لأعطيت لأجل أن الإعطاء يقتضي آخذاً ومأخوذاً، فيعمل في مفعوليه، فليس انتصاب مفعوليه من جهة واحدة، بل من جهة أن أحدهما آخذ، والآخر مأخوذ.

ثمّ الإعراب في التابع والمتبوع أعمّ من اللفظي والتقديري والمحلّي، ومن الحقيقي والحكمي، كما في جاءني هؤلاء الرجال، ويا زيد العاقل، ولا رجلَ ظريفاً في الدار، ففي الأوّل إعراب المتبوع محلي وإعراب التابع لفظي، وفي الثاني إعراب المتبوع (زيد) حكمي؛ لأن ضمة الدال حركة بنائية حقيقة، فإنه يبنى على ما يرفع به، وكذلك في الثالث فتحة «رجلَ» (المتبوع) بنائية، لفظاً، فيكون معرباً ومنصوباً حكماً.

٤- ولاشك في أن التعريف إنّما يكون للجنس (الماهية الكلية) بالجنس (بالماهية الكلية) لا للإفراد بالأفراد؛ لعدم انضباط الأفراد، فالمحدود في الحقيقة «التابع» والحد قوله «ثان بإعراب سابقه من جهة واحدة» فلا مدخل للفظ «كل» في التعريف، فلا يناسب ذكره في التعريف، ولكن إنّما زيد لفظ «كلّ» لإفادة صدق المعرِّف (بكسر الراء) على جميع أفراد المعرَّف (بفتح الراء) وعكسه المساواة بين المعرَّف والمعرِّف عرفاً، فيكون لفظ «كلّ» نصّاً في جامعية التعريف ومانعيته.

أقسام التابع: وله خمسة أقسام: النعت، والمعطوف بحرف،

والتأكيد، والبدل، والمعطوف بعطف البيان.

تعريف النعت: هو في اللغة: الوصف القائم بالغير الدال على المدح أو الذمّ أو غيرهما، ثمّ هذا الوصف اللغوي على نوعين: عامّ وخاصّ، والمراد بالعامّ: كل لفظ فيه معنى الوصفية، سواء كان تابعاً أوّلاً، مثال الوصف غير التابع كجزء المبتدأ والحال، نحو زيد قائم وجاءني زيد راكباً.

والمراد بالخاصّ: ما فيه معنى الوصفية وكان تابعاً، نحو جاءني رجل ضارب.

وفي الاصطلاح: هو تابع يدلّ على معنى في متبوعه مطلقاً، وهذا التعريف للنعت بمعنى الخاص بقرينة ذكر «المتبوع»

والمراد بدلالته مطلقاً: أن لا تكون دلالته مقيّدةً بمادّة خاصة، بخلاف الأمثلة الثلاثة من البدل، والعطف بحرف، والتأكيد، نحو أعجبني زيد علمه (في البدل) ونحو أعجبني زيد وعلمه (في المعطوف) ونحو جاءني القوم كلّهم (في التأكيد)فإن الأوّلين يدلاّن على معنى في المتبوع وهو العلم، والثالث يدلّ على معنى هو شمول المجيئ لجميع أفراد المتبوع (القوم) ولكن هذه الدلالة مخصوصة بهذه الأمثلة الخاصة، فلا تدلّ هذه الثلاثة في غيرها على معنى في المتبوع[1]، فلا تدخل في تعريف النعت الذي يدلّ على معنى في متبوعه مطلقاً.

---

(١) كما إذا قيل أعجبني زيد غلامه، وأعجبني زيد وغلامه، وأعجبني زيد نفسه، فلا تدلّ على معنى في متبوعه.

واعلم أن الدلالة على معنى في متبوعه أعمّ من أن يكون باعتبار نفس متبوعه أو باعتبار متعلّقه، فلم يخرج عن التعريف «حسن» في قولك: مررتُ برجل حسنٍ غلامُه»؛ لأنه يدل على معنى في متعلق المتبوع.

فوائد النعت: وإنّما يُذْكرُ النعت لأحدى الفوائد الخمس:

١- إمّا للتخصيص (وهو تقليل الاشتراك) إذا كان المنعوت نكرةً كرجل عالم.

٢- وإمّا للتوضيح في المنعوت المعرفة، ومعنى التوضيح عندهم رفع الاشتراك الحاصل في المعارف، كزيد الظريف؛ فإن المسمّى بزيد قد يكون كثيراً، فيحتاج إلى النعت لرفع الاشتراك.

٣- وإمّا يكون لمجرد الثناء من غير قصد التخصيص، أو التوضيح، نحو «بسم الله الرحمن الرحيم»

٤- وربّما يكون لمجرد الذم، نحو «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم».

٥- وإمّا يكون لمجرد التأكيد، نحو قوله تعالى: «نفخة واحدة» إذ الواحدة تفهم من تاء «نفخة» فأكّدت بالوحدة.

لا فرق بين المشتق وغيره في وقوعه نعتاً:

ولا فرق بين أن يكون النعت مشتقاً أو غيره في صحّة وقوعه نعتاً إذا كان الغرض من وضع غير المشتق الدلالة على معنى في المتبوع في عموم الاستعمالات.

مثال غير المشتق الذي يصحّ أن يكون نعتاً: نحو تميميّ وذي مال (رجل تميميّ وتاجر ذو مال) فإن التميميّ يدلّ دائماً على أن ذاتٍ ما منسوبة إلى قبيلة تميم، وذي يدلّ على أنّ ذاتاًمّا صاحب مال ويصح أن يقع غير المشتق نعتاً في بعض الاستعمالات: بأن يدلّ في بعض المواضع على حصول معنى لذات مّا، وحينئذٍ يجوز أن يقع نعتاً، وفي يمكن بعضها أن لا يدلّ على ذلك، وحينئذٍ لا يصحّ جعله نعتاً.

أمثلة غير المشتق الذي صحّ أن يقع نعتاً: ١- نحو «مررتُ برجل أيّ رجل» أي كامل في الرجولية، فـ «أيّ رجل» باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصحّ أن يكون نعتاً، وأمّا في مثل «أيّ رجل عندك» فلا يدلّ عل هذا المعنى، فلا يصحّ أن يقع نعتاً.

٢- ومثل «مررتُ بهذا الرجل» فإنّ «هذا» يدلّ على ذات مبهمة، والرجل يدلّ على ذات معيّنة، وخصوصية الذات المعيّنة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة، فلهذا صحّ أن يقع «الرجل» صفة لهذا، وفي المواضع التي لا يدلّ «الرجل» على هذا المعنى لا يصحّ أن يقع صفة.

وهنا مذهبان آخران في «الرجل» الواقع في هذا التركيب (هذا الرجل).

الأوّل: أن «الرجل» بدل عن اسم الإشارة، **والثاني:** أنه عطف بيان له.

٣- ومثل «مررت بزيد هذا» أي بزيد المشارإليه، فـ «هذا» في

هذا المواضع (بزيد هذا) يدلّ على معنى حاصل في ذات زيد، فوقع صفةً له، وأمّا في المواضع التي لا يدلّ (لفظ «هذا») على هذا المعنى فلا يصح أن يقع صفةً.

وقد يكون النعت جملة خبرية، كما أنه يكون مفرداً (وقد مرت أمثلة النعت المفرد)، ففي هذه الصورة يكون نعتاً للنكرة، فكما أن المفرد يدلّ على معنى في متبوعه كذلك الجملة تدلّ على معنى في متبوعها، وأمّا تقييد الجملة بـ «الخبرية» فلأن الإنشائية لا تقع صفة إلاّ بتأويل بعيد، كما تقول : جاءني رجل اضْربه، أي رجل مقول في حقّه اضْربه يعني مستحق أن يؤمر بضربه، ويلزم في تلك الجملة الضمير الراجع إلى النكرة التي وقعت منعوتاً، نحو جاءني رجل أبوه قائم.

وأمّا إذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون (الجملة) أجنبيةً بالنسبة إلى الموصوف، فلا يصح أن تقع صفة للنكرة، نحو جاءني رجل زيد عالم.

أنواع النعت (الصّفة)

وقد مرّ أن النعت إمّا يدلّ على معنى في نفس المتبوع، وإمّا يدلّ على معنى في متعلقه، فعلم منه أن النعت نوعان:

١- ما يدلّ على حال الموصوف ومعنى فيه.

٢- وما يدلّ على حال متعلقه ومعنى فيه، مثال الأوّل: نحو

جاءني رجل عالم، ومثال الثاني: نحو جاءني رجل عالم أبوه.

فالقسم الأوّل (الوصف بحال نفسه) يتبع الموصوف في عشرة أمور، ويوجد منها في كل تركيب أربعة، وتلك العشرة: هي الإعراب (من ١-الرفع، ٢-والنصب، ٣-والجرّ)، ٤-والتعريف، ٥-والتنكير، ٦-والإفراد، ٧-والتثنية، ٨-والجمع، ٩-والتذكير، ١٠-والتأنيث.

نعم، لا يجب اتباع الموصوف في التذكير والتأنيث في ثلاثة مواضع: **الأوّل**: أن يكون النعت صفةً يستوي فيها المذكر والمؤنث، كوزن فعول بمعنى فاعل، نحو رجل صبور، وامرأة صبور.

والثاني: أن يكون فعيلاً بمعنى مفعول، كرجل جريح وامرأة جريح.

والثالث: أن يكون صفةً مؤنثةً (في الظاهر) تجري على المذكر (مبالغةً) كعلاّمة[1]، تقول: رجل علاّمة، وكذلك إذا كان النعت مصدراً يستوي فيه الواحد والتثنية والجمع، فلا تجب المطابقة في الإفراد والتثنية والجمْع، فجاز أن تقول: رجل عدل، ورجلان عدل، ورجال عدل.

والقسم الثاني من النعت (هو الوصف بحال المتعلق) يتبع الموصوف في الخمسة الأُوَل: وهي الرفع، والنصب، والجرّ والتعريف والتنكير، ويوجد منها في كل تركيب اثنان، نحو جاءني رجل حسنٌ

---

(١) فإن التاء فيه للمبالغة لا للتأنيث.

غلامه، وجاءني الرجل العالم أبوه، وهو في الخمسة الباقية من العشرة (وهي الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث) كالفعل؛ لشبه الوصف بالفعل، يعني ينظر إلى فاعله.

١- فإن كان فاعله اسما ظاهراً مفرداً أو مثنىً أو مجموعاً أُفرِدَ الوصف كما يُفرَدُ الفعل.

٢- وإن كان فاعله مذكّراً، أو مؤنثاً حقيقياً بلا فصل طابق الوصف فاعلَه وجوباً كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتأنيث.

٣- وإن كان فاعله مؤنثاً غير حقيقي أو حقيقياً مفصولاً بينه وبين فاعله جاز تذكيره وتأنيثه.

الأمثلة: ١- مثال إفراد الوصف إذا كا ن فاعله اسماً ظاهراً، تقول: مررتُ برجل قاعد غلامه، كما تقول: يقعد غلامه، ومررتُ برجلين قاعدٍ غلاماهما، كما تقول: يقعد غلاماهما، ومررت برجال قاعدٍ غلمانهم، كما تقول: يقعد غلمانهم.

٢- مثال تذكير الوصف ،وتأنيثه باعتبار الفاعل، فتقول: مررتُ بامرأة قائم أبوها، مثل يقوم أبوها، ومررت برجل قائمة جاريته مثل تقوم جاريته.

٣- مثال جواز التذكير والتأنيث في المؤنث غير الحقيقي، فتقول: مررت برجل معمور داره أو معمورة داره، مثل يعمر داره وتعمر داره (في جواز التذكير والتأنيث).

٤- مثال جواز التذكير والتأنيث للفصل بين المؤنث الحقيقي

وفاعله، فتقول: مررت برجل قائم أو قائمة في الدار جاريته، كما تقول: يقوم في الدار جاريته أو تقوم في الدار جاريته.

ولا يخفي أن الأوّل، وهو الوصف بحال الموصوف نفسه أيضاً في الخمسة الباقية كالفعل؛ لأن فاعله كالضمير المستكنّ فيه الراجع إلى موصوفه، والفعل إذا أسند إلى الضمير يلحقه الألف في التثنية، والواو في الجمع المذكر العاقل، والنون في جمع المونث، ويؤنّث في الواحد المؤنث، ولذلك تقول: مررت برجل ضارب، وبرجلَين ضاربَين، وبرجال ضاربِين، وبامرأة ضاربة، وبامرأتَين ضاربتَين، وبنسوة ضاربات، كما تقول في الفعل: رجل يضرب ورجلان يضربان وهكذا.

فتخصيص الوصف بحال متعلّقه بكونه كالفعل في هذه الخمسة الباقية لأوجه له.

والجواب: أن المقصود الأساسي في هذا المقام هو بيان الفرق بين النوعين من النعت، فالأوّل يتبع الموصوف في العشرة، ففي الخمسة الباقية لا تزول مشابهته بالفعل كما ظهر من الأمثلة، والنوع الثاني يتبع الموصوف في الخمسة الأُوَل، ويتبع الفاعل في الخمسة الباقية، فصرّح بقوله: «وفي البواقي كالفعل»

ما يتفرّع على القاعدة السابقة:

ولأجل كون القسم الثاني من الوصف في الخمسة الباقية كالفعل (في إفراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتأنيثه)

١- حَسُنَ «قام رجلٌ قاعدٌ غلمانُه» كما يكون «رجلٌ يقعد غلمانه» حسَناً، وكذلك حَسُنَ «قاعدة غلمانه» (بتأنيث الصفة) لكون الفاعل جمعاً مكسّراً ومؤنّثاً غير حقيقي، كما حَسُن «رجلٌ تقعد غلمانه».

٢- وضعف «قام رجلٌ قاعدون غلمانه» كما ضعف يقعدون غلمانه، فإن إلحاق علامة التثنية أو علامة الجمع بالفعل حينما كان فاعله اسماً ظاهراً ضعيف، فكذا إلحاقهما بالوصف أيضاً ضعيف إذا كان فاعله اسماً ظاهراً.

٣- ويجوز «من غير حُسْنٍ ولا ضُعْفٍ» قام رجل قعود غلمانه (بالجمع المكسّر) ولا يكون ضعيفاً مع كون الفاعل (قعود) جمعاً مثل «قاعدون» لأن الاسم المشابه للفعل (كقاعد) إذا جمع جمع التكسير خرج عن مناسبة الفعل وموازنته، فإن الفعل لا يجمع جمع التكسير، فلم يكن «قعود غلمانه» مثل يقعدون غلمانه حتى يكون ضعيفاً، فإن في «قاعدون غلمانه» اجتمع في «قاعدون» فاعلان: أحدهما الضمير الرّاجع إلى الغلمان، والثاني «غلمانه» وليس الأمر كذلك في «قعود غلمانه» لعدم الضمير في «قعود».

الاحتمالات في (يقعدون غلمانه)

١- **الأوّل**: أن الواو ليست اسمية أي فاعلاً، بل هي علامة الجمع فقط، كما أن تاء التأنيث في «قامت هند» علامة التأنيث ولا

يكون فاعلاً.

٢- والثاني: أن الاسم الظاهر (غلمانه) ليس فاعلاً، بل هو بدل عن الضمير الذي هو فاعل، كما في قوله تعالى: ﴿وأسرّوا النجوى الذين ظلموا﴾ فالموصول بدل عن ضمير «أسرّوا» عند البعض، وكما في قول القائل: «أكلوني البراغيث» فالبراغيث بدل عن ضمير «أكلوا»

٣- والثالث: أن الفعل (يقعدون» خبر مقدم، وغلمانه مبتدأ مؤخر، وتجري هذه الاحتمالات في قام رجل قاعدون غلمانه» أيضاً.

الضمير لا يقع موصوفاً ولا صفةً:

١- أمّا عدم وقوعه موصوفاً فلأن الصّفة إمّا تكون لتقليل الاشتراك إذا كان الموصوف نكرةً، أو لرفع الاشتراك إذا كان معرفةً، ولا اشتراك في الضمائر، فإن ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف، فلا يحتاجان إلى التوضيح، وضمير الغائب محمول عليهما، وكذا الصّفة غير الموضحة وغير المخصّصة محمولة عليهما في عدم اتصاف الضمير بها.

٢- وأمّا عدم وقوعه صفةً فلأن النعت هو الذي يدلّ على معنى في المنعوت، والضمير يدلّ علي الذات المحضة بدون رعاية أيّ صفةٍ، فلا يصلح أن يقع صفةً، والثاني: أن الموصوف المعرفة لابد أن يكون أكثر تعريفاً من الصّفة، أو يكون (على الأقلّ) مساوياً لها؛ لأن المقصود الأصلي في الكلام هو الموصوف، فيجب أن يكون أكمل من

الصّفة في التعريف أو مساوياً لها، فإنه إذا لم يكن أكمل من الصّفة في التعريف فلا أقلّ من أن لا يكون أدون منها وليس شيئ أعرفَ من الضّمائر ولا مساوياً لها.

مراتب المعارف: ثمّ المنقول عن سيبويه، وعليه جمهور النحاة أن أعرف المعارف المضمرات، ثم الأعلام، ثم أسماء الإشارة، وأمّا المعرّف باللام والموصولات، فهما في مرتبة واحدة.

ولأجل أنه لابد في الموصوف المعرفة أن يكون أشدّ تعريفاً من الصّفة أو مساوياً لها لا تقع صفةَ ذي اللامّ إلاّ مثله، وهو ذو اللام أو الموصول، دون ما فوقه (من الضمائر والأعلام وأسماء الأشارة) نحو جاءني الرجل الفاضل، أو الرجل الذي كان عندك أمس، أو تقع صفته المضاف إلى مثله، أي المضاف إلى ذي اللام أو الموصول سواء كان مضافاً بلا واسطة، نحو جاءني الرجل صاحب الفرس، أو بواسطة، نحو جاءني الرجل صاحب لجام الفرس، ونحو جاءني الرجل صاحب الذي في الدار، أو صاحب العبد الذي في الدار.

وأمّا سائر المعارف (غير ذي اللام والموصول) فأشدّ تعريفاً من ذي اللام والموصول فلا تقع صفةً لذي اللام.

فلو وقع واحد من تلك المعارف (غير الموصول) صفة لذي اللام فهو محمول على البدل (عند من يقول إنّ ذا اللام أدون المعارف)

التزام وصف باب «هذا» بذي اللام:

وإنّما التزم وصف اسم الإشارة بذي اللام، أي يُوصَفُ اسمُ

الإشارة بذي اللام أو بمثله، وهو الموصول دون غيره، لأجل الإبهام الواقع في باب اسم الإشارة في أصل الوضع، وذلك الإبهام يقتضي الرفع الكامل، وهو لا يمكن إلاّ بذي اللام أو مثله، وهو الموصول، فإنه لا يرتفع ذلك الإبهام باسم الإشارة الذي هو مبهم، ولا بما فوقه من الضمائر والأعلام، مثل مررت بهذا الرجل، ومررت بهذا الذي هو كريم، والقياس يقتضي جواز وصفه بالمضاف إلى أحدهما أيضاً، ولكن لا يليق رفع الإبهام بالمضاف المكتسب التعريف من مضاف إليه؛لأنه كالاستعارة من المستعير، والسؤال عن المحتاج الفقير، فتعيّن ذو اللام؛ لتعيّنه في نفسه، وحمِل الموصول عليه؛ لأنه مثله في التعريف.

التفريع على القاعدة السابقة: ومن أجل التزام وصف باب هذا (اسم الإشارة) بذي اللام الذي يرفع الإبهام أوبمثله ضعف (تركيب) ((مررت بهذا الأبيض))؛ لأنه لا يظهر به الجنس المبهم المشار إليه، فإن الأبيض عام يشمل الأجناس المختلفة من الحيوان وغيره، فلا يعلم أيَّ الجنس أراد المتكلم.

وحسن ((مررت بهذا العالم)) بأنه يتبين به أن المشار إليه من نوع الإنسان، بل من قسم الرجل، يعني لا يوصف اسم الإشارة بمطلق ذي اللام، بل بذي اللام الذي يوضّح ويعينّ الجنس المبهم الذي أشير إليه، فلأجل ذلك الضعف المثال الأوّل وحَسُنَ المثال الثاني.

***

٢- والثاني المعطوف بالحرف

وهو تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه.

شرح التعريف: ١- فقوله: «مقصود» أي قُصِدَ نسبته إلى شيئ، نحو جاءني زيد، وقعد أمامي، فنسبة «قعد» المعطوف إلى الضمير الراجع إلى زيد، كما أن نسبة «جاء» إليه، أو قصد نسبة شيئ إليه، نحو جاءني زيد وعمرو، فالمقصود نسبة المجيئ إلى زيد وعمرو كليهما.

٢- وقوله: «بالنسبة» أي النسبة الواقعة في الكلام، كما في المثالين المذكورين.

٣- وقوله: «مع متبوعه» أي كما يكون متبوعه مقصوداً بتلك النسبة يكون التابع أيضاً مقصوداً بها، نحو جاءني زيد وعمرو، فعمرو تابع؛ لأنه معطوف على زيد، وقصد نسبة المجيئ الواقع في الكلام إلى عمرو، فكما أن النسبة المجيئ مقصودة إلى زيد، كذلك مقصودة إلى عمرو أيضاً.

فوائد القيود: ١- قوله: «مقصود بالنسبة» يخرج الوصف، وعطف البيان، والتأكيد؛ لأن المقصود في هذه الثلاثة هو المتبوع.

٢- وقوله: «مع متبوعه» يخرج البدل؛ لأن البدل (سوي البدل الغلط) هو المقصود عندهم، دون متبوعه.

ويرد الإشكال بخروج المعطوف بـ «لا، و بل، و لكن، و أمْ، و

وإمّا، و أو»؛ لأن المقصود بالنسبة معها ليس التابع مع المتبوع، بل أحد الأمرين، إمّا التابع، وإمّا المتبوع، وأجيب عنه بأن المراد بكون المتبوع مقصوداً أن لا يكون ذكره توطيةً لذكر التابع، كما في البدل.

وبكون التابع مقصوداً أن لا يكون كالفرع على المتبوع، مثل النعت والتأكيد، ولاشك أن المعطوف بالحرف والمعطوف عليه مقصودان بهذا المعنى.

شرط عطف النسق (العطف بالحرف):

ويتوسط بين المعطوف ومتبوعه أحد الحروف العشرة التي سيأتي في قسم الحروف ذكرها، نحو قام زيد وعمرو، أي يقع بين المعطوف ومتبوعه أحد الحروف العشرة، وهذا هو الفرق بين المعطوف بالحرف وبين المعطوف بعطف البيان، فعمرو في المثال المذكور معطوف بالحرف وليس بعطف البيان.

عدم الاكتفاء في تعريف المعطوف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة

ولم يكتف المصنف في تعريف المعطوف بقوله «تابع يتوسط» إلى آخره، لأحد الوجوه الثلاثة:

١- إمّا لأن أحد تلك الحروف قد يتوسط بين الصّفات (النعوت)، مثل[1] جاءني زيد العالم والشاعر والدبير، فيلزم أن يكون

---

(١) ومثل قول الشاعر: إلى الملك القرم وابن الهمام :: وليث الكتيبة في المزدحم
وقول الشاعر: يا لهف زيّابة للحارث :: الصّابح فالغانم فالآيب

«الشاعر» و «الدبير» معطوفين على زيد ومقصودين بالنسبة مثل زيد، مع أنهما نعتان له، وكذلك يلزم أن يكون «الدبير» معطوفاً على الشاعر مقصوداً بالنسبة مثله مع أنه نعت ثانٍ لزيد، يعني الملحوظ فيه كونه نعتاً لزيد دون كونه معطوفاً، وإن كان معطوفاً من جهة كونه منسوباً إلى زيد مثل الشاعر، ولكن الغالب فيه كونه نعتاً، فبقوله: مقصود بالنسبة مع متبوعه» خرجت أمثال تلك الصّفات عن المعطوف ولوْ اكتفى بقوله «تابع يتوسط» إلى آخره لدخلت هذه الصّفات في التعريف.

٢- وإمّا لأن وقوع أحد الحروف العشرة بين الصّفة والموصوف ليس للعطف والاشتراك في النسبة، بل لتاكيد الاتصال واللصوق بين الصّفة والموصوف؛ فإنّ الزمخشري قد جوّز وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتأكيد اللصوق (والاتصال) في مواضع عديدة من الكشّاف، وحكم المصنف نفسه في «شرح المفصّل» في مباحث الاستثناء أن قوله تعالى ﴿ولها منذرون﴾ صفة لقرية في قوله تعالى: ﴿وما أهلكنا من قرية إلاّ ولها منذرون﴾ (فجعل الواو لتأكيد الاتصال واللصوق) فلو اكتفى بقوله: «تابع يتوسط» لدخل في المعطوف مثل هذه الصّفة.

٣- وإمّا لأنه نُقِلَ عن المصنف في «آماليه» أن «العاقل» في مثل جاءني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة، وليس بعطف (بمعطوف) على التحقيق، بل هو باقٍ على ما

كان عليه من الوصفية، وإنّما حَسُنَ دخول العاطف بين الوصفين فصاعداً لنوع شبههما بالمعطوف والمعطوف عليه في التغاير، فالواو للعطف صورةً لا حقيقة، فإطلاق العطف عليها مجاز[1]

فلو عرِّف المعطوف كذلك لدخل فيه بغض الصّفات مع أنه ليس بمعطوف.

وقال بعض النحاة: إن في قول الزمخشري والمصنف نظراً؛ لأن الحروف المتوسطة بين الصّفات عاطفة (حقيقةً) لدلالة الحروف في تلك الصفات على معنى تدلّ عليه في غير الصّفات، وهو الجمع (في الواو) والتعقيب والتراخي (في الفاء وثم) وغيرهما، ففي جعلها عاطفةً في غير الصّفات وغير عاطفة فيها ارتكاب أمر بعيد من غير ضرورة داعية إليه.

العطف على الضمير المرفوع المتصل والضمير المجرور

وهنا ثلاث مسائل:

(١) **الأولى**: أنه إذا عُطِفَ على الضمير المرفوع المتصل بارزاً كان ذلك الضمير المرفوع، نحو ضربت أنا وزيد، أو مستتراً، نحو زيد ضرب هو وغلامه، أكّد بمنفصل أوّلاً ثم عطف عليه، كما في المثالين المذكورين.

وأمّا لزوم التأكيد فلأن المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به، أمّا لفظاً؛ فلأنه متصل لا يجوز انفصاله، كما جاز انفصال الاسم الظاهر،

---

(١) الرضي ج ٢/٣٣٢.

والضمير المنفصل، وأمّا معنىً فلأنه فاعل، والفاعل كالجزء من الفعل، فلو عُطِفَ عليه بلا تأكيد كان كالعطف على بعض حروف الكلمة، فأكّد أوّلاً بمنفصل ثم عُطِفَ عليه؛ لأنه بذلك التأكيد يظهر أن ذلك المتصل منفصل في الحقيقة، بدليل جواز إفراده مما اتصل به، فيحصل له نوع استقلال.

ولا يجوز أن يكون عطف الاسم الظاهر على هذا المؤكّد؛ لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه، فيلزم أن يكون هذا الاسم الظاهر المعطوف أيضاً تأكيداً للمتصل وهو محال[1]

وأمّا إذا كان الضمير المعطوف عليه منفصلاً، نحو ما ضربتَ إلاّ أنتَ وزيد، فلم يكن كالجزء من الفعل لفظاً، فلا يؤكّد، وكذا إذا كان ذلك الضمير المعطوف عليه متصلاً منصوباً، نحو ضربتُك وزيداً، لم يكن كالجزء معنىً، فلا حاجة إلى التأكيد بمنفصل.

٢- والثانية: أن يقع بين الضمير المتصل ومعطوفه فصل، فيجوز ترك التأكيد، للاختصار، وعدم الحاجة، ويكون ذلك الفصل على نوعين: **الأول:** أن يكون الفصل قبل حرف العطف، نحو ضربت اليوم وزيد، **والثاني:** أن يكون بعده، كقوله تعالى: ﴿ما أشركنا ولا آباؤنا﴾ فإنّ المعطوف هو «آباءنا» و «لا» زائدة بعد حرف العطف لتأكيد النفي، وهو الفصل بين المعطوف عليه (هو ضمير «نا» في

---

(١) شرح الرضي ج ٢/٣٣٢

«أشركنا») والمعطوف (هو «آباؤنا»).

وقد يؤكد ذلك المتصل بالمنفصل مع الفصل أيضاً، كقوله تعالى: ﴿فكبكبوا فيها هم والغاوون﴾ فالمعطوف عليه هو الضمير البارز في «كبكبوا» والفصل «فيها قوله» والمؤكّد ضمير «هم» والمعطوف هو «الغاوون» فصار التأكيد وعدمه عند الفصل متساويين، فلأجل هذا قال: «فيجوز تركه».

٣- والثالثة: أنه إذا عُطِفَ على الضمير المجرور أُعيد الخافض، سواء كان ذلك الخافض حرفاً، نحو مررتُ بك وبزيد، أو اسماً، نحو المال بيني وبين زيد، فالمعطوف هو زيد المجرور، والعامل - وهو لفظ «بين» - مكرر، وجرّ المعطوف بالبين الأول، والبين الثاني كالمعدوم باعتبار المعنى، وأمّا باعتبار اللفظ فتكريره لازم، وإنما يكون كالعدم بدليل قولهم: «بيني وبينك» مع أن البين لا يضاف إلا إلى متعدد، فعُلم أن البين الثاني المضاف إلى واحد معتبر لفظاً دون معنىً.

وقيل: جرّ المعطوف بالخافض الثاني كالباء الزائد في «كفى بالله» حيث يجرّ مدخوله، وليس له معنىً، وإنما يلزم إعادة الخافض؛ لأن اتصال الضمير المجرور بجاره أشدُّ من اتصال الضمير الفاعل المتصل بفعله، فإنّ الفاعل إذا لم كن ضميراً متصلاً جاز انفصاله، وأمّا المجرور فلا ينفصل من جاره، فكره العطف على المجرور بدون إعادة الجارّ، إذ يكون العطف من غير إعادة الجارّ كالعطف على بعض حروف الكلمة؛ (لأن الجار والمجرور كالكلمة الواحدة) وليس

للمجرور ضمير منفصل حتى يؤكّد به أولاً ثم يعطف عليه من غير إعادة الجار، كما يعمل في المرفوع المتصل، وفي استعارة الضمير المرفوع للمجرور ثم تأكيده به نوع مذلّة للضمير المرفوع القوي، ولا يكتفي بالفصل بين المجرور وبين معطوفه، لأن الفصل إنما يؤثر في ترك التأكيد بالمنفصل؛ للاختصار، ففي كل موضع لا يمكن التأكيد بالمنفصل لا أثر لوجود الفصل فيه، فكيف يُكتَفىٰ بالفصل في عدم إعادة الجار، فلم يبق إلا إعادة العامل، وهو الجارّ حرفاً كان أو اسماً.

واعلم أن لزوم إعادة الجار في العطف على الضمير المجرور في حال السعة والاختيار إنما يكون عند البصريين، وجاز تركها اضطراراً عندهم، وأما الكوفيون فجوّزوا ترك إعادة الجار في حال السعة أيضاً، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام﴾ (في قراءة جرّ الأرحام، وهي قراءة حمزة) وأما وروده في الأشعار فللضرورة، فلا يكون دليلاً لهم.

الإشكالان وجوابهما: الأول: كيف جاز تأكيد المرفوع المتصل في نحو: جاءني كلهم؟ وكيف جاز الإبدال منه في نحو: أعجبتَني جمالُك، من غير التأكيد بالمنفصل؟ ولم يجز العطف عليه إلاّ بعد التأكيد بالمنفصل؟

والجواب عنه: أنّ التأكيد عين المؤكّد، والبدل في الأغلب إمّا كل المتبوع (في بدل الكل) أو بعضه (في بدل البعض) أو متعلّقه (في بدل الاشتمال) وأما بدل الغلط فقليل نادر، فالبدل والتأكيد ليسا

بأجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنهما؛ لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما، فلا حاجة في ربطهما إلى متبوعهما إلى التأكيد بمنفصل وتحصيل مناسبة زائدة، بخلاف العطف عليه، فإن المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما حرف العطف، فلابد فيه من رابط وتحصيل مناسبة بينهما بتأكيد المتصل بالمنفصل أولاً وبا العطف عليه ثانياً.

والإشكال الثاني: أنه جاز تأكيد الضمير المجرور في نحو: مررتُ بك نفسك، وجاز الإبدال منه أيضاً في نحو: «عجبتُ بك جمالِكَ» من غير إعادة الجار فيهما، فلِمَ لايجوز العطف عليه من غير إعادة الجار؟

والجواب عنه: هو الجواب عن الإشكال الأول بأن التأكيد عين المؤكَّد، والبدل إما كل المبدل منه أو بعضه أو متعلّقه، وهما ليسا بأجنبيين عن المتبوع ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما، فلا حاجة في ربطهما إلى متبوعهما إلى إعادة الجار، بخلاف العطف؛ فإن المعطوف يغاير المعطوف عليه، ويتخلل بينهما حرف العطف فلابد فيه من إعادة الجار في المجرور المعطوف ليقوي مناسبته بالمعطوف عليه بانضمام الجار إليه، فيكونا متساويين في دخول الجار عليهما.

معنى قولهم: «والمعطوف في حكم المعطوف عليه»

واعلم أنهم لا يريدون بقولهم: «إن المعطوف في حكم المعطوف

عليه» أن كل حكم يثبت للمعطوف عليه مطلقاً يجب ثبوت مثله للمعطوف، حتى لا يجوزَ عطف المعرفة على النكرة ولا عكسه، بل المراد أنّ كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله - لا بالنظر إلى نفسه كالإعراب والبناء والتعريف، والإفراد والتثنية والجمع؛ فإن المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه - يجب ثبوته للمعطوف، كما إذا لزم في المعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله كونه جملة ذات ضمير عائد إليه (ما قبله) لكونه صلةً له لزم مثله في المعطوف، وكما إذا اقتضى ما قبل المعطوف عليه كونه نكرةً، كمجرور «ربّ» أو المجرور بـ «كم» وجب كون المعطوف أيضاً كذلك. وقد مرّ أن المعطوف ليس في حكم المعطوف عليه في أحكام نفسه بل فيما يعرض له باعتبار ما قبله، فلأجل ذلك جاز العطف في نحو: يا رجل والحارث، فإنّ «الحارث» معطوف على الرجل، وليس في حكمه، وهو تجرده عن اللام، فإن ما يقتضي تجرد المعطوف عليه - وهو رجل - عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء، وهو مفقود في المعطوف، فليس في التنكير في حكم المعطوف عليه لأجل هذا المانع.

الإشكال وجوابه: أما الإشكال: فإن «ربّ» في قول القائل: «ربّ شاةٍ وسخلتِها» يقتضي كون مدخوله نكرةً، فيكون المعطوف عليه - وهو شاة - نكرة، ولكنّ المعطوف - وهو سخلتها - معرفة لإضافتها إلى الضمير، فلا يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يعرض له باعتبار ما قبله.

وأما **الجواب: فأولاً**: أن الإضافة في «سخلتها» للعهد الذهني أي سخلة غير معينة لها، فيكون المعطوف نكرةً تقديراً.

وثانياً: أن الضمير المضاف إليه مبهم مثل ضمير: ربّه رجلاً، فلا يستفيد المضاف منه التعريفَ.

وثالثاً: أنه شاذ، أي محمول على التنكير على سبيل الشذوذ[1]، فمعناه ربّ شاة وسخلة شاةٍ (غير معينة). وإذا كان المعطوف مثل المعطوف عليه - في كونه مفرداً معرفةً - نحو يا زيدُ وعَمروُ، يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه في أحوال عارضة له باعتبار نفسه وغيره، فلذا وجب بناء عمرو في المثال المذكور، لأنّ زيدا (المعطوف عليه) باعتبار غيره وهو حرف النداء، وباعتبار نفسه وهو كونه مفرداً معرفةً، يكون مضموماً والمعطوف (وهو عمرو) مثل زيد في كونه مفرداً معرفةً، فيكون عمرو مضموماً مثل زيد.

ولأجل أن المعطوف ليس مثل المعطوف عليه في «يا زيد وعبد الله» امتنع بناء المعطوف (وهو عبد الله) فإنّ «عبد الله» ليس مثل «زيد» لأنّ «زيداً» مفرد معرفة و «عبد الله» مضاف.

التفريع على القاعدة السابقة

ويتفرع على هذه القاعدة (أن المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع) أنه لا يجوز في التركيب الآتي إلا الرفع، مثاله: «اما

---

(١) وجه شذوذه عدم تغير الضمير بشيء، كما فسّر في «ربه رجلاً».

زيد بقائم (أو قائماً) ولا ذاهبٌ عمروٌ» فالمعطوف عليه هو بقائم» والمعطوف هو «ذاهب» فلو خُفِضَ «ذاهب» عطفاً على «بقائم» أو نصِبَ عطفاً على «قائماً» يكون خبراً عن زيد، وهو ممتنع؛ لأن في المعطوف عليه (قائم) ضميراً راجعاً إلى اسم ما وليس في المعطوف (ذاهب) ضمير؛ لأن فاعله مذكور بعده (وهو عمرو) فتعينّ الرفع في «ذاهب» على أنه خبر مقدّم على المبتدأ، وهو عمرو، فيكون من قبيل عطف الجملة على الجملة، دون عطف المفرد على المفرد.

الإشكال وجوابه: أما الإشكال فإنّ المعطوف عليه (يطير) - في المثال اللاحق - فيه ضمير راجع إلى الموصول، والمعطوف (فيغضب) ليس فيه ضمير؛ لأنّ فاعله - وهو زيد - مذكور، فكيف يصحّ العطف؟ في نحو: الذي يطير فيغضب زيد الذباب.

وأما الجواب فإن الفاء في «فيغضب» للسببية دون العطف فالمعنى: الحيوان الذي يطير وبسببه يغضب زيد، هو الذباب، فا «الذباب» خبر عن الموصول. وإذا لوحظ في الفاء معنى العطف أيضاً تكون الجملتان - السبب والمسبب - كجملة واحدة، فيكفي الضمير الرابط في الجملة الأولى (يطير) لكلتيهما.، أو يكون الرابط في الجملة الثانية مقدّراً، أي فيغضب زيد بطيرانه، فيكون المعنى: الحيوان الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه هو الذباب.

*****

العطف على معمولي عاملين مختلفين

واعلم أن الصور الممكنة لهذا العطف ثلاث: ١ - الأولى: العطف على معمولي عامل واحد، نحو ضرب زيد عمراً، وبكر خالداً، وهذا جائز بالاتفاق.

٢- والثانية: العطف على معمولات أكثر من عاملين، وهذا لا خلاف في امتناعه.

٣- والثالثة: العطف على معمولي عاملين مختلفين، وفيه الاختلاف، وأما تقييد العاملين بالمختلفين فللاحتراز عن «ضرب ضرب زيد عمراً، وبكر خالداً» فإنه من قبيل العطف على معمولي عامل واحد لعدم تعدد العامل فيه؛ إذ العامل هو الأول، والثاني تأكيد له. مثال العطف على معمولي عاملين مختلفين: نحو قولهم: «ما كلّ سوداءَ تمرةً، وبيضاءَ شحمةً» فعامل «سوداء» كل، وهو المضاف، وعامل «تمرةً» «ما» المشبهة بليس ، «وبيضاء» عطف على «سوداء» و «شحمةً» عطف على «تمرةً».

وقال الشاعر:

أكل امرىءٍ تحسبين امرأً :: ونارٍ توقّد بالليل ناراً

فنارٍ معطوف على امرىء وعامله «كلّ» لأنه مضاف ونلراً معطوف على امرأً، وعامله «تحسبين».

المذاهب في هذا العطف: ١- الأول: مذهب الجمهور، وهذا العطف لا يجوز عندهم في الحقيقة، وإن جاز صورةً؛ لأن الحرف الواحد (حرف العطف) لا يصلح أن يقوم مقام العاملين المختلفين.

٢- والثاني: مذهب الفَرّاء، فإنه يجوّز هذا العطف حقيقةً وصورةً، ولا يُؤوّل الأمثلة الواردة على هذه القاعدة - كما أوّلها الجمهور - ولا يقتصر (الفرّاء) جوازه على الأمثلة المسموعة، بل يعمّها وغيرها. واشترط الجمهور جوازه على تقديم المجرور على المرفوع والمنصوب، وقالوا بالجواز في هذا المثال «في الدار زيد والحجرة عمرو» وكذا في «إنّ في الدار زيداً والحجرة عمرواً» لمجيئه هذا العطف بهذا الشرط في كلام العرب، وكذا اقتصروا الجواز على صورة السماع؛ لأنّ كل ما خالف القياس يُقتصرُ على مورد السماع.

٣- والثالث: مذهب سيبويه: وهو لا يقول بجوازه مطلقاً، لا في صورة تقديم المجرور ولا في عدمها، بل هو يُؤوّل صورة تقديم المجرور ويحملها على حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على إعرابه، كما في قوله تعالى: ﴿يريدون عرض الحيوٰة الدنيا والله يريد الآخرة﴾ - بجرّ الآخرة - كما جاء في بعض القراءة، فتقدير الآية أي عرض الآخرة.

تأويل سيبويه في الأمثلة التي يظنّ أنّها من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين: ١- ففي قوله : «بيضاء شحمة» المضاف مقدّر، أي ما كل بيضاء، فليس جرّ التقديري لأجل العطف على

«سوداء» بل لأجل المضاف المقدّر وهو «كلّ» والعامل في «كلّ» هو كلمة «ما».

٢- وكذا في قوله «نار توقد» ليس جرّ «نار» لأجل عطفه على «امرىء» بل لأجل المضاف المقدر، وهو كل، فالعامل في «كلّ» هو تحسبين.

٣- وفي قوله: «والحجرة عمرو» ليس جرّ «الحجرة» لأجل العطف على الدار، بل لأجل تقدير حرف الجرّ، وهو «في» وكذلك في قوله: «إنّ في الدار زيداً والحجرة عمراً» كلمة «في» مقدرة، أي وفي الحجرة عمراً، فحذف المضاف أو حرف الجرّ في هذه الأمثلة مثل حذف المضاف في الآية السابقة ﴿والله يريد الآخرة﴾ أي عَرَضَ الآخرة.

٣- مفهوم التأكيد والغرض منه

والثالث من التوابع التأكيد، ومفهومه لغةً: هو التقرير والإثبات بحيث لم يبقَ بعده شك للسامع.

وأما مفهومه اصطلاحاً: فهو تابع يقرر أمر المتبوع (أي حاله) في النسبة أو في الشمول.

شرح التعريف: أي التأكيد يُثبتُ حالَ المتبوع وشأنَه عند السامع في أحد الأمرين: ١- إما في النسبة، أي في كونه منسوباً؛ نحو قولك: زيد قتيل قتيل، أو في كونه منسوباً إليه، نحو ضرب زيد زيد، ففي الأول تأكيد المنسوب وهو «قتيل» وفي الثاني تأكيد المنسوب إليه،

وهو «زيد» فيثبت ويتحقق بالتأكيد عند السامع أن المنسوب أو المنسوب إليه في نسبة الكلام هو المتبوع لا غيره.

٢- وإمّا في الشمول، أي يقرّر التأكيد ويُثبت حال المتبوع في شموله جميع أفراده أو بعضها، نحو جاءني القوم كلهم، أو أربعتهم، أو بعضهم، وكانت نسبة الفعل إلى القوم، فلو لم يؤكده لتردد السامع في أن المتكلم ماذا أراد؟ فأزال وهمه بقوله: «كلّهم» أو «بعضهم» أنه أراد شمول جميع أفراد المتبوع أو شمول بعضها، فعلم أن التأكيد باعتبار المحل على نوعين: تأكيد في النسبة، وتأكيد في الشمول.

فائدة القيد: فخرج بقوله: «يقرر أمر المتبوع» الصفة، والمعطوف بالحرف، وعطف البيان، والبدل عن تعريف التأكيد؛ لأن هذه الأربعة ليست كذلك، أمّا البدل فالمقصود فيه التابع، والمتبوع توطية له، وأما المعطوف فيكون هو نفسه مقصوداً بالنسبة، ولا يقرّر أمر المتبوع، وأمّا النعت فيدل على معنى في المتبوع من غير اعتبار النسبة، أو الشمول، وأمّا عطف البيان فيتحقق أمر المتبوع في رفع الإبهام دون النسبة أو الشمول.

الغرض من التأكيد: فالغرض الذي وضع لأجله التأكيد لا يخلو عن أحد الأشياء الثلاثة: ١- إما دفع ضرر الغفلة عن السامع، ٢- وإمّا لدفع ظنّ السامع الغلط بالمتكلم، وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ في المنسوب إليه، نحو ضرب زيد زيد، أو بتكريره في المنسوب، نحو ضرب ضرب زيد.

وقد يكون ذلك الدفع بتكرير اللفظ في غير المنسوب والمنسوب إليه، وذلك إما في الحرف، نحو إنّ إنّ زيدا قائم، وما في الجملة، كما في قوله تعالى: ﴿فإنّ مع العسر يسراً إنّ مع العسر يسر﴾ وقوله تعالى: ﴿كلاّ سوف تعلمون ثمّ كلا سوف تعلمون﴾.

ولكنّ المصنّف إنما عرّف التأكيد الإسمي، فلا يضر التعريف[١]

٣- وإمّا لدفع توهم المجاز في الكلام، كما في قولك: «زيد قتيل قتيل» دفعاً لتوهم السامع أن المتكلم أراد من القتل الضرب الشديد.

وكما في الحديث: «أيّما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل» لأن الباطل قد يستعمل في غير الكامل مجازاً، فلدفع توهم هذا المجاز أكّد النبي ﷺ «الباطل» مرتين.

وكما في قولك: قطع الأمير نفسه اللصّ، فإنه قد يقال: قطع الأمر اللص ويراد منه غلامه مجازاً، وكذلك في ضرب زيد عمراً قد يتوهم أن غلامه ضرب، فيُؤكِّدُ بقوله ضرب زيد زيد عمراً أو زيد نفسه، وقد خلط الشارح النحو بالبلاغة في كثير من أبواب كتابه، كما هنا، فإنّ أغراض التأكيد من نكات البلاغة دون النحو.

أنواع التأكيد: ثم التأكيد باعتبار المؤكّد - سواء كان في النسبة أو في الشمول - على نوعين: لفظي ومعنوي، فاللفظي لغةً: هو المنسوب إلى اللفظ، لحصوله من تكرير اللفظ، .واصطلاحاً: هو تكرير

---

(١) شرح الرضي ج٢: ٣٥٨.

اللفظ الأول، والمعنوي لغة: هو المنسوب إلى المعنى؛ لحصوله من ملاحظة المعنى، واصطلاحاً: هو ما يكون بألفاظ محصورة، ثم تكرير اللفظ الأول قد يكون حقيقةً، نحو جاءني زيد زيد، أي دون غلامه أو خادمه، وقد يكون حكماً، نحو ضربتَ أنتَ (لا غيرك) وضربتُ أنا (لا غيري) فإن التكرير بالمنفصل في حكم تكرير اللفظ، وإن كان مخالفاً للأول لفظاً؛ لأن الضرورة داعية إلى المخالفة، فإن المتصل لا يمكن تكريره متصلاً، ويجري التأكيد اللفظي الاصطلاحي في الألفاظ كلها من الأسماء، والأفعال، والحروف، والجمل، والمركبات التقييدية وغيرها، يعني ليس التأكيد اللفظي مثل المعنوي منحصرا في ألفاظ مخصوصة.

ألفاظ التأكيد المعنوي

ويختص التأكيد المعنوي بألفاظ معدودة ومحدودة، وهي: «نفسه» و«عينه» و«كلاهما» و«كلتاهما» و«كلّه» و«أجمع» وأكتع» و«أبتع» و«أبصع» (بالصاد أو الضاد) وفي معنى هذه الكلمات الثلاثة قولان: الأول: أنه لا معنى لها في حال الإفراد، مثل «حسن بسن» و«جائع نائع» و«شيطان بيطان» والثاني: أن لها معاني، فأكتع مأخوذ من «حول كيتع» أي تامّ، وأبصع (بالمهملة) من «بَصَعَ العرقُ» أي سال، وبالمعجمة من «بَضَعَ» أي رَوِيَ، وأبتع من «البتع» وهو طول العنق مع شدّة مِغرَزه (أصله).

فالأوّلان (النفس والعين) يعمّان الواحد، والمثنّى، والجمع

والمذكر والمؤنث، أي يقعان على كلها، باختلاف صيغتهما وضميرهما الراجع إلى متبوعهما (إفراداً وتثنيةً وجمعاً) تقول في المذكر الواحد: نفسه، وفي المؤنث الواحدة: نفسها، وفي تثنية المذكر والمؤنث: أنفسهما (كما في قوله تعالى: ﴿فقد صغت قلوبكما﴾ ذُكِرَ الجمع (قلوب) وأُرِيدَ منه (التثنية) وفي جمع المذكر العاقل: أنفسهم، وفي جمع المؤنث وجمع غير العاقل من المؤنث: أنفسهنّ. ومثل «النفس» لفظ «العين» في اختلاف الصيغة والضمير، وتقول في المثنى المذّكر: كلاهما، وفي المؤنث كلتاهما، وتقول في «كلّ» باختلاف الضمير العائد إلى المتبوع، فتقول في الواحد المذكر: كلّه. نحو قرأت الكتاب كلّه، وفي المؤنث كلها نحو: قرأت الصحيفة كلها، وفي جمع المذكر كلهم، نحو رأيت الرجال كلّهم، وفي جمع المؤنث كلّهن، نحو طَلَّقَ نساءه كلّهن.

وتقول في الأربعة الباقية (وهي أجمع، وأكتع، وأبتع، وأبصع) باختلاف الصيغ، ففي الواحد المذكر «أجمع» وفي الواحدة المؤنث والجمع بتأويل الجماعة تقول: «جمعاء» وفي جمع المذكر «أجمعون» وفي جمع المؤنث «جُـمَـعُ» وهكذا في الثلاثة البواقي (أكتع، وأبتع، وأبصع) تُفرِق بين الواحد المذكر وجمعه، وبين الواحدة المؤنث وجمعها.

شرط التأكيد بـ «كلّ» و «أجمع»: ولا يؤكّد بـ «كلّ» و«أجمع» إلا ذو أجزاء يصح افتراقها (تلك الأجزاء) حسّاً وحقيقةً، كأجزاء القوم في قول القائل جاءني القوم كلّهم، أو حكماً كأجزاء

العبد والدار، في نحو بعتُ العبد اكلّه، أو بعتُ الدارَ كلّها، إذ الكلية والاجتماع لا يتحققان إلا فيما فيه الأجزاء أو الأفراد، ففي الدار والعبد أجزاء حكمية بالنسبة إلى البيع.

مثل أكرمتُ القوم كلّهم، واشتريتُ العبد كلّه، ولا يصحّ «جاء زيد كله» لعدم افتراق أجزاء زيد حسّاً أو حكماً في الحكم المنسوب إليه وهو المجيء.

تأكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين

وإذا أريد تأكيد الضمير المرفوع المتصل - بارزاً كان نحو ضربتَ، أو مستكنّاً نحو زيد ضرب - بالنفس والعين أكّد أولاً بمنفصل ثم بالنفس والعين، مثل ضربتَ أنتَ نفسك، وزيد أكرمني هو نفسه، فـ «نفسك» تأكيد لتاء الضمير بعد تأكيده بمنفصل.

حكمة التأكيد: فإنه لو لم يؤكد بمنفصل لالتبس التأكيد بالفاعل في هذا المثال: زيد أكرمني نفسه، حيث لا يفهم أن «نفسه» تأكيد للضمير المستتر في أكرمني أو فاعل له. وهذا الالتباس وإن لم يوجد في الضمير البارز، ولكن أجريت بقية الأمثلة في لزوم التأكيد على الضمير البارز.

الفوائد الثلاث

١- وإنّما قيّد «الضمير» بالمرفوع؛ لجواز تأكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تأكيدهما بالمنفصل، نحو ضربتُك نفسَك ومررت بك نفسِك، لعدم الالتباس فيهما.

٢- وقيّده بالمتصل؛ لجواز تأكيد المرفوع المنفصل بهما من غير تأكيده بمنفصل، نحو أنتَ نفسك قائم، لعدم إمكان الالتباس هنا أيضاً.

٣- وإنّما خصص النفس والعين بالذكر، لجواز تأكيد المرفوع المتصل بـ «كلّ» و«أجمعين» بلا تأكيد، نحو القوم جاءني كلّهم أجمعون، فإنه ليس فيه خطر الالتباس (التباس التأكيد بالفاعل، لقلّة اتصالهما بالعوامل، وكثرة اتصال النفس والعين بها.

الترتيب بين أجمع وأخواته

وأكتع، وأبتع وأبصع لو اجتعمت مع أجمع لا تتقدم عليه؛ لأنها أبتا ع له، يعني تُستَعملُ هذه الكلمات الثلاث بتبعية أجمع لا بالأصالة؛ لكونه أكثر دلالةً منها على المقصود من التأكيد، وهو جمعية الأفراد أو الأجزاء. وذكر هذه الثلاث بدون أجمع ضعيف؛ لوجهين: لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية، وللزوم ذكر التابع بدون الأصل.

٤- **البدل وتعريفه:** هو في اللغة: العوض، وفي الاصطلاح: هو تابع مقصود بما نُسِبَ إلى المتبوع دونه.

شرح التعريف: أي هو تابع يكون المقصود من نسبة شيئ إلى المتبوع النسبة إليه، دون المتبوع، يعني لا تكون النسبة إلى المتبوع مقصودةً ابتداءً، بل تكون النسبة إلى المتبوع توطيةً وتمهيداً لنسبة ذلك الشيء إلى التابع.

ثم المنسوب إلى المتبوع قد يكون صادراً عنه، نحو جاءني أخوك

زيد، وقد يكون واقعاً عليه، نحو ضربتُ زيداً أخاك، فالمتبوع في الأول فاعل وفي الثاني مفعول به.

١- وخرج بقوله: «مقصود بما نسب إلى المتبوع» النعت، والتأكيد، وعطف البيان؛ لأنها ليست مقصودةً بما نُسِبَ إلى المتبوع بل المقصود بالنسبة فيها هو المتبوع.

٢- وخرج بقوله: «دونه» العطف بالحرف؛ فإن المتبوع فيه مقصود بما نسب إليه مع التابع.

الإشكالان وجوابهما: أمّا الإشكال الأول: فإن تعريف البدل يصدق على المعطوف بـ «بل» نحو جاءني زيد بل عمرو، لأنّ عمراً (المعطوف) مقصود بالمجئ المنسوب إلى زيد.

والجواب عنه: أنه لا يصدق التعريف على المعطوف بـ «بل» لأنّ المتكلم قصد المتبوع (هو زيد) أولاً، ثم بدا له (ظهر) عدم مجئ زيد، فأعرض عنه، وقصد المعطوف، فكلاهما مقصودان بهذا المعنى، وليس المقصود هو التابع، ليكون المتبوع توطيةً حتى يصدق عليه تعريف البدل.

وأما الإشكال الثاني: فإنّ هذا التعريف لا يتناول البدل الواقع بعد «إلاّ» مثل ما قام أحدٌ إلاّ زيدٌ؛ لأن المنسوب إلى المتبوع عدم القيام، والمنسوب إلى التابع هو القيام، فليس التابع مقصوداً بما نُسِبَ إلى المتبوع، فخرج عن تعريف البدل.

والجواب عنه: أن النسبة الواقعة في تعريف البدل أعمّ من أن

تكون إيجابيةً أو سلبيةً، فالمنسوب واحد وهو القيام، والنسبة مختلفة في المبدل منه والبدل، ففي الأول سلبيةٌ وفي الثاني إيجابيةٌ، ويمكن أن تكون النسبة إلى المبدل منه نفياً، تمهيداً، وإلى البدل إثباتاً وقصداً.

أقسام البدل: وله أربعة أنواع: **الأول:** بدل الكل، وهو ما كان كلّ المبدل منه، أي كان باعتبار الذات عين المبدل منه، نحو جاءني أخوك زيد. **والثاني:** بدل البعض، وهو ما كان بعض المبدل منه، نحو قرأت الكتاب نصفه.

والثالث: بدل الاشتمال، وهو ما كان المبدل منه مشتملا عليه، أو كان البدل مشتملاً على المبدل منه، مثال الأول: قوله تعالى: ﴿يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه﴾ فالشهر مبدل منه ومشتمل على القتال، ومثال الثاني: سُلِبَ زيد ثوبه، فالثوب بدل ومشتمل على زيد، وهو المبدل منه.

والرابع: بدل الغلط، وهو ما كان سببه غلط المتكلم، نحو رأيتُ حماراً زيداً.

١- فبدل الكل مدلوله مدلول الأول (المبدل منه) كما في جاءني أخوك زيد، فذات الأخ وذات زيدٍ واحدة، وإن اختلفا مفهوماً.

إنكار الرضي بدل الكل والجواب عنه

وعند الشارح الرضي لا فرق بين بدل الكل وعطف البيان؛ حيث يقول: «وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جليّ بين بدل الكلّ من

الكل وبين عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلاّ البدل، كما هو ظاهر كلام سيبويه، فإنه لم يذكر عطف البيان[(١)]».

ثم ردّ على الجمهور وقال: قالوا: «الفرق بينهما أن البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه، بخلاف عطف البيان، فإنه بيان، والبيان فرع المبينّ، فيكون المقصود هو الأول (المتبوع). والجواب من جانب الجمهور: أنّا لا نسلّم أن المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط، ولا في سائر الأبدال، إلا بدل الغلط، فإن كون الثاني فيه هو المقصود دون الأول ظاهر[(٢)]

جواب السيّد السند

وأجاب بعض المحققين عن إشكال الرضي فقال: «الظاهر أنهم لم يريدوا (من عدم كون المبدل منه مقصوداً في بدل الكل) أنه ليس مقصوداً بالنسبة أصلا، بل أرادوا أنه ليس مقصوداً أصلياً، والحاصل أن في مثل قولك: جاءني أخوك زيد إن قصدتَ فيه الإسناد إلى الأول (أخوك) وجئتَ بالثاني تتمةً له وتوضيحاً، فالثاني (زيد) عطف بيان، وإن قصدتَ فيه الإسناد إلى الثاني وجئتَ بالأول توطيةً له، ومبالغة في الإسناد، فالثاني بدل، وحينئذٍ يكون التوضيح الحاصل به مقصوداً تبعاً، والمقصود أصالةً هو الإسناد إليه بعد التوطية، فالفرق ظاهر.

---

(١) ج٣: ٣٧٩.

(٢) ج ٣: ٣٨٠.

٢-والثاني: (بدل البعض) جزء المبدل منه، نحو ضربت زيدا رأسه.

٣- والثالث: (بدل الاشتمال) بينه وبين المبدل منه مناسبة مثل مناسبة اللابس باللباس، نحو أعجبني زيد علمه، وسُلِبَ زيد ثوبه.

٤- والرابع: (بدل الغلط) أن تقصدَ إلى البدل بعد أن غلطتَ بغيره، وهو المبدل منه، نحو ضربتُ زيداً حمارَه، وضربتُ زيداً غلامَه.
وأما الأمثلة المختلقة (غير المسموعة من أهل اللغة) فلا حاجة إلى ذكرها.

التطابق والتخالف بين البدل والمبدل منه

ويتحقق منهما أربع صور:

الأولى: أن يكونا معرفتين، نحو ضرب زيد أخوك.

والثانية: أن يكونا نكرتين، نحو جاءني رجل غلام لك.

والثالثة: أن يكون المبدل منه معرفة والبدل نكرة، نحو قوله تعالى: ﴿بالناصيةِ ناصيةٍ كاذبةٍ خاطئة﴾.

والرابعة: أن يكون المبدل منه نكرةً والبدل معرفة، نحو جائني رجل غلام زيد.

واعلم أن في الصورة الثالثة - كون المبدل منه معرفة والبدل نكرة - توصيف البدل النكرة لازم، كما مرّ في الآية، وإنما يجب توصيف البدل لئلا يكون المقصود (وهو البدل) أنقص من غير المقصود (وهو المبدل منه) من كل وجه، ففي إتيان الصفة بعده تدارك لما فيه من نقص النكارة، فالبدل وإن لم يكن معرفة ولكنه نكرة موصوفةٌ،

مثاله قوله تعالى: ﴿بالناصية ناصية كاذبة خاطئة﴾ وكذلك تتحقق الصور الأربع من كونهما اسمين ظاهرين، ومضمرين، ومختلفين: **الأولى:** أن يكونا اسمين ظاهرين، نحو جاءني زيد أخوك، **والثانية:** نحو الزيدون لقيتهم إياهم، فالمبدل منه الضمر المتصل والبدل الضمير المنفصل.

والثالثة: نحو أخوك ضربته زيداً، فالمبدل منه ضمير.

والرابع: نحو أخوك ضربت زيداً إياه، فالبدل ضمير، والمبدل منه اسم ظاهر وهو زيد.

شرط إبدال الظاهر من المضمر في بدل الكل

ولا يكون الاسم الظاهر بدلا من الضمير في بدل الكل إلاّ أن يكون ذلك الضمير ضميراً غائباً نحو ضربته زيداً؛ لأن ضمير المتكلم والمخاطب أقوى معرفةً، وأكثر دلالة على مدلولهما من الإسم الظاهر، فلو أبدل الاسم الظاهرمنهما بدل الكل يلزم أن يكون المقصود، وهو البدل أنقص من غير المقصود وهو المبدل منه، مع كون مدلول البدل والمبدل منه واحداً، بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط؛ فإنّ المانع فيها مفقود؛ إذ ليس مدلول الثاني (البدل) فيها مدلول الأول (المبدل منه) فتقول فيها في إبدال المظهر من المضمر المتكلم والمخاطب: اشتريتك نصفَك يا عبد فلانٍ واشتريتَني نصفي، وأعجبتَني علمُك وأعجبتُك علمي، وضربتُك الحمارَ، وضربتَني الحمارَ.

٥- والخامس من التوابع عطف البيان

تعريفه: هو تابع غير صفة يوضح متبوعه، فبقوله «غير صفةٍ» خرج النعت، وبقوله «يوضح متبوعه» خرج البدل، والعطف بالحرف والتأكيد، فإنّها لا توضح متبوعها.

وليس بلازم في عطف البيان أن يكون أوضح من متبوعه، بل اللازم أن يحصل من اجتماع التابع والمتبوع إيضاح لم يحصل من أحدهما على الانفراد، فيمكن أن يكون الأول (المتبوع) أوضح من الثاني.

مثاله: مثل أقسم بالله أبو حفص عمر، فأبو حفص كنية أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعمر عطف بيان له، وتفصيل هذا المثال أنه أتى أعرابيٌ إلى عمر بن الخطاب فقال: «إن أهلي بعيد، وإني على ناقة ذبراء (على ظهرها جروح) عجفاء (هزيل) نقباء (متألم الرِجل) واستحمله (طلب عن عمر ما يحمله عليه من الظَهر) فظنه عمر كاذباً، فلم يحمله، فانطلق الأعرابي وحَمَلَ على بعيره متاعه، ثم استقبل البطحاء (الأرض التي فيها رمال) وجعل يقول، وهو يمشي خلف بعيره:

أقسم بالله أبوحفص عمر :: ما مسّها من نقب ولا دبر

:: اغفِر له اللهمّ إن كان فجر ::

وعمر مقبل من أعلى الوادي، فشرع عمر حينما قال الأعرابي:

«اغفر له اللهم إن كان فجر» قال: «أللهم صَدِّق صَدِّق» أي اجعله صادقاً في دعائه، حتى التقيا (عمر والأعرابي) فأخذ عمر بيده وقال: ضع عن راحلتك أي إنزل، فنزل فإذا هي نقباء عجفاء، فحمله على بعيره وزوّده وكساه.

الفرق بين البدل وعطف البيان

والفرق بينهما من وجهين: الأول لفظا، كما في قول الشاعر:

أنا ابن التارك البَكرِيِّ بِشرٍ :: عليه الطير ترقبه وقوعاً

إعراب المصراع الأول من البيت: أنا مبتدأ ،ما بعده (المضاف والمضاف إليه مع متعلّقاته) خبره.

التطبيق: فإن جعل قوله «بِشر» عطف بيان للبَكري جاز وصح الكلام، وإن جعل بدلاً منه لم يجز؛ لأن البدل في حكم تكرير العامل، كما تقول: قرأت الكتاب نصفه، أي قرأتُ الكتاب قرأتُ نصفه، فيكون التقدير: أنا ابن التارك بِشرٍ، فيصير كالضارب زيد في كون المضاف صفةً معرفاً باللام، والمضاف إليه علماً، وهو غير جائز؛ لعدم المشاركة بينه وبين «الحسن الوجه» في كون المضاف إليه جنساً معرفاً باللام، بخلاف «الضارب الرجل» فإنه مثل الحسن الوجه في المضاف والمضاف إليه.

والثاني معنىً، وهو أن البدل مقصود بالنسبة دون متبوعه، بخلاف عطف البيان، فإن المقصود فيه هو المتبوع وإيضاحه.

إعراب المصراع الثاني: فـ «عليه الطير» مفعول ثانٍ لـ «التارك» إن جعل (التارك) بمعنى «المصير» أي متعدياً إلى مفعولين، و«البكري بشر» منصوبٌ محلاً مفعوله الأول، وإلا فـ (عليه الطير) حال عن البكري، وقوله: «ترقبه» حال من «الطير» إن كان فاعلاً لـ «عليه» أي للجار والمجرور، وإن كان «الطير» مبتدأ مؤخراً، فهو (ترقبه) حال من الضمير المستكنّ في متعلق «عليه» أي الطير جالسة على قربه حال كونها تنتظر موته، و «وقوعاً» جمع واقع حال من فاعل «ترقبه» وهو الضمير المؤنث الراجع إلى الطير، أي حال كونها واقعةً حوله مترقبةً (منتظرةً) لانزهاق وخروج روحه؛ لأن الإنسان مادام به رمق (أثر الحياة) فإن الطير لا تقربه.

ولا يختص[1] الفرق اللفظي بالتركيب الإضافي، بل يوجد هذا الفرق في صورة النداء أيضاً، فإنك تقول في عطف البيان يا غلامُ زيدٌ (بالرفع) وزيداً (بالنصب) مع التنوين، فالرفع حملاً على اللفظ، والنصب حملاً على المحلّ، وتقول في البدل: يا غلامُ زيدُ بالضم، والمعنى الأول (عطف البيان) أظهر، والثاني (البدل) أفيد (أكثر فائدةً) وكذلك في «يا زيد الحارث» إذا كان «الحارث» عطف بيان جاز؛ لأنه لا يلزم دخول حرف النداء على المعرف باللام؛ لعدم تكرير

---

(١) ولذا قال المصنف: في مثل أنا ابن التارك .... أي فيه وفي أمثاله.

العامل فيه ، واذا كان بدلا فلا يصح ؛ لأن حرف النداء (يا) ولام التعريف لا يجتمعان ، مع أن البدل فى حكم تكرير العامل .

هذه آخر حصة المعرب ، قد وفقنى الله تعالى ومنّ عليّ للوصول الى هذه المقام فى الليلة الرابعة عشر من شعبان سنة ١٤١٨ للهجرة ، قبل أن أسافر الى الحرمين الشريفين معتمرا وزائرا بثلاثة أيام.

وسنقدم الجزء الثانى فى الكتاب (حصة المبنى) للقارئين (انشاء الله تعالى) عنقريب وكتب المؤلف مقدمة مبسوطة تكلّم فيها عن نشأة النحو وأدواره الأربعة ، وأساليبه المستخدمة ، وعن طبقات النحاة بالايجاز الممتع ، وعن الفرق بين المدرستين المعروفتين (الكوفية والبصرية) وعن أساس الاختلاف بينهما ، وبما أنّ المقدمة مهمة جدّا وطويلة أردنا نشرها بشكل كتاب مستقل.